

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٠٣)

السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية

د. رقية خلف حمد الجبوري

السياسات الزراعية
وأثرها في الأمن الغذائي
في بعض البلدان العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٠٣)

السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية[*]

د. رقية خلف حمد الجبوري

(*) في الأصل، أطروحة قدمت لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد الزراعي، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، عام ٢٠١١، بإشراف د. سالم توفيق النجفي.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الجبوري، رقية خلف حمد

السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية/ رقية خلف حمد الجبوري

٢٤٨ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠٣)

ببليوغرافية: ص ٢٢٥ ـ ٢٤٠.

يشتمل على فهرس

ISBN 978-9953-82-516-8

١. الزراعة ـ البلدان العربية. ٢. السياسة الزراعية ـ البلدان العربية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

338.1856

العنوان بالإنكليزية

Agricultural Policies and Their Effect on Food Security in Some of the Arab Countries

by Roqayah Khalaf Hamad al-Jabburi

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٢

شكـر وعرفـان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور سالم توفيق النجفي لإشرافه على الأطروحة ولما بذله من جهد سخي وملاحظات علمية قيّمة ومناقشات جادة أغنت الأطروحة.

وأتقدم بالشكر إلى أستاذي الدكتور جاسم محمد شهاب الفارس، والدكتور أحمد إبراهيم منصور، والدكتورة إيمان مصطفى.

المحتويـــات

قائمة الجداول

خلاصة الكتاب

- ١ -

تُعدّ السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها البلدان العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة.

وتؤثر السياسات الزراعية في عرض السلع الزراعية والطلب عليها، من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر بدورها في تخصيص الموارد واستخدامها، وتعمل على إحداث تغيرات في بنية القطاع الزراعي لغرض تحقيق نمو القطاع المذكور وتطوره، بما لا تتعارض وتوجهات السياسة العامة، وهي بذلك تُعدّ من السياسات ذات الأهمية الكبيرة في أغلب البلدان النامية، ولا سيما البلدان العربية.

وقد يتخذ تأثير السياسة الزراعية أحد شكلين، إمّا تدخّل لإعادة توجيه حصيلة أداء السوق لتتلاءم والسياسة العامة، أو تدخّل لتصحيح انحرافات السوق للاقتراب من حالة المنافسة التامة، وذلك لتحقيق أهدافها التي تتمحور حول تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المتاحة، واستغلالها بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها بأساليب لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة. وإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب وجود مجموعة من الوسائل التي يتوقف عليها نجاح السياسة المتّبعة، على أن لا يكون هناك تعارض ما بين الوسائل والأهداف لضمان نجاح المنهج المتبع، والوصول إلى النتائج المرجوة.

- ٢ -

السياسة السعرية أداة من الأدوات الاقتصادية شديدة التأثير في المتغيرات الموردية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في مستوى دالة الإنتاج الزراعي ومعدلات نموها، وبالتالي في الدخل الزراعي ومدى إمكانية زيادة معدل نموه على المستوى الكلي والجزئي، وإحدى الأدوات المهمة التي تؤثر في توزيع الدخل، سواء بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، أو داخل القطاع الزراعي، فهي وسيلة إلى إقامة نظام سعري من شأنه التأثير في قوى السوق، وتحديد العلاقات النسبية السعرية بين المجاميع السلعية المختلفة.

لذا يمتد تأثير السياسة السعرية إلى ثلاثة مستويات : تغير الأسعار النسبية للسلعة وعوامل الإنتاج، والتأثير في معدل التبادل التجاري القطاعي، والتأثير في معدل التبادل التجاري الدولي. وهذا يعني أنها المتغير الأكثر تأثيراً في العرض والطلب لمنظومة السلع والخدمات المنتجة، وأن أسعارها تمارس تأثيراً في الإنتاج ومستويات الدخول والعمل، ومن ثم في حالة التوازن في إطار الاقتصاد الكلي.

تهدف السياسة السعرية في البلدان العربية إلى خفض أسعار السلع الغذائية عن مستوى توازنها الحقيقي، والعمل على ضمان دخل محفز للمنتجين الزراعيين، وحمايتهم من التقلبات السعرية من خلال التحكم في الإنتاج، لأن خفض أسعار المواد الغذائية يعمل على تعزيز القدرة الإنفاقية لأصحاب الدخول المنخفضة، وتوفير المتطلبات الغذائية الضرورية، ولا سيما إذا لم يترافق مع انخفاض أو دعم أسعار المدخلات الإنتاجية، ممّا يترتب عليه خفض مستوى الدخول المزرعية.

يمثل اتجاه الأسعار على المدى الطويل العامل الأكثر أهمية بالنسبة إلى مستوى الدخل، إذ إن الأسعار النسبية للسلع الزراعية تميل باتجاه الانخفاض على المدى الطويل. وبسبب أن مرونة الدخل بالنسبة إلى السلع الغذائية غالباً ما تكون أقل من واحد، فإنّ الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية ترتبط بشدة بتطور الأسعار العالمية، التي تؤثر في تطور ونشوء شروط التجارة الزراعية، وتحدّد بشكل رئيسي من خلال مستوى الأسعار العالمية، وبالتالي تمارس تاثيراً متبايناً في المنتجين والمستهلكين، على حدّ سواء.

وضعت الحكومات سياسات لخفض أسعار الغذاء والسلع الزراعية في بعض الأحيان إلى أقل من مستوى الأسعار، التي يفترض أن تكون عليها في السوق بدون دعم. وإن المنطق من وراء ذلك هو مساعدة الفئات منخفضة الدخل من المستهلكين، وتعويض المنتجين عن كل أو بعض تكاليفهم الإنتاجية على المدى القصير. ومن الضروري أن يكون مستوى السعر المتحقق قادراً على إزالة التناقض القائم بين السياسات الاقتصادية الحكومية ومصلحة فئات المجتمع من مستهلكين ومنتجين. وأضحى دعم السلع من بين الأدوات الشائعة في سياسات الأسعار في معظم البلدان. ويتخذ الدعم المقدم من قبل السياسات الحكومية أنماطاً متعددة، فقد يكون صريحاً أو ضمنياً. ويظهر الدعم الصريح في تخفيض الهامش بين أسعار المنتجين والمستهلكين من خلال الإنفاق الحكومي، أما الدعم الضمني فيبرز عند تخفيض أسعار المنتجين دون المستويات التوازنية التي يمكن أن تسود بدون تدخّل الدولة، أي أن المنتجين يخضعون لضريبة ضمنية. والواقع أن هذين الشكلين من الدعم يطبقان في مختلف البلدان.

ولسياسة الدعم أبعاد اقتصادية وأخرى اجتماعية؛ فدعم السلع الغذائية يعدُّ حافزاً سعرياً للنشاط الزراعي، لأنه يعوّض عن الفرق بين سعر المنتج و سعر المستهلك، ويمثل حافزاً إنتاجياً يتعلق بالعمالة الزراعية وتوفيرها بأجور مناسبة. كما أن له القدرة على الارتفاع بالمستويات المعيشية للفئات ذات الدخل المنخفض، فضلاً عن أنه يعمل على تحسين القدرات الصحية للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي.

تُمثل السياسة التجارية بصفة عامة جميع الإجراءات التي تضع شروط حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتمارس دوراً مهماً وفعالاً في الأمن الغذائي، إذ يظهر تأثيرها من خلال تضييق الفجوة بين الإنتاج واحتياجات الاستهلاك، وتقليل التفاوت في الإمدادات الغذائية، وتسهم في الاستخدام الأمثل للموارد.

يمكن للسياسات أن تؤثر بشكل مباشر في القطاع الزراعي باستخدام أدواتٍ عدّة تتضمن التعريفات الجمركية والإعانات والقروض والقيود على الكميات والإنفاق الحكومي والضرائب. وغالباً ما كان للسياسات الاقتصادية تأثيرات غير مباشرة في الزراعة، لأنّ تلك السياسات لم تكن تستهدفها حصراً،

مثل السياسة المالية والنقدية التي تؤثر في دعم القطاع الزراعي مقابل القطاعات. لذا تبنّى صانعو السياسات مجموعة من الأدوات للتأثير في سلوك القطاع الزراعي، وتؤثر بعض تلك الأدوات في التجارة الخارجية، وقسم آخر منها كان ذا طبيعة محلية يؤثر بشكل غير مباشر في التجارة الخارجية.

ـ ٤ ـ

استُخدمت التعريفة الجمركية سابقاً مصدراً للإيرادات الحكومية، إلا أنّها تُستخدم اليوم في الغالب لحماية قطاعات معيّنة من المنافسة الدولية؛ فهي ترفع من سعر الواردات إلى المستهلكين، وترفع إيرادات الدولة، وتؤدي إلى زيادة المنتجين المحليين سعر السلع المتنافسة مع السلع المستوردة، ممّا يوفر حافزاً لزيادة الإنتاج ليحل محل الاستيراد، وهذا يعني أنها تعمل على زيادة دخل المنتجين وتحسين وضع الموازنة العامة للدولة على حساب المستهلكين، وتسعى إلى جعل المكاسب المتحققة من الإنتاج المحلي من السلع أكبر ممّا يمكن أن يكون عليه في غياب الإجراءات الحمائية. ويكون لهذه السياسة ـ من جهة أخرى ـ آثار سلبية بالنسبة إلى البلدان النامية (ومنها العربية)، نظراً إلى أنّ معظمها من البلدان المستوردة للغذاء؛ ففرض زيادة التعريفة الجمركية لا يعني فقط ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى المنتجين الزراعيين لإيجاد حافز للإنتاج، بل يعني أيضاً ارتفاع الأسعار التي يواجهها المستهلكون المحليون، وهذا خيار(الحمائية) قد لا يكون مجدياً عملياً بالنسبة إلى العديد من البلدان التي تعاني نسبة كبيرة من سكانها الفقر وانخفاض مستويات الدخل. أما بالنسبة إلى السلع الزراعية المصدرة من البلدان النامية بعامة، ومن البلدان العربية بخاصة، فإن قدرتها التنافسية ترجع أساساً إلى مدى جودة هذه السلع وهيكل تكاليفها وتمكّنها من منافسة السلع المماثلة لها في البلدان المتقدمة. ولا شك أنّ تدهور نصيب البلدان النامية في الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية يشير إلى ضعف جودتها (انخفاض كفاءة إنتاجها)، بالإضافة إلى عوامل أخرى، على الرغم من انخفاض أسعارها. وإذا كانت بعض البلدان العربية تتميز بميزات نسبية من إنتاج بعض السلع الزراعية، فإنّ الميزة النسبية وحدها لم تعد كافية لتحقيق مبدأ التنافس الدولي؛ ولأنّ الميزة النسبية تعتمد على معطيات ثابتة، زيادة على جانب التطور التكنولوجي السريع، فإنّ ذلك يؤدي إلى إضعاف الميزة النسبية وإبراز أهمية الميزة التنافسية.

أما البلدان المتقدمة بعامة، فقد وضعت سياسات باتجاه حماية المنتجين الزراعيين، سواء بهدف زيادة الإنتاج أو توسيع الصادرات الزراعية. وقد تمثلت هذه السياسات بثلاثة أنماط للحماية: دعم الإنتاج الزراعي من خلال تحديد حدّ أدنى لأسعار المحاصيل الزراعية بحيث لا تنخفض دونه أسعار هذه المحاصيل؛ فرض تعريفات جمركية متغيرة تفرض على السلع الغذائية المستوردة، وهذه تعادل من حيث آثارها القيود التي تعيق الاستيراد؛ دعم الصادرات الزراعية من خلال منح المنتج فرق السعر الذي يمكّنه من المنافسة في أسواق التصدير.

ـ ٥ ـ

عُرِّف الأمن الغذائي (Food Security) في قمة الغذاء العالمية عام ١٩٧٤ بأنّه توفر التجهيزات الغذائية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات لتحمّل التوسع في الاستهلاك، ولمعادلة التقلبات في الإنتاج والأسعار. ووسّعَت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عام ١٩٨٣ مفهومها ليتضمن وصول الأفراد الضعفاء إلى التجهيزات المتوفرة، وهذا يضم إشارة إلى التوازن بين جانب العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي. وفي تقرير للبنك الدولي ـ الفقر والجوع ـ عام ١٩٨٦، جرى التفريق بين حالتين من حالات انعدام الأمن الغذائي، **الأولى** حالة الانعدام المزمن للأمن الغذائي (Chronic Food Insecurity) التي ترتبط باستمرار مشاكل البنية الهيكلية للاقتصاد والفقر وانخفاض الدخول، و**الثانية** حالة الانعدام المؤقت للأمن الغذائي (Transitory Food Insecurity) التي تتضمّن فترات الضغط المكثف، والتي تتمثل في الكوارث الطبيعية، والأزمات المالية، والنزاعات العرقية وأخرى غيرها. وهذا يشير ضمناً إلى ضرورة وصول كل الأفراد في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشيطة.

والمفهوم الأكثر شمولاً وسعة للأمن الغذائي هو أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن ممّا تحتاجه من الغذاء، بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن يتوفر في صادراتها الزراعية أو غيرها ميزة نسبية في إنتاجها، وأن توفر للأفراد ما يكفيهم من الغذاء بالكم والنوع اللازمين للنشاط والصحة، مع مراعاة عدالة

توزيع الغذاء لكلّ الأفراد في المجتمع، لا سيما ذوي الدخل المحدود. وفيه إشارة إلى الاحتياجات البدنية التي تشمل المتطلبات الغذائية ومستويات الطاقة (السعرات الحرارية)، والعلاقات التكاملية والتبادلية بين الغذاء والاحتياجات الأساسية للأفراد، التي تكون خاضعة للتغير بمرور الزمن، ومدى الاستجابة لهذه التغيرات، والقدرة على مواكبتها والانسجام معها.

وتعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات، كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي؛ فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء. أمّا مؤشر الاكتفاء الذاتي، فيعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي. إلا أنّ هذا المفهوم أثار مجموعة من التحفظات، أهمها الأهمية التي يمكن تحقيقها من الاكتفاء الذاتي الغذائي، وإمكانية تحقيق هذا الهدف عملياً، والقيمة الاقتصادية لهذا المفهوم، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير للتجارة يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات الخاصة بالسلع الغذائية مع البلدان الأخرى.

يرتبط مفهوم الاكتفاء الذاتي بمنظورٍ شامل للتنمية، يركّز على توفير الحاجة بطريقة مركزية ـ ذاتية، بينما لو حللنا مفهوم الأمن الغذائي لوجدنا أنه يتوافق مع نظرته للتنمية، ويشمل أيضاً التجارة الدولية والميزة النسبية. وقد أثبت كلّ من بابو (Babu) وتاشماتوف (Tashmatov) عام ١٩٩٩ أنّ التركيز على الاكتفاء الذاتي كاستراتيجية للأمن الغذائي مسألة غير كفوءة اقتصادياً، ولا سيما في جانب تخصيص الموارد، إذ ينتج منها زراعة أحادية، وانخفاض التدفقات التجارية للمدخلات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الزراعية، وتدنّي مستويات الإنتاج.

ـ ٦ ـ

لقد عكست مؤشرات حجم الإنتاج ونسب الاكتفاء الذاتي من الغذاء وحالة الموازين (التجارية، الغذائية، الزراعية) موقف العجز ومدى الاعتماد على الاستيراد لتغطية الاحتياجات الزراعية ـ الغذائية؛ فزيادة العجز في الميزان السلعي تعني زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي والزراعي. وحيث لا تقابل قيمة الاستيرادات قيمة صادرات

تغطيها، فإنّ حجم المشكلة يتفاقم مع الزمن، والاعتماد المتنامي على العالم الخارجي يعرض كثيراً من البلدان العربية لمخاطر في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدرة للغذاء، وبشكل خاص البلدان التي تعتمد على المعونات الغذائية؛ إذ إن المنافع قصيرة الأجل يمكن أن تؤثر في الاستراتيجيات طويلة الأجل للأمن الغذائي، فوجود المعونات قد تدفع أسعار المنتجين المحليين نحو الانخفاض، وهو الأثر الذي ظهر منذ السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فخلقت حوافز سلبية أمام الإنتاج الزراعي، وتسبّبت في اعتماد البلدان المتلقية عليها. يضاف إلى ذلك أنها تواجه مخاطر خاصة بعد اتفاقية أوروغواي والتوقعات المستمرة لتخفيض الإعانات والزيادات في الأسعار العالمية للغذاء.

وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أنّ التوسع في مكّونات التجارة الخارجية يُعدّ أهم المتغيرات الهيكلية في الاقتصادات النامية ومنها العربية، وأنّ تعاظم المقدرة التصديرية يقترن بشكل مباشر بتعظيم القدرة الاستيرادية. إلا أن ذلك لا يتفق ونتائج المؤشرات؛ إذ اتضح أنّ هناك اعتماداً كبيراً على الواردات الزراعية والغذائية، وإن دل ذلك على شيء فإنّه يدل على أنّ البلدان العربية تعرض أمنها الغذائي لمخاطر كبيرة، ولا سيما أنّ حالة كهذه لا تتفق مع القاعدة الموردية المتاحة في البلدان العربية، سواء البشرية أو الطبيعية أو الرأسمالية. ولهذه المشكلة أبعادها الاقتصادية والسياسية، لا سيما وأنّ النظام العالمي الجديد يغلب عليه صفة التكتلات الإقليمية والمنافسة في ضوء تحرير التجارة وإلغاء القيود المفروضة على التجارة، وأنّ الأثر النهائي لتحرير التجارة الزراعية الدولية في الزراعة العربية والأمن الغذائي في المدى القصير، هو تعرض البلدان العربية لخسائر جرّاء اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية؛ فارتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي والغذائي ناتج من كون أنّ الواردات الغذائية تُشكل جزءاً كبيراً من الطلب في صورة الإنفاق الاستهلاكي التي أظهرت ارتفاعاً إذا ما قورنت بالصادرات الغذائية، وقُدِّر الفارق بـ ١ ـ ٥ أضعاف نسبة مساهمة الأخيرة في الصادرات الكلية، وأنّ نقص الإمدادات الغذائية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة مستويات التضخم إنْ لم تستجب الموارد لزيادة الإنتاج الغذائي جرّاء ارتفاع أسعارها. وعليه، يتطلب أن يتم توجيه النقد الأجنبي باتجاه توفير الواردات الغذائية لضمان استقرارها وتأمين انسيابها للوفاء بالطلب المتوقع عليها. أما على المدى البعيد، فقد تتمكن بعض البلدان العربية من تحرير

تجارة السلع الزراعية من خلال إعادة توظيف مواردها بالشكل الذي يحقق المزايا النسبية التي تتوفر في كثير من السلع الزراعية.

ـ ٧ ـ

تُقدّم الطاقة الحيوية في مجال الأمن الغذائي فرصاً متاحة ومخاطر في الوقت نفسه؛ ففي مقدورها أن تمنح قطاع الزراعة حيوية جديدة من خلال إعادة تخصيص الموارد، وبذلك تعزز التنمية الزراعية وتخفف من مستويات الفقر، لكن إذا لم تتم إدارتها على نحو مستدام، يمكن أن تهدد الأمن الغذائي بصورة واضحة. فالعلاقة بين الطاقة الحيوية والأمن الغذائي تتسم بالتعقيد، وتحتاج إلى أن تنظر البلدان المنتجة لها من خلال إيجاد نوع من المرونة لأهدافها في المزج بين أنواع الطاقة الحيوية، والحدّ من الآثار السلبية الناتجة منه، البيئية منها والاقتصادية، التي تُعدّ سبباً في تدنّي الرفاهية الاقتصادية، لا سيما وأنّ توقعات المستثمرين تزيد من حدّتها، فيما يتعلق بهذه الصناعة.

فقد أدت صناعة الوقود الحيوي إلى إيجاد علاقة بين أسواق أسعار الطاقة والسلع الزراعية؛ إذ قاد الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة، لا سيما في مطلع القرن الحادي والعشرين، إلى زيادة الطلب على الوقود الحيوي، وبالتالي إلى ارتفاع أسعاره، ومن ثم تزايد الطلب على المحاصيل المستخدمة (القمح، الذرة، البذور الزيتية) كونها مواد أولية في إنتاج الوقود الحيوي وإلى ارتفاع أسعار هذه المحاصيل. ومما لا شك فيه أنّ التغيرات التي حدثت في أسعار السلع الغذائية مارست تأثيراً بالغاً ومباشراً في إمكانية حصول الأفراد على تلك السلع في ظل الفهم الغذائي، ما يتعلق منها بتكاليف إنتاجها، أو مدى قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، أو المنحنى الجديد لاستخدامها في إنتاج الطاقة.

فقد شكّل الطلب على الوقود الحيوي عاملاً فاعلاً في المنحنى التصاعدي لأسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية، وبذلك يبدو أن أثر الوقود الحيوي في الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الغذاء يرتبط إلى حدّ بعيد بتدابير السياسات الاقتصادية الزراعية التي أدت إلى تفاقم الضغوط السوقية وتشوهاتها؛ إذ بدأ العديد من بلدان العالم، وبشكل خاص البلدان المنتجة الرئيسية لمحاصيل الحبوب، باتباع سياسات تجارية تقلّل أو تمنع تصدير محاصيل الحبوب، ولا سيما القمح والذرة، لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي، من خلال فرض

ضرائب عالية على صادراتها. وحددت بعض البلدان المصدرة صادراتها منها، الأمر الذي أدى إلى إيجاد صعوبات عديدة في حصول البلدان المستوردة الأخرى على احتياجاتها من تلك السلع. وفي ظل ارتفاع جدول تكاليف الشحن والنقل، تأثّرت أوضاع الأمن الغذائي بارتفاع أسعار السلع الزراعية الناتجة ممّا تم ذكره سابقاً، وتأثر الإنتاج الحيواني بزيادة تكاليف الإنتاج.

إنّ إنتاج هذا الوقود يخفض عرض السلع الغذائية في السوق، ولا سيما أنّ الطلب الفعلي على البذور والسكر والزيوت والمواد الغذائية الأساسية يفوق الطلب عليه، وذلك باعتبار أنّ الاكتفاء الذاتي منخفض للسلع المذكورة، وخاصة عندما تكون أسعار النفط والمواد الأولية في صالح إنتاج الوقود، وهذا يعني وجود طلب إضافي يؤثر في حركة الأسعار إلى الأعلى، إذ إنّ الزيادة البالغة ٤٠ مليون طن من الذرة من مجموع استخدام العالم قد استوعبت مصانع إنتاج الإيثانول وحدها ما يقرب من ٣٠ مليون طن للعام ٢٠٠٧، وقد حدث معظم هذا التوسع في الولايات المتحدة التي هي أكبر منتج ومصدر للذرة في العالم. وترتبط شدّة رد فعل الأسعار بسرعة وتيرة تحقق تزايد هذا الطلب.

ـ ٨ ـ

استهدفت إصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي التي حدثت في العديد من البلدان منذ أوائل الثمانينيات الحدّ من التحيز تجاه القطاع الزراعي، الذي نشأ عن الضرائب المباشرة وغير المباشرة على القطاع المذكور، فضلاً عن أسعار الصرف المغالى فيها التي تسببت بآثار سلبية في الصادرات، وللحماية الشديدة غير المبررة للنشاط الصناعي. وعلى الرغم من أنّ هذه الإصلاحات كانت مفيدة مرحلياً، إلا أنّها خلقت حالة عدم التوازن بين القطاعين المذكورين من حيث معدل التبادل التجاري، ممّا تطلب الحاجة إلى مزيد من التدخل من أجل إقرار بيئة سياسات للاقتصاد الكلي أكثر استقراراً وفاعلية وقابلية للتنبؤ تؤدي إلى النمو الاقتصادي، ولا سيما النمو الغذائي. وقد كان، حتى وقت قريب، ينظر إلى صياغة سياسات التجارة بالمنتجات الزراعية على أنّها مسؤولية الحكومة وكبار المنتجين، وبعبارة أخرى مزيد من مساهمة الدولة في صياغة السياسات الاقتصادية الزراعية. وفي هذا الإطار أخذ القطاع الخاص دوراً هاماً، حيث ما زالت المؤسسات الحكومية غير الكفوءة في مجال الإنتاج الزراعي والتقدم نحو نمو اقتصادي مستدام، ورغم التقدم في عملية الخصخصة في كثير من البلدان

النامية، غير فعالة بمفاهيم اقتصاد السوق، وبات من الضروري التوسع في الأنشطة الخاصة لتفعيل القدرة على المنافسة بالتنسيق مع دور الدولة من خلال القطاع العام؛ فالنمو الاقتصادي المستدام يتطلب تنمية متوازنة بين القطاعين المذكورين، وإن هذا التوازن مسألة ديناميكية لا ساكنة، الأمر الذي سيؤدي إلى فاعلية كلا الاتجاهين، السوق من جانب، والسياسات من جانب آخر.

لم يشهد الفكر الاقتصادي تقلبات حادة كتلك التي تعلقت بدور الدولة في النشاط الاقتصادي؛ فقد مر بمراحل عدّة واتخذ أشكالاً عدة تنوعت بين التدخل المباشر، عندما أثبتت التجارب فشل القطاع الخاص في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، والدور الموجّه المحدود عند ازدهار حركة التبادل التجاري وضرورة الأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية.

في مطلع القرن الخامس عشر ظهر الفكر التجاري بعد أزمة ارتفاع الأسعار في البلدان الأوروبية نتيجة زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى اقتصاديات تلك البلدان، ممّا جعلها تحرص على ضرورة توازن ميزان مدفوعاتها، فانصب جلّ اهتمامها آنذاك على تحقيق فائض في الإنتاج لأغراض التصدير، الأمر الذي جعلها تنادي بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، إلا في إطار اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخلياً وخارجياً.

وظهرت في مطلع القرن السابع عشر النزاعات التجارية، وسادت أجواء من عدم الاستقرار، وتطلّب ذلك تدخّل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي، حيث كان هناك اعترافٌ جزئيٌ بإمكانية وجود خصائص السوق ذاتية التنظيم، في ظل الفرضية القائلة بأنّه في غياب التنظيم الاقتصادي، تصبح سلطة الحكومة وتدخّلها أمراً لا مناص منه للنظام الاقتصادي لكي يؤدي وظيفته. وقد أكسبت هذه الفرضية أصحاب الفكر التجاري (المدرسة التجارية) خاصة دعماً وقوة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

حبّذ الاقتصاديون الكلاسيك، بدءاً من آدم سميث، أن يكون دور الدولة ذا نطاق محدود، لا يتجاوز وظائفها الأساسية. وعلى الرغم من قوة المنطق الذي قدمه آدم سميث عام ١٧٧٦، إلا أنّه لم يكن مقبولاً لدى مفكري القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد ركز ألفرد مارشال على فكرة إخفاق السوق في تحقيق الكفاءة، وبناءً على ذلك فإن دور الدولة يتمثل في تصحيح التشوهات التي تنتج من إخفاق جهاز الأسعار وإعادة توزيع الدخل لزيادة مستوى الرفاهية.

بينما نجد في الاقتصاديات الرأسمالية أن حجم التدخلات الحكومية يكون مرتفعاً من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد وليس تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا يتناقض مع النظرية التقليدية، التي مفادها أن التدخلات الحكومية تنحصر بشكل رئيسي في الاقتصادات الاشتراكية.

من جهة أخرى سادت مبادئ الاقتصاد الموجّه (التخطيط المركزي) بعد الحرب العالمية الأولى؛ إذ ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، ومعها بدأ ينتشر مفهوم الدولة الاشتراكية. ثم برز اهتمام واسع لتقليص هذا الدور على أثر تعرّض اقتصادات البلدان التي أخذت بمبدأ التخطيط المركزي للعديد من المشكلات، كالتضخم والمديونية وما إلى ذلك. فظهر توجّه نحو ما يسمى بالخصخصة التي انتشرت منذ عام ١٩٧٩ تقريباً، وهذا لا يعني تقليص دور الدولة وإنما أن يكون دورها قائماً بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وتدير الاقتصاد بما يتلاءم وأهدافها التنموية.

ومع بداية عقد الثمانينيات اعتبرت البلدان العربية خيار الخصخصة علاجاً للعديد من السلبيات التي واجهتها خلال العقد المذكور، ولا تزال تواجهها السياسات الاقتصادية. وقد تأثرت تلك البلدان بسياسات الصندوق والبنك الدوليين في مسألة الإصلاح الاقتصادي، ودأب معظمها على اتباع سياسة التحرر الاقتصادي، فأصبحت أسعار معظم السلع عرضة لتقلبات نظيرتها العالمية. إذ إن سياسة التحرر الاقتصادي تعتمد في مضامينها على العديد من الافتراضات، لعلّ من أهمها الاعتماد الرئيسي على آلية السوق أساساً لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل. إلا أنّ التجارب تشير إلى أنّ هذه البرامج قد رافقها العديد من المشكلات الخاصة بفشل السوق، وعجز الحكومات في أحيان ليست بالقليلة، منها ما هو مرتبط هيكلياً بعمل آلية السوق، ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات. لذا فإنّ هناك حاجة دائمة إلى الدور الحكومي الذي يهدف إلى دعم الكفاءة الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل، بدلاً من الأهداف الإدارية والسياسية للتدخل؛ فالعمل ضمن إطار المؤسسات الحكومية يعمل على معالجة الآثار السلبية لعمل السوق، وتبقى صياغة الملاءمة لتطوير الهيكل التنظيمي معتمدة على التعاون بين مؤسسة السوق والمؤسسات غير السوقية، بالشكل الذي يقلّل إلى أدنى مستوى الآثار السلبية اقتصادياً واجتماعياً.

وهذا يتطلب أن يكون على أنماط التدخل لرسم السياسات الزراعية في البلدان العربية أن تحقق التوازن في اتجاهين :

الاتجاه **الأول** عدم إعطاء قوى السوق وآلياته الحرية الكاملة في توجيه الموارد، بل استخدام الموارد بالقدر الذي يخدم السياسات الزراعية، مع مراعاة خصوصية كل بلد من البلدان؛ إذ إن التحكم في توجيه الموارد يعتبر مسألة ضرورية في الأسواق كافة، حتى تلك التي تتسم بالتنافسية.

أما الاتجاه **الثاني**، فهو مراعاة الآثار المترتبة على إعادة تخصيص الموارد الزراعية في المديين المتوسط والطويل، والتباين النسبي في استخدامها، نتيجة تباين السياسات الزراعية، التي يترتب عليها تباين في أنماط التدخل وتوجيه الموارد الزراعية، بحيث يبقى قدر من الحوافز الكافية لتعظيم الناتج الزراعي في المدى القصير.

ـ ٩ ـ

يحتاج تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية إلى رؤوس أموال كبيرة، وقد سارت أغلب البلدان النامية (العربية) في طريق الاستدانة، سعياً منها إلى تمويل برامجها التنموية، إلا أنّها لم تحقق التنمية المنشودة، كما لم تتمكن معظم تلك البلدان من سداد ديونها، نتيجة للركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي وكذلك التقلبات الواسعة في أسعار المواد الأولية، والتراجع الكبير في أسعار النفط، فضلاً عن العجز في الموازنات العامة والتضخم الذي أثر في قيمة العملات المحلية، الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات النمو في هذه البلدان، ودفعها إلى المزيد من القروض، وإعادة جدولة ديونها على وفق شروط الدائنين في (نادي باريس).

ويمثّل الدَّين العام في لحظة معيّنة حجم الاقتراض السابق لتلك اللحظة الذي لم يسدد بعد. وينشأ الدَّين الخارجي نتيجة لتمويل العجز المالي الحكومي الذي يستخدم لمواجهة الطلب على السلع المحلية والسلع المستوردة، إلا أنّ لجوء الحكومات إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز يؤدي إلى تراكم الدين، ومن ثم يترك آثاره السلبية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وقد واجه العديد من البلدان مشكلات تتعلق بخدمة الدَّين، وانكشفت أزمة دَيْن دولية على أثر الارتفاع الشديد والمفاجئ في أسعار النفط

الذي رافقه ارتفاع في أسعار الفائدة في بداية عقد الثمانينيات، ثم أعقب ذلك أزمة الغذاء العالمية عام ٢٠٠٨ الناجمة عن التغيرات في أسعار النفط التي ترتب عليها ارتفاع أسعار السلع الغذائية، فتزايد الاعتماد على الإقراض الخارجي لتمويل الإنفاق الاستهلاكي للسلع المذكورة وزيادة الدعم الحكومي، التي نجم عنها عجز في الموازنة العامة في العديد من البلدان المقترضة.

إنّ سيادة الآثار السلبية للديون الخارجية على الأوضاع الاقتصادية والغذائية للبلدان النامية توضح الجانب المظلم للدَّين الخارجي. وعلى الرغم من أنّ العبء الضخم للديون الخارجية يرهق ميزان مدفوعات معظم البلدان النامية (العربية)، يستمر في الوقت نفسه النظر إليها بوصفها طريقة طبيعية ومرغوبة لسد العجز في ميزان المدفوعات إلى درجة عدّها واحداً من مداخيل البلد، رغم المخاطر والآثار المترتبة عليها.

ـ ١٠ ـ

إن البيئة الاقتصادية العالمية في أوضاعها الراهنة أكثر تأثيراً في الأمن الغذائي في البلدان النامية (العربية) في ظل الأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي، لا سيما البلدان التي تعتمد بدرجة متزايدة على واردات الحبوب، التي شهدت تزايداً في مستوياتها السعرية. فالطلب الاستهلاكي هو أحد مكونات الطلب الكلي الذي يتأثر بالأزمات، لا سيما المالية منها، من خلال التغيرات التي تحدثها في مستويات الدخل والثروة، نتيجة انخفاض الناتج المحلي الحقيقي الناشئ عن انخفاض سعر الصرف؛ فانخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم الذي يدفع تكاليف الإنتاج نحو الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المحلية والمستوردة. وبالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية، هناك عاملان يحددان إمكانية هذه البلدان على استيراد الغذاء، هما إيرادات التصدير وتدفق رأس المال. وحدوث انخفاض في أحد المصدرين يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات، بما فيها الواردات الغذائية، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل، وإن كانت تلك البلدان ليست الوحيدة المُعرّضة للتأثر بارتفاع أسعار الأسواق العالمية؛ ففي ظل الانفتاح التجاري المعاصر يمكن لأي بلد أن يتأثر بهذه الظواهر، وغالباً ينتج ارتفاع الأسعار من التغيرات التي يتعرّض لها الإنتاج الزراعي المحلّي، متأثراً بمتغيرات الأسواق العالمية. ولمواجهة ارتفاع

الأسعار، تتخذ بعض البلدان من سياسة تثبيت الأسعار أداة فعالة إذا كانت كمية الواردات تمثل حصة صغيرة نسبياً من الإنتاج أو الاستهلاك. أما إذا تم فرض قيود على الواردات الزراعية، فمن المرجح أنّ تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع الغذائية إلى مستويات قد تكون أعلى مقارنة بالأسعار العالمية في الأجل المتوسط، وتكون الأضرار أشّد على الفقراء، بينما يمكن السماح للأسعار المحلية بالانحراف باتجاه الانخفاض عن الأسعار العالمية في الأجل القصير، خياراً للتخفيف من شدة الأضرار التي تخلفها القيود التجارية، وإنْ كان اتباع استراتيجية من هذا النوع تكون فيه نسبة عالية من المخاطرة إذا تم اعتمادها لمدى طويل، لا سيما أنّ القيود التجارية قد تفشل أحياناً في السيطرة على الأسواق، بالتالي فإنّ تقيّد الواردات لغرض تجنّب الاعتماد على السوق العالمية قد يؤدي إلى بقاء الأسعار المحلية للغذاء مرتفعة، ليس فقط عندما تكون الأسعار العالمية مرتفعة. وبما أنّ حجم الطلب على الغذاء في تزايد، فإنّ تقييد الواردات، لغرض تجنب أضرار تقلبات أوضاع الأسواق العالمية والأزمات الناتجة منها، ليس الحل الأمثل على المدى البعيد.

إن لسياسات البلدان المصدرة للغذاء تأثيرات في العوامل الهيكلية التي تساهم في ارتفاع أسعار الغذاء، في مقدمتها قيود التصدير، وارتفاع أسعار الطاقة ومدخلات الإنتاج الزراعي، والتغيرات في قيمة العملات الأجنبية التي تؤدي إلى توجيه تلك المحاصيل نحو استخدامات غير غذائية، وتساهم في إحداث ضغوط على الأسعار المحلية في العديد من البلدان النامية، وإن كان مدى التأثير يتفاوت مع مدى اعتماد تلك البلدان على الواردات. وقد حدثت تلك التغيرات على خلفية انخفاض المخزونات العالمية من الحبوب الغذائية، التي ترتب عليها حدوث ارتفاع في أسعارها في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع جدول التكاليف، وتزايد الطلب على الغذاء وبعض المحاصيل التي تستخدم في إنتاج مصادر بديلة للطاقة.

ولا تعني تلك التغيرات في الأسعار العالمية بالضرورة حدوث التغيرات ذاتها في الأسعار المحلية، فدرجة التغير تتوقف على عوامل عديدة، من بينها أسعار الصرف، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وكفاءة الأسواق، والسياسات الحكومية الخاصة بتثبيت الأسعار؛ فالعلاقة بين سعر الصرف وأسعار السلع الزراعية (الغذائية) علاقة وثيقة، ولا سيما إذا أردنا تقييم الزيادة في أسعار تلك

السلع، فإنّ لها انعكاسات على الكيفية التي تتأثر بها البلدان بالتغيرات المذكورة. وبما أنّ أغلب أسعار السلع يعبّر عنها بالدولار، فإنّ حدوث انخفاض في قيمته يخفض من تكلفة السلع في البلدان التي تكون أسعار صرف عملاتها أعلى من الدولار، والعكس صحيح.

ممّا سبق، لا ينبغي عدّ الأزمات الاقتصادية (الغذائية) ناتجة من عوامل حديثة العهد نسبياً، كارتفاع أسعار النفط، وانخفاض سعر صرف الدولار، وتغيّرات المناخ، وقيود بعض البلدان على الصادرات، وإنتاج الوقود الحيوي، والحروب والصراعات الطائفية والدينية فحسب، وإنما هي ناتجة أيضاً من اتجاهات عميقة الجذور وطويلة الأجل، متمثلة في تغيّر الأنماط الديمغرافية والاستهلاكية، ومن سنوات الإخفاق التي شهدتها استراتيجيات التنمية على مستويات مختلفة.

مقدمـــة

تُعدّ السياسات الزراعية مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والفنية والإدارية التي تحدد توزيع الموارد المتاحة وتؤثر فيها، فضلاً عن تهيئة المناخ المناسب الذي يمكّن المنتجين والمستثمرين من توجيه الموارد باتجاه الاستخدام الأمثل. وبذلك، تُعدّ السياسات الزراعية من السياسات ذات الأهمية القصوى التي تتبناها بلدان العالم، ولا سيما العربية منها، لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بما يمثله القطاع الزراعي من أهمية كبرى بالنسبة إلى اقتصاديات معظم البلدان، إذ إنها تعتبر حلقة وصل تربط بين استراتيجيات التنمية الزراعية والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية.

لقد تأثرت السياسات الزراعية العربية بالظروف والمتغيرات المحلية والعالمية التي سادت خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي وما بعدها، والتي أفرزت دوافع للتحول من نمط الاقتصاد المعتمد على تدخل الدولة إلى انتهاج سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وخاصة في مجالات تحرير أسعار المدخلات والمنتجات من السلع الزراعية، وتحرير الاستيراد والتصدير، وإعطاء دور أكبر لقوى السوق. ونظراً إلى أهمية القطاع الزراعي، كان لا بدّ أن يخضع في إطاره الكلي لنظرة خاصة ودراسة تحليلية شاملة تكشف أبرز ما لحقه من تغيرات وتطورات، وبخاصة في نظمه الإنتاجية وعلاقاته التجارية، وتحليل أبعاد ومتضمنات تلك المتغيرات. ومما لا شك فيه أن من شأن هذه المتغيرات جميعاً أن تحدث آثاراً وانعكاسات في الإنتاج الزراعي من ناحية، وفي أسواق المنتجات الزراعية وفي أوضاع وحركات سكان الريف من ناحية أخرى. وتتحدد طبيعة هذه الآثار من خلال نتائج تفاعل تلك المتغيرات مع مختلف السياسات الاقتصادية، ممّا يضفي على هذه الآثار صفة الشمولية من حيث العوامل والأسباب والمتغيرات المسببة لها والمؤدية إليها.

• أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أن للسياسات الاقتصادية والاقتصادية الزراعية للبلدان المتقدمة ومتضمناتها آثاراً واضحة وملموسة في اقتصادات البلدان العربية، لا سيما أن العديد من البلدان يعاني عجزاً غذائياً، وخصوصاً ما يتعلق منها بمجموعة المحاصيل الرئيسية مثل الحبوب، إضافة إلى الآثار التي أوجدتها المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية وأخلّت بالعلاقة «الغذائية ـ السكانية». ومن ثم، فإن تشخيص وقياس العوامل التي تتضمنها السياسات الاقتصادية التي قادت إلى أوضاع تتسم بالتشوهات في العلاقة المذكورة، التي تُعدّ ذات أهمية في مجال وضع استراتيجية الأمن الغذائي للبلدان موضع البحث.

• مشكلة البحث

واجهت أدوات السياسات الاقتصادية الزراعية قيوداً ومحددات، في مقدمتها التشوهات الهيكلية في بنيتها الاقتصادية، التي أدت إلى عدم استجابة النمو الزراعي لهذه السياسات، ومن ثم أحدثت تأثيراً غير مرغوب به في أوضاع الأمن الغذائي. والأخيرة تُعدّ من المشكلات الاقتصادية الأساسية التي اهتمت بها السياسات الزراعية، لا سيما في النصف الثاني من القرن العشرين، في البلدان التي اتسمت بكونها صافي مستورد لبعض المجموعات الغذائية الرئيسية (الحبوب)، التي قادت بمرور الزمن إلى اتساع الفجوة الغذائية، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، واعتماد بعض البلدان العربية على المعونات الغذائية التي اتسمت بتقلبات واسعة خلال العقدين الماضيين لارتباطها بمتغيرات خارجية.

• فرضية البحث

واجهت الاقتصادات الزراعية العربية ضغوطاً داخلية، وأخرى خارجية، قادت إلى عدم توفير مستويات مرضية من الأمن الغذائي. بينت المؤشرات الاقتصادية لذلك الأمن قدراً من العجز والنقص النسبي للغذاء في معظم البلدان العربية. وفي ضوء هذا جاءت فرضية البحث التي مفادها أن السياسات الزراعية في بعض البلدان العربية لها تأثيرات متباينة في أمنها الغذائي.

• هدف البحث

يهدف البحث إلى معرفة أثر السياسات الاقتصادية الزراعية في تخفيض

العجز النسبي في الغذاء، عن طريق حصر وتحليل ودراسة متضمنات تلك السياسات، وتحديد العوامل المؤثرة في اقتصاديات الأمن الغذائي، لا سيما وأن العديد من البلدان العربية كانت قد تبنّت مجموعة من البرامج الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية.

● منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى استخدام المنهج الكمّي الذي يستند إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية لقياس أثر متضمنات السياسات الاقتصادية الزراعية في الأمن الغذائي لبعض البلدان العربية.

وختاماً، أرجو أن أكون قد أزلت بهذا الجهد المتواضع الغموض حول بعض ما أحاط موضوع الدراسة، ليكون دليلاً يضيء طريق باحثين و اقتصاديين آخرين من المهتمين في هذا المجال، فإن كنت قد حققت ذلك فالحمد لله على نعمه، وإلا فحسبي أنني حاولت.

الفصل الأول

الإطار النظري والعرض المرجعي للسياسات الاقتصادية الزراعية وتأثيراتها في الأمن الغذائي

أولاً: السياسات الاقتصادية الزراعية

للسياسات الزراعية دور مهم في نمو وتطور القطاع الزراعي في البلدان النامية(العربية)، نظراً إلى ما يشكله هذا القطاع من أهمية نسبية عالية في اقتصاداتها القومية، وذلك من خلال إجراءاتها التي تؤثر في تخصيص الموارد واستخدامها في ظل أوضاع ندرة موارد القطاع المذكور، فضلاً عن إعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر. وقد عمدت بعض البلدان إلى استخدام سياسات معيّنة لتنظيم نشاطاتها الاقتصادية، تُعرف بالسياسات الاقتصادية، التي تتفرع بدورها إلى سياسات أخرى، من ضمنها السياسات الزراعية، وهذه الأخيرة تختلف من بلد إلى آخر، وفقاً لطبيعة ومنهجية تلك الاقتصادات.

١ ـ الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية

تُعدّ السياسات الزراعية أحد فروع السياسة الاقتصادية، وتمثل مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة؛ إذ إنها تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي، والبنية الحيازية المزرعية، والفن الإنتاجي، وهيكل الصادرات الزراعية وأخرى غيرها، وهي بذلك تعمل على إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية[١].

من جهة أخرى تمثل السياسات الزراعية تدخّل الدولة في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف محددة، ويكون تدخلها في حالة الأسواق التي تقترب من ظروف المنافسة التامة، وفي حالة الأسواق المشوهة. ففي الحالة **الأولى** تتدخل الدولة لعدم الرضا عن حصيلة أداء السوق اقتصادياً واجتماعياً، ولا سيما أن العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن السوق لا تقوم من تلقاء نفسها بضبط

(١) سالم توفيق النجفي وعبد الرزاق الحميد شريف، **السياسة الاقتصادية الزراعية** (الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٩٥.

الأوضاع الاقتصادية أو تحقيق مزايا السوق؛ وفي الحالة **الثانية** تتدخل لتصحيح انحراف السوق عن مزاياها، وإعادتها للاقتراب من ظروف المنافسة التامة. ويقتضي الأمر أن يكون التدخل بالطريقة التي تتحقق من خلالها الأهداف المرجوة وإلا فشلت في تحقيق تلك الأهداف، وربما تسبّبت في تفاقم الانحراف والخلل في أداء السوق، وتزايد التشوه الحاصل فيه.

تنبع أهمية السياسات الزراعية من كونها تمثل الوسائل التي تعتمدها الحكومة من أجل بلوغ أهداف التنمية الزراعية. وتتمثل أهداف السياسات الزراعية في ثلاث نقاط رئيسية، هي[٢]:

ـ تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المستخدمة، وينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد، وتقليل الفاقد الاقتصادي في استخدامها، وبمعنى آخر اعتماد فرصة التكاليف البديلة في توزيع الموارد.

ـ تحقيق توزيع للدخل والثروة، يكون أنسب ما يمكن، ويتّسم بقدر من العدالة داخل القطاع الزراعي من جهة، وبينه وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية، وذلك وفقاً لما يقرره المجتمع من معايير لمكونات العدالة التوزيعية للدخل والثروة.

ـ استغلال الموارد بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها، وبمعنى آخر أخذ مسألة البيئة واستدامتها بعين الاعتبار.

وبالرغم من ترابط الأهداف، إلا أنها لا تسير في اتجاه واحد، وتبقى متلازمة مع بعضها بعضاً كأجزاء لهدف واحد، وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية، بطريقة لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة.

وينظر إلى صلاحية الأهداف من عدمها من خلال:

ـ اتفاق الهدف مع نوعية الإنتاج ونمطه، والتوزيع وعدالته بما يؤدي إلى الوصول إلى مستوى أفضل من الرفاهية.

ـ عدم تعارض الأهداف مع الخيار الاقتصادي للدولة.

(٢) عاكف الزعبي، «محددات ومعوقات تنسيق السياسات الزراعية للدول العربية وفقاً لمتطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً إلى سياسة زراعية عربية مشتركة،» ورقة قُدِّمت إلى: ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، التي أُقيمت في عمّان، بين ٢٩ و٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، ص ١.

ففي العقود الأخيرة كان هناك اهتمام واسع في زيادة الإنتاج الزراعي كهدف أساسي في السياسة الزراعية، واتخذ إنتاج الحبوب موقع الصدارة ضمن هذا الإطار، ولكن تبين أن زيادة الإنتاج لا تتوافق مع زيادة الرفاهية الاقتصادية في الريف، وهذا يتطلب استيعاب مفاهيم التنمية الزراعية وأهدافها، إذ إن الأهداف الاقتصادية تلاقي قبولاً عندما تحدث إسهامات اجتماعية متمثلة بالرفاهية الاقتصادية[٣].

إن تحقيق الأهداف يتطلب مجموعة من الوسائل والإجراءات التي يتوقف عليها نجاح أو فشل الخطة الاقتصادية الزراعية، ومن الضروري التفرقة بين الأهداف والوسائل عند تحليل السياسة، فقد يكون الهدف ملائماً ولكن الوسيلة المتبعة غير مناسبة، ويقود ذلك إلى فشل المنهج، فمن الضروري وجود ترابط بين الوسائل والأهداف للوصول إلى النتائج المرجوة منها[٤].

٢ ـ مدخل رئيسي للسياسات الزراعية في النظم الاقتصادية المختلفة

تسود اقتصادات العالم عدد من السياسات الاقتصادية الزراعية، يمكن حصرها، بصفة عامة، بالاتجاهات الآتية:

أ ـ السياسات الزراعية في الاقتصادات الليبرالية

جمعت السياسات الزراعية في ظل النظم المتطورة بين مبدأي الحرية الاقتصادية وتضاؤل التدخل الحكومي. وقد تطورت هذه السياسات في اتجاهات ثلاثة، تضمنت تطور هيكل الحيازات الزراعية وتطوير أنماط الاستغلال الزراعي وتحسين البنية العقارية، ونادراً ما تم التعرض لحقوق الملكية. وكانت نتيجة هذه السياسات أن تحسنت فعالية استغلال الأراضي، وزادت إنتاجية العمل، وارتفع الفائض الاقتصادي في الزراعة، وانعكس ذلك على القطاعات الأخرى، فارتفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك بتحويل أرباح تحسن الإنتاج الزراعي إلى مجمل الاقتصاد[٥].

---

(٣) *Integration of Food and Agricultural Policy with Macroeconomic Policy: Methodological Considerations in a Latin American Perspective*, Economic and Social Development Papers; 3 (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 1993), p. 51.

(٤) عبد الوهاب مطر الداهري، **السياسات الزراعية اقتصاديات الإصلاح الزراعي**، ط ٢ (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٦)، ص ٣٧ ـ ٣٩.

(٥) مطانيوس حبيب، «المسألة الزراعية في سورية: واقعها وآفاق تطورها،» **مجلة جامعة دمشق**، السنة ١٤ (١٩٩٨)، ص ٧٧ ـ ٧٨.

إن المؤسسات الإنتاجية الزراعية في ظل النظام المذكور تعمل في ظروف المنافسة وآلية السوق إلى حدّ بعيد، ممّا يجعل للأسعار دوراً أساسياً في توجيه الموارد وتوزيع عوائدها. إلا أنَّ الدول الرأسمالية أدركت أنه لا يمكن ترك تحديد الأسعار لآلية السوق وقوى العرض والطلب، لذلك أخذت تتدخل في تنظيم الأسعار وتحديدها بالنسبة إلى العديد من السلع والخدمات[٦]، وبمعنى آخر اعتقادها أن السوق لا يمكنه من تنظيم وضبط توازناته في مجال السلع الزراعية. وجدير بالذكر أن توسع الفارق الذي يظهر في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية في نمط توزيع الفائض الاقتصادي بين عوائد رأس المال والعمل، يحرك قدراً من التعارض بين طرفي الإنتاج.

ب ـ السياسات الزراعية في الاقتصادات ذات التخطيط الموجه

تهتم السياسات الزراعية في البلدان ذات النهج الاشتراكي بتطبيق السياسات الاقتصادية العامة للدولة في القطاع الزراعي، وتستهدف هذه السياسات تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل، وتقليل التباين بين الريف والحضر. وعليه، فإنّ نجاح السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها مسألة تحتاج إلى تهيئة المناخ الملائم لتنفيذ تلك السياسة من خلال مجموعة من الإجراءات المعتمدة من قبل الدولة، التي تتلاءم وطبيعة المرحلة التي وصل إليها هيكل الاقتصاد المذكور[٧]. وتجدر الإشارة إلى أن السياسات الزراعية من هذا النوع قد غلب عليها أحياناً الجانب الأيديولوجي على حساب الضرورات الاقتصادية، إذ يترتب عليه أن النتائج الاقتصادية التي تحققت من حيث التحيز لصالح العمال على حساب حوافز المستهلكين كانت أدنى من تلك التي تحققت في البلدان ذات الأسواق التنافسية، وحتى دون ما تحقق في بعض البلدان النامية.

ج ـ السياسات الزراعية في الاقتصادات النامية

إن للسياسات الزراعية دوراً مهماً في البلدان النامية، ولا سيما تلك التي أخذت بنهج التخطيط المركزي إلى حدّ ما، ويسودها العديد من الأنماط

---

(٦) الجهاز المركزي للأسعار ولجنة تنظيم التجارة، **السياسة السعرية: خصائص الواقع ومتطلبات المستقبل** (بغداد: مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، ١٩٨٥)، ص ١٣ ـ ١٥.

(٧) حياة كاظم عودة، «عناصر ومؤشرات السياسة الزراعية: دراسة نظرية،» **مجلة القادسية للعلوم التربوية**، السنة ٢، العدد ٢ (٢٠٠٢)، ص ٢٠٦.

الإنتاجية في نظامها الاقتصادي المتباين، التي غالباً ما تحتاج إلى معالجتها بشكل يكفل توجيهها نحو الأهداف المركزية، وهذا يعكس دور وأهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتبعة لتحقيق التناسق ومعالجة الاختلالات التي تؤثر في توجيه الموارد وتوزيع الدخل ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية[٨].

وقد اتبعت بعض البلدان العربية سياسات الإصلاح الزراعي في فترة تحررها لتجاوز علاقات الإنتاج الإقطاعية، وغالباً ما أدت إلى تشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي. ورغم النتائج التي تحققت في ظل تلك السياسات في المدى القصير، إلا أنها لم تصل إلى إحداث تقارب في النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي التي اتبعتها البلدان الأوروبية؛ إذ تبين أن فعالية السياسات الأخيرة كانت أكبر من فعالية سياسات الإصلاح الزراعي من الناحية الاقتصادية[٩]. أما في البلدان النامية التي أخذت تسير باتجاه التطور الليبرالي ومبدأ الحرية الاقتصادية القائم على أساس تعظيم الإرباح، فالسياسات الزراعية تستهدف تطوير القطاع الزراعي وتحسين الإنتاج كماً ونوعاً، وغالباً ما تواجه تلك السياسات قيوداً ومحددات في عملية التنفيذ في تلك البلدان[١٠].

٣ ـ السياسة السعرية الزراعية

تمثل السياسة السعرية أداة من الأدوات الاقتصادية التي تمارس دوراً مهماً وحيوياً في التنمية الزراعية، لا سيما في توزيع الموارد؛ فهي شديدة التأثير في المتغيرات الموردية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في مستوى دالة الإنتاج الزراعي ومعدلات نموها، وبالتالي في الدخل الزراعي ومدى إمكانية زيادة معدل نموه على المستوى الكلي والجزئي، فضلاً عن استقرار معدل الأسعار والأجور، إضافة إلى أن السياسة السعرية تؤدي دوراً مهماً في تحديد مستوى معيشة ورفاهية أفراد المجتمع الزراعي، وتوجيه الاستهلاك باتجاه الأهداف المرجوة. وتعتبر أيضاً إحدى الأدوات المهمة التي تؤثر في توزيع الدخل، سواء بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، أو داخل القطاع الزراعي،

(٨) الجهاز المركزي للأسعار ولجنة تنظيم التجارة، المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٥.
(٩) حبيب، «المسألة الزراعية في سورية: واقعها وآفاق تطورها،» ص ٧٨ ـ ٧٩.
(١٠) عودة، «عناصر ومؤشرات السياسة الزراعية: دراسة نظرية،» ص ٢٠٧.

والتأثير في معدل التضخم ومستوى العمالة ونمو الاقتصاد الكلي[11].

فالسياسة السعرية تعبّر عن الأسس والإجراءات التي يتم بموجبها تحديد أسعار السلع والخدمات المختلفة التي تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع. وتتباين هذه الإجراءات باختلاف الأنظمة الاقتصادية[12]، وهي وسيلة لإقامة نظام سعري من شأنه التأثير في قوى السوق (العرض والطلب) ومزاياه في قطاعات اقتصادية معيّنة، أو تحديد العلاقات النسبية السعرية بين المجاميع السلعية المختلفة. وفي الواقع إنّ السياسة السعرية في الوقت الذي تنطلق فيه من الأهداف الكلية للدولة، إلا أنها قطاعية من حيث جوهرها، فهي تستهدف مسألة الحفاظ على دخول المزارعين في مستوى معيّن، ممّا يفترض التوازن بين أسعار البيع للمنتجات الزراعية وأسعار الشراء لمستلزمات ذلك الإنتاج، وإنّ السياسة السعرية التي تستهدف المستهلكين تتطلب الموازنة بين أسعار البيع للمستهلك والدخول النقدية للأفراد، لغرض المحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين أو زيادتها ورفع مستوى المعيشة[13]، فبالنسبة إلى المستهلك، قد يسبب التغير في الأسعار النسبية والمطلقة لبعض المحاصيل الزراعية، وخاصة الغذائية (كالحبوب)، تغيّراً أكبر في الدخول الحقيقية النسبية للمستهلكين من ذوي الدخول المنخفضة، بينما يسبب ذلك تغيّراً أكبر في الدخول الحقيقية للمستهلكين من ذوي الدخول المرتفعة. أما بالنسبة إلى المنتجين، فقد تظهر آثار التغيير في السياسة السعرية الزراعية في دخولهم في ضوء حجم الإنتاج الزراعي وكمية مدخلاته، أي أن تلك الآثار تعتمد طبيعة معدلات التبادل التجاري بين المدخلات والمخرجات الزراعية، وغالباً ما تكون آثارها أكبر في دخول أصحاب الحيازات الكبيرة، بينما يكون ذلك منخفضاً في المزارع ذات الحيازات الصغيرة[14].

وبعبارة أخرى، تنعكس آثار التغيرات في الأسعار على المنتجين الزراعيين، بصورة مباشرة على مستوى الأرباح والدخول المزرعية، ومن ثم على اتجاهات الإنتاج وقرارات المزارعين بشأن العمليات الإنتاجية في المواسم

---

(١١) **مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا** (منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا))، العدد ٩ (١٩٨٦)، ص ٦٢.

(١٢) النجفي وشريف، **السياسة الاقتصادية الزراعية**، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(١٣) **دراسات سعرية** (الجهاز المركزي للأسعار)، السنة ١، العدد ١ (١٩٧٩)، ص ٩٤.

(١٤) سالم توفيق النجفي، **إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٩٣.

اللاحقة، وهذا يوضح أهمية استقرار الأسعار الزراعية للمنتجين(١٥)، فضلاً عن اعتبار أسعار السنة الماضية دالة في سلوكية المنتجين في السنة اللاحقة. لذا يمتد تأثير السياسة السعرية إلى ثلاثة مستويات(١٦):

ـ تغير الأسعار النسبية للسلعة وعوامل الإنتاج.

ـ تؤثر في معدل التبادل التجاري القطاعي.

ـ تؤثر في معدل التبادل التجاري الدولي.

هذا يعني أن السياسة السعرية هي المتغير الأكثر تأثيراً في العرض والطلب لمنظومة السلع والخدمات المنتجة بصورة مباشرة وغير مباشرة، وأن أسعار هذه السلع تمارس تأثيرها في الإنتاج الزراعي ومستويات الدخل والعمل، ومن ثم يكون التأثير في حالة التوازن الاقتصادي(١٧).

إن السياسة السعرية في البلدان العربية غالباً ما تهدف إلى خفض أسعار السلع الغذائية عن مستوى توازنها الحقيقي، والعمل على ضمان دخل محفز للمنتجين الزراعيين وحمايتهم من التقلبات السعرية من خلال التحكم في الإنتاج(١٨)، لأن خفض أسعار المواد الغذائية يعمل على تعزيز القدرة الإنفاقية لأصحاب الدخول المنخفضة وتوفير المتطلبات الغذائية الضرورية، وخاصة إذا لم يترافق مع انخفاض أو دعم أسعار المدخلات الإنتاجية، ممّا يترتب عليه خفض مستوى الدخول المزرعية (لاسيما المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة)، ولا سيما أن القطاع الزراعي يُعدّ القطاع الإنتاجي الرئيسي في البلدان النامية، وخاصة البلدان ذوات الدخل المنخفض(١٩).

---

(١٥) Frank Ellis, Piyadasa Senanayake and Mavisol Smith, «Food Price Policy in Sri Lanka,» *Food Policy* (Elsevier Science Ltd.), vol. 22, no. 1 (1997), p. 94.

(١٦) «الأمن الغذائي الإقليمي: رؤيا ممكنة أم حلم مستحيل،» **مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا**، العدد ١٩ (١٩٨٩)، ص ١٤٩.

(١٧) سالم توفيق النجفي، أوس فخر الدين أيوب ونعمة عبد الله قاسم، «السياسات الاقتصادية الكلية وأثرها في نمو الزراعة العربية: دراسة لأقطار مختارة للمدّة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥، سوريا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، المغرب،» **تنمية الرافدين**، السنة ٢٢، العدد ٦٢ (٢٠٠٠)، ص ١٣٦.

(١٨) Suresh Babu and William Reidhead, «Poverty, Food Security, and Nutrition in Central Asia: A Case Study of the Kyrgyz Republic,» *Food Policy*, vol. 25 (2000), p. 653.

(١٩) أحمد فتحي عبد المجيد، «أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٤)، ص ٧٣.

وإذا تحقق قدر أكبر من الاستقرار لأسعار المنتجين، فإنّ ذلك يساعد على إعادة استقرار الأسعار عند مستوى المستهلك النهائي أيضاً، فالسياسات الاقتصادية يمكن أن يكون لها أثر ملموس في استقرار أسعار السلع ودخل القطاعات المختلفة من خلال سياسات سعر الصرف، لأن خفض سعر العملة يجعل من تأثير الأسعار المحلية أكثر تنافسية في مواجهة الأسعار العالمية، ورفع سعر العملة يخفض من تأثر تنافسية الأسعار المحلية في مواجهة ارتفاع الأسعار العالمية، غير أنه في حالة التحكم في الأسعار الزراعية وفي أسعار الصرف، لا تتأثر الأسعار المحلية للمنتجين والمستهلكين عادة إلا بنسبة أقل من نسبة التغير في سعر الصرف[٢٠]. من جهة أخرى فإنّ تخفيض قيمة العملة يحدث تغيرات في السعر فيؤثر في الأرباح المتحققة من الإنتاج المبيع. ولما كانت السلع الزراعية عبارة عن سلع متاجَر بها، فبالإمكان توقع ارتفاع معدل الدخل المزرعي، ولكن يختلف تأثير الأسعار باختلاف السلع الزراعية، والتأثيرات الأخرى لتخفيض قيمة العملة تظهر في تزايد أسعار المدخلات والتغيرات المحتملة في أجور العمل الزراعي[٢١].

يمثل اتجاه الأسعار على المدى الطويل العامل الأكثر أهمية بالنسبة إلى مستوى الدخل، إذ إن الأسعار النسبية للسلع الزراعية تميل باتجاه الانخفاض على المدى الطويل بسبب أن مرونة الدخل بالنسبة إلى السلع الغذائية غالباً ما تكون أقل من واحد، فإنّ الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية ترتبط بشدة بتطور الأسعار العالمية، التي تؤثر في تطور ونشوء شروط التجارة الزراعية، التي تحدد بشكل رئيسي من خلال مستوى الأسعار العالمية.

الأمر المهم بالنسبة إلى البلدان العربية يتمثل في أن هناك زيادة في الطلب على السلع الغذائية نتيجة النمو السكاني، الذي يمكن أن يساعد في استقرار الأسعار النسبية للإمدادات الغذائية، إلا أنها فشلت في تحقيقها بسبب تزايد الاستيرادات. يضاف إلى ذلك أن للتجارة العالمية تأثيراً في القطاع الزراعي المحلي بفعل الاستفادة من زيادة الطلب على الغذاء.

إن الانخفاض في الأسعار العالمية في فترة معيّنة جعل المزارعين يقبلون

---

(٢٠) «الأمن الغذائي الإقليمي: رؤيا ممكنة أم حلم مستحيل،» ص ٧١.

(٢١) النجفي، أيوب وقاسم، «السياسات الاقتصادية الكلية وأثرها في نمو الزراعة العربية: دراسة لأقطار مختارة للمدّة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥، سوريا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، المغرب،» ص ١٣٩.

بأسعار حقيقية منخفضة، وهذا ما أدى إلى تخفيض حوافز المنتجين الزراعيين وزيادة الاعتماد على الاستيراد. إن تخفيض الأسعار النسبية في الأسواق العالمية قد نتج منه مستويات عالية من الإعانات التي قدمتها البلدان المتقدمة لمنتجيها كما فعلت الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي(٢٢).

تتضمن السياسة السعرية الزراعية آلاتي:

(١) سياسة التوريد الإجباري

تشير أغلب الدراسات إلى أن الدولة تقوم باختيار منتجات زراعية استراتيجية كالحبوب، نظراً إلى ما تشكله من أهمية ضمن سلة السلع الغذائية الرئيسية، فتحتكر الدولة شراء هذه السلع بأسعار محددة سلفاً. فوفقاً لآليات تفاعل العرض والطلب في السوق، يتحدد السعر السوقي للسلعة الذي يكون مساوياً لكلفته الحدّية، وقد تقوم الدولة بشراء جزء من الإنتاج وعرضه في السوق بأسعار قد تغطي التكاليف التي تتحملها لقاء الشراء، أو أن تبيعه بأسعار أقل من التكلفة، وتتحمل مقدار الفرق بين السعرين. وفي حالات أخرى تلزم الدولة المنتجين على توريد كمية معيّنة من الإنتاج، وبسعر أقل من سعر السوق. ولكي تحقق الدولة سياستها لا بدّ من أن يصاحب السعر المحدد من قبل الدولة تسويق كمية محددة من الإنتاج وإلا قام المنتج بتحويل جزء من ناتجه إلى السوق، إذ السعر فيه أعلى من السعر المعطى من قبل الدولة(٢٣).

ومما سبق يتبين أن تسعير سلعة معيّنة بسعر أقل من نظيره السوقي يعني ارتفاع الأسعار النسبية للسلع الأخرى. ونظراً إلى أن المستهلك في توزيعه لدخله يتأثر في تحديده للمقادير المطلوبة من مختلف السلع بأسعارها النسبية والمطلقة، فإنّ انحراف الأسعار عن أوضاعها التوازنية قد يؤدي إلى انخفاض توجيه واستخدام الموارد، بالإضافة إلى أنه يخلق الحافز لإنشاء أسواق خفية، يجري فيها تداول جزء من المعروض السلعي.

---

(٢٢) كارلو كافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية** (روما: المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي؛ منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦)، ص ٤٦.

(٢٣) رمضان محمد مقلد، عفاف عبد العزيز عايدو والسيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات الموارد والبيئة** (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ١٨٧.

(٢) سياسة احتكار المدخلات

بمقتضى هذه السياسة، يمكن للدولة أن تتحكم بجزء من الفائض الزراعي من خلال احتكار سوق المدخلات الزراعية وبأسعار أعلى من سعر السوق التنافسي، على أن لا تترك الدولة المنتجين يعملون على نقل عبء الاحتكار الحكومي إلى المستهلكين برفع أسعار المنتجات الزراعية، وبذلك تلزم المنتجين بتوريد حصة ثابتة، فإذا احتكرت الدولة المدخلات الزراعية وباعتها بأعلى من سعر السوق، فإنّ التكلفة الحدّية للمنتج سترتفع بمقدار الزيادة الاحتكارية في أسعار المدخلات[(٢٤)]، وهو أمر قليل الاحتمال.

(٣) سياسة التحكم وتنظيم العرض السلعي

تتدخل الدولة لتنظيم الأسعار، لا سيما أسعار السلع الزراعية التي تكون عرضة للتذبذبات؛ فإذا كان الهدف من تنظيم المعروض السلعي رفع سعر المنتج تعظيماً لدخول منتجيها، فإنّ تنظيم هذا المعروض يكون بوضع حدّ أدنى للمواد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة. أما إذا كان وسيلة لخفض سعر السلعة، تمكيناً لصغار المستهلكين من الحصول عليها، فإنّ التسعير الحكومي عن طريق تنظيم المعروض السلعي في هذه الحالة يكون بتعظيم مقدار الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة[(٢٥)].

أما إذا كانت الدولة تستهدف كمية الناتج من السلع، فإنّها تفرض مستوى للسعر أقل من المستوى التوازني، وهي بذلك تعمل على توجيه بعض عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج سلعة معيّنة إلى إنتاج سلعة أخرى، كالتحول إلى إنتاج المحاصيل النقدية المعدة للتصدير[(٢٦)].

مما سبق، لا بدّ من الإشارة إلى أن السياسة السعرية قد لا تكون إيجابية في حدّ ذاتها، فتحتاج إلى ما يكمل عملها من أجل تحقيق الأهداف، وينبغي

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٢٥) علي يوسف خليفة وأحمد زبير جعاطة، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الجزئي** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٢)، ص ٢٧٨.

(٢٦) Anuradha Mittal, «Food Price Crisis: Rethinking Food Security Policies,» Intergovernmental group of twenty-four, G24 Technical Group Meating, Geneva, Switzerland (8-9 September 2008), pp. 18-19, <http://www.g24.org/TGM/mitta0908.pdf>.

أن تأخذ بنظر الاعتبار مسألتين: **الأولى** أن لا تعمل على إحداث خلل واسع بالقواعد الأساسية للسوق التنافسية، **والثانية** أن يكون النفع المتوقع منها أكبر من أعبائها(٢٧).

٤ ـ سياسة الدعم والإعانات

إن للحكومات سياسات وضعت لخفض أسعار الغذاء والسلع الزراعية في بعض الأحيان إلى أقل من مستوى الأسعار التي يفترض أن تكون عليها في السوق بدون دعم. وإن المنطق من وراء ذلك هو مساعدة الفئات منخفضة الدخل من المستهلكين، من خلال خفض الأسعار، وتعويض المنتجين عن كل أو بعض تكاليفهم الإنتاجية على المدى القصير(٢٨). ومن الضروري أن يكون مستوى السعر المتحقق قادراً على إزالة التناقض القائم بين السياسات الاقتصادية الحكومية ومصلحة فئات المجتمع من مستهلكين ومنتجين.

إن برامج الدعم والإعانات غالباً ما تمتص نسبة كبيرة من الموازنة العامة، حتى يمكن أن تقترب هذه السياسات من أوضاع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع. وقد حاولت بعض البلدان الليبرالية الكلاسيكية تخفيض الدعم ضمن برامجها المتبعة لتخفيض الإنفاق الحكومي، إذ يمثل انحرافاً عن مفهوم السوق إلى حدّ بعيد، التي تستند إليه غالباً برامج التكيف الهيكلي. وعادة ما يكون الدعم عبارة عن هامش يوضع بين سعر المنتج والمستهلك لتغطية كلفة السوق أحياناً، وهذا ما أعطى دوراً للحكومة في التأثير في عمليات السوق، إلا أنه يساهم في تحقيق عجز في الموازنة العامة. لذا، فإنّ خفض أو إلغاء الدعم مرتبط بالمفاهيم السوقية وإجراءات الإصلاحات المؤسسية الأخرى(٢٩).

قامت بعض البلدان النامية في مجال دعم الغذاء بإجراءات لإلغائه أو تخفيضه، على اعتبار أنه يمثل استنزافاً للموارد، وعبئاً على الميزانية، وهو أحد

---

(٢٧) عبد الرحمن يسرى أحمد، **التحليل الاقتصادي** (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١٩٠.

(٢٨) خليفة وجعاطة، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الجزئي**، ص ٢٧٩.

(٢٩) Anne Thomson and Manfred Metz, *Implications of Economic Policy for Food Security: A Training Manual*, Training Materials for Agricultural Planning; 40 (Rome: Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), 1998), p. 140.

أسباب تفاقم حالة عدم التوازن الدخلي[٣٠]، وقد يولّد تشوهات في الأسعار النسبية. ويشكل الدعم أحياناً نسبة كبيرة من الإنفاق الجاري، ويتغير بتأثير المتغيرات الخارجية أيضاً، كحركة الأسعار الدولية للأغذية، وبالذات المحاصيل الرئيسية (القمح)، والسبب يعود إلى أن مكونات السلع المستوردة تشكل الجزء الأعظم من السلع المدعومة، وأن الأسعار المحلية لبيع هذه السلع تكون أكثر ثباتاً من أسعار الاستيراد[٣١].

وإذا نظرنا إلى الأمر من ناحية أخرى، فإنّ دعم السلع الغذائية يُعدّ حافزاً سعرياً للنشاط الزراعي، لأنه يعوض عن الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك، ويمثل حافزاً إنتاجياً يتعلق بالعمالة الزراعية وتوفيرها بأجور مناسبة[٣٢]. ويمكن أن يكون للدعم بعد اجتماعي، من خلال مقدرته على الارتفاع بالمستويات المعيشية للفئات ذات الدخل المنخفض، فضلاً عن أنه يعمل على تحسين القدرات الصحية للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي. وأضحى دعم السلع من بين الأدوات الشائعة في سياسات الأسعار في معظم البلدان. ويتخذ الدعم المقدم من قبل السياسات الحكومية أنماطاً متعددة، فقد يكون صريحاً أو ضمنياً، ويظهر الدعم الصريح في تخفيض الهامش بين أسعار المنتجين والمستهلكين من خلال الإنفاق الحكومي، بينما يظهر الدعم الضمني عند تخفيض أسعار المنتجين دون المستويات التوازنية التي يمكن أن تسود بدون التدخل الحكومي، أي أن المنتجين يخضعون لضريبة ضمنية. والواقع أن هذين الشكلين من الدعم يطبقان في مختلف البلدان، يضاف إلى ذلك أن الإعانات تُستخدم في تمويل جزء من تكاليف الدعم الصريح[٣٣].

أما إلغاء الدعم، فإنّه يتضمن توسيع الهامش السوقي ما بين سعر المنتج والمستهلك، ويمكن توضيحه من خلال الشكل الرقم (١ ـ ١).

---

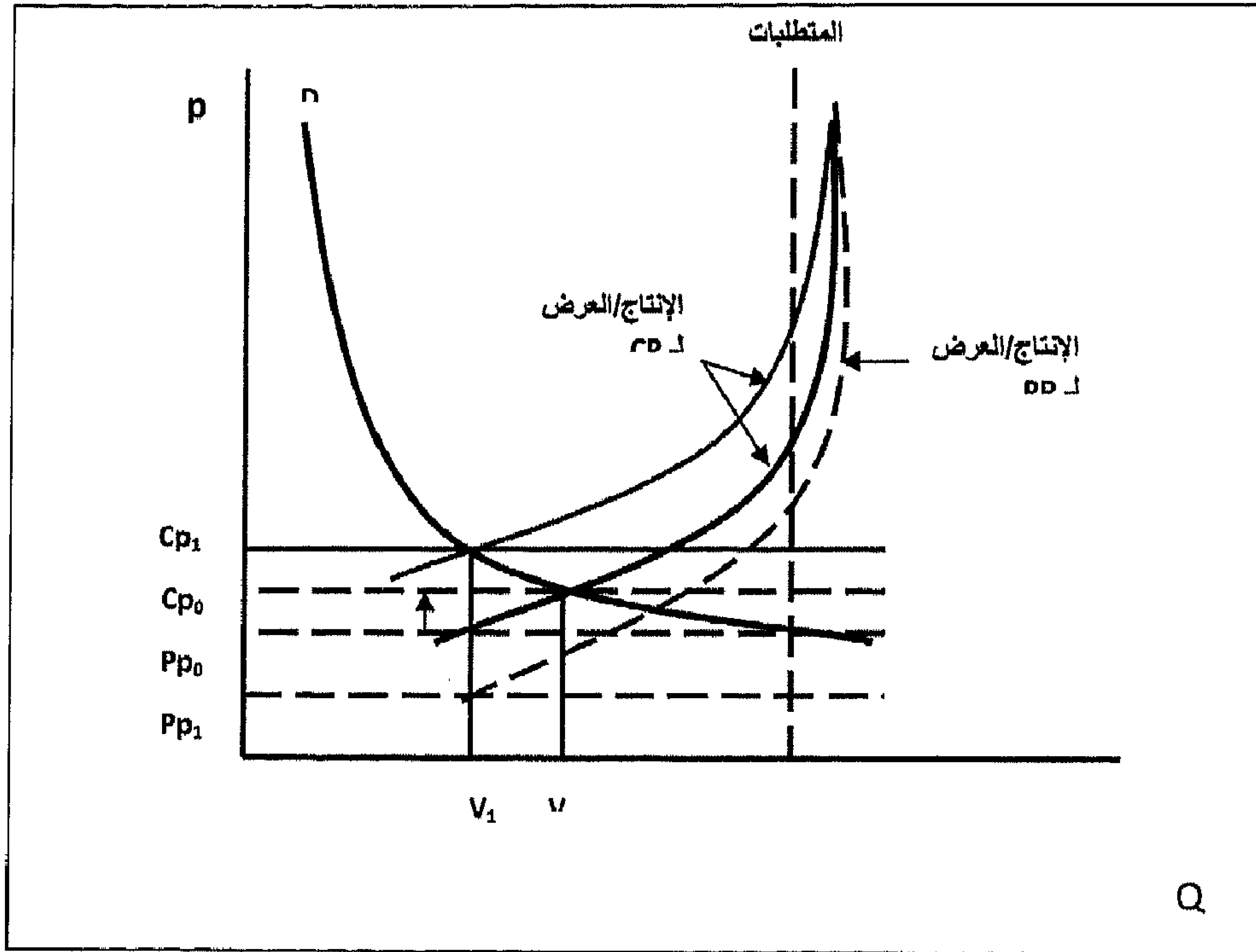
(٣٠) محمد سمير الهباب، «برامج التكيف الهيكلي للزراعة في إطار الإصلاحات الاقتصادية: التجارب العربية والدروس المستفادة،» ورقة قُدِّمت إلى: **الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظّمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ـ الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١١٩.

(٣١) عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٧٢.

(٣٢) الهباب، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٣٣) «الأمن الغذائي الإقليمي: رؤية ممكنة أم حلم مستحيل،» ص ٨٢.

الشكل الرقم (١ ـ ١)
أثر سياسة الدعم والإعانات في عرض وطلب السلع الزراعية



المصـــدر: Anne Thomson and Manfred Metz, *Implications of Economic Policy for Food Security: A Training Manual*, Training Materials for Agricultural Planning; 40 (Rome: Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), 1998), p. 141.

إن التوسع الحاصل بين سعر المنتج Pp1 وسعر المستهلك الناتج من توسيع الدعم يظهر على شكل انتقال لمنحنى العرض الكلي إلى الأعلى، معبّراً عنه بسعر المستهلك. ونتيجة الانتقال إلى منحنى العرض يرتفع سعر المستهلك، وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الغذائي الكلي والطلب[٣٤]. وهذا يعني اختلافاً بين الكميات المعروضة والمطلوبة من هذه السلعة ينتج من ارتفاع الأسعار، وإحجام المستهلكين عن طلبها، والانتقال إلى سلع أخرى بديلة منخفضة السعر نسبياً، هذا يترتب عليه ظهور فائض في المقدار المعروض، وبالتالي زيادة مخزوناتها، وتحول جزء من الموارد الإنتاجية نحو مجال إنتاجي

(٣٤) Thomson and Metz, *Implications of Economic Policy for Food Security: A Training Manual*, p. 141.

لسلع أخرى[٣٥]. من جهة أخرى فإنّ زيادة أسعار مدخلات الإنتاج عن طريق إزالة الدعم يكون الهدف منه عادةً تغير شروط التبادل لغير صالح القطاع الزراعي والمنتج على وجه الخصوص، ويتم فرض مثل هذا الإجراء من وجهة نظر تحقيق الكفاءة الاقتصادية في مجال تخصيص الموارد[٣٦]. ويعمل على تخفيض الدخل الحقيقي للمستهلك، لأن مؤشرات التأثير في الدعم وأثرها في الرفاهية والأمن الغذائي تعتمد بشكل رئيسي على من يستفيد من الدعم والمدى الذي يغطيه[٣٧]. وفي محاولة بعض البلدان النامية الفصل بين الأسعار المزرعية (أسعار المنتج) ونظيرتها على مستوى المستهلك، عن طريق ربط الأسعار المزرعية بالتكاليف الإنتاجية، وتقديم الدعم لمستلزمات الإنتاج، لم تكن هناك اعتبارات كافية تُظهر ضعف تأثير هذه السياسة في تخفيض حدة الارتفاع في التكاليف الإنتاجية، إذ إن مستلزمات الإنتاج التي حاولت الحكومات دعم أسعارها تمثل جزءاً من التكاليف الإنتاجية الكلية، وعلى هذا الأساس فإنّ تحديدها ودعمها، رغم ما له من إيجابيات، لا زال قاصراً عن تحقيق الهدف الأساسي والمتمثل في المحافظة على التكاليف الإنتاجية التي تسمح للمنتج بتحقيق هامش ربح في ضوء ما تحدده الحكومة من أسعار جبرية للسلع[٣٨]. ويمكن توضيح أثر الدعم والإعانات في عرض وطلب السلع الزراعية، وكل من المنتج والمستهلك في ظل اقتصاد مفتوح، من خلال الشكل الرقم (١ _ ٢).

لكي تضع الحكومة السعر المحلي عند المستوى المرغوب، ومنع السعر العالمي من أن يسود السوق المحلي، عليها أن تدفع إعانات على أساس سعر الوحدة المستوردة يساوي الفرق بين السعر العالمي والسعر المحلي (pd-pw) إلى منتج السلعة المحلي[٣٩]؛ فعندما تقدم الحكومة إعانات مالية على أسعار الحبوب، ينخفض السعر المحلي تحت السعر العالمي pw، وتزداد الكمية

---

(٣٥) خليفة وجعاطة، النظرية الاقتصادية: **التحليل الاقتصادي الجزئي**، ص ٢٧٥.

(٣٦) الهباب، «برامج التكيف الهيكلي للزراعة في إطار الإصلاحات الاقتصادية: التجارب العربية والدروس المستفادة،» ص ١١٦.

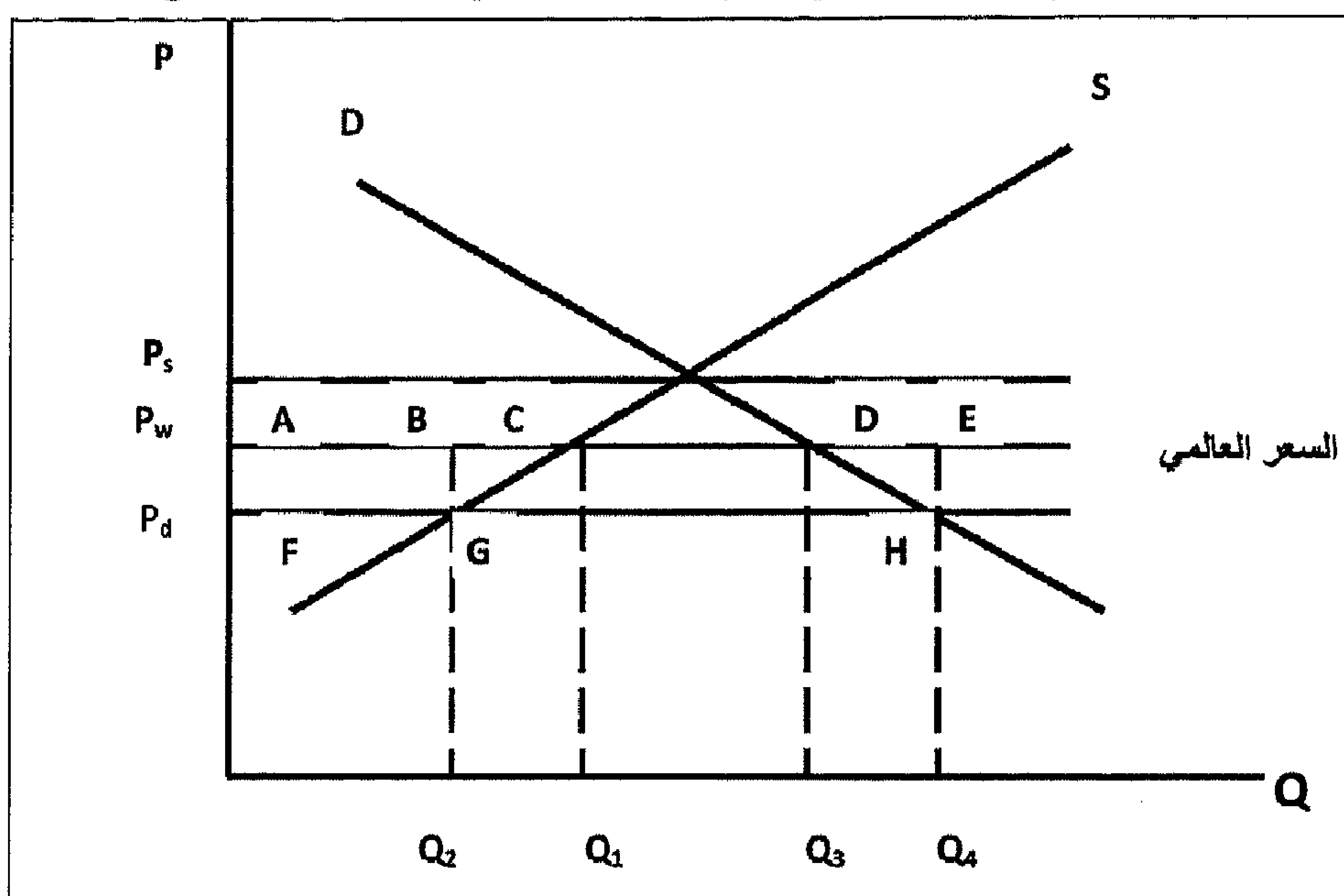
(٣٧) «Rising Food Prices: Policy Options and World Bank Response,» World Bank (2008), p. 4, <http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/risingfoodpricesbackgroundnote_apr08.pdf>.

(٣٨) الهباب، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٣٩) عبد الله علي مضحي الزوبعي، «تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار الحبوب الرئيسية في العراق للمدة، ١٩٧٠ _ ١٩٩٠: القمح أنموذج تطبيقي،» (أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة بغداد، ١٩٩٥)، ص ٢٩.

المطلوبة إلى Q4، والعرض المحلي ينخفض إلى Q2، وتتوسع بالتالي فجوة الاستيرادات (Q2-Q4)، ومقدار الإعانة المالية المقدمة عبارة عن الفرق بين (pd-pw)، وهي في الوقت نفسه تعطينا كمية الاستيرادات عند دفع ذلك المقدار من الإعانة، التي تظهر في المساحة (BEHG) ما تبقى من قيمة الإعانة مدفوعة ضمناً قبل أن يستلمها المنتج بسبب انخفاض الأسعار، وهناك تحويلات دخل إلى المستهلكين تساوي المساحة (ABGF)، يضاف إليها الأرباح المفقودة نتيجة انخفاض الناتج، التي تمثل مساحة المثلث (BCG).

الشكل الرقم (١ ـ ٢)
أثر الدعم والإعانات في المنتج والمستهلك في ظل اقتصاد مفتوح



المصــــدر: C. Peter Timmer, Walter P. Falcon and Scott R. Pearson, *Food Policy Analysis* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983), p. 192.

يتضح ممّا سبق أن التكاليف الاقتصادية الكلية لسياسة الإعانة المالية أكبر من كلفة الإعانة المالية نفسها، لأنها ترتب عليها أرباحاً مفقودة وخسائر كفاءة. وبالرغم من أن المستهلكين ينتفعون من الإعانة المالية بشكل واضح، إلا أن مكاسبهم الكلية أقل من مبلغ الإعانة والتحويلات الضمنية من المزارعين، وأن الاختلال بين خسائر الكفاءة سببها التشوهات السعرية بين الأسعار المحلية والعالمية، وهذا يعني أن هناك خسارة في الكفاءة في كلا الجانبين (المنتجين

والمستهلكين)[40]. بقدر ما ينعكس ارتفاع الأسعار العالمية على المنتجين المحليين، وتتم استجابة العرض إلى حدّ ما، لا يكون الأمن الغذائي في وضع أفضل في البلدان النامية عند تخفيض مستوى الدعم المتاح للمزارعين في البلدان المتقدمة، ولا سيما أن الاستجابة غير الكافية من جانب الإنتاج المحلي قد تطرح خطر انعكاس الارتفاع في الأسعار العالمية في شكل ارتفاع في تكاليف الاستيراد وتكاليف الغذاء بالنسبة إلى المستهلك[41].

بالرجوع إلى الشكل الرقم (١ ـ ٢)، فإنّ الخسائر في كفاءة الإنتاج مقيسة بالمثلث (BCG)، لأن الموارد الإنتاجية المحلية يمكن أن تستخدم لإنتاج الحبوب بكلفة أقل من كلفة استيراد المقدار نفسه من السلعة، طالما أن منحنى العرض المحلي تحت السعر العالمي، والمساحة فوق منحنى العرض المحلي تمثل منطقة هدر في الموارد (موارد ضائعة) والتكلفة مدفوعة من قبل الميزانية، لكن لا مكاسب تحوّل إلى المستهلكين. في جانب المستهلك، يمثل منحنى الطلب المستهلكين الراغبين بدفع ثمن كل كمية عند ذلك السعر، وفائض المستهلك يمثل المساحة تحت منحنى الطلب، التي تمثل المساحة (ADHF)، وأن ذلك الفائض ناتج من انخفاض الأسعار، وأن خسارة الكفاءة من جانب المستهلك تظهر في المثلث (DEH).

٥ ـ السياسة التسويقية الزراعية

تُعدّ السياسة التسويقية الخارجية والداخلية جزءاً من السياسة الزراعية على مستوى النشاط الزراعي، فضلاً عن كونها جزءاً من السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي. فالتسويق له دور في تخصيص الموارد، وتحديد أسعار السلع وتنظيم انسياب العرض وتنمية التجارة الخارجية[42]. ويتضمن التسويق جميع الخدمات والعمليات المرتبطة بنقل ملكية السلع من المنتج إلى المستهلك زمانياً

---

(٤٠) C. Peter Timmer, Walter P. Falcon and Scott R. Pearson, *Food Policy Analysis* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983), pp. 192-193.

(٤١) إيان غولدين، «السياسات الزراعية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وانعكاساتها على اقتصاديات بلدان شبه الجزيرة العربية،» **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية**، السنة ١٣، العددان ١ ـ ٢ (١٩٩٢)، ص ١٢٣.

(٤٢) مصطفى عبد الغني عثمان، «السياسات الاقتصادية الزراعية في إطار برامج التكيف الهيكلي،» ورقة قُدِّمت إلى: **اللقاء الدوري لمسؤولي السياسات الزراعية في الوطن العربي (٢٧ ـ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)** (مسقط: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٤)، ص ١٠٦.

ومكانياً، وغالباً ما يرافق الخدمات التسويقية تكاليف مضافة إلى سعر إنتاج السلعة المدفوعة من قبل المنتج، يطلق عليها التكاليف التسويقية، التي ترتفع عند زيادة الخدمات والعمليات التسويقية التي يطلبها المستهلك، وعند زيادة عدد القائمين بهذه الخدمات ومحاولتهم الحصول على أرباح عالية، وكذلك في حالة بُعد أماكن الإنتاج عن المراكز الاستهلاكية أو زمانياً[٤٣].

يُفضّل أغلب الاقتصاديين تدخّل الدولة بتنظيم السوق من خلال السياسات السعرية، وقد يتخذ ذلك التدخل صوراً عدّة، ولا سيما أنّ أغلب المنتجات الزراعية لا تخضع للأنماط الاحتكارية بسبب تعدد المنتجين على النحو الذي لا يسمح لهم بالتحكم في العرض، إضافة إلى أنّ معظم المنتجات الزراعية سريعة التلف، لا يملك المنتج القدرة على المساومة كثيراً في أسعارها من خلال حجبها عن العرض، وأنّ حجم الإنتاج لا يخضع إلى قرار آني، إنّما يتخذ من بداية الموسم ولا يمكن تغيره، إلا من خلال الامتناع عن العرض بالنسبة إلى السلع القابلة للتخزين (الحبوب)، وهذا يسبّب أحياناً أنماطاً شبه احتكارية للسلع الزراعية[٤٤].

وقد يتخذ تدخل الدولة شكل تنظيم السوق من خلال أنظمة وضوابط تسويقية يكون لآلية عملها أثار مهمة على المنتجين والمستهلكين وتنظيم العرض بما يتناسب مع الطلب في الفترات التي تشهد ضغوطاً على قوى العرض والطلب[٤٥]. وفي العقدين الماضيين تزايد تدخّل الدولة في بعض البلدان في عملية التسويق الزراعي، بسبب رغبتها في تحقيق استقرار الأسعار وتحسين نظام التسويق الداخلي. وأصبحت قضية الأسعار مهمة بالنسبة إلى المنتج والمستهلك، ولكنّها مكلفة ومعقدة بالنسبة إلى الدولة. وفي معظم البلدان النامية نجد دور الدولة رئيسياً في عملية التسويق الزراعي، خصوصاً عند فشل أو قصور القطاع الخاص في هذه العملية، ويتعاظم تدخلها في عملية التسويق من خلال فرض الأسعار الجبرية، وتنظيم عملية التسويق وانتشار شركات وهيئات حكومية لتسويق المحاصيل الزراعية، وإلزام المزارعين بزراعة المحاصيل

---

(٤٣) النجفي وشريف، السياسة الاقتصادية الزراعية، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٤٤) عودة، «عناصر ومؤشرات السياسة الزراعية: دراسة نظرية،» ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٤٥) *Integration of Food and Agricultural Policy with Macroeconomic Policy: Methodological Considerations in a Latin American Perspective*, Economic and Social Development Papers; 3 (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 1993), p. 56.

الاستراتيجية، والاستيراد من الخارج في حالة قصور الإنتاج المحلي عن كفاية الطلب المحلي(٤٦).

إنّ نجاح السياسة التسويقية الزراعية في تحقيق أهدافها في ضوء ما تشهده السياسة الاقتصادية من تغيرات، والتحول نحو الاعتماد على آليات السوق وتغير دور الدولة، يعتمد على القيام بتوفير البنيان الهيكلي الأساسي الذي يُعدّ من المعوقات الأساسية للتسويق الزراعي وتوفير المناخ التنافسي وتدنية آثار الاحتكارات التسويقية التي تحدّ من إمكانيات السوق.

٦ ـ السياسة التجارية الزراعية

تُمثل السياسة التجارية بصفة عامة جميع الإجراءات التي تضع شروط حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، وهي عادة ضرائب تصدير أو استيراد أو دعم لها، أو تشريعات تتعلق بحركة رؤوس الأموال في الداخل والخارج. وهناك علاقة بين سياسات التجارة وحزمة السياسات الاقتصادية الكلية، إذ إنّ الحصيلة الضريبية تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، يضاف إلى ذلك أنّ عمليات الاستيراد والتصدير وحركة رؤوس الأموال تتأثر بسعر الصرف والسياسة النقدية(٤٧).

فالتجارة بصورة عامة، والزراعية منها خاصة، لها دور مهم وفعّال في الأمن الغذائي، إذ يظهر تأثيرها من خلال تضييق الفجوة بين الإنتاج واحتياجات الاستهلاك، وتقليل التفاوت في الإمدادات الغذائية، وتعطي قوة دافعة للنمو الاقتصادي، وتسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الاعتماد على التجارة قد يجلب معه بعض المخاطر، مثل آثار عدم ضمان الإمدادات، والتقلبات في أسعار السوق العالمية، وضغوط بيئية متزايدة، إذا لم تتخذ السياسات الصحيحة والمناسبة. ويمكن أن تصبح التجارة، بإسهامها في نمو أنماط إنتاج، أكثر كفاءة، ومصدراً للدخل، إذ تسهم العملات الأجنبية الناتجة من الصادرات في تضييق الفجوة

(٤٦) منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٧٢.

(٤٧) Thomson and Metz, *Implications of Economic Policy for Food Security: A Training Manual*, p. 150.

الغذائية القائمة والمحتملة، وتحسين فرص الحصول على الغذاء، وإعادة توزيع الدخل، خاصة بالنسبة إلى صغار المزارعين، وإنْ كان هناك بعض التحفظات التي تعني ضمناً أنّه لن يكون بمقدورهم الاستفادة من الفرص التي يتيحها المنتج القابل للتصدير. وعادة تكون تلك الفرص أفضل بالنسبة إلى المحاصيل غير الغذائية مقارنة بالغذائية، وبالتالي فإنّ الفرص التجارية قد تعمل على إحداث عملية إحلال المحاصيل النقدية غير الغذائية بالمحاصيل الغذائية(٤٨).

لقد كانت القيود التجارية محور جدل خلال الربع الأخير من القرن الماضي؛ فمن حيث المبدأ، إنّ لهذه القيود في المدى الطويل تأثيرات سلبية على النشاط الاقتصادي، لأنّها تحقق الحماية للمنتجين بتكلفة عالية، إضافة إلى أنّ القطاعات المحمية تكون أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية عند المقارنة بالمنتجين في بقية أسواق العالم(٤٩).

مع ذلك، فإنّ بعض أشكال الحماية يكون ضرورياً بالنسبة إلى البلدان التي اعتمدت هذا الأسلوب لمقابلة آثار الإعانات المدفوعة من قبل اقتصاديات البلدان المتقدمة لمصدريهم، والتي تساهم في الحفاظ على السعر العالمي منخفضاً ليمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية(٥٠).

واجهت المنتجات الزراعية في البلدان النامية العديد من القيود والمعوقات التي وضعتها شروط التجارة الدولية، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية الداعية إلى التجارة الزراعية. وقد واجهت العديد من المفاوضات التي أجرتها الغات (GATT) مصاعب في الوصول إلى حلول عادلة بالنسبة إلى البلدان النامية، إذ إنّ البلدان المتقدمة بصفة عامة قد وضعت سياسات دعم باتجاه حماية المنتجين الزراعيين، سواء بهدف زيادة الإنتاج أو توسيع الصادرات الزراعية، وقد تمثلت هذه السياسات بثلاثة أنماط للحماية(٥١):

---

(٤٨) P. Konandreas, «Trade and Food Security: Options for Developing Countries,» in: *Multilateral Trade Negotiations on Agriculture: A Resource Manual* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2000), pp. 5-6.

(٤٩) كافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية**، ص ٥٠.

(٥٠) الزوبعي، «تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار الحبوب الرئيسية في العراق للمدة، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠: القمح أنموذج تطبيقي،» ص ٢٩.

(٥١) سالم توفيق النجفي، **التجارة الخارجية الزراعية: مبادئ ومتضمنات** (الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ١١٩.

ـ دعم الإنتاج الزراعي من خلال تحديد حدّ أدنى لأسعار المحاصيل الزراعية، بحيث لا تنخفض دونه أسعار هذه المحاصيل.

ـ فرض تعريفات جمركية متغيرة على السلع الغذائية المستوردة، وهذه تعادل من حيث آثارها القيود التي تعيق الاستيراد.

ـ دعم الصادرات الزراعية من خلال منح المنتج فرق السعر الذي يمكّنه من المنافسة في أسواق التصدير.

وبصورة مختصرة، كان لمفاوضات التجارة الزراعية آثار في الكثير من اتجاهات التجارة الزراعية العالمية، تمثّلت في(٥٢):

١ ـ إنّ نطاق التجارة البينية للبلدان المتقدمة قد شكّل ما نسبته ١٩ بالمئة من إجمالي التجارة العالمية بين بلدان NAFTA، و١٤ بالمئة بين بلدان الاتحاد الأوروبي. وتسيطر التجارة البينية على التجارة الزراعية العالمية، وهي تتكون بشكل رئيسي من التجارة بين ثلاثة مراكز (أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، أوروبا)، وتبدو دول أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية دولاً هامشية ضمن هذا السياق. وتضم البلدان العشرة الكبرى المصدرة للمنتجات الزراعية بلداً نامياً واحداً وهو البرازيل، أما باقي البلدان فهي أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٢ ـ انخفاض أسعار السلع الزراعية بالمعنى الحقيقي مقارنة بالسلع المصنعة، كما أنّها في تزايد كبير، إذ تشكل الأسعار المنخفضة وغير المستقرة للسلع من بين أهم التأثيرات التي تجعل التجارة في غير صالح البلدان النامية.

٣ ـ تزايد سيطرة الشركات الدولية على التجارة، إذ تسيطر ٥٠٠ شركة على أكثر من ٧٠ بالمئة من التجارة العالمية، وتسيطر ٢٠ منها على تجارة البن، و٦ بالمئة منها على تجارة القمح، ويتم قسم كبير من التبادل الدولي من قبل الشركات متعددة الجنسية ضمن شركات معيّنة، فالتجارة لا تتوجه من خلال آليات الأسواق التنافسية، وغالباً ما تكون الأسعار ضمن هذه المعاملات مختلفة عن أسعار الأسواق العالمية.

---

(٥٢) كافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية**، ص ٢ ـ ٥.

٤ ـ انخفاض أهمية التجارة الزراعية، فقد بات تصدير المنتجات الزراعية الآن أقل أهمية عمّا كان عليه كوسيلة للبلدان النامية في تمويل الواردات.

يمكن للسياسات أن تؤثر بشكل مباشر في القطاع الزراعي باستخدام أدواتٍ عدّة تتضمن: التعريفات الجمركية، الإعانات، القروض، القيود على الكميات، الإنفاق الحكومي، الضرائب. وغالباً ما كان للسياسات الاقتصادية تأثيرات غير مباشرة في الزراعة، لأنّ السياسات لم تكن تستهدفها على وجه الخصوص، كالسياسة المالية والنقدية التي تؤثر في دعم القطاع الزراعي مقابل القطاعات. لذا تبنّى صانعو السياسات مجموعة من الأدوات للتأثير في سلوك القطاع الزراعي، وتؤثر بعض تلك الأدوات في التجارة الخارجية، وقسم آخر كان ذا طبيعة محلية يؤثر بشكل غير مباشر في التجارة الخارجية.

أ ـ التعريفة الجمركية

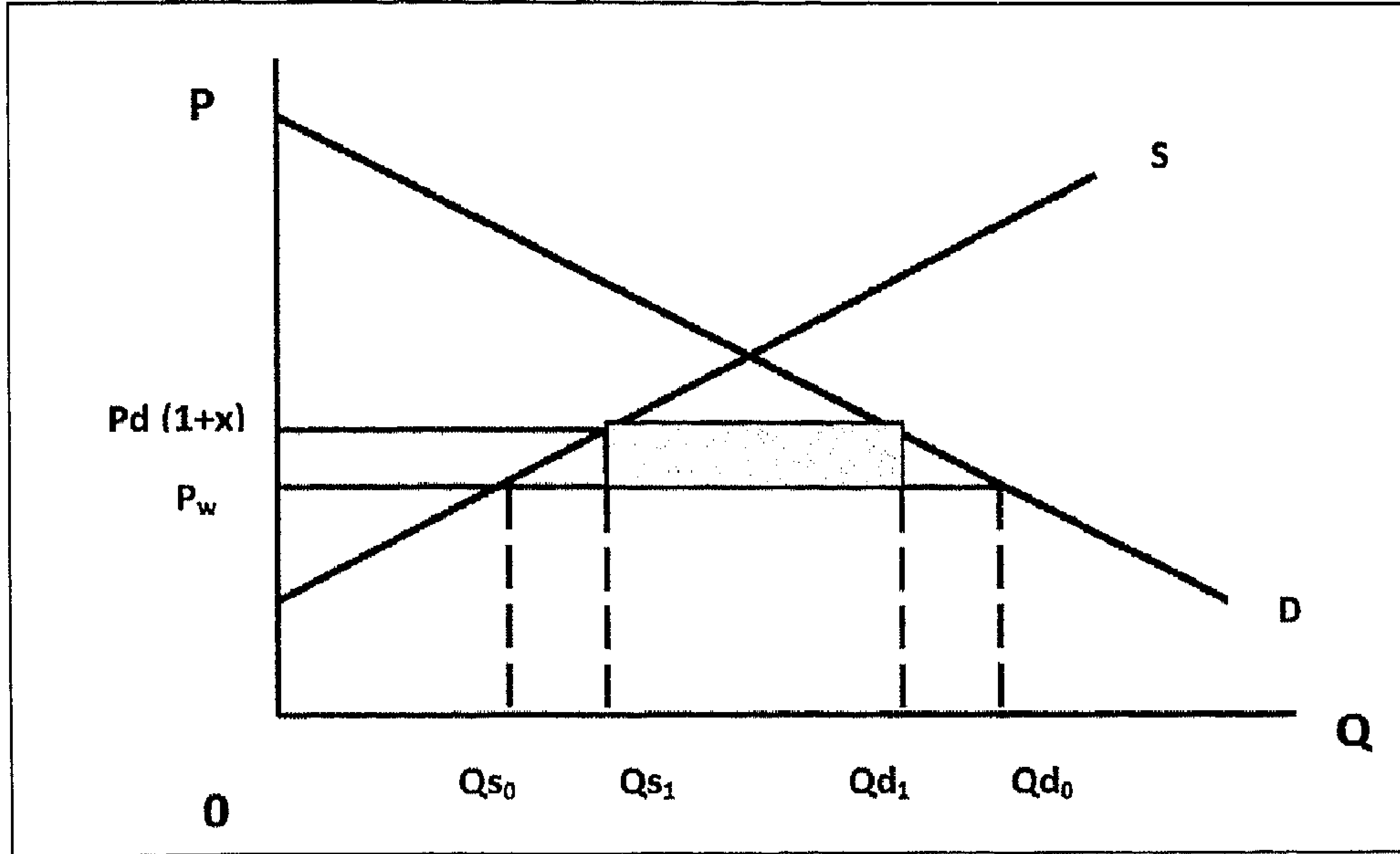
تعرف التعريفة الجمركية بأنّها ضريبة تفرض على سلعة مستوردة، أو نسبة من سعر سيف CIF(*) للسلعة المستوردة حسب القيمة. وتمثل التعريفة الجمركية أبسط وأقدم أشكال آليات السياسة التجارية، إذ إنّها استُخدمت سابقاً كمصدر للإيرادات الحكومية، إلا أنّها تُستخدم اليوم في الغالب لحماية قطاعات معيّنة من المنافسة الدولية من خلال رفع السعر المحلي للسلع المستوردة(٥٣). ويمكن توضيح آثارها الاقتصادية، كما في الشكل الرقم (١ ـ ٣) بافتراض أنّها فرضت على قيمة مستوردات القمح:

(*) ترمز الحروف CIF للكلمات الإنكليزية Cost (تكلفة)؛ Insurance (تأمين)؛ Freight (شحن)، فهو سعر البضاعة الواردة المفرغة عند أي نقطة دخول للبلد المتلقي. وتشمل تكاليف الشحن الدولي والتأمين، وتكلفة التفريغ على الرصيف. وهو لا يتضمن أي رسوم تفرض كرسوم الموانئ ورسوم المعالجة والتخزين، كما أنها لا تشمل أي رسوم جمركية محلية أو ضرائب.

أما FOB، فإنّها تشير إلى الكلمات الإنكليزية Free (خالص)؛ On Board (على ظهر السفينة)، فهو سعر البضاعة الصادرة عند نقطة المغادرة في البلد المصدر محملة فوق ظهر السفينة، أو أي وسيلة نقل أخرى، سيتم نقلها بها إلى البلد المستورد. وهي تساوي السعر الشامل للتأمين والشحن في ميناء الوجهة ناقصاً الشحن الدولي والتأمين والتفريغ على الرصيف.

(٥٣) José Maria Caballero, Geraldo Calegar and Carlo Cappi, «Instruments of Protection and their Economic Impact,» in: *Multilateral Trade Negotiations on Agriculture: A Resource Manual*, pp. 2-3.

الشكل الرقم (١ ـ ٣)
الآثار الاقتصادية للتعريفة الجمركية في قيمة الواردات



المصــــدر: José Maria Caballero, Geraldo Calegar and Carlo Cappi, «Instruments of Protection and their Economic Impact,» in: *Multilateral Trade Negotiations on Agriculture: A Resource Manual* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2000), p. 10.

نبدأ من وضع متوازن بدون حماية تجارية. في هذه الحالة، فإنّ السعر المحلي مساوٍ إلى Pw، أي إنه سعر المساواة الاستيرادي (السعر العالمي). ونفترض أيضاً وجود منافسة في غياب إجراءات السياسات، ثم نفترض أنه تم إدخال (x) كتعريفة جمركية تحسب كنسبة مئوية من قيمة واردات القمح، ونتيجة لذلك سيتولد من هذه الفروض سلسلة من ردود الفعل من قبل المنتجين والمستهلكين، حتى يتم التوصل إلى توازن جديد في السوق المحلي، حيث يرتفع السعر المحلي من Pw إلى Pd (1+x)، ويزداد الإنتاج المحلي من Qs0 إلى QsI، وينخفض الاستهلاك المحلي من Qd0 إلى Qd1، وتنخفض الكمية المستوردة من (Qs0-Qd0) إلى (Qd1-Qs1)، وتحصل الدولة على إيراد مساوٍ للمساحة المظللة، ويستفيد المنتجون من السعر المرتفع الذي يشجعهم على زيادة الإنتاج، ويتناقص الاعتماد على الواردات، ويفقد المستهلكون بعض إيرادات التعريفة بسبب ارتفاع الأسعار التي تدفعهم إلى تخفيض الاستهلاك[٥٤].

(٥٤) كافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية**، ص ٣٦ ـ ٣٨.

وعليه، فإنّ التعريفة الجمركية ترفع سعر الواردات إلى المستهلكين، وترفع إيرادات الدولة، وتؤدي إلى زيادة سعر المنتجين المحليين للسلع المتنافسة مع السلع المستوردة، ممّا يوفر حافزاً لزيادة الإنتاج ليحل محل الاستيراد، وهذا يعني أنّها تعمل على زيادة دخل المنتجين، وتُحسّن وضع الموازنة العامة للدولة على حساب المستهلكين، وتسعى إلى جعل الإنتاج المحلي من السلع أكبر ممّا يمكن أن يكون عليه في غياب الإجراءات الحمائية.

وقد يكون لهذه السياسة عيوبها، خصوصاً بالنسبة إلى البلدان النامية، ومنها العربية، نظراً لأنّ معظمها من البلدان المستوردة للغذاء؛ ففرض زيادة التعريفة الجمركية لا يعني فقط ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى المنتجين الزراعيين لإيجاد حافز للإنتاج، بل يعني أيضاً ارتفاع الأسعار التي يواجهها المستهلكون المحليون، وهذا خيار «الحمائية» قد لا يكون مجدياً عملياً بالنسبة إلى العديد من البلدان التي تعاني نسبة كبيرة من سكانها الفقر وانخفاض مستويات الدخل. وتُعدّ التعريفة الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة من أبرز العوائق التي تواجه البلدان النامية «العربية»، إذ تواجه منتجاتها الرسوم العالية المفروضة نتيجة لعملية التحويل، وتستخدم بعض البلدان ما يعرف بالتعريفات التصاعدية في مواجهة بعض المنتجات التي تملكها البلدان العربية، كذلك مشاكل في تطبيق نصوص الاتفاقيات فيما يتعلق منها بالتدابير الوقائية والمرونة في فرض التعريفات، وما يتعلق بالتعريفات المطبقة فعلياً، ومستويات ومعدلات الدعم الممنوح للقطاع الزراعي، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، تُعدّ من العوائق التي تواجه التجارة الزراعية للبلدان النامية، ومن بينها البلدان العربية، وتقف عائقاً أمام صادراتها الزراعية إلى أسواق تلك البلدان، وهذه العوامل تؤثر في قدرة البلدان العربية على النفاذ إلى الأسواق، وبالتالي في برامج تنمية القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، فالحماية الممنوحة للزراعة في البلدان المتقدمة ومستويات الدعم المرتفع، تؤثر في التجارة والتنمية، وتضعف اندماج البلدان العربية في النظام التجاري الدولي الجديد[٥٥].

(٥٥) **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة** (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٣)، ص ٥٧.

ب ـ دعم الصادرات

تشير النظريات الاقتصادية في أغلب الأحيان إلى أوجه القصور المترتبة على دعم الصادرات، كانخفاض الكفاءة وارتفاع التكاليف والضرائب في البلدان التي تقدم الدعم للصادرات. وعلى الرغم من هذه الآثار، إلا أنّ البلدان النامية لا تتأثر بشكل مباشر من جرائها، وإنّما يكون شكل التأثير صفة انخفاض حصيلة صادراتها، وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، نتيجة زيادة نصيب البلدان المصدرة الداعمة للصادرات وانخفاض أسعار السلع في السوق العالمية.

إنّ لهذه الآثار ردودَ فعلٍ في الأسواق العالمية على البلدان المختلفة، ويمكن توضيح ذلك من خلال تصنيف البلدان إلى **ثلاث مجموعات**:

ـ ففي بلدان **مجموعة كيرنز**(*) (Cairns Group) المصدرة للسلع الزراعية، فإنّ مسألة زيادة الدعم في الاقتصاديات المتقدمة يخفض نصيبها وحصيلة صادراتها في السوق العالمية، لذا كانت بلدان هذه المجموعة من أشد البلدان الرافضة لإجراءات دعم الصادرات.

ـ وفي **مجموعة البلدان المستوردة**، يمثل الدعم تحويلاً للدخل من البلدان التي تدعم الصادرات إلى المستهلكين ومكاسب تتعلق بالرفاهية الاقتصادية، وبشكل خاص تلك البلدان التي يكون فيها مستوى الاكتفاء الذاتي شديد الانخفاض، لأنّ المنافع التي تعود على المستهلكين تتجاوز خسائر المنتجين، بالرغم من أنّ حجم الدعم المؤثر في حالة الأسواق يؤثر في الحساب. من جهة أخرى يمكن أن تستفيد هذه البلدان من ميزة تحويل الدخل، إذا استخدمت التعريفات الجمركية، وأبقت الأسعار مرتفعة في الأسواق المحلية، على أن يكون ذلك متوافقاً مع نوع ومستوى التدابير الجمركية، مع الأخذ بنظر الاعتبار القيود التي تحكم الالتجاء إلى هذا الخيار.

ـ **البلدان النامية** التي يكون فيها مستوى الاكتفاء الذاتي من المنتجات المدعومة أو بدائلها مرتفعاً(٥٦)، إذ يؤدي دعم الصادرات في الاقتصادات

(*) تتألف هذه المجموعة من البلدان النامية والبلدان الصناعية التالية: كندا، أستراليا، نيوزيلندا، تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، التشيلي، الأوروغواي، فيجي، المجر، بوليفيا، كوستاريكا، غواتيمالا، باكستان، باراغواي، البيرو، جنوب أفريقيا.

(٥٦) R. Pearce and R. Sharma, «Export Subsidies,» in: *Multilateral Trade Negotiations on Agriculture: A Resource Manual*, pp. 2-3.

المتقدمة إلى خفض الأسعار في الأسواق العالمية، وتنتقل آثاره إلى الأسواق المحلية، فتزداد خسائر المنتجين وتتراكم، لا سيما عندما يستغرق انخفاض الأسعار فترة طويلة، فينخفض معدل العائد الذي يؤثر في الاستثمار، وينخفض معدل النمو في القطاع الزراعي. بعبارة أخرى، تزداد الخسائر كلما ارتفعت درجة الاكتفاء الذاتي[٥٧].

ثانياً: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في البلدان العربية

١ ـ الأمن الغذائي: مدخل مفاهيمي

عُرِّف الأمن الغذائي (Food Security) في قمة الغذاء العالمية عام ١٩٧٤ بأنّه توفر التجهيزات الغذائية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات، لتحمّل التوسع في الاستهلاك، ولمعادلة التقلبات في الإنتاج والأسعار. ووسّعت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام ١٩٨٣ مفهومها ليتضمن الوصول من قبل الأفراد الضعفاء إلى التجهيزات المتوفرة، وهذا يتضمن إشارة إلى التوازن بين جانب العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي، يضمن وصول كل الأفراد في جميع الأوقات إلى الغذاء الأساسي الذي يحتاجونه اقتصادياً وطبيعياً. وفي تقرير للبنك الدولي بشأن الفقر والجوع عام ١٩٨٦، جرى التفريق بين حالتين من حالات انعدام الأمن الغذائي، **الأولى** حالة انعدام الأمن الغذائي المزمن (Chronic Food Insecurity) التي ترتبط باستمرار مشاكل البنية الهيكلية للاقتصاد والفقر وانخفاض الدخول، **والثانية** حالة انعدام الأمن الغذائي المؤقت (Transitory Food Insecurity) الذي يتضمن فترات الضغط المكثف التي تتمثل في الكوارث الطبيعية، والأزمات المالية، والنزاعات العرقية وأخرى غيرها. وهذا يشير إلى أكثر من ناحية في مفهوم الأمن الغذائي؛ فهو يشير ضمناً إلى ضرورة وصول كل الأفراد في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشيطة. وفي اجتماعات مؤتمر قمة الغذاء العالمية عام ١٩٩٦، ظهر مفهوم أوسع وأكثر تعقيداً يتضمن تحقيق الأمن الغذائي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وكذلك العائلية، عندما يكون كل الأفراد في جميع الأوقات قادرين على الوصول اقتصادياً وطبيعياً إلى الغذاء والأمن الكافي لتلبية حاجاتهم

(٥٧) G. Mergos, C. Stoforos, P. Mishev and N. Ivanova, «Analysing Agricultural Policy Reforms under Transition in Bulgaria,» *Food Policy*, vol. 26, no. 5 (October 2001), pp. 480-481.

وتفضيلاتهم الغذائية والضرورية لحياة صحية ونشيطة[٥٨]، بينما وضعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوماً أكثر إيضاحاً، وذا أبعاد أخرى، إذ إنه يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن ممّا تحتاجه من الغذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وأنْ تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأنْ يتوفر في صادراتها الزراعية أو غيرها ميزة نسبية في إنتاجها، وأنْ توفر للأفراد ما يكفيهم من الغذاء بالكم والنوع اللازمين للنشاط والصحة، مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل الأفراد في المجتمع، لا سيما ذوي الدخل المحدود[٥٩].

وهذا يعني أنّ مفهوم الأمن الغذائي يشير إلى عدّة عناصر رئيسية، وهي الاحتياجات البدنية التي تشمل المتطلبات الغذائية ومستويات الطاقة (السعرات الحرارية)، والعلاقات التكاملية والتبادلية بين الغذاء والاحتياجات الأساسية للأفراد التي تكون خاضعة للتغير بمرور الزمن، ومدى الاستجابة لهذه التغيرات والقدرة على مواكبتها والانسجام معها[٦٠]. ومن بين مؤشرات الأمن الغذائي الفجوة الغذائية التي تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء. وتتمثل الفجوة الغذائية في الفرق بين ما يتاح من سلع غذائية من الإنتاج المحلي والاستهلاك الكلي للغذاء[٦١].

بعبارة أخرى هي تعبير عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي. وتوضح حجم المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وإجمالي المنتج منها، بحيث كلما زاد الفرق دلّ ذلك على

---

(٥٨) *Trade Reforms and Food Security: Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division* (Rome: Food and Agricultue Organization (FAO), 2003), p. 25.

(٥٩) **حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٦)، ص ٢٨.

(٦٠) Daniel Maxwell, «The Political Economy of Urban Food Security in Sub-saharan Africa,» *World Development*, vol. 27, no. 11 (1999), pp. 1939-1953.

(٦١) أحمد رمضان نعمة الله [وآخرون]، **مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة** (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٢٩٢.

عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء، لذلك تلجأ الدولة إلى سدّ هذه الفجوة عن طريق الاستيراد[٦٢]؛ أما مؤشر الاكتفاء الذاتي، فيعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، وإذا تعذر ذلك، يفترض ألاّ تكون قيمة المستوردات من السلع الغذائية أكبر من قيمة الصادرات الزراعية، ويتحقق الاكتفاء الذاتي في حالة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك[٦٣]، إلا أنّ هذا المفهوم أثار مجموعة من التحفظات، أهمها الأهمية التي يمكن تحقيقها من الاكتفاء الذاتي الغذائي، وإمكانية تحقيق هذا الهدف عملياً، والقيمة الاقتصادية لهذا المفهوم. وعلى العموم فإنّ الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وما رافقها من تحرير للتجارة، فإن مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل مفهوم يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات الخاصة بالسلع الغذائية مع البلدان الأخرى[٦٤].

إنّ الاختلاف بين مفهومي الاكتفاء الذاتي من الغذاء والأمن الغذائي يكمن في نقطتين رئيسيتين[٦٥]:

الأولى، ينظر مفهوم الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلى الإنتاج المحلي بوصفه المصدر الوحيد للإمداد، بينما يأخذ مفهوم الأمن الغذائي في الاعتبار الواردات التجارية، والمساعدات الغذائية، كمصدر محتمل للإمدادات السلعية الغذائية.

الثانية، يحيل الاكتفاء الذاتي من الغذاء فقط إلى توفير الأغذية المنتجة محلياً، بينما يدخل الأمن الغذائي مسائل استقرار الإمدادات، وفرص حصول الأفراد على الغذاء.

بعبارة أخرى، يرتبط مفهوم الاكتفاء الذاتي بمنظورٍ شامل للتنمية، ويركز على توفير الحاجة بطريقة مركزية ـ ذاتية، بينما يتوافق الأمن الغذائي مع

---

(٦٢) عبد الغفور إبراهيم أحمد، **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق** (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ١٥٧.

(٦٣) ناصر عبيد الناصر، «واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره،» **مجلة جامعة دمشق**، السنة ١٤، العدد ٢ (١٩٩٨)، ص ١٦٤.

(٦٤) **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٦ للعام ٢٠٠٦** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٦)، ص ٩.

(٦٥) José Maria Caballero, Geraldo Calegar and Carlo Cappi, «Instruments of Protection and their Economic Impact,» in: *Multilateral Trade Negotiations on Agriculture: A Resource Manual*, pp. 2-3.

نظرته للتنمية، وتشمل أيضاً التجارة الدولية والميزة النسبية. وقد أثبت كلّ من بابو وتاشماتوف عام ١٩٩٩ أنّ التركيز على الاكتفاء الذاتي كاستراتيجية للأمن الغذائي مسألة غير كفوءة اقتصادياً، وخاصة في جانب تخصيص الموارد، إذ ينتج منها زراعة أحادية، وانخفاض التدفقات التجارية للمدخلات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الزراعية، وتدنّي مستويات الإنتاج[٦٦]. لذا يميل أغلب الاقتصاديين إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدلاً من الاكتفاء الغذائي.

٢ ـ تحليل كفاية الإمدادات (الإنتاج، الاستهلاك، نسب الاكتفاء الذاتي)

شهدت المدة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٧ تقلبات واسعة في حجم الإنتاج الزراعي من الحبوب، وخاصة القمح، في أغلب البلدان العربية؛ إذ نلاحظ من الملحق الرقم (١) أن هناك نمواً في إجمالي الإنتاج من القمح في سورية من ١٧١٣ ألف طن عام ١٩٨٥ إلى ٤١٨٤ ألف طن ثم ٤٠٤١ ألف طن عام ١٩٩٥ و٢٠٠٧ على التوالي، أي بزيادة مقدارها ٥٩ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٠٧. وفي السعودية والجزائر كان مقدار الزيادة على عام ١٩٨٥، ١٦,٥ بالمئة و٣٦,٢ بالمئة على التوالي مقارنة بالعام المذكور. إلا أن الزيادة في الإنتاج لم تكن كافية لمواجهة حجم الطلب المحلي، ممّا يستدعي اللجوء إلى الخارج لتضييق الفجوة الناشئة عن الفرق بين الإنتاج والطلب. وقد ترتب على أوضاع التباين بين الإنتاج والاستهلاك من الحبوب بصفة عامة، والقمح بصفة خاصة، أن انخفضت الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتي. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ حقيقة الأوضاع الغذائية في الأقاليم العربية انعكست بصورة غير مرضية في أوضاع الأمن الغذائي؛ فمتوسط نصيب الفرد من إنتاج الحبوب[٦٧] بلغ ١٥٧,٦ كيلوغرام عام ١٩٩٥، إلا أنّه شهد انخفاضاً خلال عام ٢٠٠٠ فقد بلغ ١٣٠,٧ كيلوغرام، ثم عاود الارتفاع عام ٢٠٠٧ فبلغ ١٥٠,٨ كيلوغرام، علماً أنّ نصيب الفرد من الحبوب في المتوسط العالمي يبلغ ٣٢٦ كيلوغرام، وفي البلدان المتقدمة ٦٩٢ كيلوغرام، والنامية ٢١٤ كيلوغرام، أي أنّ نصيب الفرد عربياً انخفض عام ٢٠٠٧ بنسبة ٥٣,٩ بالمئة مقارنة بالمتوسط العالمي،

---

(٦٦) Suresh Babu and Alisher Tashmatov, «Attaining Food Security in Central Asia Emerging Issues and Challenges for Policy Research,» *Food Policy*, vol. 24 (1999), pp. 360-361.

(٦٧) الأرقام من إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر الملحق الرقم (١) من هذا الكتاب.

و٧٨,٣ بالمئة عن نظيره في البلدان المتقدمة، ممّا يشير إلى مدى تواضع متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلي للحبوب في الوطن العربي مقارنةً بمثيله العالمي والبلدان المتقدمة[٦٨]. ولا شك أنّ هذا المتوسط قد تأثر بالعديد من المتغيرات، في مقدمتها أسعار النفط، إذ يُعدّ استيراد الحبوب، في الوطن العربي دالة في إيرادات النفط[٦٩]. أما متوسط نصيب الفرد من استهلاك الحبوب فقد اتخذ نسقاً مستقراً نسبياً؛ إذ بلغ ٣٦٨,٣ كيلوغرام عام ١٩٨٥، ثم ٣٥٠,٢ كيلوغرام عام ١٩٩٥، وبنسبة انخفاض مقدارها ٤,٨ بالمئة، ثم شهد استقراراً نسبياً خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧.

أما على صعيد الاكتفاء الذاتي، فتشير معطيات الشكل الرقم (١ ـ ٤) والملحق الرقم (١) إلى حقيقة أنّ نسب الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب بصورة عامة، والقمح خاصة، شهدت انخفاضاً في أغلب البلدان العربية خلال الاعوام ١٩٨٥ و١٩٩٥ و٢٠٠٧، وهي لا تتجاوز ٥٠ بالمئة، وإن تفاوتت في جزئياتها، إلا أنها من حيث اتجاهها العام لا تتفق واستمرار الحاجة إلى السلع الغذائية، لا سيما إذا ما قورنت بالتزايد السكاني، وهذا قد يعود إلى التغيرات التي طرأت على أنماط الاستهلاك، وبشكل أكبر من تزايد معدلات الإنتاج، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي. ففي السودان وسورية، ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من ٧٢,٢ بالمئة و٧١,٢ بالمئة عام ١٩٨٥ إلى ٨٣,١ بالمئة و٨٦,٨ بالمئة على التوالي خلال عام ٢٠٠٧، أما في باقي البلدان فلم يتجاوز الارتفاع في نسب الاكتفاء الذاتي ٤٠ بالمئة، وهذا يعني أنّ أكثر من ٤٠ بالمئة من الاستهلاك المحلي من السلع المذكورة في البلدان العربية يعتمد على الواردات من الخارج، وهذه مؤشرات غير مرغوبة، خاصة مع احتمال ارتفاع أسعار السلع الغذائية من قبل البلدان المنتجة لها، وعدم قدرة البلدان العربية من تحقيق زيادة واضحة في الإنتاج الزراعي لأسباب فنية واقتصادية واجتماعية، في حين شهدت هذه النسبة

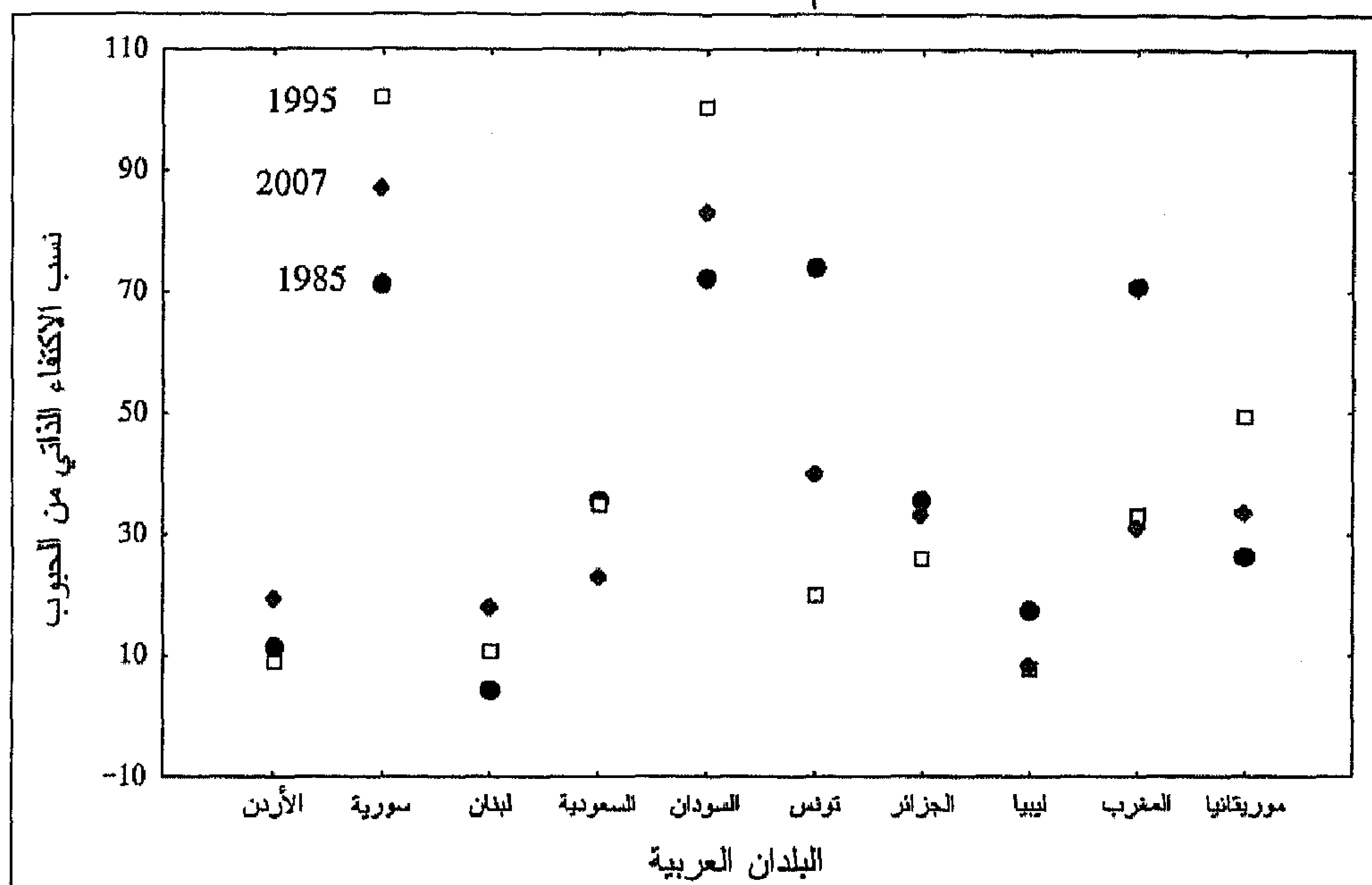
---

(٦٨) سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي: المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل، رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين**، سلسلة دراسات المستقبل؛ ١ (الموصل: كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية، ١٩٩٩)، ص ١٧ ـ ١٨ و٨٣ ـ ٩٦.

(٦٩) سالم توفيق النجفي، **المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل** (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٩)، ص ١١٢.

انخفاضاً في كل من ليبيا والمغرب عام ٢٠٠٧، إذ بلغت في الأولى ٨,٣ بالمئة، وفي الثانية ٣١,١ بالمئة، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض كميات الإنتاج منه. ولم يشهد القمح ارتفاعاً كبيراً في نسب الاكتفاء الذاتي، بل أخذ النسق نفسه كما في حالة الحبوب.

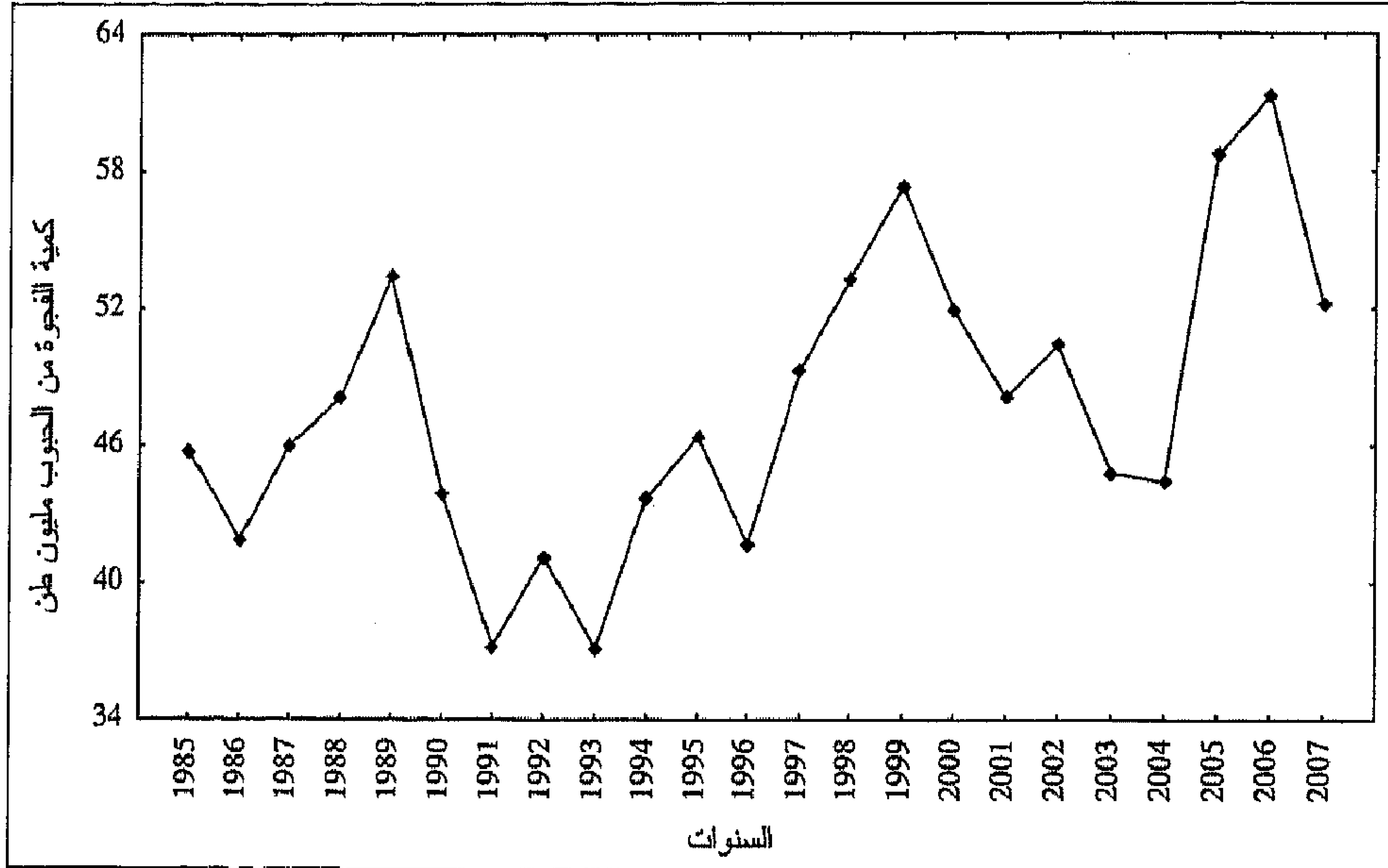
الشكل الرقم (١ ـ ٤)
الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتي من الحبوب في عدد من البلدان العربية خلال الأعوام ١٩٨٥، ١٩٩٥ و٢٠٠٧



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، <http://www.aoad.org>؛ **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٦ للعام ٢٠٠٦** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٦)؛ **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٧ للعام ٢٠٠٧** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٧)، و**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٨ للعام ٢٠٠٨** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٨)، و«إحصاءات،» على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): <http://www.fao.org/corp/statistics/ar>.

بالمقابل، سجلت الفجوة الغذائية في البلدان العربية، وعلى المستوى الإجمالي، ارتفاعاً تراوح بين ٤٥,٦ مليون طن عام ١٩٨٥ ثم إلى ٥١,٨ مليون طن عام ٢٠٠٠ بالنسبة إلى الحبوب، واستمرت بالارتفاع حتى بلغت ٥٢,٢ مليون طن عام ٢٠٠٧ (الشكل الرقم (١ ـ ٥)).

الشكل الرقم (١ ـ ٥)
كمية الفجوة الغذائية من الحبوب في البلدان العربية خلال المدّة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٧



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر الشكل الرقم (١ ـ ٤).

وهذا يدل على أنّ ثمة اختلالاً بين الموارد المتاحة وحجم الاحتياجات الفعلية؛ فالبلدان العربية أصبحت تستهلك أكثر ممّا تنتج، وقد أدى النمو السريع في الطلب على السلع الغذائية إلى اتساع الفجوة الغذائية العربية من الحبوب خلال المدة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٧ إلى ما يقارب ١٠٨٤ مليون طن من الحبوب. أما من حيث القيمة، فقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية من الحبوب لعام ٢٠٠٧ فقط ١٤,٥٠٥ مليار دولار يمثل القمح فيها نحو ٤٦,٦ بالمئة. أما بالنسبة إلى البلدان المنتجة، فقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية ١١,٠٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٧.

يوضح الشكل الرقم (١ ـ ٥) بصورة لا تدعو إلى الشك حجم الأزمة الغذائية التي تعانيها الأقاليم العربية؛ فالمؤشر الكمّي للفجوة قد يجنب الغموض الذي قد ينشأ عن أسعار المواد الغذائية وتقلباتها في الأسواق العالمية، ومن خلال الحجم الكلي للفجوة يظهر العجز الغذائي لأهم المجاميع السلعية الغذائية (الحبوب)، ومنها القمح[٧٠]، خاصة أنّ هذا العجز ناتج من تواضع معدلات

---

(٧٠) صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٣٣.

نمو الإنتاج الزراعي حتى في البلدان العربية المنتجة الرئيسية للحبوب، فإذا تم تناول وتحليل أوضاع الغذاء في بعض البلدان العربية فإنّ حالة الأمن الغذائي تكاد لا تكون بأفضل من مثيلاتها في البلدان الأخرى؛ فمن حيث كميات الإنتاج من الحبوب فإنّها تظهر تقلبات واسعة خلال المدة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٧، إذ بلغ الإنتاج من الحبوب ١٩٦٠٩ ألف طن و١٧٢٣٧ ألف طن عام ١٩٨٥، و١٩٩٥ على التوالي، إذ انخفض عام ١٩٩٥ بنسبة ١٢ بالمئة عن عام ١٩٨٥ ثم عاود الارتفاع بنسبة ٢٠,٥ بالمئة عن عام ١٩٨٥ ليصل إلى ٢٣٦٤٨ ألف طن عام ٢٠٠٧. إلا أنّ الارتفاع الذي شهده الإنتاج لا يمكن أن يواكب زيادة الطلب على الغذاء في تلك البلدان، وكذلك الحال بالنسبة إلى القمح، فلا يزال حجم الإنتاج منه دون المستويات المرغوبة، خاصة إذا ما قورنت الإنتاجية في البلدان العربية من القمح بالإنتاجية في البلدان المتقدمة أو على مستوى العالم، فقد بلغت الإنتاجية من القمح في البلدان العربية ١,٦ طن/ هكتار عام ٢٠٠٠ ووصلت إلى ٢,٥ طن/ هكتار عام ٢٠٠٧، بينما بلغت الإنتاجية منه في البلدان المتقدمة ٢,٥ طن/ هكتار عام ٢٠٠٠ وارتفعت إلى ٢,٥ طن/ هكتار عام ٢٠٠٧ الجدول الرقم (١ ـ ١).

أما على المستوى العالمي، فإنّ الإنتاجية مساوية لما هي عليه في البلدان المتقدمة. يتضح ممّا سبق مقدار الفجوة بين الإنتاجية في البلدان العربية ودول العالم الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى وجود فجوة تكنولوجية زراعية وسوء استخدام وتوجيه الموارد، إضافة إلى طبيعة السياسات الزراعية المستخدمة من قبل البلدان المتقدمة.

الجدول الرقم (١ ـ ١)

إنتاجية المحاصيل الرئيسية في البلدان العربية مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى

(طن/ هكتار)

البيان / المحصول	العربية		المتقدمة		النامية		العالم	
	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٠	٢٠٠٧
الحبوب	١,٤	١,٨	٣,٢	٣,٦	٢,٥	٢,٨	٣,٠	٣,٠
القمح	١,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٢,٥	٢,٦

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٨)، ص ٥٦.

٣ ـ تحليل أداء التجارة الزراعية والغذائية ونسبة التبعية

تؤكد الأدبيات الاقتصادية أنّ التوسع في مكونات التجارة الخارجية يُعدّ أهم المتغيرات الهيكلية في الاقتصادات النامية، ومنها العربية، وأنّ تعاظم المقدرة التصديرية يقترن بشكل مباشر بتعظيم القدرة الاستيرادية[٧١].

تمثل الصادرات الزراعية العربية نحو ١,٢ بالمئة من الصادرات الزراعية العالمية، وتمثل الواردات نحو ٤,٦ بالمئة. في مطلع الألفية الثالثة[٧٢]، انخفضت الصادرات الزراعية بنسبة ١٠,٨ بالمئة، أي من نحو ٤٣٨٦ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى حوالى ٧٤٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٥، وذلك بفارق ٦٩٦ مليون دولار، إلا أنّها استمرت بالارتفاع منذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٧، إذ بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام ١٩٩٦ نحو ٦٦٩٦ مليون دولار حتى بلغت ١٥١٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧، أي ارتفعت بما نسبته ٧٩,٤ بالمئة عن عام ١٩٩٦، وقد يعود ذلك إلى تحقيق عدد من البلدان العربية ذات الإمكانات التصديرية الزراعية نمواً في صادراتها خلال تلك الفترة. ولكن على الرغم من حقيقة كون الصادرات الزراعية شهدت ارتفاعاً، فإنّ نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية العربية انخفضت من نحو ٥,١٨ بالمئة عام ١٩٩١ إلى ٣,٧١ بالمئة عام ١٩٩٦، واستمر الانخفاض حتى وصلت إلى ١,٧٨ بالمئة عام ٢٠٠٧، ويعود ذلك إلى زيادة الصادرات الكلية، وبنسب أكبر بكثير من نسبة الزيادة في الصادرات الزراعية، التي يكون معظمها عبارة عن النفط والمنتجات الأولية التي يصدر معظمها إلى البلدان المتقدمة. وفي الوقت نفسه تتركز الواردات في البلدان نفسها، وهذا الموقف ينطوي على العديد من المخاطر السياسية والاقتصادية، فالبلدان العربية أصبحت مرتبطة بالبلدان المتقدمة كسوق لصادراتها أو مصدرٍ لوارداتها، ممّا يرفع من مخاطر التبعية الاقتصادية[٧٣]، فقد ارتفعت الصادرات الكلية من ١٢٤١٠ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ١٩٢٨١ مليون دولار عام ٢٠٠٠ وصولاً إلى ٧٧٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ (الشكل الرقم (١ ـ ٦)).

---

(٧١) سالم توفيق النجفي، «الأمن الغذائي العربي: المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل "رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين"،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ١٤ (شتاء ١٩٩٨)، ص ٤٦.

(٧٢) **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة**، ص ٥٣.

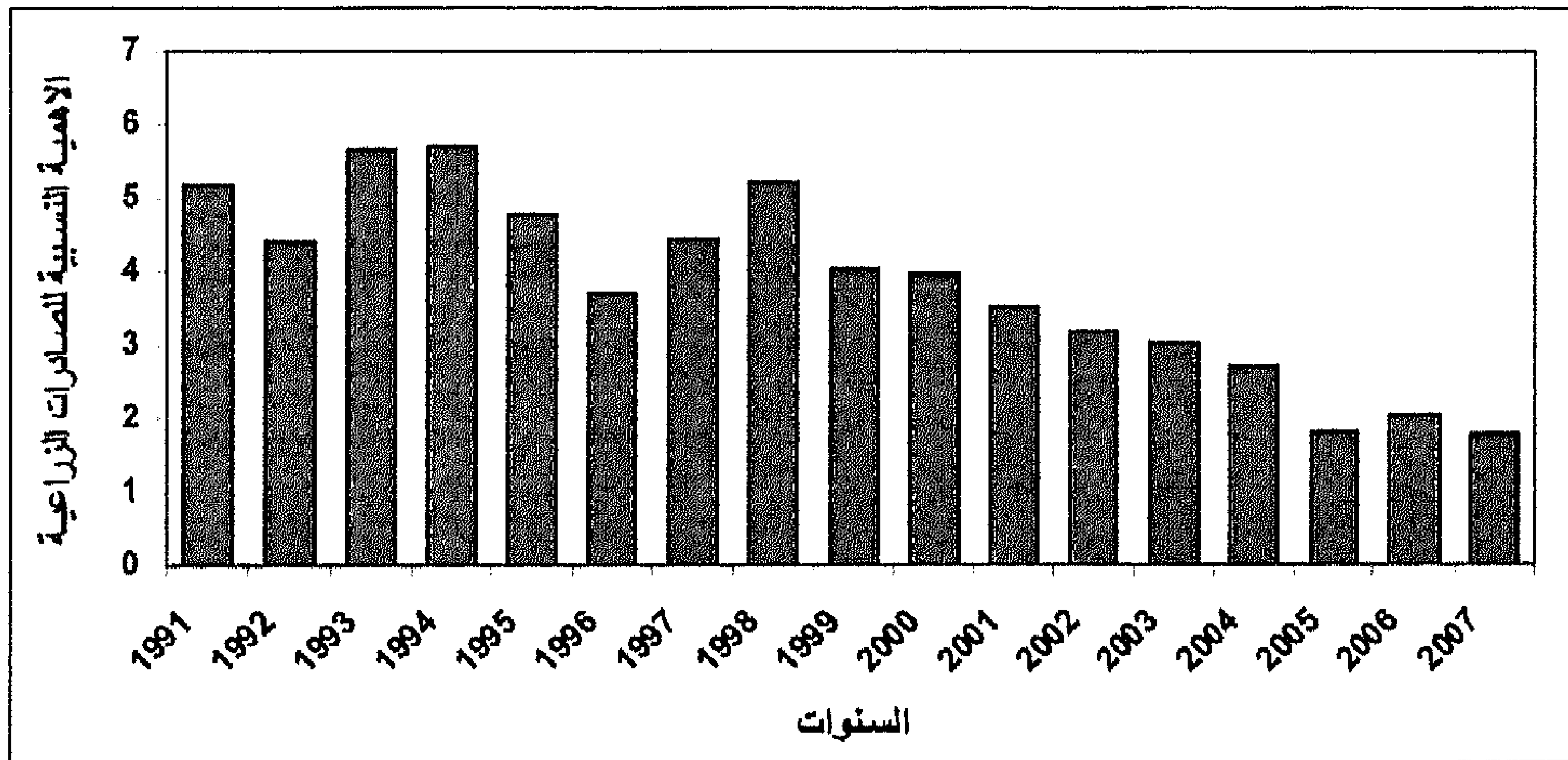
(٧٣) غانم الخالدي، **السياسات الزراعية في الوطن العربي وإمكانات التنسيق والتكامل في قطاع الزراعة** (عمّان: الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مكتب الدراسات والسياسات العامة، ١٩٨٦)، ص ٧٦.

أما الصادرات الغذائية العربية، فقد سجلت ارتفاعاً متواضعاً، إذ بلغت قيمتها عام ١٩٩١ حوالى ٤٢٠٤ مليون دولار، ثم ٤٧٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٦، بفارق ٠,٥٩٥ مليون دولار عن عام ١٩٩١ أي بنسبة ١٢,٣ بالمئة. واستمرت الزيادة في الصادرات الغذائية ولكن بنسب منخفضة حتى بلغت ٥٢٨٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠، ثم ١١٥٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧. ومن الملاحظ أنّ مقدار الزيادة في الصادرات الغذائية، كل عام، خلال المدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧، هو مليار دولار تقريباً، وكان أقل من ذلك قبل تلك المدة، ويمكن أن يظهر ذلك بوضوح من خلال نسبة مساهمة الصادرات الغذائية إلى الصادرات الكلية فقد بلغت أعلى نسبة للصادرات الغذائية ٤,٢٥ بالمئة عام ١٩٩٤، وشهدت الفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٧ تذبذبات واسعة في نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية باتجاه الانخفاض في أغلب الأحيان، إلا أنّها وصلت إلى أقل مستوى لها عام ٢٠٠٥، إذ بلغت ١,٢٦ بالمئة، كما في الشكل الرقم (١ ـ ٧).

الشكل الرقم (١ ـ ٦)

الأهمية النسبية للصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية

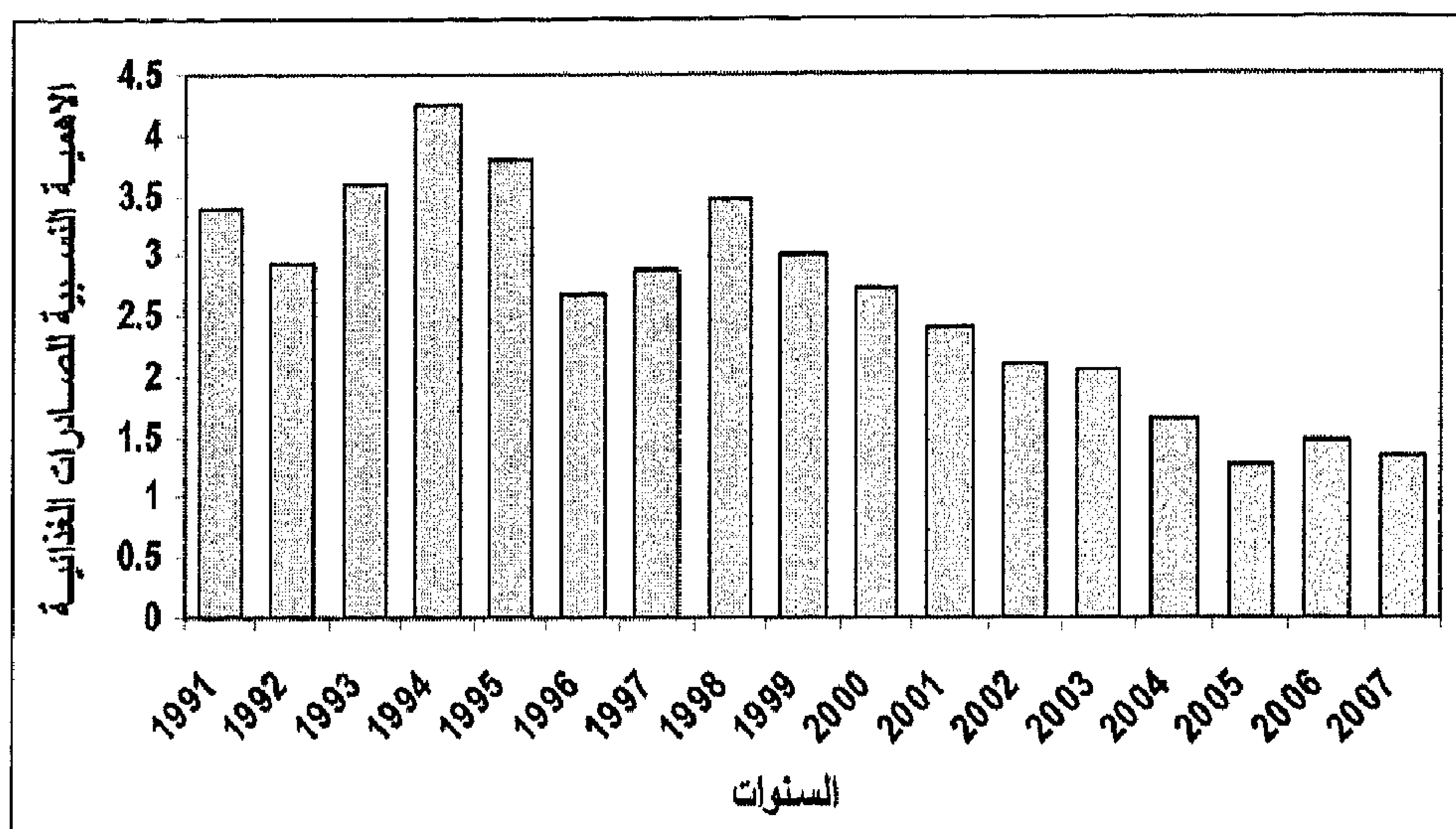
في البلدان العربية خلال المدّة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٧



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ١٣ للعام ١٩٩٣** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٣)، ص ٣٨٥؛ **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ١٩ للعام ١٩٩٩** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٩)، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠؛ **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢١ للعام ٢٠٠١** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠١)، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤؛ **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٦ للعام ٢٠٠٦** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٦)، و**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٩ للعام ٢٠٠٩** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩)، ص ٢١١ و١٣٠.

الشكل الرقم (١ ـ ٧)

الأهمية النسبية للصادرات الغذائية إلى الصادرات الكلية في البلدان العربية خلال المدة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٧



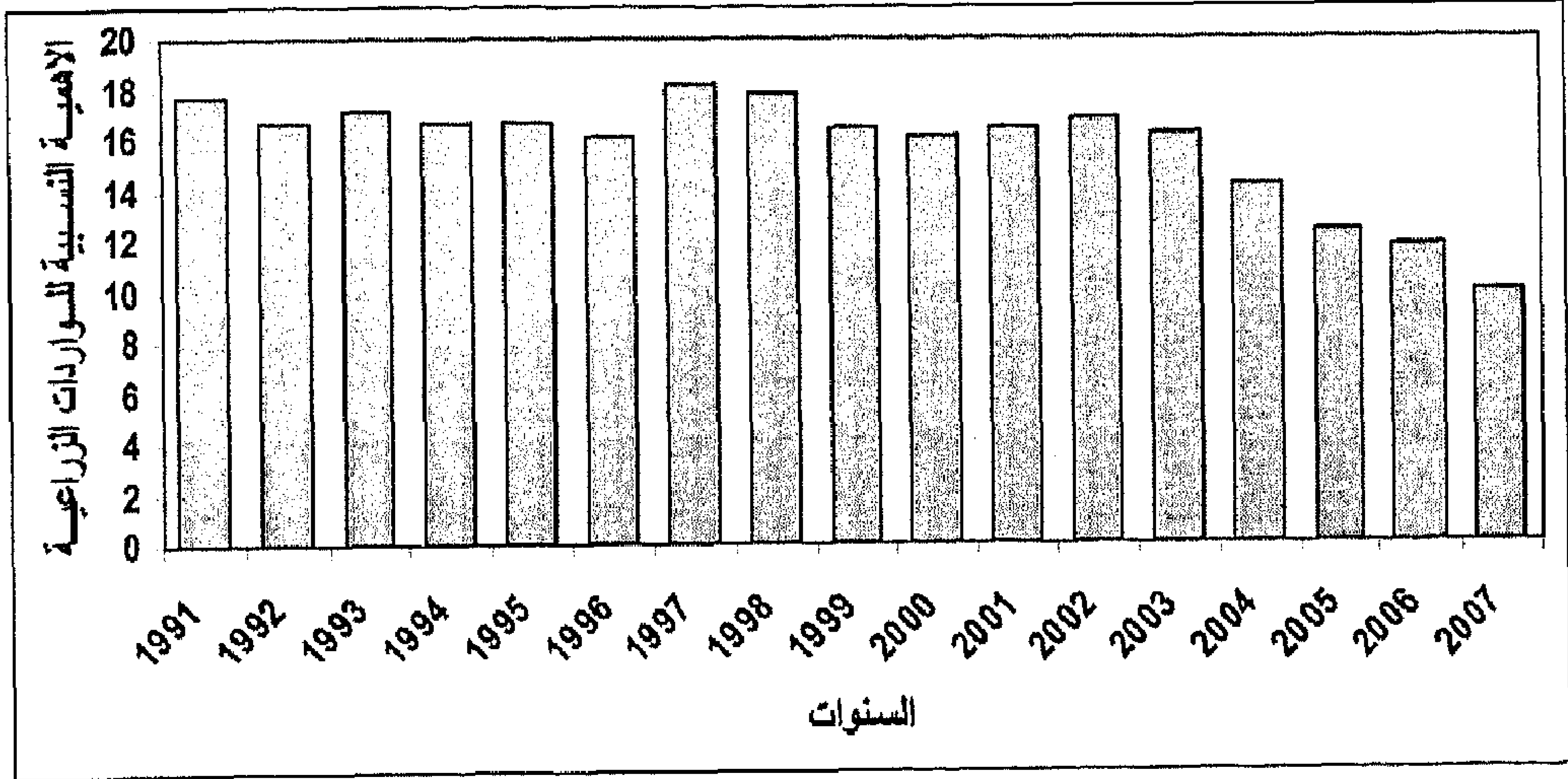
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر نفسها الواردة في الأشكال السابقة.

مما سبق يمكن أن نستنتج انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في البلدان العربية من الناحية التصديرية؛ إذ تشكل الصادرات الزراعية والغذائية ما نسبته ٢ بالمئة ـ ٥ بالمئة على التوالي من إجمالي الصادرات العربية، وهي لا تتناسب ومساهمة القطاع الزراعي من حيث حجم موارده الاقتصادية في الاقتصادات العربية.

أما بالنسبة إلى الواردات، فإنها أظهرت ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالصادرات بشقيها الزراعية والغذائية، فقد تراوحت نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية ما بين ٩,٩٢ بالمئة إلى ١٨,٢٠ بالمئة خلال الفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٧، حيث ارتفعت قيمة الواردات الزراعية من ١٩١٦١ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ٢٣١١٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ وصولاً إلى ٢٨٣١٤ مليون عام ٢٠٠٠، بزيادة مقدارها ٥٢٠٤ مليارات دولار عن عام ١٩٩٦ والتي تمثل ٢٢,٥ بالمئة، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى ٥٢٥٣٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧.

الشكل الرقم (١ ـ ٨)

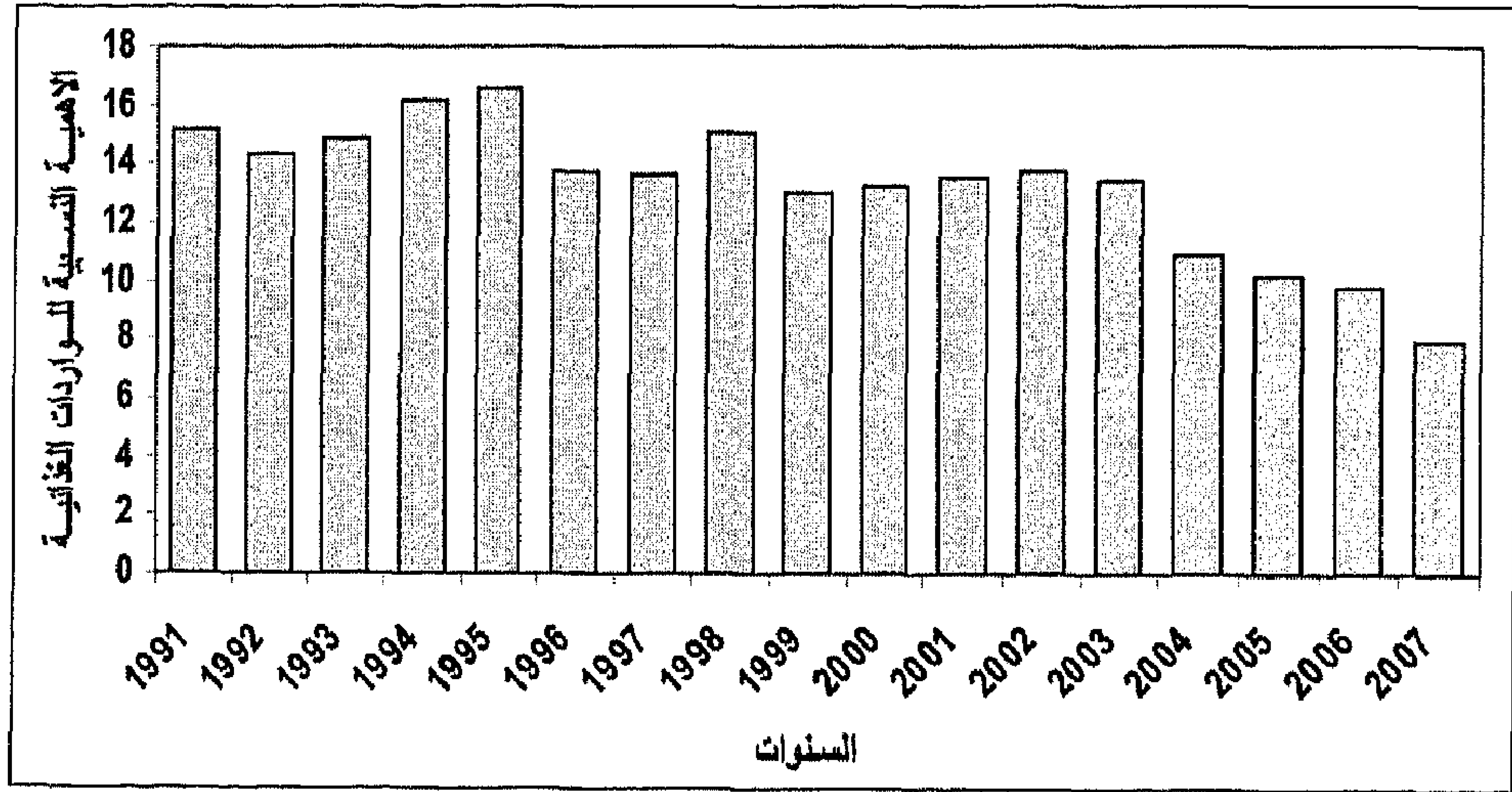
الأهمية النسبية للواردات الزراعية إلى الواردات الكلية في البلدان العربية خلال المدة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٧



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر نفسها الواردة في الأشكال السابقة.

ويتضح من خلال الشكل الرقم (١ ـ ٨) ارتفاع نسبة مساهمة الواردات الزراعية في الواردات الكلية، إذ بلغت ما نسبته ١٧,٧٧ بالمئة عام ١٩٩١، ثم ارتفعت إلى ١٨,٢٠ بالمئة عام ١٩٩٧، بزيادة مقدارها ٠,٤٣ بالمئة مقارنة بعام ١٩٩١، ثم أخذت نسقاً متقارباً خلال الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤ تراوح ما بين ١٤,١٣ بالمئة إلى ١٦,٤٥ بالمئة. أما بالنسبة إلى الواردات الغذائية، فإنّها كادت تأخذ النسق نفسه للواردات الزراعية، إذ أظهرت ارتفاعاً إذا ما قورنت بالصادرات الغذائية يقدّر بفارق ١ ـ ٥ أضعاف نسبة مساهمة الأخيرة في الصادرات الكلية، فقد بلغت قيمة الواردات الغذائية ١٦٣٦٦ مليون دولار عام ١٩٩١، وارتفعت إلى ٢٢٤٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ ثم إلى ٤٢٩١٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧، وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي والغذائي خلال المدة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٧، وذلك ناتج من كون أنّ الواردات الغذائية تُشكل جزءاً من الطلب في صورة الإنفاق الاستهلاكي، وأنّ نقص الإمدادات الغذائية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة مستويات التضخم إن لم تستجب الموارد لزيادة الإنتاج الغذائي جرّاء ارتفاع أسعارها. وعليه، يتطلب أن يتم توجيه النقد الأجنبي باتجاه توفير الواردات الغذائية لضمان استقرارها وتأمين انسيابها للوفاء بالطلب المتوقع عليها (انظر الشكل الرقم (١ ـ ٩)).

الشكل الرقم (١ ـ ٩)
الأهمية النسبية للواردات الغذائية إلى الواردات الكلية في البلدان العربية خلال المدة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٧



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر نفسها الواردة في الأشكال السابقة.

مما سبق يتضح أنّ هناك اعتماداً كبيراً على الواردات الزراعية والغذائية، وإن دل ذلك على شيء فإنّه يدل على أنّ البلدان العربية تعرض أمنها الغذائي لمخاطر كبيرة، ولا سيما أنّ حالة كهذه لا تتفق مع القاعدة الموردية المتاحة في البلدان العربية، سواء البشرية أو الطبيعية أو الرأسمالية. ولهذه المشكلة أبعادها الاقتصادية والسياسية، خاصة أنّ النظام العالمي الجديد يغلب عليه صفة التكتلات الإقليمية والمنافسة، في ضوء تحرير التجارة وإلغاء القيود المفروضة على التجارة، وأنّ الأثر النهائي لتحرير التجارة الزراعية الدولية في الزراعة العربية والأمن الغذائي في المدى القصير، هو أن تُمنى البلدان العربية بخسائر جرّاء اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية. يضاف إلى ذلك أنّ الصادرات الزراعية ستحتاج إلى الوقت لكي يتم إعادة توظيف الموارد بصورة تواكب تغيرات الأسعار. أما على المدى البعيد، فقد تتمكن بعض البلدان العربية من تحرير تجارة السلع الزراعية. من خلال إعادة توظيف مواردها بالشكل الذي يحقق المزايا النسبية التي تتوفر في كثير من السلع الزراعية. أما إذا تم تحليل اتجاه التجارة الغذائية من خلال تسليط الضوء على سلع معيّنة لها أهميتها، فإن التحليل يأخذ بعداً آخر، إذ تمثل الحبوب الجزء الأساسي في التركيب الغذائي

لأفراد المجتمع العربي. وعليه، فقد تم تناول الجزء الأعظم من المتغيرات المرتبطة بها، إذ سجل الميزان التجاري الغذائي عجزاً على طول الفترة الممتدة منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٧ وبنسب متفاوته على مستوى البلدان العربية، إذ بلغ العجز في الميزان التجاري الغذائي من الحبوب نحو ٣١٧١٥ ألف طن عام ١٩٨٥ ثم ٣٢٤١٧ ألف طن عام ١٩٩٥، واستمر في الارتفاع إلى أن وصل عام ٢٠٠٧ إلى ٥٦١٤٦ ألف طن. ولم تختلف صورة العجز بالنسبة إلى البلدان العربية منفردة. وقد يعود السبب في استمرار العجز باتجاه التزايد إلى قصور الإنتاج المحلي عن مواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد الناتج من ارتفاع معدل نمو السكان، وتذبذب الإنتاج من الحبوب (القمح بشكل خاص)، الذي يتأثر عادة بالعوامل الطبيعية، ولا سيما أنّ هناك سوء استغلال للموارد المائية السطحية في الإقليم المذكور، والاعتماد الكبير على الأراضي المطرية، أو أنّ يكون ذلك ناتجاً من تخفيض أوجه الدعم المحلي للقطاع الزراعي بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية التي تؤثر تأثيراً مباشراً في الإنتاج والتجارة[٧٤].

أما الوضع العام للميزان الغذائي للحبوب على مستوى البلدان العربية خلال المدة المذكورة، فإنّه يدل على تزايد العجز الذي كان قد بلغ ٨٠٦٠ ألف طن في لبنان و٩٩٤٨ ألف طن في السعودية عام ٢٠٠٧، بعد أن كان قد بلغ ٥٧٨ ألف طن و٣٩٦٨ ألف طن عام ١٩٨٥ على التوالي في كلا البلدين.

ويصبح الوضع أكثر خطورة كلما استمرت الزيادة في الطلب على الغذاء إلى جانب انخفاض معدلات نمو إنتاجية الحبوب (القمح) وارتفاع أسعارها ليشكل عبئاً متزايداً على ميزان مدفوعات الدول المستوردة؛ فلقد بلغت إنتاجية الحبوب في البلدان العربية عام ٢٠٠٠ حوالى ١,٤ طن/ هكتار، ووصلت إلى ١,٨ طن/ هكتار عام ٢٠٠٧ مقابل ٣,٢ طن/ هكتار عام ٢٠٠٠ و٣,٦ طن/ هكتار عام ٢٠٠٧ في البلدان المتقدمة (انظر الجدول الرقم (١ ـ ١)).

تعكس حالة الموازين (التجارية، الغذائية، الزراعية) وحجم الإنتاج ونسب الاكتفاء الذاتي من الغذاء (الحبوب، القمح) موقف العجز ومدى الاعتماد على الاستيراد لتغطية الاحتياجات الزراعية ـ الغذائية. فزيادة العجز في الميزان

(٧٤) تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة، ص ٩٧.

السلعي يعني زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي والزراعي. وحيث إن قيمة الاستيرادات لا تقابل قيمة صادرات تغطيها، فإنّ حجم المشكلة يتفاقم مع الزمن. والاعتماد المتنامي على العالم الخارجي يعرض كثيراً من البلدان العربية لمخاطر في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدرة للغذاء. يضاف إلى ذلك أنّ البلدان العربية التي تعتمد على المعونات الغذائية أو الصادرات المدعومة، تواجه مخاطر، خاصة بعد اتفاقية أوروغواي، والتوقعات المستمرة لتخفيض الإعانات والزيادات في الأسعار العالمية للغذاء. لذا فإنّ مشكلة الاعتماد المتزايد على الاستيراد ستظل مسألة تثير القلق إلى حدّ بعيد.

• العرض المرجعي والدراسات المعاصرة للسياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي

بالنظر إلى ما يحتله القطاع الزراعي من أهمية في اقتصادات بلدان العالم، فإنّ سياسته غالباً ما تحظى باهتمام من قبل الاقتصاديين والباحثين الزراعيين، وبالأخص بعد اتفاقية الزراعة في جولة الأوروغواي ١٩٨٦، التي تضمنت العديد من السياسات الزراعية. وعليه، فإنّ العديد من الدراسات جاءت في إطار هذه الاتفاقيات، وبيّنت آثار ذلك في القطاع الزراعي. وفي مقدمة هذه الدراسات الآتي:

١ ـ عبد الحليم محمد، «انحراف الأسعار الزراعية في المناطق العربية في إطار مفهومي وتطبيقي،» **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية** (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية) (١٩٨٩)، ص ١ ـ ٣٥.

وقد تعرضت الدراسة للسياسات الداخلية الخاصة بتحديد الأسعار باعتبارها مصدراً رئيسياً للانحرافات، وحاجزاً يحول دون تحقيق النمو، وأظهرت أنّ انحراف الأسعار أثرّ في النمو الاقتصادي نتيجة للقيود التجارية والإفراط في تقييم سعر الصرف. وقد استخدم الباحث عدداً من الوسائل التحليلية الكمية السائدة والمستخدمة لقياس أثر انحراف الأسعار، ومن بين المقاييس المستخدمة «معدل الحماية الاسمي» «ومعدل الحماية الفعال» لتحليل أثَر انحراف الأسعار لدى المنتجين والمستهلكين «ومعامل كلفة المورد» و«نماذج التوازن الجزئي» لقياس الأثر في توظيف الموارد والمزايا النسبية والرفاه الاجتماعي. وقد جاءت

النتائج مبينة أنّ السياسة الزراعية التي انتُهجت خلال عقد السبعينيات كانت متحيزة ضد منتجي السلع التصديرية، وقدمت دعماً لمنتجي محاصيل الأغذية الأساسية كالقمح والذرة، وهذا أدى إلى انحراف في استخدام الموارد وإقصائها بعيداً عن تكلفة الفرصة البديلة أو عن المحاصيل التي يحقق البلد من خلالها ميزة نسبية.

٢ ـ إيان غولدين، «السياسات الزراعية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وانعكاساتها على اقتصاديات بلدان شبه الجزيرة العربية،» **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية**، السنة ١٣، العددان ١ ـ ٢ (١٩٩٢).

حيث أشار الباحث إلى أنّ السياسة الزراعية التي انتهجتها البلدان الصناعية لها تأثير سلبي في معظم البلدان العربية، وأنّ التغيرات الاقتصادية الدولية عملت على زيادة التكاليف التي تتكبدها البلدان المذكورة لدعم قطاعها الزراعي، وخفض من جهة أخرى الحوافز المقدمة إلى المنتجين المحليين في البلدان التي تكون فيها الأسعار دون مستواها العالمي. يضاف إلى ذلك أنّ ارتفاع الأسعار العالمية يؤثر في أوضاع الأمن الغذائي في البلدان العربية، فالارتفاع في تكاليف الاستيراد على المدى القصير قد ينعدم بفضل الانعكاسات الإيجابية لتراجع درجة المخاطرة وعدم الاستقرار، وما يتبع ذلك من تغيرات في حلقة الأسعار الزراعية، إلا أنّ هذه الاعتبارات من شأنها أن تزول بجانب الانعكاسات الإيجابية لمعدلات التبادل التجاري في بعض البلدان العربية التي من المحتمل أن تحققها من خلال تحسين مستويات أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى مقابل أسعار السلع المستوردة. وقد أشارت الدراسة إلى أنّ الأضرار التي تسببها التكتلات الإقليمية التجارية في التجارة العالمية والتباطؤ في الاقتصاد الدولي والميل باتجاه النزعات الحمائية هي أحد العوامل التي ساهمت في تراجع أوضاع الأمن الغذائي.

٣ ـ Roger D. Norton, *Integration of Food and Agricultural Policy with Macroeconomic Policy: Methodological Considerations in a Latin American Perspective*, Economic and Social Development Papers; 3 (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 1993).

توضح هذه الدراسة طبيعة الارتباط ما بين سياسات الاقتصاد الكلي وخيارات السياسة الزراعية والإصلاحات التي قد تتوافق مع الاقتصاد الكلي، وأنّ التكامل بين السياسات الزراعية وسياسات الاقتصاد الكلي يتطلب صياغة برامج

تستوعب السياسات الزراعية التي تتوافق وتدعم التوجهات الاقتصادية الكلية. كما تناقش الدراسةُ مسألة المواءمة الهيكلية وتأثيرها في الأمن الغذائي، وتطرح مسألة تأثير الاحتكار العام والخاص وحساسية العرض الزراعي، واستجابة السعر، في بلدان أمريكا اللاتينية، وتتطرّق إلى السياسات التي تحسن أوضاع الزراعة، مستندة في ذلك إلى التحليل العلمي في إطار النظرية الاقتصادية.

٤ - Howard Sigweleg and Tohan Van Rooyen, «Towards Regional Food Security in Southern Africa: A (New) Policy Frame Work for The Agricultural Sector,» *Food Policy*, vol. 23, no. 6 (1998), pp. 491-504.

عرضت هذه الدراسة أهمية وإمكانية مساهمة الزراعة في العمليات الاقتصادية، وإمكانية دعم وتطوير قاعدة الأمن الغذائي، ومناقشة أهمية التنمية الزراعية في تحقيق الأمن المذكور في المنطقة، في إطار عمل سياسات منوّعة تكون موجّهة نحو تحقيق الأمن الغذائي، وتضييق فجوة الدخل ما بين الزراعة والقطاعات الأخرى. وقد توصل الباحثان إلى أنّ تكامل الزراعة في الاقتصاد الكلي يجعلها أكثر عرضة للتقلبات في السياسات الكلية والأسعار والتجارة، وأنّ لكل من الدعم والإعانات تأثيراً ملموساً في تخصيص الموارد، وأنّ طبيعة العلاقة بين القطاع الزراعي والسياسة الاقتصادية تؤثر في الأداء الزراعي بشكل خاص، وأنّ بعض البلدان تمارس سياسة الإقصاء تجاه القطاع الزراعي.

٥ - Alex Duncan, «The Food Security Challenge for Southern Africa,» *Food Policy*, vol. 23, no. 6 (1998), pp. 459-475.

تناولت هذه الدراسة أهداف الأمن الغذائي وآلياته في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية. وقد أوضح الباحث أنّ حالة انعدام الأمن الغذائي ناتجة من الفقر والتأخر في التنمية وضعف الأداء التجاري الخارجي، وأنّ على الاستراتيجيات المستقبلية أن تعمل بكفاءة أكبر في استخدام الموارد، واستخدام أنماط أكثر فعالية باتجاه التوظيف، والارتفاع بمستوى دخل أفراد المجتمع. وأنّ الوصول إلى مستوى مناسب من الأمن الغذائي بشكل منفصل عن سياسات وآليات برامج التنمية في المنطقة، والوصول إلى قدر من الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب، ووجود قدر من التدخل في الأسواق، قد يكون له نتائج عكسية في الأمن الغذائي؛ لأنّ إعاقة سياسات الإصلاح وتقييدها تدعو إلى إحداث تغيرات واسعة، وأنّ الدور الرئيسي للدولة يتمثل في تقويم أخطاء السوق، واتخاذ إجراءات تهدف إلى الوصول إلى غايات اقتصادية واجتماعية في

إطار استخدام استراتيجيات تهدف إلى رفع مستوى الدخل والحفاظ على استقراره. وقد توصل الباحث إلى أنّ النزاعات والأوضاع التي تعيشها منطقة جنوب أفريقيا والتدخل الكبير في الأسواق أثرت جميعها في السياسات الاقتصادية، إذ تمثّل ذلك في حدوث تشوهات واختلالات في تلك السياسات، وإضعاف دور التجارة، وأنّ الحكومات ستحتاج إلى وقت طويل لضمان عمل أسواقها في إطار تحقيق مستوى مقبول من الكفاءة.

٦ ـ Romeo M. Bautista, «Effects of Domestic Policies and External Factors on Agricultural Prices: Cassava and Soybeans in Indonesia,» *Developing Economies*, vol. 36, no. 2 (June 1998), pp. 155-177.

يوضح الباحث التأثير المقارن للسياسات الحكومية (المحلية) والخارجية تجاه نمو الأسعار المحلية لمحاصيل مختارة في إندونيسيا؛ فالتغير في حجم الإنتاج من المحاصيل الزراعية تأثر جزئياً بطبيعة السياسات المحلية والتوجه التجاري. فقد كان للنقص الذي شهدته أسواق الحبوب العالمية في عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ الأثر الشديد في إندونيسيا في خلق مخاوف حول الأمن الغذائي المحلي، وكان ذلك دافعاً نحو تبنّي سياسة الاكتفاء الذاتي واتخاذ إجراءات من شأنها دعم أسعار الناتج والإعانات المالية، كان في محصلتها تحقيق اكتفاء ذاتي من الرز عام ١٩٨٥. وشهدت الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٢ بعض التغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية تضمنت إصلاحات رئيسية شملت سعر الصرف، وسياسات مالية ونقدية، وسياسة تجارية مساندة للزراعة. وكان لآلية السياسات التجارية الدولية تأثير في أسعار المنتجات الزراعية المحلية، وذلك من خلال التعريفات الجمركية، وتراخيص الاستيراد، وضرائب وحصص التصدير. وإنّ التغيرات التي أحدثتها السياسات أدت إلى تغيرات في الأسعار المحلية للسلع الغذائية، لا سيما أنّ أسواق المنتجات الغذائية تنظم من خلال الأسعار المدارة، التي كان الهدف منها تزويد المستهلكين بالسلع الغذائية بأسعار منخفضة، وحماية دخول المزارعين التي تأثرت بشكل ملموس بحالة عدم الاستقرار المفرط للأسعار العالمية للغذاء في الأسواق العالمية.

٧ ـ Engenia Serova, Joachim Von Broun and Peter Wehrheim, «The Impact of Financial Crisis on Russia's Agro-food Sector,» *European Review of Agricultural Economics*, vol. 26, no. 3 (1999), pp. 349-370.

تناولت هذه الدراسة تأثير الأزمة المالية في قطاع الزراعة والغذاء في روسيا، حيث تمثّل التأثير بانخفاض في الدخل الحقيقي للفرد، وارتفاع

الأسعار، وحدوث عملية إحلال بين السلع الغذائية مرتفعة القيمة بأخرى منخفضة القيمة، وبالتالي كان لهذه الأزمة دور في زيادة تنافسية الأسعار الزراعية المحلية والصناعات الغذائية. إلا أنّ تنافسية الأسعار لا تعوض عن التأثير المتواضع لأداء قطاع الزراعة والغذاء في الاقتصاد الروسي، إضافة إلى أنّ الأوضاع المؤسساتية قد حددت إمكانية القطاع الزراعي على التكيف وفقاً لإشارات الأسعار التي خلفتها الأزمة، وقد أثرت هذه الأزمة في السياسات الزراعية والغذائية من خلال انخفاض الدعم المقدم للمنتجين والمستهلكين بسبب إعانات الموازنة المباشرة المتناقصة التي ازدادت قيودها أثناء الأزمة المالية.

٨ ـ سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي: المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل، رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين**، سلسلة دراسات المستقبل؛ ١ (الموصل: كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية، ١٩٩٩).

تناولت علاقة الأمن الغذائي في البلدان العربية بمتغيرات كفاءة سياسات الاقتصاد الكلي. فقد ترتب على عدم كفاءة هذه السياسات حدوث تشوهات سعرية في سوق السلع الزراعية. وقد أوصى الباحث بضرورة تنظيم الأسواق المحلية نحو قدر أكبر من مزايا السوق، وتقليل التدخلات في نظام الأسعار، أو تخصيص الموارد للوصول إلى كفاءة تنافسية في الإنتاج الزراعي العربي يُمكنه من الاستفادة من التبادل التجاري لأغراض الأمن الغذائي.

٩ ـ Peter Timmer, «The Macro Dimensions of Food Security: Economic Growth, Equitable Distribution, and Food Price Stability,» *Food Policy*, vol. 25, no. 3 (2000), pp. 283-295.

انصبت تحليلات هذه الدراسة على سياسات الأمن الغذائي كهدف أساسي للسياسة الوطنية، التي أكدت الأمن الغذائي ومستوى الاقتصاد الكلي، من خلال إيجاد الأوضاع الاقتصادية الكلية التي يمكن من خلالها الوصول إلى مستوى مقبول من الغذاء من خلال التفاعلات المحركة ذاتياً مع الأسواق المحلية والموارد الداخلية، وأنّ الآليات الكامنة وراء استراتيجيات الأمن الغذائي يمكن أن تساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي، وتخفيض مستويات الفقر، والاستقرار من خلال التحسينات في الإنتاجية الزراعية المحفزة بالاستثمار في البنى التحتية الريفية، والبحث والتوسع في مجال الزراعة والري.

١٠ ـ سالم توفيق النجفي، أوس فخر الدين أيوب ونعمة عبد الله قاسم، «السياسات الاقتصادية الكلية وأثرها في نمو الزراعة العربية: دراسة لأقطار مختارة للمدّة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥، سوريا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، المغرب،» **تنمية الرافدين**، السنة ٢٢، العدد ٦٢ (٢٠٠٠).

تناولت الدراسة بيان أثر عدد من السياسات الاقتصادية الكلية في معدل نمو الناتج الزراعي بصفة عامة، ومعدل نمو إنتاج الحبوب بصفة خاصة، من خلال قياس أثر السياسات الكلية في الناتج الزراعي والناتج من الحبوب ومعدلات نموه. وقد أظهرت النتائج أنّ التشوهات قد حدثت من جرّاء العمل بسياسات اقتصادية غير كفوءة، التي أدت إلى غياب الحوافز التي يوفرها السوق للمنتجين الزراعيين، وتركت هذه السياسات اتجاهات سلبية وإيجابية بين دول العينة.

١١ ـ باسم بن أحمد آل إبراهيم [وآخرون]، «أثر السياسات الزراعية على إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية: أسلوب مصفوفة تحليل السياسة،» مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود (٢٠٠٦)، البحث الرقم ١٣٦، ص ٥ ـ ٤٢.

تناولت هذه الدراسة قياس أثر السياسات الزراعية، متمثلة بالدعم الحكومي لإنتاج القمح، في كفاءة إنتاجه. وقد بلغت عيّنة البحث ٧١ مزرعة لإنتاج القمح في منطقة الرياض، وتم استخدام أسلوب تحليل السياسة كأحدى الأدوات الحديثة في المجال المذكور، وتبين أن التركيز على زراعة القمح في المزارع ذات السعات الكبيرة، يحقق كفاءة إنتاجية عالية، ويقلّل من الخسائر الاجتماعية، إذ بلغ معامل تكلفة المورد المحلي ١,٦٤ لفئة السعة الكبيرة (أكثر من ١٠٠ هكتار)، وهذا يعني أنّ إنتاج القمح له ميزة نسبية، وأنّ المعاملات الأخرى المستخدمة في تحليل مصفوفة السياسة قد أظهرت نتائج إيجابية لتأثير الدعم الحكومي في كفاءة إنتاج القمح. وقد أوصت الدراسة بضرورة دعم الأبحاث الخاصة بزيادة الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج، والتركيز على زراعة القمح في المزارع ذات السعات الكبيرة، لقدرتها على تحقيق كفاءة إنتاجية عالية.

١٢ ـ Donald Mitchell, «A Note on Rising Food Prices,» World Bank, Development Prospects Group, Policy Research Working Paper 4682 (July 2008).

أشارت الدراسة إلى أنّ الارتفاع السريع في أسعار السلع الغذائية شكّل

عبئاً على البلدان النامية، التي تنفق على استيراد المواد الغذائية ما يقارب من نصف دخلها. وقد شخّصت هذه الدراسة العوامل وراء الزيادة السريعة في أسعار السلع الغذائية المتاجر بها، التي تمثّلت بالإنتاج المتزايد من الحبوب، وانخفاض قيمة الدولار، وأنّ معظم الزيادة في أسعار الغذاء كانت بسبب سياسات حكومية أوروبية وأمريكية، وتوجيه حوافز المنتجين باتجاه إنتاج محاصيل معيّنة بدون الأخذ بنظر الاعتبار تأثيراتها في أسعار السلع الغذائية، التي كانت قد استقرت نسبياً بعد وصولها إلى مستويات منخفضة تأثراً بالأزمة المالية الآسيوية، ثم شهدت ارتفاعاً مرافقاً لارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، ترتب عليه حدوث فرق ما بين الأسعار المحلية وأسعار التصدير التي انعكست بشكل تكاليف إنتاج؛ فقد ارتفعت أسعار تصدير السلع الغذائية الأمريكية بنحو ١٥ ـ ٢٠ بالمئة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، وارتفاع التكاليف ذات العلاقة، وأنّ انخفاض قيمة الدولار ساهم بنحو ٢٠ بالمئة من الارتفاع في أسعار المواد الغذائية. ونتيجة لذلك عمد بعض البلدان إلى فرض قيود على عمليات تصدير الحبوب لاحتواء الزيادة في السعر المحلي، كما حصل في الأرجنتين، الهند، كازاخستان، باكستان، أوكرانيا، روسيا، وفييتنام، إلا أنّ الإجراءات التي اتخذتها لاحتواء ارتفاع الأسعار المحلية أدت إلى زيادة ثابتة في الأسعار في الأسابيع التي تلت تلك الإجراءات.

١٣ ـ Maros Ivanic and Will Martin, «Implications of Higher Global Food Prices for Poverty in Low-Income Countries,» World Bank, Development Prospects Group, Policy Research Working Paper 4594 (April 2008).

تناولت هذه الدراسة جانبين، **الأول** تأثير التغيرات في أسعار السلع الغذائية في نسب الفقر في البلدان منخفضة الدخل، **والثاني** تأثير تغير سعر الغذاء الفعلي بين عامي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧ في الفقر في عيّنة الدراسة. ومن خلال التحليل، وبافتراض أن التغيرات في الأسعار العالمية ترسل أو تنتقل إلى الأسواق المحلية بطرق مختلفة، تبيّن أنّها من التأثيرات المباشرة في تغير سعر السلعة، وأنّ التغير في السعر يؤدي إلى تغيرات في معدل الأجر للعمل غير الماهر، وبالتالي يؤثر في دخول العوائل ذوات الدخل المنخفض. فالزيادة الكبيرة في الأسعار قد تكون لها تأثيرات كبيرة في الدخول الحقيقية للعوائل منخفضة الدخل في البلدان النامية.

وقد أشارت الدراسة إلى أنّ بعض تأثيرات الفقر والرفاهية في العالم ناتجة من تغيرات أسعار السلع الغذائية الرئيسية، ولا سيما بالنسبة إلى السلع الغذائية الأساسية المتاجر بها، وتحتل أهمية كبيرة لدى المزارعين والمستهلكين. وقد تم تحليل تأثير التغيرات في أسعار تلك السلع لـ ٩ بلدان منخفضة الدخل، وتبيّن أنّ ١٠ بالمئة من الزيادة في سعر القمح سترفع دخول المنتجين، وتسبب خسائر في جانب المستهلكين، لذا ينتج منه تفاوت في نسبة الفقر بين الريف والحضر، وأنّ زيادة أسعار السلع المستوردة بنسبة ١٠ بالمئة أدت إلى زيادة الفقر بنسبة ١,٨ بالمئة، وهذا يعني أنّ ارتفاع أسعار السلع الغذائية يوسّع فجوة الفقر في المناطق الحضرية. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ للسياسة السعرية تأثيراً في الأجور في المدى القصير ناتجة من تغيرات سعر الغذاء، وقد يكون لها تأثيرٌ أقل في المدى البعيد، وأنّ التغيرات في الأسعار تتباين في تأثيرها في مستوى الفقر حسب نوع السلع وحالة البلدان الاقتصادية.



إنّ الدراسات التي ذكرت تُعدّ أهم الدراسات التي أُجريت في هذا المجال، وهناك دراسات أخرى لا يتسع المجال لذكرها، ولقد استفاد هذا البحث منها استفادة كبيرة، غير أنها على أهميتها تختلف عن هدف البحث وإطاره الزمني، وأنّ سبب اختلافها يعود إلى اختلاف الفترات الزمنية، وتنوع العيّنات المجتمعية. وتأتي الإضافة في هذا البحث عمّا سبقه من خلال استخدامه نماذج إحصائية أعطت نتائج متقاربة لتأثير معلمات التحليل الكمّي في دالة الأمن الغذائي، واتضح من خلال دراستنا أنّ حزم السياسات التي اتبعتها بلدان العيّنة لغرض معالجة أوضاعها الاقتصادية أدت إلى تفاقم مشكلاتها الاقتصادية، وجعلها مقيدة بالتزامات فرضت عليها من قبل المؤسسات الدولية أو لم تؤد إلى تعظيم مؤشرات الأمن الغذائي في أغلب البلدان العربية المنضمة وغير المنضمة لمنظمة التجارة العالمية إلا في حدود ضيقة. ولعل دراسات الأمد الطويل كفيلة بحسم وإيضاح تلك الآثار بصورة أكثر تأكيداً.

الفصل الثاني

التغيّرات الاقتصادية الدولية والأمن الغذائي في البلدان العربية

أولاً: واقع وخصائص الاقتصادات الزراعية العربية

يرتبط دور القطاع الزراعي بطبيعة موارده، وتحتل الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية مكانة مميزة ودوراً بارزاً في اقتصادات البلدان العربية، وهذا يقتضي الإشارة إلى حجم تلكِ الموارد وتوزيعاتها لتتكون لدينا صورة واضحة عن طبيعة وخصائص الاقتصادات المذكورة.

١ ـ الأهمية النسبية للقطاع الزراعي

يُعدّ القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في أغلب البلدان العربية، وله مكانة مهمة في اقتصاديات البلدان المذكورة من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ إنّ أغلب الموارد الاقتصادية المتاحة تستخدم في النشاط الإنتاجي الزراعي، الذي يمثل مصدراً من مصادر الدخل القومي، إذ يستأثر بنحو ٥ بالمئة من المساحة الكلية، و٢٠,٢ بالمئة من الأيدي العاملة عام ٢٠٠٨.

تُظهر الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تبايناً فيما بين البلدان العربية؛ فقد بلغ أعلى مستوى في السودان، أي نحو ٢٩,٣ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٨، بينما كان أدنى مستوى للأهمية المذكورة في ليبيا، إذ بلغ نحو ٢,١ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي خلال العام المذكور، ووصلت تلك الأهمية في كلٍّ من سورية وموريتانيا والمغرب إلى ما نسبته ٢٠,٤ بالمئة و١٣,٠ بالمئة و١١,١ بالمئة عام ٢٠٠٨ على التوالي (الجدول الرقم (٢ ـ ١)).

وهذا يبيّن مدى أهمية القطاع المذكور في الاقتصاد القومي في بلدان العيّنة. ويعكس التباين في الأهمية النسبية للناتج الزراعي حالة عدم توازن في الموارد الإنتاجية الزراعية، إذ نلاحظ ارتفاع تلك النسبة في البلدان ذات الإمكانات الموردية (مصر والسودان والعراق وسورية وتونس والجزائر والمغرب) وانخفاضها

في البلدان ذات الإمكانات المحدودة، كبلدان الخليج العربي. ويصل نصيب الفرد من الناتج الزراعي إلى أعلى قيمة له في لبنان، إذ يبلغ ٤٨٠ دولاراً عام ٢٠٠٨، يليه سورية بـ ٤٦٦ دولاراً خلال العام المذكور، بينما كانت أدنى قيمة له في الأردن، إذ بلغ ٩٢ دولاراً. وتجدر الإشارة إلى أنّه ليس لحجم الموارد الإنتاجية الزراعية فقط الدور الأساس، رغم أهميته في تعاظم أو انخفاض الأهمية النسبية للناتج الزراعي، إنما كان لجانب ضعف السياسات الاقتصادية والتعديلات التي أجريت على سياسات الدعم في القطاع الزراعي، وضعف حجم الاستثمار الموجّه، الذي يكاد لا يتجاوز ٢ بالمئة من إجمالي الاستثمارات[1]، والافتقار إلى كثير من وسائل الإنتاج الحديثة، حيث تساهم تلك الجوانب بشكل أو بآخر في خفض دور القطاع الزراعي، وبالتالي نسبة مساهمته في الاقتصادات العربية.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)
الأهمية النسبية للناتج الزراعي، ونصيب الفرد منه
في عدد من البلدان العربية لعام ٢٠٠٨

البيان / البلدان	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الناتج الزراعي (مليون دولار)	الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)
الأردن	٢١٢٣٧	٥٤٢	٢,٥	٥٨٥٠	٩٢
سورية	٥٢٥٨٢	١٠٧٤١	٢٠,٤	٢٣٠٢٧	٤٦٦
لبنان	٢٩٦٢٠	٢٣١٣	٧,٨	٤٨١٢	٤٨٠
العربية السعودية	٤٦٨٨٠٠	١٠٩٤٧	٢,٣	٢٤٨٠٧	٤٤١
السودان	٦١٠٨٥	١٧٩٢٢	٢٩,٣	٣٩١٥٤	٤٥٧
تونس	٤٠٨٨٥	٣٩٦٣	٩,٦	١٠٤٠٠	٣٨١
الجزائر	١٧٠٣٠٠	١١١٩٧	٦,٥	٣٤٨٠٠	٣٢١
ليبيا	٧٦٧٣٢	١٦٣٠	٢,١	٥٨٨٢	٢٧٧
المغرب	٨٥٧٤٣	١١٢٠٢	١٣,٠	٣١١٧٧	٣٥٩
موريتانيا	٣٦١٥	٤٠٢	١١,١	٣٠٧٥	١٣٠

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: **المجلد ٢٩ للعام ٢٠٠٩** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩)، ص ١١.

(١) لمزيد من الاطلاع، انظر: **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام ٢٠٠٧** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٧).

٢ ـ الإمكانات الموردية الزراعية

أ ـ القوى العاملة الزراعية العربية

تُعدُّ القوى العاملة الزراعية إحدى ركائز التنمية الزراعية في البلدان العربية، إلى جانب عناصر الإنتاج الأخرى، إذ بلغت هذه القوى حوالى ٢٩,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٨، وهي تشكل حوالى ٢٧,٧ بالمئة من إجمالي القوى العاملة في البلدان العربية، والبالغة ١٠٦,٥ مليون نسمة. وعلى الرغم من أنّ القوى العاملة الزراعية لا تتسم بالندرة على الصعيد العربي أو على صعيد بعض البلدان العربية، كما هو الحال بالنسبة إلى الموارد الاقتصادية الأخرى، ولا سيما الأرض ورأس المال، إلا أنّ هناك عجزاً نسبياً في مورد العمل في القطاع الزراعي، إذ نجد أنّ هناك تركزاً لهذا العنصر في موريتانيا والمغرب، وتصل الأهمية النسبية للعنصر المذكور نحو ٥٢ بالمئة و٤٠,٨ بالمئة من إجمالي القوى العاملة الكلية في بلدان العيّنة على التوالي، تليها ليبيا بنسبة تقدر بنحو ٥,٢ بالمئة، بينما نجد أنّ هذه الأهمية منخفضة بالنسبة إلى باقي البلدان العربية، إذ لم تتجاوز الأهمية النسبية للقوى العاملة الزراعية حوالى ١ بالمئة، و٢ بالمئة على التوالي، انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٢).

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)

الأهمية النسبية للقوى العاملة الزراعية في عدد من البلدان العربية لعام ٢٠٠٨

البيان / البلدان	القوى العاملة الكلية (ألف عامل)	القوى العاملة الزراعية (ألف عامل)	الأهمية النسبية للقوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة
الأردن	١٣٤٥	٢٠	١,٤
سورية	٥٤٤٢	٥٣	٠,٩
لبنان	١٥٧٨	٣٥	٢,٢
العربية السعودية	٧٢١٠	٩٢	١,٢
السودان	١٤٠٩٥	٢٠١	١,٤
تونس	٣٨٨٦	٣٢	٠,٨
الجزائر	١٠٣١٥	٢٤٤	٢,٣
ليبيا	١٦٣٩	٨٦	٥,٢
المغرب	١١٢٦٧	٤٦٠٨	٤٠,٨
موريتانيا	٦٣٤	٣٣٠	٥٢,٠

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٦.

ب ـ الأراضي الزراعية العربية

تمتلك البلدان العربية مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، ويقدر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بنحو ٧١,١ مليون هكتار، فيما يمثل ٥ بالمئة من المساحة الإجمالية للبلدان العربية التي تقدر بنحو ١,٤ مليار هكتار، وتبلغ مساحة الغطاء النباتي نحو ٦٦٤,٥ مليون هكتار، وتشمل الأراضي المستغلة في الإنتاج الزراعي النباتي والغابات والمراعي والأراضي المتروكة. أما مساحة الأراضي المزروعة عام ٢٠٠٨ فقد بلغت نحو ٥٣ مليون هكتار، أي نحو ٧٥,١ بالمئة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة(*)، التي تمثل ١٠,٧ بالمئة من مساحة الأراضي الكلية للغطاء النباتي. وتشير الإحصاءات إلى أنّ المساحة المزروعة المطرية بلغت نحو ٣٩,٢ بالمئة مليون هكتار، وتمثل نحو ٧٣,٦٤ بالمئة من إجمالي المساحة المزروعة في البلدان العربية خلال عام ٢٠٠٨، بينما تمثل المساحة المروية نحو ٢٦,٣ بالمئة أي ١٤,٠ مليون هكتار من إجمالي المساحة المزروعة للعام المذكور.

وتتركز أوسع مساحة مروية في السودان، إذ تبلغ ١٧٣١ ألف هكتار وتشكل ما نسبته ٢٤,٤ بالمئة من إجمالي المساحة المروية في بلدان العيّنة عام ٢٠٠٨، يليه المغرب بـ ١٩,٤ بالمئة، ثم سورية بـ ١٩,١ بالمئة، وتتضاءل هذه النسبة في كل من لبنان والأردن وموريتانيا (الجدول الرقم (٢ ـ ٣)).

هذا بينما تتركز مساحة الأراضي المطرية في السودان، وقد بلغت ١٧٠٥٢ ألف هكتار، وتشكل ما نسبته ٨٢,٦ بالمئة من إجمالي المساحة المطرية في بلدان العيّنة، ٨,٥ بالمئة من إجمالي المساحة المزروعة فيها خلال العام المذكور، يليه المغرب بنسبة ٢٧,١ بالمئة، ثم الجزائر بنسبة ١٩,١ بالمئة، من إجمالي مساحاتها المطرية، وتنخفض هذه النسبة في باقي البلدان المذكورة.

أما من حيث الإنتاجية الزراعية، تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في البلدان العربية (باستثناء مصر) منخفضة إذا ما قورنت بالبلدان النامية لمعظم المحاصيل الزراعية، وقد يعود السبب في ذلك إلى تباين متوسط الغلّة في الزراعة المطرية والمروية، نتيجة للتفاوت في الأساليب الزراعية، واستخدام الحزم التقنية بشكل خاص بالنسبة إلى محاصيل الحبوب. وعلى الرغم من

(*) تشمل مساحة الأراضي المطرية والمروية والمتروكة.

التحسن الذي طرأ على مستوى الإنتاجية الفعلية الراهنة لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة، والإنتاجية الممكنة لتلك المساحات، فقد أثبتت التجارب التطبيقية أنّ الإنتاجية الفعلية لبعض المحاصيل، مثل القمح والشعير والأعلاف والخضروات، في العديد من الأراضي المزروعة قد تراوحت بين ٢٥ بالمئة و٥٠ بالمئة من طاقتها الإنتاجية الكامنة، أي يمكن مضاعفتها من حيث الإنتاجية بنحو ضعفين إلى ٤ أضعاف(٢).

الجدول الرقم (٢ ـ ٣)

الأهمية النسبية للمساحات المزروعة في عدد من البلدان العربية لعام ٢٠٠٨

البيان / البلدان	المساحة المطرية (ألف هكتار)	المساحة المروية (ألف هكتار)	إجمالي المساحات المزروعة(*) (ألف هكتار)	الأهمية النسبية للمساحات المطرية من إجمالي المساحات المزروعة (بالمئة)	الأهمية النسبية للمساحات المروية من إجمالي المساحات المزروعة (بالمئة)
الأردن	١٣٨,٥٥	٩٢,٨٤	١٠٥٥,٥٣	١٣,١	٨,٧
سورية	٣٢٥٤,١٧	١٣٥٦,٠٢	١٣٤٢٠,٩٦	٢٤,٢	١٠,١
لبنان	١٥٩,٠٠	١٠٩,٠٠	٢٨٨,٠٠	٥٥,٢	٣٧,٨
العربية السعودية	-	٩٧١,٠٠	١٧٣٦٧١,٠٠	-	٠,٥
السودان	١٧٠٥٢,٤٣	١٧٣١,٢٤	٢٠٠٣٢٣,٦٢	٨,٥	٠,٨
تونس	٣٩٣٠,١٣	٣١٦,٧١	٩٧٥٠,٣٨	٤٠,٣	٣,٢
الجزائر	٤٠٠٥,٧٤	٨٥٥,٧٢	٤١٩٧٤,٣٤	٩,٥	٢,٠
ليبيا	١٥٣٦,٠٠	٣١٦,٧١	١٥٦٩٤,٠٠	٩,٧	١,٦
المغرب	٥٦٠٦,٩	١٣٧٧,٠٠	٣٧٠٦٢,٨	١٥,١	٣,٧
موريتانيا	٣٠٠	٢٢,٠٠	٤٣٩٧٢,٠٠	٠,٧	٠,١

(*) تشمل مساحة الأراضي المطرية والمروية والمراعي والغابات.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المصدر نفسه، ص ١٠.

ج ـ الموارد المائية العربية

تتسم الموارد المائية في البلدان العربية بالندرة، سواء بصورة مطلقة من

(٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٨** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٨)، ص ٥٥ ـ ٥٦.

حيث تدنّي متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه، أو بصورة نسبية، مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم.

تحظى البلدان العربية بنسبة ٠,٧ بالمئة من المياه السطحية الجارية في العالم، وتتلقى ٢,١ بالمئة من إجمالي الهطول المطري، وبهذا فإنّ نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في البلدان العربية مقارنة بنظيره على المستوى العالمي يبلغ ١:١٥، ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة ١: ٤,٦ ولا يتجاوز معدل نصيب الفرد من المياه ١٠٠٠ م^{3} على المستوى العالمي، ويقدر العجز المائي الحالي في البلدان العربية لإنتاج الغذاء بنحو ٥٨ مليار م^{3}. وهناك خمسة مصادر للمياه في البلدان العربية، ثلاثة منها تقليدية (الأمطار، المياه السطحية، المياه الجوفية) واثنان غير تقليديين (مياه التحلية، مياه التنقية (إعادة الاستخدام)). يبلغ إجمالي الموارد المائية السطحية في البلدان العربية حوالى ٢٩٦ مليار م^{3}، يقدر المتاح منها بنحو ١٩٢ مليار م^{3} سنوياً، ويتوفر ثلث هذه الموارد من داخل البلدان العربية.

أما بالنسبة إلى الهطول المطري، فإنّه يتميز بالتفاوت والتذبذب في كميته وكثافته من عام إلى عام ومن موسم إلى موسم، ممّا يجعل المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية عرضة للجفاف. إلى جانب ارتفاع نسبة الفاقد من هذه الأمطار بسبب التبخر؛ إذ تصل هذه النسبة إلى ٨٠ بالمئة، فإن جملة الهطول المطري على البلدان العربية تبلغ في المتوسط العام نحو ٢٢٨٢ مليار م^{3}، يتلقى حوالى ثلثي مساحة البلدان العربية، أي ما نسبته ٦٧ بالمئة من مساحتها هطول مطري يبلغ ١٠٠ ملم في السنة، وتقدر كمياته بنحو ٣٣١,٧ مليار م^{3} سنوياً. وتعتبر هذه الأراضي غير مؤهلة لأي نوع من أنواع الزراعة المطرية، وإنّما تصلح للرعي، أما المساحات التي تصل نسبة الهطول المطري فيها إلى ١٠٠ ـ ٣٠٠ ملم في السنة، فتقدر بنحو ١٥ بالمئة، وهي غير صالحة للزراعة المطرية المستقرة إلا في حالات محدودة لبعض المحاصيل سريعة النضج أو المقاومة للجفاف، أما المساحات التي تعتبر مؤهلة لزراعات مطرية مستقرة، فهي لا تتعدى نسبة ١٨ بالمئة من مساحة البلدان العربية، وهي المناطق التي تزيد معدلات هطول الأمطار فيها على ٣٠٠ ملم سنوياً، وتُعتبر المناطق الأساسية لإنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية، وهي بالتالي أكثر مناطق النشاط الزراعي التقليدي. ويخضع هذا النمط من الزراعة إلى قدر من المخاطرة واللايقين، لا سيما أنّ الأهمية النسبية للمساحات الزراعية التي تعتمد على هذا النمط من الإرواء تُعدّ مرتفعة، حيث

يقدّر معامل عدم الاستقرار في الهطول المطري بين ٣٠ بالمئة ـ ٥٠ بالمئة في الزراعة المذكورة[٣]. أما من حيث قيمة إنتاجية المتر المكعب من المياه المسحوبة في القطاع الزراعي على مستوى إجمالي البلدان العربية، فإنّها تقدر بنحو ٧٠٠ دولار، أي ما يعادل ٣٥ بالمئة من إنتاجيته على المستوى العالمي، التي تصل إلى ٢٠٠٠ دولار. وتعتبر إنتاجية المتر المكعب من المياه في الزراعة العربية منخفضة إذا ما قورنت بإنتاجيته بالنسبة إلى القطاعات الأخرى، إذ تعادل قيمتها نحو ٩,٢ بالمئة من قيمة إنتاجيته (أي ما يعادل ٦٩٩,٢ دولار) في إجمالي القطاعات والتي تبلغ نحو ٧,٦ ألف دولار. أما على المستوى العالمي، فهي تعادل ١١,٦ بالمئة من إجمالي إنتاجيته في إجمالي القطاعات، وتتباين إنتاجية المتر المكعب من المياه سواء في الزراعة أو باقي القطاعات الاقتصادية على مستوى البلدان العربية، وقد يعود السبب في ذلك إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد المذكور ومحدودية النظم والأساليب المتطورة، التي تعمل على ترشيد ورفع كفاءة استخدامها. وفيما يتعلق بنصيب المتر المكعب من المياه من الناتج الزراعي على البلدان العربية لعام ٢٠٠٨، فإنّه سجّل أعلى قيمة له في الجزائر إذ بلغ ٢,٢٤ دولار للمتر المكعب، يليه في العربية السعودية بنحو ٢,١٩ دولار، بينما يبلغ أدناه في كل من ليبيا والأردن ويصل نصيبه إلى ما مقداره ٠,٣٣ دولار و٠,٥٧ دولار للمتر المكعب على التوالي خلال العام المذكور (الجدول الرقم (٢ ـ ٤)).

إنّ تباين توزيع الموارد الزراعية بين البلدان العربية يشكّل إحدى العقبات التي تواجه الأمن الغذائي؛ ففي الوقت الذي نجد فيه بعض البلدان تتوفر فيها الموارد المالية لأغراض الاستثمار الزراعي (بلدان الخليج العربي)، نلاحظ وجود ندرة في الموارد الأرضية، بينما نجد أخرى تتسم بوفرة في الموارد الأرضية والعمالة الزراعية، إلا أنّ ندرة مواردها الاستثمارية تؤدي بالموارد المتاحة إلى سوء توجيه واستخدام الموارد المذكورة. وهكذا فإنّ عدم استغلال الموارد في إطار تكاملي يترتب عليه تقييد لحركة الموارد الزراعية عبر الحدود الإقليمية، ومن ثم انخفاض العوائد لبعض هذه الموارد وإنتاجيتها الحدّية مقارنة باستخدامها على المستوى الإقليمي، ويساهم في حالة تزايد انخفاض مؤشرات الأمن الغذائي واتساع الفجوة الغذائية لأهم المحاصيل الغذائية كالحبوب.

(٣) رقية خلف الجبوري، «الموارد المائية العربية وتأثيراتها في الأمن الغذائي العربي: مع إشارة خاصة للعراق، الإمكانات والمحددات،» (رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٦)، ص ٣٠.

إلا أنّ حجم الإمكانيات المتاحة يتيح فرصاً لزيادة الإنتاج الزراعي، لا سيما وأنّ البلدان العربية تنتشر على نطاق واسع من البيئات المتنوعة، التي تساعد على تنوع الإنتاج الزراعي بشكل خاص والغطاء النباتي بشكل عام. وتوفر إمكانيات التوسع الأفقي فرصة زيادة المساحة المزروعة ومضاعفتها بشقيها المطرية والمروية، فالمساحة المطرية (الديمية) التي تم الإشارة إليها سابقاً والبالغة ٧٣,٦ بالمئة يمكن مضاعفتها في عدد من البلدان التي يكون حجم الهطول المطري فيها ملائماً لزيادة المساحة المزروعة، التي تشمل السودان والصومال وتونس والجزائر والأردن والمغرب. كذلك الأمر بالنسبة إلى المساحات المروية، التي شكلت حوالى ٢٦,٣ بالمئة من إجمالي المساحات المزروعة، إذ من الممكن التوسع فيها في البلدان ذات الموارد المائية السطحية ورفع مستوى كفاءة استخدام المياه إلى أكثر من ٦٠ بالمئة.

الجدول الرقم (٢ ـ ٤)
نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزراعي في عدد من البلدان العربية عام ٢٠٠٨

البيان / البلدان	كمية المياه المتاحة مليون م٣	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزراعي الإجمالي (دولار)
الأردن	٩٣٥	٥٤٢	٠,٥٧٩
سورية	١٢٧٣٥	١٠٧٤١	٠,٨٤٣
لبنان	١٣٣١	٢٣١٣	١,٧٣٦
العربية السعودية	٤٩٨٨	١٠٩٤٧	٢,١٩٤
السودان	٨٦٧٥	١٧٩٢٢	٢,٠٦٥
تونس	٣٢٥٠	٣٩٦٣	١,٢١٩
الجزائر	٤٩٨٨	١١١٩٧	٢,٢٤٤
ليبيا	٤٨٧٩	١٦٣٠	٠,٣٣٤
المغرب	١١٩٣٢	١١٢٠٢	٠,٩٣٨
موريتانيا	٩٣٥	٤٠٢	٠,٤٢٩

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المصدر نفسه، ص ١١؛ **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩)، ص ٢٤، ورقية خلف الجبوري، «الموارد المائية العربية وتأثيراتها في الأمن الغذائي العربي: مع إشارة خاصة إلى العراق، الإمكانات والمحددات،» (رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٦)، ص ٣٤.

ثانياً: النظام الاقتصادي الدولي الجديد والأمن الغذائي

في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي تم تداول تعبير النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي سعت البلدان الرأسمالية إلى اعتماده بعد تفكك المنظومة الاشتراكية، والسيطرة شبه المطلقة على منظومة الأمم المتحدة. وتتمحور آلية النظام المذكور حول تعظيم دور ثلاث مؤسسات دولية منبثقة عن الأمم المتحدة وبعض البلدان المتقدمة الصناعية والشركات متعددة الجنسية. هذه المؤسسات تدير النظام العالمي في جوانبه النقدية والمالية والتجارية، وتتبع أسلوب تحرير النظام النقدي الدولي من خلال صندوق النقد الدولي، ومهمته اعتماد القواعد والأسس التي تحكم السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النسبي لأسعار الصرف وتخفيف القيود على الصرف الأجنبي، فضلاً عن معالجة الاختلالات الطارئة في موازين المدفوعات عن طريق توفير رصيد مالي دولي لهذا الغرض (وهو الركيزة الأولى للنظام الاقتصادي الدولي الجديد)[٤]، والركيزة الثانية تتمحور حول تحرير النظام المالي الدولي. وقد تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومهمته المعلنة مساعدة البلدان الأعضاء، التي تعاني من صعوبات تنموية، من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لبرامج التنمية في تلك البلدان، يلزم لإقرار هذا النظام ركيزة ثالثة أساسية تتمثل في تحرير النظام التجاري الدولي لوضع معايير تعمل على تحرير التجارة الدولية، وتشرف على حل المنازعات وتتعامل مع تجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية كمرحلة أولى. لم يكن هذا السعي حديثاً بل باشرت به منظمة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، فقد تم إنشاء ما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة أُطلق عليها اختصار كلمة الغات (General Agreement on Tariffs and Trade = GATT)[٥].

أُبرمت الغات عام ١٩٤٧، بين ٢٣ بلداً من البلدان المتقدمة، وبلغ عدد أعضائها ١١٧ بلداً، منها ٨٥ من البلدان النامية في النصف الأول من عقد التسعينيات. وتُعتبر الغات معاهدة متعددة الأطراف تنصّ على نظام من الحقوق

---

(٤) أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، ط ٢ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١)، ص ١٤٧.

(٥) فلاح سعيد جبر، **اتفاقية الغات ونظام الأيزو ٩٠٠٠ ـ ٩٠٠٤ وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي** (القاهرة: منشورات الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، ١٩٩٦)، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

والالتزامات الدولية التي تقبلها البلدان الأعضاء طوعاً. وقد بدأت أمانتها العامة العمل في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، أما نشأتها فترجع إلى عام ١٩٤٥، وقد كان يُنظر إليها آنذاك كاتفاقية للتجارة متعددة الأطراف. وتُعتبر الغات نظاماً ملزماً قانونياً يضع إطار القواعد والإجراءات التي تحكم التجارة الدولية. والغات ليست معاهدة فحسب، إذ حلّت محل الاتفاقية، منظمة التجارة العالمية في مطلع عام ١٩٩٥، وتكملها بعض الاتفاقيات القانونية الأخرى، كاتفاقية الحواجز غير الجمركية، بالإضافة إلى بعض الترتيبات المتعلقة بقطاعات معيّنة التي يتم التفاوض بشأنها في إطار الغات. وتتولى الغات القيام بثلاث وظائف أساسية هي وضع المبادئ التي يتعين مراعاتها في سياسات التجارة الخارجية للإطراف المتعاقدة، والعمل على إحداث توازن بين حقوق والتزامات هذه الأطراف، يضاف إلى ذلك أنّها ترتكز على مبدأ التفاوض بشأن تحرير التجارة بين الأطراف المتعاقدة، وتضع القواعد والمبادئ والإجراءات المتعلقة بهذه المفاوضات(٦).

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٤٧، بدأت المفاوضات متعددة الأطراف في جنيف ومفاوضات نيس عام ١٩٤٩ ثم في توكاي ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، ثم مفاوضات جنيف ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ثم جولة ديلون ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢. أما الجولة السادسة، فهي مفاوضات جنيف المعروفة بجولة كينيدي في طوكيو ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧، ثم جاءت جولة مفاوضات جنيف ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، وأخيراً جولة أوروغواي التي بدأت عام ١٩٨٦. وكان هدف هذه الجولات تشجيع النمو والتبادل التجاري الدولي وإزالة التشوهات التي لحقت بالتجارة الدولية. وكانت الجولات الست الأولى تركز على خفض التعريفات الجمركية، بينما ركزت الجولة الأخيرة على معالجة الحواجز غير الجمركية ومجالات أخرى(٧).

تميزت المدة ما بين نهاية جولة طوكيو وبدء مفاوضات الأوروغواي التي استمرت ٧ سنوات، بحالة الركود التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي، وبتنامي نزعة الحماية التجارية من خلال القيود غير الجمركية، خاصة من قِبل

---

(٦) **دراسة أثر سياسات أوروبا الموحدة على الزراعة العربية** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٤)، ص ١١٥.

(٧) **دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنطقة العربية** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٥)، ص ١٨.

الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما تراجعت قدراتها التنافسية على المستوى العالمي وتعاظم الأهمية النسبية لليابان.

إنّ الارتباط ما بين الركود والحماية خلال عقد الثمانينيات أوجد ضرورة لعقد جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف للتخلص من حالة الركود، وإنعاش الاقتصاد العالمي، وقد كان ذلك بعقد جولة الأوروغواي عام ١٩٨٦، التي استمرت إلى ما يزيد على ٧ سنوات، وانتهت بالتوقيع عليها من قبل ١١٨ دولة في مدينة مراكش المغربية في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وتغطي أكثر من ٩٠ بالمئة من التجارة العالمية[٨]. وتضمّنت هذه الاتفاقية رفع الدعم تدريجياً، وخلال عشر سنوات من تاريخه، عن السلع الزراعية المعدة للتصدير، وهذا يعني أنّ أسعار هذه السلع ستشهد ارتفاعاً، ممّا يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعارها في أغلب البلدان النامية (العربية) التي تعتمد على استيراد هذه السلع المدعومة كلياً في العديد من الحالات[٩]، ومن ثم زيادة المبالغ المخصصة لاستيرادها، وما لذلك من تأثير سلبي في الميزان التجاري، ممّا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في البلدان المتقدمة، وخاصة القمح، ومنتجات الألبان والسكر والزيوت النباتية. ونتيجة الطلب المتزايد قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع، وزيادة الإنفاق من قبل البلدان النامية المستوردة للسلع الغذائية، إذ يبلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي منها ٥١ بالمئة للقمح، و٢٨ بالمئة للزيوت النباتية، و٨٠ بالمئة للحوم، وقد قُدّرت حصة الاستيرادات العربية من السلع الغذائية بنحو ١٦ بالمئة من مجموع الاستيرادات[١٠].

كانت جولة أوروغواي بداية لحقبة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛ فلأول مرة تُشارك البلدان النامية في الوظائف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية وتبادل التنازلات لدخول الأسواق. وقد أبدت بعض البلدان

(٨) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، «دراسة الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على تجارة السلع الزراعية العربية،» **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية** (جامعة تكريت)، السنة ٢، العدد ٤ (٢٠٠٦)، ص ٢١٣.

(٩) محمد عبد الدايم، «منظمة التجارة العالمية والعرب.. فرص ومخاوف: أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العربي،» الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/56a3921d-8a52-402e-a610-73295d5fa7df>.

(١٠) أحمد إبراهيم منصور وغازي صالح محمد الطائي، «منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية في الدول النامية،» **آفاق اقتصادية**، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (٢٠٠٤)، ص ٦٦.

النامية استعدادها لفرض تعريفتها الجمركية على ١٠٠ بالمئة من مستورداتها الزراعية، وأكثر من ٦٠ بالمئة من مستورداتها من المنتجات الصناعية[١١]، إلا أنّ مساهمة البلدان النامية، ومنها العربية، كانت متواضعة في تلك المفاوضات بسبب وجود العديد من الاستثناءات والقواعد التي لا تتفق مع سياسات التنمية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات في البلدان المذكورة، والقائمة على إحلال الواردات، إلا أنّ الصورة بدت لديها مختلفة في إطار سياسة تشجيع الصادرات من مزايا ومنافع في إطار مواجهة هذه البلدان لمشاكل خدمة الديون، يضاف إلى ذلك أنّ سياسة التحرير كانت ترد ضمن شروط الإقراض المتفق عليها من صندوق النقد والبنك الدوليين.

بقيت تجارة السلع الزراعية خاضعة للعديد من القيود والحماية، والدعم الكبير المقدم من الدولة لإنتاج السلع الزراعية لأغراض التصدير من قبل العديد من بلدان العالم، ولا سيما ذات السياسة الزراعية المشتركة (CAP) كالمجموعة الأوروبية[١٢]، إذ إنّ الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي قد تجاوز عتبة ٢٠ مليار دولار، ويستفيد منه أحد عشر مليون مزارع، ممّا يعني أنّ هذا الدعم يُعطي للمزارعين الأوروبيين قدرة تنافسية عالية في السوق الدولية، لا تستند إلى واقعية هيكل التكاليف الحقيقي، الأمر الذي يعود بالضرر على المزارعين الآخرين، ومن ثم سيادة حالة عدم التكافؤ تنافسياً في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية[١٣]. وحالة من هذا النوع تتطلب أن تحسن البلدان النامية أداءها التجاري لمواجهة الأعباء المالية المترتبة عليها من خلال التوجه نحو تحرير التجارة الدولية (الزراعية).

أدت الأحكام الزراعية للاتفاقية العامة إلى تغيّرات رئيسية في دخول الأسواق وسياسة الدعم المحلي ودعم الصادرات والحواجز الجمركية. وعلى الرغم من تأكيد الدراسات التي أعدتها المؤسسات والمنظمات الدولية حول حصول البلدان النامية، ومنها العربية، على مكاسب جرّاء تحرير التجارة والتي ستحصد منها

---

(١١) **العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل**، ترجمة هشام عبد الله (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٨٤.

(١٢) أحمد فتحي عبد المجيد، «أثر اتفاقية أوروغواي على واقع تجارة السلع الزراعية للدول العربية،» **بحوث مستقبلية**، العدد ٦ (٢٠٠٢)، ص ١٧٥.

(١٣) سالم توفيق النجفي، **التجارة الخارجية الزراعية: مبادئ ومتضمنات** (الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ١١٧.

فرص تصديرية لمنتجاتها الزراعية في الأسواق العالمية، ولكن هذه الفوائد لم تتحقق في المدى القصير، لأنّ ذلك يعتمد على التركيبة التصديرية والاستيرادية لتلك البلدان ووفرة ونوع الموارد الزراعية المتاحة فيها[١٤].

إنّ قدرة السلع الزراعية المصدرة من البلدان النامية بصفة عامة، ومن البلدان العربية بصفة خاصة لن تتزايد لمجرد خفض التعريفة الجمركية؛ لأنّ القدرة التنافسية ترجع أساساً إلى مدى جودة هذه السلع وهيكل تكاليفها وتمكنها من منافسة السلع المماثلة لها في البلدان المتقدمة. ولا شك أنّ تدهور نصيب البلدان النامية في الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية يشير إلى ضعف جودتها (انخفاض كفاءة إنتاجها) بالإضافة إلى عوامل أخرى، على الرغم من انخفاض أسعارها. وإذا كانت بعض البلدان العربية تتميز بميزات نسبية من إنتاج بعض السلع الزراعية، فإنّ الميزة النسبية وحدها لم تعد كافية لتحقيق مبدأ التنافس الدولي؛ لأنّ الميزة النسبية تعتمد على معطيات استاتيكية في عوامل الإنتاج مثل المناخ، الري، الخبرة... الخ، إضافة إلى التطور التكنولوجي السريع؛ إذ إن ذلك يؤدي إلى إضعاف الميزة النسبية وإبراز أهمية الميزة التنافسية[١٥]. إنّ الجانب الزراعي في الاتفاقية استغرق وقتاً طويلاً لاختلافٍ في وجهات النظر، وبصفة خاصة بين أمريكا وفرنسا، وبين البلدان المتقدمة حول صادرات السلع الزراعية والدعم المقدم للمزارعين والمصدرين، ممّا أدى إلى تأجيل الجولة عدّة مرات من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، نيسان/ أبريل ١٩٩٢، وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣[١٦]. وقد عالجت الاتفاقية جوانب زراعية هامة أبرزها[١٧]:

- تخفيف دعم الصادرات تدريجياً بنسبة ٣٦ بالمئة، ويصل إلى ٢٦ بالمئة على المنتجات المشتقة من الحليب، وتخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة

(١٤) حسن نوري الياسري ومنى يونس حسين، «انعكاسات قوانين (WTO) في الزراعة والأمن الغذائي العربي،» **العلوم الاقتصادية والإدارية**، السنة ١١، العدد ٣٩ (٢٠٠٥)، ص ١ - ١٤٤.

(١٥) الجبوري، «دراسة الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على تجارة السلع الزراعية العربية،» ص ٢٢٠.

(١٦) جبر، **اتفاقية الغات ونظام الأيزو ٩٠٠٠ - ٩٠٠٤ وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي**، ص ١٥١.

(١٧) **دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنطقة العربية**، ص ١٩.

٢١ بالمئة عن فترة الأساس ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، على أن تكون أسواق البلدان الأعضاء مفتوحة أمام كميات تصل ٣ بالمئة ـ ٥ بالمئة من استهلاكها المحلي.

ـ تحويل القيود إلى تعريفات جمركية.

واقتضت الاتفاقية التي اشتملت على ٢١بنداً آنذاك بأن ينفذ خفض الدعم خلال ٦ سنوات، اعتباراً من عام ١٩٩٥ للبلدان المتقدمة، و١٠ سنوات بالنسبة إلى البلدان النامية، أما البلدان الأقل نمواً فليست ملزمة بخفض الدعم الزراعي. لقد كانت المسألة الزراعية أهم ما يميز مفاوضات جولة أوروغواي المرتبطة بمدى ما تحققه من نتائج بشأن تلك المسألة، فقد ظلت التجارة الزراعية الدولية متأثرة إلى حدّ كبير بالسياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة، وخاصة سياسات الدعم الإنتاجي والتصديري في تلك البلدان[١٨]. ومارست البلدان النامية دوراً فعالاً في المناقشات التي تخص الزراعة، فالبلدان النامية تطالب بالكثير من المرونة، التي تسمح لها بدعم وحماية القطاع الزراعي، وتقليل عوائق التصدير إلى الأسواق في البلدان المتقدمة لكي تسمح لمنتجاتها باحتمالية المنافسة. ومن جانب آخر أظهرت بعض البلدان النامية قلقها فيما يتعلق بتخفيض عوائق الاستيراد لدى البلدان المتقدمة ممّا يمنعها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية لبعض المنتجات الأساسية لديها. وأبدت البلدان المعتمدة كلياً على استيراد السلع الغذائية قلقها بشأن احتمالية ارتفاع أسعار الغذاء بسبب تخفيض الدعم على هذه السلع من قبل البلدان المصدرة[١٩].

ثالثاً: المخاطر التي تواجه الأمن الغذائي

تُقدم الطاقة الحيوية فرصاً متاحة، ومخاطر في مجال الأمن الغذائي في الوقت نفسه؛ ففي مقدورها أن تمنح قطاع الزراعة حيوية جديدة من خلال إعادة تخصيص الموارد، وبذلك تعزز التنمية الزراعية، وتخفف من مستويات الفقر، غير أنّها إذا لم تتم إدارتها على نحو مستدام يمكن أن تهدد الأمن الغذائي بصورة واضحة. فالعلاقة بين الطاقة الحيوية والأمن الغذائي تتسم بالتعقيد، وتحتاج إلى أن تنظر البلدان المنتجة لها من خلال إيجاد نوع من المرونة لأهدافها في المزج

(١٨) دراسة أثر سياسات أوروبا الموحدة على الزراعة العربية، ص ١١٧.

(١٩) تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية والإقليمية (AFTA) والدولية (WTO) (دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، ٢٠٠٦)، ص ١٠٢.

بين أنواع الطاقة الحيوية، والحدّ من الآثار السلبية الناتجة منه، البيئية منها والاقتصادية، التي تُعدّ سبباً في تدنّي الرفاهية الاقتصادية، لا سيما وأنّ توقعات المستثمرين تزيد من حدتها، فيما يتعلق بهذه الصناعة.

١ ـ سياسة إنتاج الوقود الحيوي (الإحيائي) والأمن الغذائي

تعتبر الحبوب أساس منظومة الغذاء العالمية، سواء من حيث مكوناتها التغذوية أو من حيث أوجه استخداماتها الغذائية، وهي تشكّل في أغلب بلدان العالم الثقل الوزني الأكبر لسلة الغذاء، ولا سيما في البلدان متوسطة أو منخفضة الدخل. ولكي يتحقق أمن الأفراد الغذائي، ينبغي أن يحصلوا على الكميات اللازمة في كل الأوقات وبالأسعار المناسبة. ومما لا شك فيه أنّ التغيرات التي حدثت في أسعار السلع الغذائية مارست تأثيراً بالغاً ومباشراً في إمكانية حصول الأفراد على تلك السلع في ظل الفهم الغذائي، سواء ما يتعلق منها بتكاليف إنتاجها، أو بمدى قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية أو المنحنى الجديد لاستخدامها في إنتاج الطاقة؛ فقد أدت صناعة الوقود الحيوي إلى إيجاد علاقة بين أسواق أسعار الطاقة والسلع الزراعية، إذ قاد الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة، ولا سيما في مطلع القرن الحادي والعشرين، إلى زيادة الطلب على الوقود الحيوي، وبالتالي إلى ارتفاع أسعاره، ومن ثم تزايد الطلب على المحاصيل المستخدمة كمواد أولية في إنتاج الوقود الحيوي (القمح، الذرة، البذور الزيتية) وإلى ارتفاع أسعار هذه المحاصيل[٢٠]. وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع فاتورة واردات الحبوب لبلدان العجز الغذائي في بلدان العالم بين عامي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ بنسبة ١٤ بالمئة، فقد بلغت رقماً قياسياً بلغ مقداره ٢٨ مليار دولار[٢١]. وفي البلدان العربية تمثّل الكميات المستهلكة منها ما يزيد على ٤٢ بالمئة من المجموع الكلي لمختلف السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء العربية، وبلغت جملة استهلاك البلدان العربية من محاصيل الحبوب عام ٢٠٠٧ حوالى ١٠٣ ملايين طن، وبلغت كمية الواردات نحو ٥٥ مليون طن للعام المذكور، وقدرت قيمتها بنحو ١٣,٣٦٠ مليار دولار.

(٢٠) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية لتجارة الاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر (نيويورك؛ جنيف: الأمم المتحدة، ٢٠٠٨)، ص ٨.

(٢١) التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام ٢٠٠٧، ص ٥٨.

وقد بدأ العديد من بلدان العالم، وبشكل خاص البلدان المنتجة الرئيسية لمحاصيل الحبوب، باتباع سياسات تجارية تقلل أو تمنع تصدير محاصيل الحبوب، ولا سيما القمح والذرة، لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي، من خلال فرض ضرائب عالية على صادراتها. وحددت بعض البلدان المصدرة صادراتها منها، الأمر الذي أدى إلى إيجاد صعوبات عديدة في حصول البلدان المستوردة الأخرى على احتياجاتها من تلك السلع. وفي ظل ارتفاع جدول تكاليف الشحن والنقل، تأثرت أوضاع الأمن الغذائي بارتفاع أسعار السلع الزراعية الناتجة ممّا تم ذكره سابقاً، وتأثر الإنتاج الحيواني بزيادة تكاليف الإنتاج (ارتفاع أسعار العلف) الذي تسبب في ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية[٢٢]، وبالتالي شكل الطلب على الوقود الحيوي عاملاً فاعلاً في المنحنى التصاعدي لأسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية، وبذلك يبدو أنّ أثر الوقود الحيوي في الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الغذاء يرتبط إلى حدّ بعيد بتدابير السياسات الاقتصادية الزراعية التي أدت إلى تفاقم الضغوط السوقية وتشوهاتها. فالولايات المتحدة، التي تُعدّ أحد المصدرين الرئيسيين للحبوب، اعتمدت مشروع قانون الطاقة لعام ٢٠٠٧ لتوظيفه في تصنيع الوقود الحيوي لقطاع النقل بما يتجاوز كثيراً ما أدرجته في قوانينها السابقة، أي استخدام تسعة مليارات غالون عام ٢٠٠٨ من الوقود الحيوي، لترتفع توقعاتها إلى ٣٦ مليار غالون عام ٢٠٢٢، ويتوقع أن يخصص ما يزيد على ٣٨ بالمئة من إجمالي الإنتاج المحلي للذرة في الولايات المتحدة لهذا الغرض، وهو ما يعادل ١٠٠ مليون طن لإنتاج الوقود الحيوي. وحدد كل من الاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل والصين مستويات مستهدفة لزيادة استخدام هذا النوع من الوقود، يهدف أن يصل الاتحاد الأوروبي إلى مستوى ٥,٧٥ بالمئة من مجموع الوقود المبيع لأصحاب المركبات في أوروبا من إنتاج هذا الوقود[٢٣]. خلال عام ٢٠٠٧ تم إنتاج نحو ٨٥ بالمئة من الإنتاج العالمي للوقود الحيوي السائل في شكل إيثانول، وينتج أكبر بلدين منتجين للإيثانول، وهما البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، ما يقرب من ٩٠ بالمئة من الإنتاج الكلي، والنسبة المتبقية يُنتجَ معظمها من قبل كندا والصين والاتحاد الأوروبي (فرنسا وألمانيا) بشكل

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية لتجارة الاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، ص ١٠.

أساسي، والهند. أما زيت الديزل فيتركّز إنتاجه في الاتحاد الأوروبي أساساً، وبنسبة تصل إلى ٦٠ بالمئة من الإجمالي (الجدول الرقم (٢ ـ ٥)).

الجدول الرقم (٢ ـ ٥)
إنتاج الوقود الحيوي بحسب البلد خلال عام ٢٠٠٧

البيان / البلدان	الإيثانول		زيت الديزل الحيوي		المجموع	
	بملايين اللترات	بملايين الأطنان من معادل النفط	بملايين اللترات	بملايين الأطنان من معادل النفط	بملايين اللترات	بملايين الأطنان من معادل النفط
البرازيل	١٩٠٠٠	١٠,٤٤	٢٢٧	٠,١٧	١٩٢٢٧	١٠,٦٠
كندا	١٠٠٠	٠,٥٥	٩٧	٠,٠٧	١٠٩٧	٠,٦٢
الصين	١٨٤٠	١,٠١	١١٤	٠,٠٨	١٩٥٤	١,٠٩
الهند	٤٠٠	٠,٢٢	٤٥	٠,٠٣	٤٤٥	٠,٢٥
إندونيسيا	٠	٠,٠٠	٤٠٩	٠,٣٠	٤٠٩	٠,٣٠
ماليزيا	٠	٠,٠٠	٣٣٠	٠,٢٤	٣٣٠	٠,٢٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٦٥٠٠	١٤,٥٥	١٦٨٨	١,٢٥	٢٨١٨٨	١٥,٨٠
الاتحاد الأوروبي	٢٢٥٣	١,٢٤	٦١٠٩	٤,٥٢	٨٣٦١	٥,٧٦
بلدان أخرى	١٠١٧	٠,٥٦	١١٨٦	٠,٨٨	٢٢٠٣	١,٤٤
العالم	٥٢٠٠٩	٢٨,٥٧	١٠٢٠٤	٧,٥٦	٦٢٢١٣	٣٦,١٢

المصـــدر: *The State of Food and Agriculture 2008: Biofuels: Prospects, Risks and Opportunities* (Rome: Food and Agriculture Organization (FAO), 2008), p. 15.

إنّ كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يطبّق تعريفات جمركية ولوائح تنظيمية تقيد استيراد الوقود الحيوي. وهذه الأدوات، إلى جانب إعانات الإنتاج الزراعي القائمة منذ زمن، تُسهم في تحويل الأراضي والمحاصيل المنتجة بعيداً عن الإنتاج أو الاستهلاك الغذائي إلى إنتاج هذا النوع من الوقود(*)، ومن هنا يظهر حجم المشكلة وخطورتها، والتزاحم بين الوقود

(*) الحبوب اللازمة لملء خزان سيارة رباعية الدفع بالإيثانول، يمكن أن تكفي لتغذية شخص واحد لمدّة سنة، إذ إنّ ٢٤٠ كغ من الذرة تكفي لإنتاج ١٠٠ لتر من الإيثانول. لذا فالمنافسة بين الوقود والغذاء منافسة حقيقية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٠.

والغذاء على استخدام الموارد الإنتاجية الزراعية التي تتسم بالندرة أو المحدودية في العديد من البلدان النامية، ولا سيما العربية. وقد تحددت أبعادها الحقيقية الراهنة منذ النصف الأول من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين. وينبغي أن لا تغيب كل الخيارات على كل المستويات التي فرضتها تغيّرات وتوجّهات السياسات الزراعية للبلدان المنتجة للسلع الزراعية الغذائية، وإنقاص حالات الاستبدال في الموارد بين الغذاء والوقود الحيوي(*).

● آثار إنتاج الوقود الحيوي في أسعار السلع الغذائية

تتحدد المخاطر التي تواجه الأمن الغذائي بسبب ارتفاع الأسعار بأعلى مستوياتها عندما تكون الطاقة الحيوية(**) مرتكزة بصورة رئيسية على محاصيل الأغذية، أو تستخدم أراضي ومياهاً كانت ستستخدم لإنتاج الغذاء. وتختلف تلك المخاطر في شدّتها عندما تصبح المنافسة أكثر حدّة في إنتاج الوقود الحيوي السائل منها في حالة إنتاج الكتلة الحيوية، فالتوسع في إنتاج الوقود الحيوي السائل يساهم في رفع مستويات أسعار الأغذية بصورة ملموسة بسبب حالة إعادة تخصيص الموارد المنتجة للغذاء باتجاه إنتاج الوقود الحيوي، وهذا أمرٌ من شأنه أن يعود على المنتجين بالمنافع، وخاصة عندما يكون لديهم فائض إنتاج يصعب تسويقه، إلا أنّه يُلحق خسائر بالمستهلكين في المدن، ولا سيما منخفضي الدخل، والفقراء في الريف، من جرّاء ارتفاع أسعار السلع الغذائية(٢٤).

إنّ إنتاج هذا الوقود يخفض عرض السلع الغذائية في السوق، ولا سيما أنّ الطلب الفعلي على البذور والسكر والزيوت والمواد الغذائية الأساسية يفوق الطلب عليه، وذلك باعتبار الاكتفاء الذاتي بالسلع المذكورة منخفضاً، وخاصة عندما تكون أسعار النفط والمواد الأولية في صالح إنتاج الوقود، وهذا يعني وجود طلب إضافي يؤثر في حركة الأسعار إلى الأعلى، إذ إنّ الزيادة البالغة ٤٠ مليون طن من الذرة من مجموع استخدام العالم قد استوعبت مصانع إنتاج

(*) تُستَخدم الذرة كمادّة أوّلية في إنتاج الإيثانول (الوقود الحيوي) إلى جانب أنواع أخرى من الحبوب، وبذرة اللفت وقصب السكر يُستخدم في إنتاج زيت الديزل الحيوي.

(**) أما مصادر الطاقة الحيوية فهي حطب الوقود، الفحم النباتي، وأي نوع آخر من أنواع الطاقة المستمدّة من الأشجار.

(٢٤) *The State of Food and Agriculture 2008: Biofuels: Prospects, Risks and Opportunities* (Rome: Food and Agriculture Organization (FAO), 2008), p. 1.

الإيثانول وحدها ما يقرب من ٣٠ مليون طن للعام ٢٠٠٧. وقد حدث معظم هذا التوسع في الولايات المتحدة، وهي أكبر منتج ومصدِّر للذرة في العالم. وترتبط شدّة رد فعل الأسعار بسرعة وتيرة تحقق تزايد هذا الطلب[٢٥]. وفي الاتحاد الأوروبي، يقدّر أنّ زيت الديزل الحيوي قد استوعب نحو ٦٠ بالمئة من إنتاج البلدان الأعضاء في الاتحاد من زيوت بذرة اللفت عام ٢٠٠٧، إذ ارتفع إلى نسبة بلغت ٢٥ بالمئة من الإنتاج العالمي، وحوالى ٧٠ بالمئة من التجارة العالمية في تلك السلعة في ذلك العام.

اقتصادياً لا يُعتبر الوقود الحيوي قادراً على الصمود بدون إعانات مالية أو أشكال أخرى من الدعم على صعيد السياسات؛ فقد أنفقت الولايات المتحدة نحو ٥,٨ مليار دولار على إعانات الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٦، بينما أنفق الاتحاد الأوروبي ٤,٧ مليار دولار. وقد شجعت هذه التدخلات على صعيد السياسات إلى زيادة إنتاج الوقود الحيوي السائل، ومن ثم أدت إلى زيادة الطلب على منتجات زراعية معيّنة كمواد أولية لإنتاجه[٢٦]. وتتوقف هذه المسألة على أسعار النفط، فعندما تبلغ هذه الأسعار مستوى مرتفعاً، يصبح الوقود الحيوي قادراً على المنافسة، إذ يرتفع الطلب في سوق الطاقة على المنتجات الزراعية كمواد أولية لإنتاج الطاقة، ومن ثم تصبح الأسواق الزراعية وأسواق الطاقة مترابطة. وبما أنّ أسواق الطاقة متسعة وكبيرة إذا ما قورنت بالأسواق الزراعية، فإنّ زيادة الطلب على الوقود الحيوي قد تستوعب أيّ إنتاج إضافي من المحاصيل يمكن استخدامها كمواد أولية في صناعته، وهذا يعني أنّ السعر الذي سيحدد في سوق الطاقة للمنتجات الزراعية سيكون في حدود تتراوح بين مستويات دنيا وأخرى عليا، تكون المنتجات الزراعية عندها قد ارتفعت إلى درجة لم يعد فيه الوقود قادراً على المنافسة.

بعبارة أخرى، إن حجم الطلب على الطاقة الحيوية[*] في السوق هو دالة على أسعار المنتجات الزراعية ومرتبطة بها، وهذا يعني الابتعاد قدراً ما عن الأسعار التي كانت تحدد للمنتجات الزراعية ذاتها في الماضي. وقد أدت هذه

---

(٢٥) *The State of Agriculture Commodity Markets: High Food Prices and The Food Crisis Experiences and Lessons Learned* (Rome: Food and Agriculture Organization (FAO), 2009), p. 19.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(*) يشير مصطلح الطاقة الحيوية إلى تحويل الكتلة الحيوية إلى طاقة، بما فيها الطاقة الخشبية المشتقّة من الأشجار، والطاقة الزراعية المشتقّة من المحاصيل الزراعية غير الخشبية.

التطورات إلى ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الزراعية؛ ففي عام ٢٠٠٧ ارتفعت الأسعار في بورصة شيكاغو للتجارة (وهي أسعار القياس العالمية للقمح وفول الصويا) ٩٠ بالمئة بالنسبة إلى القمح والذرة، و٨٠ بالمئة بالنسبة إلى أسعار فول الصويا، هذا بجانب اتجاه المخزونات العالمية من الحبوب للانخفاض خلال الأعوام الماضية نتيجة الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي(٢٧). وهذا يعني أنّ الارتفاع في أسعار الغذاء سيساهم في تفاقم ثلاث مشكلات رئيسية تتمثل في(٢٨):

- تقويض قدرة منخفضي الدخل على الحصول على المتطلبات الغذائية.
- ارتفاع فواتير الاستيراد للبلدان ذات الدخل المنخفض.
- زيادة الطلب على السلع الغذائية بصفتها من السلع الرئيسية.

٢ ـ المخاطر البيئية وسلامة أوضاع الغذاء

تُشكل سلامة الغذاء عنصراً رئيسياً في مجال الصحة العامة، وتمثل عاملاً مؤثراً في تجارة السلع الغذائية. وتقع سلامة الغذاء على عاتق الأنظمة المؤسسية للدولة، ولا سيما المعنية بمراقبة الأغذية، ولها دور رئيسي في ضمان أمن الغذاء وملاءمته للاستهلاك البشري(٢٩)، وفي ذلك إشارة إلى الدور الأساسي للدولة في مسألة الغذاء، ولا سيما أن آليات السوق عاجزة عن التحقق من جودة السلع وتوافرها، وهذا يُبرر الشك في النظرية الكلاسيكية الحديثة. وبالنظر إلى الدورات الاقتصادية التي قد يخضع لها الاقتصاد، فإن السياسات الليبرالية (إذ تعمل أيدٍ خفية لضمان عمل السوق بشكل ملائم) تتناوب مع السياسات التدخلية للدولة (حين تخضع الأسواق لتقلبات واضطرابات، تسبب التشوّهات التي يتعيّن على الدولة منعها أو الحدّ منها). ويبدو بعد أكثر من ٢٠ عاماً من أسلوب تاتشر وريغان في الدعوة إلى رفع القيود والتحرر، أنّنا في مرحلة العودة

(٢٧) **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام ٢٠٠٧** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٧)، ص ٥٩.

(٢٨) «Rising Food Prices: A Global Crisis: Action Needed Now to Avert Poverty and Hunger,» Overseas Development Institute (ODI), Briefing Paper; 37 (April 2008), p. 1, <http://www.odi.org.uk/resources/download/1009.pdf>.

(٢٩) **دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٦)، ص ٤٢.

إلى ضرورة تفعيل دور الدولة، ولا سيما في المسألة المذكورة، وعادة ما يكون ذلك في أشكال متنوعة وغير مسبوقة في ظل العولمة[٣٠]. وتؤثر المخاطر البيئية في سلامة الغذاء وجودته، إذ تتلوث سلسلة العمليات الإنتاجية الزراعية الغذائية بالمواد الكيمياوية مثل المعادن الثقيلة ومبيدات الآفات الزراعية والنترات، التي تستخدم في الزراعة الكثيفة ولها آثار سلبية في التربة والموارد المائية، وهي بذلك تؤثر في المنظومة الحيوية ككل[٣١]. يضاف إلى ذلك أنّ انبعاث غازات أنواع الوقود الأحفوري تُعدّ أحد المصادر الرئيسية لظاهرة الاحتباس الحراري (الغازات الدفيئة)، ومن أبرز المخاطر البيئية، التي تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي، وبالتالي تُحدث تغيرات في الظواهر البيئية والمناخية على حدٍّ سواء. ويمثل النفط أحد المصادر الرئيسية للوقود ويتجاوز استهلاكه ٣٥ بالمئة من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة، يليه الفحم بنحو ٢٣ بالمئة من الاستهلاك العالمي، ثم الغاز الطبيعي بنحو ٢١ بالمئة، أما الطاقة النووية فتمثل ٧,٦ بالمئة[٣٢].

وفي هذا السياق تستطيع أنواع أخرى من الوقود التخفيف من المخاطر البيئية الناتجة من استخدام الوقود الأحفوري؛ فهناك دراسات تشير إلى أنّ الوقود الحيوي، بوصفه مصدراً معادلاً لانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون، يساهم في الحدّ من تغير المناخ، وإن كانت قدرة الطاقة الحيوية على تقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري تتفاوت تبعاً لأنماط استخدام الكتلة الحيوية، إذ إنّ الإيثانول المستخرَج من قصب السكر بإمكانه أن يُقلّل من انبعاث ثاني أوكسيد الكاربون بنسبة ٩٠ بالمئة، وهو ينافس النفط بمستوى سعري لا يتجاوز ٣٠ دولاراً للبرميل، بينما الإيثانول الحيوي المشتق من نبات الذرة له القدرة على الحدّ من انبعاث ثاني أوكسيد الكاربون بنسبة ١٣ بالمئة، غير أنّ ذلك لا يُظهر إمكانية بيئة مستدامة إذا ما أُخذ بنظر الاعتبار الرقعة الزراعية المستغلة

(٣٠) برتراند هيرفييو، **المنطقة المتوسطية: هوية وجودة المواد الغذائية المتوسطية** (باريس: المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لإقليم البحر المتوسط، ٢٠٠٧)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣١) David L. Sunding, «The Role for Government in Differentiated Product Markets: Looking to Economic Theory,» *American Journal of Agricultural Economics*, vol. 85, no. 3 (August 2003), p. 720.

(٣٢) «لجنة الزراعة، الدورة التاسعة عشرة، روما، إيطاليا، ١٣ ـ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الطاقة الحيوية، البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت،» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص ١٣ ـ ١٦، <http://www.fao.org/docrep/meeting/009/J4313a.htm>.

للإنتاج الأولي وكمية المياه المستهلكة والنترات المنبعثة خلال عملية المعالجة والتحويل[٣٣].

بالاضافة إلى ذلك، إنّ استخدام الوقود الحيوي له آثار في معالجة الشواغل البيئية، فالأراضي المتدهورة أو الهامشية يمكن إعادة تأهيلها كمزارع لإنتاج الطاقة الحيوية، ولها أن تُكافح التصحر، ومن ثم تعمل على تزايد الإنتاج الغذائي. ومن الأهمية بمكان تجنب الآثار البيئية السلبية المحتملة التي ترتبط بالاستخدام الموسع للكتلة الحيوية في إنتاج الطاقة، كالاستخلاص المبالغ فيه لحطب الوقود، أو إنشاء مزارع وفق نظام المحصول الواحد على نطاق واسع[٣٤]. من جهة أخرى تكون المخاطر على أشدّها عندما يحصل تزاحم على الموارد الطبيعية ما بين استخدامها في إنتاج الطاقة الحيوية وإنتاج الأغذية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية تتمثل في ارتفاع أسعار الغذاء التي تُلحق الضرر بالفقراء وتضاعف عدد الذين يعانون نقصاً في التغذية في العديد من البلدان[٣٥]. ونلاحظ أنّه بعد انخفاض عدد الفئات التي كانت تعاني نقصاً في التغذية خلال المدة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ عاودت الارتفاع مرة أخرى، وبشكل ملحوظ في المدة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠١، فقد وصلت إلى ١٨ بالمئة في البلدان النامية، و٢٠ بالمئة في إقليم البحر المتوسط[٣٦]، بينما وصل عدد الذين يعانون نقصاً في التغذية في بعض البلدان العربية خلال الفترتين ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧ إلى مستويات تُظهر حدة المخاطر التي يواجهها الأمن الغذائي للسكان؛ ففي السودان بلغ عدد الذين يعانون نقصاً في التغذية ٨,٨ مليون نسمة، يليه اليمن بنحو ٧,١ مليون نسمة، وانخفضت هذه الأعداد في بقية البلدان العربية. ويعزى هذا التدهور إلى ارتفاع مستويات الفقر، ذلك أنّ الجوع وانخفاض الدخل متغيران مترابطان. ومن الأهمية

---

(٣٣) «توسُّع استخدام الوقود الحيوي يتطلّب إدارةً حَذِرة: الشراكة العالمية للطاقة الحيوية تُصدر تقريراً عن الوقود الحيوي لدى مجموعة «الثمانية الكبار» وخمسة بُلدانٍ أخرى،» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧)، <http://www.fao.org/newsroom/ar/news/2007/1000702/index.html>.

(٣٤) «لجنة الغابات، الدورة السابعة عشرة، روما، إيطاليا، ١٥ ـ ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥، الغابات والطاقة الحيوية،» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤)، <http://www.fao.org/docrep/meeting/009/J4028A.htm>.

(٣٥) David Oppedahl, «Agricultural Markets and Food Price Inflation: A Conference Summary,» *Chicago Fed Letter*, no. 258 (2 October 2008), p. 2.

(٣٦) هيرفييو، **المنطقة المتوسطية: هوية وجودة المواد الغذائية المتوسطية**، ص ٣٩.

بمكان ضمان إمكانية توفير الأغذية للفئات الأشدّ ضرراً، ولا سيما الفقراء[٣٧].

رابعاً: الأزمات العالمية وحالة الأمن الغذائي

١ ـ أثر الأزمات العالمية في الأمن الغذائي

يشير مصطلح الأزمة الاقتصادية إلى شدة الاضطراب المفاجئ، الذي تتعرض له العلاقات بين المتغيّرات الاقتصادية في أي نظام اقتصادي، على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي. ولا ينحصر حدوث الأزمة خلال الفترة الزمنية التي يكون عندها الاقتصاد يعاني الكساد فحسب، وإنّما تظهر بوادر الأزمة بمجرد أن يبدأ معدل الربح المادي في الانخفاض بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانتعاش[٣٨]. تُعدّ البيئة الاقتصادية العالمية في أوضاعها الراهنة أكثر تأثيراً في الأمن الغذائي في البلدان النامية عامة، ومنخفضة الدخل بشكل خاص، في ظل الأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي، لا سيما التي تعتمد بدرجة متزايدة على واردات الحبوب، التي شهدت تزايداً في مستوياتها السعرية؛ فالطلب الاستهلاكي هو أحد مكونات الطلب الكلي الذي يتأثر بالأزمات، وبشكل خاص المالية منها، من خلال التغيرات التي تحدثها في مستويات الدخل والثروة، نتيجة انخفاض الناتج المحلي الحقيقي الناشئ عن انخفاض سعر الصرف، حيث إن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم الذي يدفع تكاليف الإنتاج نحو الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المحلية والمستوردة[٣٩]. وبالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية، هناك عاملان يحددان إمكانية هذه البلدان على استيراد الغذاء، هما إيرادات التصدير وتدفق رأس المال (الاستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات المالية، المعونة الخارجية). ويمكن أن يؤدي حدوث انخفاض في حجم الصادرات أو تدفق رأس المال إلى انخفاض كمية الواردات، بما فيها الواردات الغذائية، ولا سيما في

---

(٣٧) «The State of Food Insecurity in the World 2006: Eradicating World Hunger-Taking Stock Ten Years after the World Food Summit,» Food and Agriculture Organization (FAO) (2006), p. 33, and «The State of Food Insecurity in the World 2010: Addressing Food Insecurity in Protracted Crises,» Food and Agriculture Organization (FAO) (2010), p. 50.

(٣٨) عبد الله عبد الواحد مصلح الخولاني، «الآثار الاقتصادية للأزمات في الأسعار العالمية للحبوب للمدة ١٩٦١ ـ ٢٠٠٢،» (أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٦)، ص ١٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

البلدان منخفضة الدخل، وإنْ كانت تلك البلدان ليست الوحيدة المُعرّضة للتأثر بارتفاع أسعار الأسواق العالمية. ففي ظل الانفتاح التجاري المعاصر، يمكن لأي بلد أن يتأثر بهذه الظواهر، وغالباً ينتج ارتفاع الأسعار من التغيرات التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي المحلي، متأثراً بمتغيرات الأسواق العالمية، واتباع سياسة عدم الانفتاح على تلك الأسواق ممّا يعرض تلك البلدان لمخاطر الاعتماد على الإنتاج الزراعي المحلي الخاضع لدرجة عالية من عدم التأكد واللايقين من ناحية، وعدم الكفاءة من ناحية أخرى. وقد تتخذ بعض البلدان من سياسة تثبيت الأسعار أو التأثير بها منفذاً لمواجهة ارتفاع الأسعار العالية، ويكون تثبيت الأسعار المحلية أحياناً أداة فعالة إذا كانت كمية الواردات تمثل حصة صغيرة نسبياً من الإنتاج أو الاستهلاك(٤٠). أما إذا تم فرض قيود على الواردات الزراعية، فمن المرجح أنْ تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع الغذائية إلى مستويات قد تكون أعلى مقارنة بالأسعار العالمية في الأجل المتوسط، وتكون الأضرار أشّد على الفقراء، بينما يمكن السماح للأسعار المحلية بالانحراف باتجاه الانخفاض عن الأسعار العالمية في الأجل القصير، كخيار للتخفيف من شدة الأضرار التي تخلفها القيود التجارية، وإن كان اتباع استراتيجيا من هذا النوع تكون فيه نسبة عالية من المخاطرة إذا تم اعتمادها لمدى طويل، لا سيما أنّ القيود التجارية قد تفشل أحياناً في السيطرة على الأسواق، وبالتالي فإنّ تقيّد الواردات لغرض تجنب الاعتماد على السوق العالمية قد يؤدي إلى بقاء الأسعار المحلية للغذاء مرتفعة ليس فقط عندما تكون الأسعار العالمية مرتفعة. وبما أنّ حجم الطلب على الغذاء في تزايد، فإنّ تقييد الواردات لغرض تجنب أضرار تقلبات أوضاع الأسواق العالمية والأزمات الناتجة منها ليس الحل الأمثل على المدى البعيد. ويتوقع نموذج Impact الذي تم استحداثه بواسطة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ٢٠٠٨ ونموذج منظمة الأغذية والزراعة للتوازن الغذائي ٢٠٠٨، وهما نموذجان شاملان للتوازن الغذائي (يتوقعان حجم العرض والطلب المستقبلي على الغذاء في مختلف أنحاء العالم)، أن يزداد الطلب على الغذاء في البلدان العربية بشكل كبير حتى عام ٢٠٣٠ وبشكل متماثل باستثناء السودان، ولن يتمكن الإنتاج من تغطية الزيادة في حجم الطلب، ممّا يؤدي إلى زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء وتزايد مخاطر تعرض البلدان المذكورة لارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية؛ إذ نلاحظ أنّ صافي الواردات

(٤٠) Romeo M. Bautista, «Effects of Domestic Policies and External Factors on Agricultural Prices: Cassava and Soybeans in Indonesia,» *Developing Economies*, vol. 36, no. 2 (June 1998), pp. 156-157.

يتنوع اعتماداً على النمو السكاني وحجم الموارد الزراعية، إذ تتضاعف واردات الحبوب في بعض البلدان العربية، بينما تتناقص في البعض الآخر، بالرغم من بقاء جميع البلدان، باستثناء السودان، بلداناً مستوردة لمعظم احتياجاتها من الحبوب حتى عام ٢٠٣٠، ويكون المحرك الرئيسي لزيادة الواردات ضمن نموذج النمو السكاني، ويكون دور النمو في الدخل أقل حجماً، إذ تزداد واردات مصر من الحبوب بنسبة ١٣٨ بالمئة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٣٠، وهو معدل مرتفع مقارنة بأي بلد آخر، ويكون المغرب الدولة الوحيدة التي ينخفض فيها حجم الواردات من الحبوب بنسبة ١٧ بالمئة[٤١].

وقد أبرزت التغيّرات التي أحدثتها الأزمات الاقتصادية في مؤشرات الأمن الغذائي، عدم ملاءمة الاستجابة، على مستوى السياسات الاقتصادية والاقتصادية والزراعية المحلية، تجاه التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة، يضاف إلى ذلك أنّها تظهر جانباً مهماً في معادلة الأمن الغذائي والمتمثل في تزايد دور الواردات الغذائية في كثير من البلدان منخفضة الدخل، فتزايد الاعتماد على الواردات يمكن أن يؤدي إلى حدوث انخفاض مفاجئ في الواردات وبالتالي يؤدي إلى سيادة أوضاع تراجع الأمن الغذائي فيها[٤٢]، في الوقت الذي توجه كميات كبيرة من الحبوب على مستوى العالم نحو إنتاج الوقود الحيوي. وإنّ التغيرات التي تحدث في أوضاع المناخ ينتج منها في كثير من الحالات نقص في الإنتاج، وتؤثر في حجم إمدادات التصدير، وبالتالي تعزز من مخاطر عدم انتظام حجم الواردات الغذائية[٤٣]، بالإضافة إلى أنّ لسياسات البلدان المصدرة الرئيسية للغذاء تأثيرات في العوامل الهيكلية التي تساهم في ارتفاع أسعار الغذاء (الحبوب)، في مقدمتها قيود التصدير، وارتفاع أسعار الطاقة، ومدخلات الإنتاج الزراعي الأخرى. وقد أدت التغيرات في قيمة العملات الأجنبية (الدولار) إلى توجيه تلك المحاصيل إلى استخدامات غير غذائية[٤٤]، وإسهام

(٤١) «تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية،» البنك الدولي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة تمكين السكان الريفيين الفقراء من لبتغلب على الفقر (IFAD) (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)، ص ١٣ ـ ١٤.

(٤٢) «Economic Crises Impacts and Lessons Learned,» Food and Agriculture Organization (FAO) (2009), pp. 22-25.

(٤٣) «Agricultural Policy in Emerging Economies: Monitoring and Evaluation,» Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD) (2009).

(٤٤) «G8 Hokkaido-Toyako Summit: Double Jeopardy: Responding to High Food and Fuel Prices,» World Bank (2 July 2008), p. 2.

في إحداث ضغوط على الأسعار المحلية في العديد من البلدان النامية، وإن كان مدى التأثير يتفاوت مع مدى اعتماد تلك البلدان على الواردات(٤٥). وقد حدثت هذه التغيرات على خلفية انخفاض المخزونات العالمية من الحبوب الغذائية، ممّا أدى إلى ارتفاع أسعار تلك المحاصيل في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، وتزايد الطلب على الغذاء وبعض المحاصيل التي تستخدم في إنتاج مصادر بديلة للطاقة(٤٦) (الجدول الرقم (٢ ـ ٦))، حيث ارتفعت أسعار أهم السلع الغذائية الرئيسية بشكل واضح، إذ نلاحظ حركة تصاعد الأسعار منذ بداية النصف الثاني للعقد الأول للقرن الحادي والعشرين، إلا أنّ حدة الأسعار قد زادت بشكل واضح في ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ بالنسبة إلى القمح الصلب الذي بلغ ٢١٢ دولاراً لطن، و١٧٦ دولار للطن بالنسبة إلى القمح الناعم، أي بزيادة مقدارها ٢١,١ بالمئة و٢٧,٥ بالمئة على التوالي عن الموسم ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، كما أنّها بلغت أعلى مستوياتها خلال ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ بالنسبة إلى كلا النوعين، إذ وصلت إلى ٧٠,٢ بالمئة بالنسبة إلى القمح الصلب (٣٦١ دولار للطن) و٧٦,٦ بالمئة للقمح الناعم (٣١١ دولار للطن). وعلى الرغم من أنّها أخذت بالتراجع إلا أنّها بقيت أعلى ممّا كانت عليه خلال الموسم ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، ولا تعني تلك التغيرات في الأسعار العالمية بالضرورة حدوث التغيرات ذاتها في الأسعار المحلية، فدرجة التغير تتوقف على عوامل عديدة، من بينها أسعار الصرف، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وكفاءة الأسواق، والسياسات الحكومية الخاصة بتثبيت الأسعار، فالعلاقة بين سعر الصرف وأسعار السلع الزراعية (الغذائية) علاقة وثيقة، ولا سيما إذا أردنا تقييم الزيادة في أسعار تلك السلع، فإنّ لها انعكاسات على الكيفية التي تتأثر بها البلدان بالتغيرات المذكورة. وبما أنّ أغلب أسعار السلع يعبَّر عنها بالدولار، فإنّ حدوث انخفاض في قيمته يخفض من تكلفة السلع في البلدان التي تكون أسعار صرف عملاتها أعلى من الدولار، والعكس صحيح(٤٧).

---

(٤٥) «Rising Food Prices: A Global Crisis: Action Needed Now to Avert Poverty and Hunger,» p. 2.

(٤٦) «The State of Food Insecurity in the World 2008: High Food Prices and Food Security Threats and Opportunities,» Food and Agriculture Organization (FAO) (2008), p. 101.

(٤٧) «لجنة مشكلات السلع، الدورة السابعة والستون، روما، إيطاليا، ٢٠ ـ ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، انعكاسات التطورات في أسواق الوقود البيولوجي على الأسواق والأمن الغذائي،» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٠٩)، ص ١٠.

يضاف إلى أنّ أزمة الغذاء وتقلبات أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، لها آثار واضحة في الأسعار المحلية للسلع الزراعية والغذائية، وتتمثّل تلك الآثار في ارتفاع أسعار السلع عالمياً. وكانت أكثر البلدان عرضة لصدمات أسعار الغذاء تلك التي تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي في توفير السلع المذكورة، فارتفاع الأسعار، إلى جانب انخفاض مخزونات البلدان المصدرة الرئيسية، أثّر في إمدادات التصدير والأسواق العالمية، وضاعف من آثار الأزمة[٤٨]، إذ اتجهت أسعار المستهلك نحو التصاعد خلال المدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨، فالتغيّر في الرقم القياسي للأسعار اتخذ خلال المدة المذكورة، اتجاهات متباينة، إلا أن الأسعار اتصفت من حيث اتجاهها العام بالتزايد بالنسبة إلى أغلب البلدان العربية، وكان عام ٢٠٠٨ على وجه الخصوص قد شهد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار جرّاء الأزمة وفي معظم البلدان العربية، إذ ارتفع إلى أكثر من ١٠ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٠٠ (الملحق الرقم (٢) من هذا الكتاب)، وفي ظل الأوضاع الراهنة للأزمة، تتزايد مخاطر الأمن الغذائي كلما انخفضت قدرة السياسة الاقتصادية المالية على تحقيق استدامة الأمن الغذائي[٤٩].

الجدول الرقم (٢ ـ ٦)
الأسعار العالمية للقمح (فترات زمنية مختلفة) (دولار/ طن)

العام (حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو)	القمح الأمريكي الصلب	القمح الأمريكي الناعم
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	١٥٤	١٣٨
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	١٧٥	١٣٨
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢١٢	١٧٦
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٣٦١	٣١١
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٧٠	٢٠١
الأسبوع الأول من تموز/ يوليو ٢٠٠٩	٢٢٨	١٧١

المصـدر: «Crop Prospects and Food Situation,» Food and Agriculture Organization (FAO), no. 3 (October 2011).

(٤٨) «Food and Energy Crisis: Time to Rethink Development Policy,» Reflections from the High Level North-South Dialogue on Food and Energy, South Centre (2009), p. 17, <http://www.southcentre.org>, and «Agricultural Policy in Emerging Economies: Monitoring and Evaluation,» pp. 20-21.

(٤٩) «The State of Food and Agriculture: Agriculture Trade and Poverty Can Trade Work for The Poor?,» Food and Agriculture Organization (FAO) (2005), p. 94.

إنّ الأزمات المالية والنقدية والغذائية الدولية، والحروب الإقليمية، وندرة الموارد، وبعض السياسات الاقتصادية، ساعدت على تفعيل ظاهرة التباين في توزيع الدخل وتمركز الثروة لدى فئات صغيرة من السكان، في حين تعاني فئات واسعة من المجتمع ظاهرة الفقر، وبالتالي انعدام الأمن الغذائي(٥٠). وتظهر آثار الأزمات من خلال التباين الواضح بين دخل الأغنياء ودخل الفقراء خلال النصف الثاني من التسعينيات، مقارنة بعام ٢٠٠٧، إذ يتضح أنّ مدى التأثير بدا واضحاً على فئة الأغنياء جرّاء الاضطرابات والتغيرات التي أحدثتها الأزمة، في حين شهدت فئة الفقراء استقراراً نسبياً (الجدول الرقم (٢ ـ ٧))، بالرغم من استمرار التباين بين الفئتين خلال المدة المذكورة.

وقد يكون هذا التباين ناتجاً أيضاً من عدم وجود سياسات تحكم هذا النمط من التوزيع، لذا غالباً ما يتجه نحو عدم المساواة. يضاف إلى ذلك أنّه يتأثر بشكل أو بآخر باتجاه الأسعار وتغيراتها(٥١). إنّ انخفاض الدخل في حدّ ذاته لا يؤدي دائماً إلى تزايد ظاهرة الفقر، وإنّما عدم وفاء هذا الدخل باحتياجات الفرد، وهو أحد مظاهر مخاطر الأمن الغذائي(٥٢)، وخاصة إذا علمنا أنّ حصة الإنفاق على الغذاء من الدخل تُمثل ٦٠ ـ ٨٠ بالمئة في البلدان النامية، بينما لا تمثل سوى ١٥ ـ ٢٠ بالمئة من الإنفاق الاستهلاكي في البلدان المتقدمة(٥٣).

ممّا سبق لا ينبغي اعتبار الأزمات الاقتصادية (الغذائية) ناتجة من عوامل حديثة العهد نسبياً، كارتفاع أسعار النفط، وانخفاض سعر صرف الدولار، وتغيّرات المناخ، وقيود بعض البلدان على الصادرات، وإنتاج الوقود الحيوي،

(٥٠) سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١١٣.

(٥١) Juan Carlos Parra and Quentin Wodon, «Comparing the Impact of Food and Energy Price Shocks on Consumers: A Social Accounting Matrix Analysis for Ghana,» World Bank, Policy Research Working Paper; 4741 (October 2008), p. 3, <http://www12.george town.edu/students/jcp29/WPS4741.pdf>.

(٥٢) Marc J. Cohen and James L. Garrett, «The Food Price Crisis and Urban Food (in) Security,» Human Settlements Group, International Institute for Environment and Development (IIED) (August 2009), p. 2, <http://pubs.iied.org/pdfs/10574iied.pdf>.

(٥٣) Charles E. Hanrahan, «Rising Food Prices and Global Food Needs: The U.S. Response,» Congressional Research Service (stocktickerCRS) (Washington DC) (8 May 2008), p. 1, <http://ncseonline.org/NLE/CRSreports/08Jun/RL34478.pdf>.

والحروب والصراعات الطائفية والدينية فحسب، بل ناتجة أيضاً من اتجاهات عميقة الجذور وطويلة الأجل متمثلة في تغيّر الأنماط الديمغرافية والاستهلاكية، ومن سنوات الإخفاق التي شهدتها استراتيجيات التنمية على مستويات مختلفة. وبما أنّ الأزمة العالمية ناتجة من تفاعل وتراكم لمجموعة من الظواهر القصيرة والطويلة الأجل، من المحتمل أن تطول آثار تلك الأزمات إلى مدى غير محدد، إنْ لم تُعالج بطريقة تشمل العوامل الكامنة وراءها.

الجدول الرقم (٢ ـ ٧)
مقياس عدم المساواة في الدخل في عدد من البلدان العربية

عدم المساواة خلال النصف الثاني من التسعينيات				
البلدان	أفقر ١٠ (بالمئة)	أغنى ١٠ (بالمئة)	أغنى ١٠ (بالمئة) إلى أفقر ١٠ (بالمئة)	معامل جيني
الأردن	٣,٣	٤٤,٤	٩,١	٣٦,٤
تونس	٢,٣	٤٧,٩	١٣,٨	٤١,٧
الجزائر	٢,٨	٤٢,٦	٩,٦	٣٥,٣
مصر	٣,٧	٤٣,٦	٨,٠	٣٤,٤
المغرب	٢,٦	٤٦,٦	١١,٧	٣٩,٥
اليمن	٣,٠	٤١,٢	٨,٦	٣٣,٤
موريتانيا	٢,٥	٤٤,١	١١,٢	٣٧,٣
عدم المساواة خلال عام ٢٠٠٧				
البلدان	أفقر ١٠ (بالمئة)	أغنى ١٠ (بالمئة)	أغنى ١٠ (بالمئة) إلى أفقر ١٠ (بالمئة)	معامل جيني
الأردن	٣,٠	٣٠,٧	١٠,٢	٣٧,٧
تونس	٢,٤	٣١,٦	١٣,٣	٤٠,٨
الجزائر	٢,٨	٢٦,٩	٩,٦	٣٥,٣
مصر	٣,٩	٢٧,٥	٧,٢	٣٢,١
المغرب	٢,٧	٣٣,٢	١٢,٥	٤٠,٩
اليمن	٢,٩	٣٠,٨	١٠,٦	٣٧,٧
موريتانيا	٢,٥	٢٩,٦	١١,٦	٣٩,٠

المصـــدر: *Human Development Report 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty* (New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2003), pp. 282-285, and *Human Development Report 2009: Overcoming Barriers: Human Mobility and Development* (New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2009), pp. 195-197.

٢ ـ أثر الأزمات العالمية في المعونات الغذائية

تُعدّ المعونة الغذائية أقدم أشكال المعونة الخارجية، وأحد الموضوعات الأكثر إثارة للجدل. وتمثل المعونات الغذائية جانباً كبيراً من المعونات التي تقدمها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية (منخفضة الدخل). وتنساب المعونات الغذائية عبر قنوات مختلفة، تتنوع بين العلاقات الثنائية بين البلد المانح والمتلقي، أو من خلال الكتل والمجموعات الاقتصادية، كالاتحاد الأوروبي أو الهيئات والمؤسسات الدولية المختصة، مثل برنامج الأغذية العالمي (WFP)، وغيرها. تؤثر البلدان المانحة بدرجة أكثر بتقديم معوناتها الأغذية بصفتها المستقلة من خلال المعاملات الثنائية بينها وبين كلٍّ من البلدان المتلقية، وتبلغ نسبة ما يقدم من معونات غذائية بهذه الكيفية نحو ٧٧ بالمئة من جملة قيمة المعونات[٥٤]، وكان تيودور شولتز (T. W. Schultz) (١٩٦٠) أول من أثار موضوع إمكانية أن تؤدي المعونة الغذائية إلى تخفيض أسعار السلع الأساسية، واستنزاف التنمية الزراعية في الأجل الطويل في البلدان المتلقية، وأثار الجدل حول إمكانية أن تتسبب باضطراب الأسواق المحلية وتثبيط حوافز المنتجين.

فالمعونة الغذائية، شأنها شأن الإشكال الأخرى من المعونة الخارجية، يمكن أن تؤثر في الحوافز لدى الجهات المستفيدة، إذ إنّ المنافع قصيرة الأجل يمكن أن تؤثر سلبياً في استراتيجيات الأمن الغذائي قصيرة الأجل[٥٥].

إنّ التأثير الذي تسببه المعونة الغذائية يتمثل في الاختلال بالصادرات التجارية؛ فوجود المعونات قد تدفع أسعار المنتجين المحليين نحو الانخفاض، وهو الأثر الذي ظهر منذ السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، وخلق حوافز سلبية أمام الإنتاج الزراعي المحلي وتطوير الأسواق، وتتسبب في اعتماد البلدان المتلقية عليها. ويتضح أنّ هناك خلطاً بين مفهوم مخاطر المعونة الغذائية ودورها المثبط للتنمية الزراعية، فقد أظهرت التجارب أنّ الكميات الكبيرة المستلمة منها تؤدي إلى انخفاض الأسعار

---

(٥٤) دراسة أثر سياسات أوروبا الموحدة على الزراعة العربية، ص ٦٩.

(٥٥) *The State of Food and Agriculture 2006: Food Aid for Food Security* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), 2006), p. 3.

المحلية وتقلّبها في البلدان المتلقية. وبما أنّ معظم السكان، بمن فيهم الفقراء، يعتمدون على الأسواق في أمنهم الغذائي، فإنّ هذا قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية في المدى المتوسط في أقل تقدير، وتتمثل الحالات التي تكون فيها المعونات الغذائية ذات آثار سلبية[(٥٦)]:

- عندما تصل إلى البلدان النامية في الوقت غير المناسب.
- إذا لم توجه إلى الأفراد الأشد افتقاراً إلى الأمن الغذائي.
- عندما تكون السوق المحلية ضعيفة التكامل مع الأسواق العالمية.

إنّ للتغيرات الاقتصادية المعاصرة المتمثلة بارتفاع أسعار الأغذية والطاقة انعكاسات في المعونة الغذائية؛ فقد كان لارتفاع الأسعار وتكاليف النقل تأثير في حجم المعونة الغذائية التي تتلقاها البلدان النامية (منها العربية)، إذ انخفضت بنسبة تقدر بنحو ١٨ بالمئة خلال الموسمين الزراعيين ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ و٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، بينما انخفضت قيمتها بالأسعار العالمية بنسبة بلغت ٣ بالمئة فقط. ومنذ عام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ انخفضت المعونة الغذائية بمقدار الثلثين، وانخفضت القيمة بمقدار النصف، وكان ارتفاع الأسعار هو الذي يفسّر الفارق المشار إليه[(٥٧)].

وقد بلغت المعونة الغذائية في عامي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ أدنى مستوى لها منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، ممّا يعبّر عن العلاقة العكسية بين حجم المعونة الغذائية والأسعار العالمية. واستمر حجم المعونات الغذائية بالهبوط، على الرغم من تزايد الحاجة إليها، ووجدت وكالات تقديم المعونة أنّ تكلفة توريد الأغذية أصبحت أعلى مع ارتفاع الأسعار، وازدادت الصعوبات التي تواجهها بتزايد تكاليف النقل. وبالنظر إلى ارتفاع أسعار الغذاء، ينبغي أن ينحسر الاتجاه الهبوطي للمعونة الغذائية مع تقديم المزيد من الدعم الدولي؛ فارتفاع أسعار الغذاء والوقود معناه وصول المعونة الغذائية إلى عدد أقل من الأشخاص بنفس الموارد، إذ انخفض حجم المعونات الغذائية من برنامج

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧.

(٥٧) «لجنة الزراعة، الدورة التاسعة عشرة، روما، إيطاليا، ١٣ ـ ١٦ أبريل/ نيسان ٢٠٠٥، الطاقة الحيوية، البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت،» ص ١١٠.

الأغذية العالمي من ١٥ مليون طن عام ١٩٩٧ إلى ٧ ملايين طن عام ٢٠٠٦، وزادت التكلفة على الجهة المذكورة بأكثر من ٧٠ بالمئة في الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧. وكان حدوث مزيد من الارتفاع في الأسعار في بداية الفترة ما بين نهاية عام ٢٠٠٧ وأوائل ٢٠٠٨ يعني ارتفاع التكاليف لمجرد الحفاظ على المستويات المنخفضة لتقديم المعونات الغذائية(٥٨)، الأمر الذي يعكس تأثيراته في أوضاع الأمن الغذائي في البلدان منخفضة الدخل بصورة أسوأ من بلدان أخرى.

---

(٥٨) *The State of Agriculture Commodity Markets: High Food Prices and The Food Crisis Experiences and Lessons Learned*, p. 47.

الفصل الثالث

العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والأمن الغذائي

أولاً: البيئة الاقتصادية والسياسات الزراعية الراهنة

استهدفت إصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي التي حدثت في العديد من البلدان منذ أوائل الثمانينيات الحدّ من التحيز تجاه القطاع الزراعي، الذي نشأ عن الضرائب المباشرة وغير المباشرة على القطاع المذكور، فضلاً عن أسعار الصرف المغالى فيها التي تسببت بآثار سلبية في الصادرات، وللحماية الشديدة غير المبررة للنشاط الصناعي، وعلى الرغم من أنّ هذه الإصلاحات كانت مفيدة مرحلياً إلا أنّها خلقت حالة عدم التوازن بين القطاعين المذكورين من حيث معدل التبادل التجاري ممّا تطلب الحاجة إلى مزيد من التدخل من أجل إقرار بيئة سياسات للاقتصاد الكلي أكثر استقراراً وفاعلية وقابلية للتنبؤ تؤدي إلى النمو الاقتصادي، ولا سيما الغذائي. حتى وقت قريب كان ينظر إلى صياغة سياسات التجارة بالمنتجات الزراعية على أنّها مسؤولية الحكومة وكبار المنتجين، وبعبارة أخرى مزيد من مساهمة الدولة في صياغة السياسات الاقتصادية الزراعية، وفي هذا الإطار أخذ القطاع الخاص دوراً هاماً، حيث ما زالت المؤسسات الحكومية غير الكفوءة في مجال الإنتاج الزراعي والتقدم نحو نمو اقتصادي مستدام. ورغم التقدم في عملية الخصخصة في كثير من البلدان النامية إلا أنّها ما تزال غير فعالة بمفاهيم اقتصاد السوق، وبات من الضروري التوسع في الأنشطة الخاصة لتفعيل القدرة على المنافسة بالتنسيق مع دور الدولة من خلال القطاع العام، فالنمو الاقتصادي المستدام يتطلب تنمية متوازنة بين القطاعين المذكورين، وإن هذا التوازن مسألة ديناميكية وليس ساكنة، الأمر الذي سيؤدي إلى فاعلية كلا الاتجاهين، السوق من جانب، والسياسات من جانب آخر.

١ ـ المناخ الاقتصادي للعولمة

شهد المجتمع الدولي اهتماماً متنامياً بالتحولات الرئيسية التي ميّزت الاقتصاد العالمي، بعد أن تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تُعدّ

أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد. فالعولمة(*) هي أحد المواضيع الاقتصادية التي فرضت نفسها أواخر القرن العشرين، وهي مصطلح يجمع بين وصف الظاهر وتحديد مبادئها، أما الوصف فهو تعبير عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمعلومات في سوق عالمية واحدة متكاملة، أما المبادئ فهي تحرير الأسواق المحلية والعالمية[1]، وقد ترتب على تلك الأوضاع تغيّرات انتابت البيئة الاقتصادية العالمية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، إذ ساد قدر من التنافس داخل البلدان المكونة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وشكّلت الأسواق العالمية أحد أنماط احتكار القلة، ولقد كان للأعباء الاقتصادية التي واجهتها بلدان أوروبا خلال الفترة المذكورة دور في إعطاء الفرصة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة النظام الاقتصادي، ولا سيما أنّ مشروع مارشال كان إحدى تلك الوسائل التي حققت أهداف التجارة الخارجية للولايات المتحدة[2]، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين اختلفت البيئة الاقتصادية بتأثير تزايد الاندماج الدولي للعديد من الأسواق، وازدادت مسؤولية وتأثير البلدان المتقدمة (الصناعية الرئيسية) في توجيه الاقتصاد العالمي نحو مزايا السوق وتحديد دور الدولة ضمن مهامها الرئيسية، وهي بذلك ترتكز على فروض النظرية النيو ـ كلاسيكية.

(*) دخلت لفظة العولمة إلى قاموسنا وصارت واحدة من الأدوات المفاهيمية، في السنوات القليلة الماضية، تحديداً بعد انتهاء الحرب الباردة، وليست الزيادة في التدفقات التجارية للسلع، والتقدّم الذي حدث من خلال تحرير التجارة الدولية في ظلّ الغات ومنظمة التجارة العالمية، إلا جانباً من هذه العولمة.

ومن الجوانب الأخرى ذات الأهمية للعولمة، التكتلات الدولية، وتكامل الأسواق المالية، والشركات متعدّدة الجنسيات، وغيرها، غير أنّ العولمة ليست فقط ظاهرة اقتصادية، بل إنّ لها أبعاداً أخرى، مثل تداول المعلومات على مستوى العالم، والتقدّم السريع في مجال الاتصالات. ولقد أمكن تصوير الطبيعة متعدّدة الأبعاد للعولمة في الاستعارة المعروفة بالقرية الكونيّة، أي أنّ العولمة قد جعلت من الاقتصاد والمجتمع العالمي ما يمثّل قريةً واحدةً ممتدّة على نطاق العالم. ولكن برغم فعالية استعارة المصطلح المذكور، إلا أنّه ينبغي الحذر عند الأخذ بها، ذلك أنّ اتجاهات العولمة تتزامن مع ظاهرة أخرى تفرّق بين البلدان والمناطق، وتحدث شروخاً واسعة في أوساطها، وذلك واضح من خلال تزايد الحركات القومية، والثقافية، والدينية بدلاً من أنّ تضمحلّ مع العولمة، وأن الفجوة التقنيّة والفارق في المداخيل بين العالم النامي والمتقدّم يتوسّعان بدلاً من أن يقلاّ. لمزيد من الاطلاع، انظر: José Maria Caballero, Maria Grazia Quieti and Materne Maetz, «International Trade: Some Basic Theories and Concepts,» in: *Multilateral Trade Negotiations on Agriculture: A Resource Manual* (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2000).

(١) بلاسم جميل خلف الدليمي، «مستقبل الزراعة العربية في ظلّ تحديات العولمة،» **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، السنة ٢٩، العدد ٣٠ (٢٠٠٢)، ص ٤٤.

(٢) سالم توفيق النجفي، «البعد الواحد للرأسمالية المعاصرة: مقاربات رأسمالية لمستقبل الاقتصادات العربية،» **دراسات اقتصادية**، السنة ٣، العدد ٢ (٢٠٠١)، ص ١٨.

وللعمل على سيادتها في الاقتصادات النامية، وفي إطار متضمنات تلك النظرية، نشأت علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الاقتصادات النامية والمتقدمة، تمخّض عنها نوعٌ من الثنائية في تركيب الأسواق، الأولى أسواق الاقتصادات النامية التي تتجه نحو بعضها في إطار الليبرالية الاقتصادية، والثانية أسواق الاقتصادات الرأسمالية وتتسم بسلوك احتكار القلة على صعيد الاقتصاد العالمي بالنسبة إلى السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب[٣].

إنّ التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر أدت إلى نشوء نظام اقتصادي عمل على إعادة ترتيب الأولويات والأيديولوجيات الاقتصادية للعديد من بلدان العالم، وإلى ظهور منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في قيام نظام اقتصادي عالمي أكثر تعقيداً، كان أحد أشكاله تأسيس منظمة التجارة العالمية، وابتدأ من ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والأجواء الاقتصادية العالمية في تغيّر دائم[٤]. فقد شهدت التجارة العالمية نمواً متزايداً منذ عام ١٩٨٠، وارتفع نصيب التجارة العالمية في إجمالي الناتج العالمي من ٣٦ بالمئة إلى ٥٥ بالمئة خلال المدة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٥. وتسارعت وتيرة التكامل في تسعينيات القرن العشرين إذ اندمجت بلدان الكتلة الشرقية (سابقاً) في النظام التجاري العالمي، وقامت بلدان آسيا (النامية) التي كانت من أكثر المناطق انغلاقاً أمام التجارة في عام ١٩٨٠ بإلغاء الحواجز أمام التجارة بشكل تدريجي، واتجهت إلى النظم التجارية الأكثر انفتاحاً من الناحية التقليدية والمطبقة في الاقتصادات المتقدمة[٥].

إنّ أجواء السوق العالمية التي يُحتمها المناخ الاقتصادي للعولمة جعل اقتصادات البلدان النامية (العربية) تواجه صعوبات متزايدة في ظل القيود والمحددات الموردية على مستوى اقتصادها المحلي، سواء انخفاض مرونة استخدام تلك الموارد أو أنّها تتسم بقدر أو بآخر من الندرة، ممّا أثر في قاعدة الموارد الزراعية ولا سيما الغذائية منها. وبالنظر إلى أنّ القاعدة الموردية لم تُعدّ

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٤) محمد عبد الدايم، «منظمة التجارة العالمية والعرب. . فرص ومخاوف: أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العربي،» الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/ pages/56a3921d-8a52-402e-a610-73295d5fa7df>.

(٥) **آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة: دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية** (نيويورك: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧)، ص ١٣٧.

مدخلاً أساسياً يبنى عليه النشاط الاقتصادي الزراعي، في ظل التجارب التنموية المحبطة التي مرت بها بعض الاقتصادات العربية، فإنّ تأثر الغذاء بمناخ اقتصادات العولمة يظهر بشكل ارتفاع في أسعاره في المدى القصير، وهو ما ينعكس سلباً في اقتصادات الأمن الغذائي العربي، ولا سيما البلدان ذوات الدخل المتوسط والمنخفض(٦).

وقد تترتب على عولمة الغذاء آثارٌ إيجابية تجاه الأمن الغذائي، ولا سيما في مجال النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة من خلال تخفيض البلدان الأخيرة التعريفات الجمركية والقيود الكمية، وما تحققه من مكاسب ناجمة عن تفعيل الكفاءة والنمو في القطاع الزراعي، فالعديد من الدراسات يشير إلى أنّ معدلات النمو دالة بالتجارة الخارجية، فضلاً عن تخفيض العبء عن الموازنة من خلال تقليص حماية الإنتاج المحلي، ولا سيما أنّ اتفاقية منظمة التجارة العالمية الزمت البلدان بتخفيض الأهمية النسبية لحماية المنتجات الزراعية باستثناء بعض السلع الغذائية الاستراتيجية(٧).

تقوم البلدان المتقدمة بتطبيق نظام الحماية على قطاعها الزراعي، ولكن هذا الأمر يمكن أن يستمر على المدى المتوسط والقصير في أقل تقدير، ويصعب استمراره في المدى الطويل، فالعولمة ليست مسألة اجتماعية وإنّما هي حالة شاملة لا يمكن تجنّبها، وتشكّل الحماية عنصراً معيقاً لظاهرة العولمة. أما في البلدان النامية فتترافق الحماية مع الحاجة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولكن في هذه الحالة ينصب الاهتمام على تكاليف الحماية التي قد تكون مرتفعة وتشكل عبئاً على الموازنة العامة وصعبة التغطية في بعض الأحيان(٨)، وقد تعوض البلدان النامية عن ارتفاع كلفة الحماية في مجال الحفاظ على استيعاب العمالة الزراعية والحدّ من نزوحها والبطالة.

لقد اعتمد العديد من البلدان الحماية الحدودية للسلع الزراعية كجزء من التدخلات لتوجيه النشاط الاقتصادي، والكثير منها مترافقة من حيث طابعها مع

(٦) سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٩٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٨) «الوقائع رقم ٩: منتدى السياسات الزراعية حول الغذاء والزراعة ضمن اقتصاد عالمي متّجه نحو العولمة، دمشق بتاريخ ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٣،» وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، التعاون الايطالي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، ص ٧.

مبادئ منظمة التجارة العالمية لتكريس الاستثمارات الضرورية في الأنشطة الزراعية نظراً إلى المعدلات العالية لإخفاق السوق، وما يرتبط بذلك من تكاليف ومخاطر، وينبغي النظر إلى تحرير التجارة الزراعية في ضوء سؤال عمّا إذا كانت السياسات المطبقة لتحقيق أهداف النمو الزراعي والأمن الغذائي مقارنة بمستوى التنمية في البلدان النامية يمكن أو ينبغي استمراريتها في سياق تجارة زراعية متحررة.

إنّ عدم وجود دعم حكومي مباشر يتيح بيئة أفضل للتنمية استناداً إلى نشاط القطاع الخاص أدى إلى انسحاب المؤسسات شبه الحكومية (التسويقية) لصالح ذلك القطاع في إطار تجارة زراعية متحررة. إلا أنّ القيود التي يواجهها القطاع الخاص قادت في بعض الأحيان، إلى نشوء أوضاع في بلدان العجز الغذائي ذوات الدخل المنخفض بات فيها توافر الإمدادات الغذائية وتكاليفها في حالات نقص الإنتاج المحلي، غير متناسبة مع أهداف الأمن الغذائي. عندما يحقق القطاع الزراعي مستوى مقبولاً من التنمية وحجم الإنتاج والتجارة يتضاءل دور التدخلات في تحفيز مزيد من تحسينات الإنتاج، نظراً إلى انخفاض درجة المخاطرة والتكاليف، ويصبح أداء الأسواق أكثر كفاءة، وفي هذه المرحلة تظهر أهداف أخرى ترتبط بقدر أقل بزيادة مستويات الإنتاج، وأفضل السبل لبلوغ الأهداف هو استخدام أشكال السياسات وتقليل الاعتماد على الحماية، على أن لا تعتبر التدخلات الحكومية في القطاع الزراعي سلبية دائماً، فقد يكون للتدخلات ما يبررها إذا ما استهدفت تصحيح حالات إخفاق السوق التي تحول دون الاستثمارات المطلوبة في النشاط الزراعي التي يمكن أن يتمتع فيها البلد بميزات نسبية[٩].

فالإشكاليات التي ورثتها الأوضاع الاقتصادية المعاصرة والمتأتية من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، قيّدت فاعلية البرامج الساعية إلى النمو والتنمية، وأبطأت من سبل معالجة قصور النشاط الزراعي في تلبية الاحتياجات، والعجز النسبي في الغذاء، فهذه الأخيرة خضعت لآليات تعظيم الإنتاج، وبذلك اتسمت الأسعار الكلية بقدر من الجمود، واتجه العديد من البلدان في مطلع عقد التسعينيات إلى أوضاع زراعية متكيفة مع استراتيجية الاقتصاد الليبرالي، في محاولة لتقليص دور الدولة لإعادة تصحيح الاختلالات

(٩) «المائدة المستديرة رفيعة المستوى عن إصلاحات تجارة المنتجات الزراعية والأمن الغذائي، روما ١٣/ ٤/ ٢٠٠٥: ورقة معلومات أساسية،» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، ص ٥ ـ ٦، <http://www.fao.org/docrep/meeting/009/j4936a.htm>.

في البنية الاقتصادية والاقتصادية الزراعية، وبذلك اختلفت أنماط السياسات الاقتصادية في البلدان النامية (العربية) نحو تحقيق مؤشرات الأمن الغذائي في ظل أجواء العولمة الاقتصادية.

٢ ـ دور السوق والدولة في الشأن الاقتصادي

تتطلب التنمية بمفهومها الاقتصادي توافر عناصر عديدة، ليس رأس المال أو التراكم الرأسمالي هو العنصر الوحيد، بل إنّ النظام الاجتماعي بما يشمل من قواعد للسلوك وبما يحتوي من مؤسسات يجعل للتنمية مفهوماً وأهدافاً خاصة تؤثر بشكل فعال في شكل ونموذج التنمية، ويجعل لها طابعاً فريداً متميزاً. لذا فشلت تجارب البلدان النامية (العربية) التي استعارت النماذج الغربية للتنمية، سواء النموذج الليبرالي أو الشمولي، في تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي في البلدان المذكورة، ولم يشهد الفكر الاقتصادي تقلبات حادة كتلك التي تعلقت بدور الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد مر بمراحل عدّة واتخذ أشكالاً تنوعت بين التدخل المباشر، عندما أثبتت التجارب في البلدان النامية فشل القطاع الخاص في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، والدور الموجه المحدود عند ازدهار حركة التبادل التجاري وضرورة الأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية.

مع ازدهار حركة التبادل التجاري وانسيابه بدأ التطلع إلى نظام جديد قائم على أساس الحرية الاقتصادية، ولا سيما أنّ مصالحهم تقتضي قدراً أدنى من القيود الحكومية، ومع هذا وفي ظله بدأت ولادة فكر يدعو إلى سيادة مفهوم يتمثل بالدولة الحارسة في ظل أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبار أنّ هناك قوى ذاتية تعيد الاقتصاد إلى توازنه، وأنّ تلك القوة تستطيع التغلب على الصدمات التي تحدث في الاقتصاد وتحركه نحو التوازن العام[١٠].

حبّذ الاقتصاديون الكلاسيك بدءاً من آدم سميث أن يكون دور الدولة ذا نطاق محدود، ودعوا إلى أن يكون هذا الدور محصوراً في توفير الخدمات العامة الأساسية، ويرجع هذا الموقف إلى ردّ الفعل تجاه التدخل الحكومي

---

(١٠) راوسي مسعود، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤،» (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥)، ص ٣٨.

الواسع في عمل السوق الذي كان يحدث في أوروبا خلال القرن الثامن عشر؛ إذ كان الاقتصاديون يعتبرون هذا التدخل مضرّاً بالنشاط المذكور وعقبة أمام النمو[11]، وبناءً على ذلك فإن دور الدولة عند آدم سميث ينبغي أن لا يتجاوز وظائفها الأساسية المتمثلة بالدفاع والأمن الداخلي والخدمات الأساسية العامة. وعلى الرغم من قوة المنطق الذي قدمه آدم سميث عام ١٧٧٦، إلا أنّه لم يكن مقبولاً لدى المفكرين الاقتصاديين جميعهم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فالبعض كان يرى أنّ أغلب الإخفاقات في أي مجتمع تعود إلى انفراد القطاع في ملكية رأس المال، وقد نقد ألفرد مارشال نظام آلية السوق في نظرية القيمة (Value Theory)، الذي اعتُبر أساس نظرية دولة الرفاه، وركز على فكرة إخفاق السوق في تحقيق الكفاءة، فإذا ما أخفقت الأسعار في أن تعكس المنافع الحدّية الاجتماعية والتكاليف الحدّية الاجتماعية فإنّ سلوك الأفراد في ظل آلية السوق سينتج منه تشوهات في عملية تخصيص الموارد، وبناءً على هذه الفرضيات فإنّ دور الدولة يتمثل في تصحيح التشوهات الناتجة من إخفاق جهاز الأسعار (مؤشر للعوائد الاجتماعية) وإعادة توزيع الدخل لزيادة مستوى الرفاهية[12]، هذا يعني أن ثمة ظروفاً قد تعجز فيها الأسواق عن تحقيق المنفعة الاجتماعية. وقد يرجع ذلك إلى بعض النواقص في الأسواق أو غيابها أو إلى عوامل خارجية (Externalities) في سوقٍ ما لا يمكن تحويلها إلى مؤشرات داخلية لاقتصاديات السوق، أو لمجرد عدم شفافية الأسواق وعدم التكافوء في الحصول على المعلومات. وعادة ما يبرر تدخل الدولة في السوق ليس لمجرد المساعدة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية فقط وإنّما لوضع الإجراءات والسياسات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد وتصحيح الاختلالات في توزيع الدخل والموارد والأصول[13]. ومن الواضح أنّ عدم تدخل الدولة في آلية السوق يكون

---

(١١) فيتو تانزي، «دور الدولة المتغيّر في الاقتصاد،» ورقة قُدِّمت إلى: دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة: وقائع الندوة التي نظّمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت في ٤ ـ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٧، وقد نُشِرَت في: **دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٩٧)، ص ٥٧.

(١٢) عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٢٤.

(١٣) ميرفت بدوي، «دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية،» ورقة قُدِّمت إلى: دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة: وقائع الندوة التي نظّمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت في ٤ ـ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٧، ص ١٤٨.

من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد وليس تحقيق العدالة الاجتماعية، لذا فإن حجم التدخلات الحكومية في الاقتصاديات الرأسمالية يكون مرتفعاً جداً على عكس النظرية التقليدية التي مفادها أنّ التدخلات الحكومية الكبيرة تنحصر بشكل رئيسي في الاقتصاديات الاشتراكية[١٤].

من جهة أخرى سادت مبادئ الاقتصاد الموجه (التخطيط المركزي) بعد الحرب العالمية الأولى إذ ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق ومعها بدأ ينتشر مفهوم الدولة الاشتراكية الذي يدعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي في العديد من البلدان النامية، ذلك أنّ معظم البلدان النامية آنذاك حديثة العهد بالاستقلال كانت تتطلع إلى تحقيق مستوى مرتفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمؤسساتها العامة. وعند نهاية عقد السبعينيات شهد العالم تغيّرات فكرية وسياسية واقتصادية ساعدت في تراجع تلك الأيديولوجيات التي تؤدي إلى توسيع دور الدولة. في المقابل برز اهتمام واسع لتقليص ذلك الدور على أثر تعرض اقتصاديات البلدان التي أخذت بمبدأ التخطيط المركزي للعديد من المشكلات كالتضخم والمديونية، كما حصل في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (السابق)، فظهر توجه نحو ما يسمّى بالخصخصة التي انتشرت منذ عام ١٩٧٩ تقريباً، وهذا لا يعني تقليص دور الدولة، وإنّما قيام الدولة بتنظيم وإدارة الموارد الاقتصادية في اتجاه يتناسق مع أهدافها، أي أن يكون دورها قائماً بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وإدارة الاقتصاد بما يتلاءم وأهدافها التنموية[١٥].

بعد أن انتهجت بلدان كثيرة استراتيجيات مختلفة من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية وما صاحبها من قيود وفقاً للسياسات الاقتصادية أمكَنت القطاع العام من التأثير في الاتجاهات السوقية، وأفرزت تلك الاستراتيجيات سلبيات عديدة كان لها أثرها في حدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في تلك البلدان ولا سيما القطاع الزراعي، قبيل نيلها الاستقلال السياسي، حيث برز دور الدولة من خلال زيادة الاستثمار العام، في الوقت الذي عجزت آليات السوق

(١٤) كارلو كافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية** (روما: المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي؛ منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦)، ص ١٠.

(١٥) مسعود، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤،» ص ٤٠ ـ ٤١.

عن تأدية الدور ذاته طوال ثلاثة عقود أعقبت الحرب العالمية الثانية، وقد شجّعها على التمسك بذلك الدور تزايد عوائد النفط المالية لثلثي البلدان العربية بعد عام ١٩٧٣ فتميزت سنوات النصف الثاني من عقد السبعينيات بكونها نقلت العديد من هذه البلدان من فئة البلدان ذات النمو المنخفض إلى مصاف البلدان السائرة في طريق النمو، وبالتركيز على القطاعات: الزراعي والصناعي والخدمي، وانخفضت مع بداية عقد الثمانينيات أسعار النفط، فتراجعت معها العوائد المالية وتركت آثاراً في البلدان العربية بشكل عام، والمنتجة للنفط بشكل خاص، باعتبارها بلداناً لا يشكّل فيها القطاع الزراعي من حيث مساهمته في الناتج إلا نسبة ضئيلة، فقد تراجعت أوجه الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ولا سيما الزراعية منها، ممّا أدى بالنتيجة إلى ضرورة إحداث تغيّرات هيكلية في الأنشطة الاقتصادية، وقد تمثلت تلك التغيرات في عملية التوافق بين السياستين المالية والنقدية من حيث تخفيض الإنفاق الحكومي، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للنشاط في مجال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ اعتبرت البلدان العربية خيار الخصخصة العلاج الامثل للعديد من السلبيات التي واجهتها ولا تزال تواجهها السياسات الاقتصادية الحكومية، لغرض تحسين كفاءة أداء مؤسسات الإنتاج وإعادة تخصيص الموارد بشكل أفضل اعتماداً على فرضيات اقتصاد السوق على المدى المتوسط والبعيد(١٦).

ومنذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي تأثرت بعض البلدان العربية بسياسات الصندوق والبنك الدولي في مسألة الإصلاح الاقتصادي، ودأب معظمها على اتباع سياسة التحرر الاقتصادي، فأصبحت أسعار المواد الغذائية عرضة لتقلبات نظريتها العالمية. فمنذ عام ٢٠٠٦ كان على البلدان المستوردة للمواد الغذائية، أن تتحمل عبء تعاظم أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، ويعود السبب في ذلك إلى التغيرات المناخية التي تركت آثارها في الإنتاج في البلدان المصدرة للحبوب، والسياسات الاقتصادية الزراعية التي انتهجتها الولايات المتحدة وأوروبا بتزايد استخدام الحبوب لإنتاج الوقود الحيوي، وشيوع المضاربة على الحبوب في الأسواق العالمية، فارتفع سعر القمح ارتفاعاً

---

(١٦) نواف الرومي، «خوصصة هيكلية أم خوصصة تلقائية؟،» ورقة قُدّمت إلى: الندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية بالجزائر ـ الأوراسي بين ٢٨ و٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، ص ١٠.

حاداً بلغ ٢٠٠ بالمئة، والذي ترافق مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية عموماً، التي بلغت ما يقارب ٧٥ بالمئة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وتفاقمت أزمة الإمدادات الغذائية العالمية المترتبة على ذلك في بلدان عربية عدة جرّاء سوء أداء الحكومة وإدارتها[١٧].

وبعبارة أخرى، إنّ عدم تدخل الدولة لإعادة وضع السوق في مسارات تحقيق مزاياه الاقتصادية سيمكّن المنتجين الكبار أصحاب الإنتاج الواسع من الغذاء (الحبوب) والمعتمدة على تكنولوجيا متطورة من تكوين مصالح، تقترب في تنظيمها من الأنماط غير التنافسية (احتكار القلة أو المنافسة الاحتكارية)، ويمكّنها ذلك من مقاومة تدخل الدولة في إصلاح قطاع إنتاج الغذاء أو إعادة توزيع الموارد لصالح الأمن الغذائي. وهنا يقتضي وجود قوى خارجية (الدولة) عن السوق تعمل على إجراء تعديل لمساراته للحفاظ على قدرته في تحقيق مزايا النمو الاقتصادي، ولا سيما في مجال إنتاج الغذاء وتوزيع الموارد[١٨]، على أنّ لا تعمل تلك القوى على نشوء أوضاع يصبح فيها توفر الإمدادات الغذائية وتكاليف الحصول عليها في حالات انخفاض الإنتاج المحلي في بعض بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض غير متناسبة مع أهداف الأمن الغذائي، ولا سيما أنّ إنتاج الغذاء يرتبط بدور الدولة في تكوين البنى التحتية من جانب، وأداء الأسواق من جانب آخر، وذلك باعتبار أنّ توسع نطاق استخدام السوق وتطوير الفرص الاجتماعية في التوسع في إنتاج الغذاء يُعدّ جزءاً من نهج عام، يربط هذا النهج آليات السوق بأنشطة مؤسسية أخرى سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية.

إنّ تزايد التدخل الحكومي في أغلب الأحيان أفقد الأسواق العديد من مزاياها، الأمر الذي قاد الأهداف الرئيسية لتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في اقتصاديات إنتاج الغذاء إلى المفاهيم السوقية إلى حدّ بعيد في بعض البلدان العربية، ما بعد منتصف عقد التسعينيات، من خلال خفض أساليب الحماية وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية الزراعية[١٩].

---

(١٧) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩)، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(١٨) النجفي، **الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع**، ص ١٥٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

تعتمد سياسة التحرر الاقتصادي في مضامينها على العديد من الافتراضات، لعل من أهمها الاعتماد الرئيسي على آلية السوق كأساس لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل، إلا أنّ التجارب تشير إلى أنّ هذه البرامج قد رافقها العديد من المشكلات الخاصة بفشل السوق، وعجز الحكومات في أحيان ليست بالقليلة، ويرجع هذا العجز إلى العديد من الأسباب، منها ما هو مرتبط هيكلياً بعمل آلية السوق، ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق مثل المؤسسات المصرفية والمالية الملائمة والمؤسسات الضريبية وغيرها، لذا فإنّ هناك حاجة دائمة إلى الدور الحكومي الذي يهدف إلى دعم الكفاءة الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل، بدلاً من الأهداف الإدارية والسياسية للتدخل، أي خدمة مصالح قوى السوق. فالعمل ضمن إطار المؤسسات الحكومية يعمل على معالجة الآثار السلبية لعمل السوق، والهدف الرئيسي يبقى في الصياغة الملائمة لتطوير هيكل تنظيمي، يعتمد على التعاون بين مؤسسة السوق والمؤسسات غير السوقية، لدعم القدرات التنافسية للاقتصاد محلياً (السوق المحلية) وخارجياً (الصادرات)، بالشكل الذي يقلل إلى أدنى مستوى الآثار السلبية اقتصادياً واجتماعياً[٢٠]. إنّ أوجه القصور في أسواق البلدان النامية (العربية) هي أشد منها في البلدان المتقدمة، فالأسواق في هذه البلدان تعاني بصفة خاصة التجزئة بين قطبين، آليتها السوقية ومؤسساتها الحكومية، ووجود المؤثرات الخارجية، فإذا لم تنعكس التكاليف والمنافع الاجتماعية الفعلية في أسعار السوق فإنّ النتيجة المترتبة على حرية السوق هي عدم الوصول إلى الوضع الأمثل.

تتطلب أنماط التدخل لرسم السياسات الزراعية في البلدان العربية أن يتحقق التوازن في اتجاهين:

الأول، عدم إعطاء قوى السوق وآلياته الحرية الكاملة في توجيه الموارد الزراعية، إنّما توظيف مضامين هذه القوى لاستخدام الموارد بالقدر الذي يخدم السياسات الزراعية، مع مراعاة خصوصية كل بلد من البلدان، إذ إن التحكم في توجيه الموارد يعتبر مسألة ضرورية في الأسواق كافة، حتى تلك التي تتسم بالتنافسية.

(٢٠) أحمد الكواز، «إخفاق آلية السوق وتدخل الدولة،» **جسر التنمية** (المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، السنة ٧، العدد ٦٩ (٢٠٠٨)، ص ١٣.

الثاني، مراعاة الآثار المترتبة على إعادة تخصيص الموارد الزراعية في المديين المتوسط والطويل، والتباين النسبي في الاستخدام الاقتصادي للموارد بين البلدان العربية نتيجة تباين السياسات الزراعية، التي يترتب عليها تباين في أنماط التدخل وتوجيه الموارد الزراعية، بحيث يبقى قدر من الحوافز الكافية لتعظيم الناتج الزراعي في المدى القصير(٢١).

الاختيار ما بين السوق والدولة أمر معقد، وعوضاً عن ذلك الخيار القاطع، فإن هناك خياراً بين مختلف الأشكال المختلفة، وهناك درجات متفاوتة من حالة أو أكثر من خلال تخصيص الموارد لأحد القطبين باتجاه تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات الأساسية. إن دور كل من السوق والدولة في النشاط الاقتصادي مسألة ديناميكية متغيرة في فاعليتها الاقتصادية. وتتحدد حركتها وفقاً لمستوى النمو في المجتمعات الاقتصادية، فإذا كان الخيار في صالح السوق، فلا بد أن يظل الدور المهم للدولة رئيسياً لأسباب تتعلق بسعة انتشار وحتمية أنماط الفشل السوقي، ويرتبط هذا الدور بشكل خاص بالبنية المؤسسية العامة والظروف الأساسية لأداء الأسواق والبرامج التي تعكس معايير العدالة التوزيعية. أما إذا كان العكس فان النشاط السوقي لا بدّ أن يظهر حتى في الأنظمة المغرقة في المركزية، لأن الحوافز التي تسببها النشاطات المركزية ذات التنظيم اللاسوقي تؤدي إلى ظهور أنماط سوقية غير مرغوبة، فتجربة الثمانينيات التي مرت بها بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق قبل تفككه، تدل على أنّ النزعة المتمثلة في استئثار السوق على التخصيص الذي تقوم به الدولة هي أقوى من الافتراضات التي كانت تقدم في الخمسينيات والستينيات والقائلة بقيام توجّه تاريخي في اتجاه الاقتصادات المركزية. من وجهة نظر الكفاءة كآلية تخصيصية تعمل الأسواق بأفضل ممّا تعمله الحكومات، وتتصف أنظمة السوق في كونها أكثر كفاءة في استخدام الموارد عند نقطة زمنية ما وأكثر ابتكاراً وتوسعاً بمرور الوقت. ومن وجهة نظر العدالة فإنّ لكلٍّ من أنظمة السوق والحكومات نقطة ضعف خاصة بكلٍّ منهما. فالأنظمة السوقية لا تضمن العدالة التوزيعية، وإنّ التحول باتجاه تبنّي أي الخيارين ليس بالأمر السهل، فهي عملية تشتمل على العناصر المتفاعلة التي يدعم الواحد منها الآخر. ويظل دور الدولة والسياسات العامة دوراً مركزياً في العملية

(٢١) سالم توفيق النجفي، **إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١١٦ ـ ١١٧.

بأكملها، وتقتضي الرؤية لدور الدولة والسوق في الشأن الاقتصادي التوفيق بين المكونين المذكورين للبيئة الاقتصادية وتقليص حالة التناقض بين مكونات هذه الكيانات باتجاه تعظيم الناتج، وخلق بيئة مناسبة للنهوض بأوضاع الأمن الغذائي.

٣ ـ المديونية الخارجية والانفتاح الاقتصادي

أ ـ المديونية الخارجية

تحتاج برامج التنمية الاقتصادية إلى رؤوس أموال كبيرة لتنفيذها وغالباً ما تواجه البلدان النامية صعوبات شديدة عند محاولتها الحصول على رؤوس الأموال، ويعود ذلك كما تؤكد أدبيات التنمية إلى ضعف معدلات الادخار المحلي (الفجوة الداخلية)، وعليه فإنّ العديد من البلدان النامية تلجأ إلى رؤوس الأموال الأجنبية (الفجوة الخارجية)، كوسيلة لدعم المدخرات المحلية، وفي تمويل العجز في موازين المدفوعات الذي قد ينمو أحياناً نتيجة السير السريع في تنفيذ خطط التنمية وبرامجها. ويدخل رأس المال الأجنبي إلى البلد النامي في أشكال متعددة، فقد يكون في صورة قروض أو استثمارات مباشرة، ويشمل النوع **الأول** الديون أو المساعدات أو المنح أو الهبات، أما النوع **الثاني** فيشمل الاستثمارات المباشرة والحقيبة الاستثمارية. والذي يهمنا هنا هو الدين، الذي يعرف بأنه التزام يتم تسديده لدائنين أجانب بالعملة الأجنبية أو في شكل سلع أو خدمات، وذو أجل استحقاق محدد، ويشكل التزاماً مباشراً على المدين[٢٢].

ويمثل الدين العام في لحظة معيّنة حجم الاقتراض السابق لتلك اللحظة والذي لم يسدد بعد. وينشأ الدين الخارجي كنتيجة لتمويل العجز المالي الحكومي، الذي يستخدم لمواجهة الطلب على السلع المحلية والسلع الأجنبية من خلال الاستيراد، إلا أنّ لجوء الحكومات إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز يؤدي إلى تراكم الدين، ومن ثم يترك آثاره السلبية في النمو الاقتصادي في بلدانها من خلال ارتفاع تكاليف الفائدة على الدين الخارجي ليمارس تأثيراته في العملة، ومن ثم في أسعار الصرف الحقيقية[٢٣].

---

(٢٢) ياجين فاتح سليمان، «العلاقة بين المديونية والتجارة الخارجية: دراسة تحليلية عن بعض البلدان النامية المختارة،» (رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٨٦)، ص ٦.

(٢٣) أحمد فتحي عبد المجيد، «أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٤)، ص ٥٠.

سارت أغلب البلدان النامية (العربية) في طريق الاستدانة، وكانت تسعى من خلال ذلك إلى تمويل برامجها التنموية، إلا أنّها لم تحقق التنمية المنشودة، وكذلك لم تتمكن معظم تلك البلدان من سداد ديونها، ونتيجة للركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي وكذلك التقلبات الواسعة في أسعار المواد الأولية والتراجع الكبير في أسعار النفط، فضلاً عن العجز في الموازنات العامة والتضخم الذي أثر في قيمة العملات الوطنية، الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات النمو في هذه البلدان، ودفعها إلى المزيد من القروض وإعادة جدولة ديونها على وفق شروط الدائنين الجدد في (نادي باريس). وواجه عدد من البلدان مشكلات تتعلق بخدمة الدين، فبدأت أزمة دين دولية تنكشف ملامحها في عقد الثمانينيات، وأسهمت عوامل دولية عدّة في تفاقمها في العقد الأخير، حينما حدث ارتفاع شديد ومفاجئ في أسعار النفط وتقلباته، وتباطؤ في نمو البلدان المتقدمة، وارتفاع في أسعار الفائدة وارتفاع في أسعار السلع الزراعية، وأسهمت الصدمات الداخلية في أزمة الدين الخارجي للبلدان النامية، فقد عجزت بعض البلدان عن الوفاء بمتطلبات خدمة ديونها الخارجية[٢٤].

ويختلف مستوى الدين في البلدان العربية، إذ تتجه أعباؤها إلى الانخفاض في بلدان الخليج العربي، وإلى الارتفاع في بلدان أخرى. وقد صنّف البنك الدولي اليمن، سورية، الأردن، العراق ضمن البلدان ذوات المديونية المرتفعة، في حين صنّفت مصر ولبنان اللذين انخفضت فيهما الاحتياطيات الأجنبية انخفاضاً حاداً، بين البلدان ذوات المديونية المعتدلة[٢٥]. فقد ارتفع إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة البلدان العربية المقترضة بنسبة ٢,٣ بالمئة عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٥٦,٥ مليار دولار، وقد سبق وأن شهدت الفترة قبل عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي الدين الخارجي، إذ ارتفع في عام ٢٠٠٧ بعد تراجعه خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ إلى ١٥٢,٩ مليار دولار. وقد تأثرت المديونية الخارجية لهذه البلدان في عام ٢٠٠٨ بعوامل عدّة أهمها الارتفاع الحاد في أسعار النفط والمواد الأولية والسلع الغذائية والتغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه الديون، وقد مثلت هذه العوامل جملة

(٢٤) **إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الإسكوا: دراستا حالة عن الأردن ولبنان** (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٥)، ص ٣.

(٢٥) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** (بغداد: دار دجلة، ٢٠٠٨)، ص ٢٢١.

عوائق حالت دون تعظيم مؤشرات الأمن الغذائي وتدنية مستويات الفقر، أما خدمة الدين العام الخارجي فقد ازدادت بنسبة ١٤,٧ عام ٢٠٠٨، جاء في معظمها نتيجة قيام الأردن بالسداد المبكر لجزء من مديونيته الخارجية القائمة تجاه البلدان الأعضاء في نادي باريس.

إنّ التغيرات التي حدثت خلال عام ٢٠٠٨ الناتجة من التغيرات في أسعار النفط التي ترتب عليها ارتفاع أسعار السلع الغذائية، أدت إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي من قبل بلدان عربية عدة، ممّا ساهم في ارتفاع مديونيتها الخارجية الناتجة من زيادة قيمة الدعم الحكومي لهذه السلع التي نجم عنها عجز في الموازنات العامة في العديد من البلدان المقترضة. وأدى التغير في أسعار الصرف للعملات الرئيسية مقابل الدولار إلى تأثر قيمة الدين الخارجي للبلدان المقترضة، وبالتالي فقد ارتفعت أو تراجعت قيمة تلك الديون طبقا لحصة هذه العملات فيها[٢٦].

إنّ سيادة الآثار السلبية للديون الخارجية على الأوضاع الاقتصادية والغذائية للبلدان النامية يوضح الجانب المظلم للدين الخارجي، وعلى الرغم من أنّ العبء الضخم للديون الخارجية يرهق ميزان مدفوعات معظم البلدان النامية (العربية)، يستمر في الوقت نفسه النظر إليها كطريقة طبيعية ومرغوبة لسد العجز في ميزان المدفوعات إلى درجة اعتبارها أحد مداخيل البلد، رغم المخاطر والآثار المترتبة عليها.

ب ـ الانفتاح الاقتصادي

يشير الانفتاح الاقتصادي إلى الأهمية النسبية للتجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من أنّ العديد من الدراسات تعتمد هذا المفهوم إلا أنّه يُعدّ مضللاً إلى حدٍّ ما، بسبب أن أسلوب احتساب قيمة الصادرات والواردات يختلف نسبياً عن أسلوب احتساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإنّ قسمة إحداهما على الأخرى لا يعطي مؤشرات ذات قيمة محددة ومؤكدة، ولكن قد جرى العرف على اعتبار هذه العلاقة معبّرة عن

---

(٢٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٩** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩)، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

إحدى قنوات الانفتاح الاقتصادي. ويُعدّ الانفتاح الاقتصادي على الاقتصادات الخارجية بكافة أبعادها أحد أبرز مرتكزات السياسة الاقتصادية في أغلب البلدان النامية، فالانفتاح الاقتصادي على العالم بكل ما يوفره ذلك من امتيازات وما يمليه من استحقاقات ينقله من مرحلة سابقة، اتسمت بسياسات التدخل مثل الحماية والدعم الحكومي وبلدان أخرى اعتمدت على الميزة النسبية والتنافسية في أحيان كثيرة إلى مرحلة أخرى قائمة على التحرر الاقتصادي ورفع مستوى الإنتاجية، لا سيما في القطاع الزراعي وتطوير الميزة النسبية للقطاع الخاص. وتطبيقاً لاستراتيجية التقارب أو التكامل مع الاقتصاد العالمي، والتغلب على عقبة ضيق ومحدودية السوق المحلية، وبغية جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيزه وتحسين القدرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية، تبنّى العديد من البلدان برامج لإصلاح النظام التجاري السلعي، وإزالة القيود أمام حركة رأس المال والاستثمار الأجنبي. وقد شهدت الاقتصادات العربية منذ بداية التسعينيات وحتى الآن كثيراً من المتغيرات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي انعكست آثارها على الاقتصاد الكلي بشكل عام، وتنافسية القطاع الزراعي بوجه خاص، فقد نفذت البلدان العربية برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي استهدف تحقيق التحول من اقتصاد يقوم على التدخل الحكومي إلى اقتصاد يقترب من مزايا السوق، بما يعنيه ذلك من تراجع الدور الحكومي في الشأن الاقتصادي وتزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[٢٧].

وتطلبت التغيرات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي تصحيحات في البرامج الزراعية في البلدان العربية حتى تتأقلم مع مستجدات التجارة الخارجية الزراعية ومتغيراتها ومتضمنات الأسواق العالمية، وتهدف هذه التغيرات إلى تحقيق درجة عالية من النمو في الإنتاج الزراعي (الغذاء)، وتحقيق مستويات مرضية من الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع من المنتجين الزراعيين، وذلك بعد أن شهد عقدي الستينيات والسبعينيات تراجعاً في «معدل التبادل التجاري الزراعي» الأمر الذي أدى إلى تباطؤ معدلات النمو في إنتاج الغذاء في العديد من البلدان النامية، واستبعاد العديد من السلع من

(٢٧) **التقرير التحليلي الشامل لدراسات المزايا النسبية والتنافسية للسلع والمنتجات الزراعية في الوطن العربي** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٥)، ص ٦١.

التركيب المحصولي لعدم كفاءتها التنافسية، إلا أنّ فاعلية نظام الأسعار المحلية لم يؤدِ إلى استبعادها من حزمة السلع المتاجر بها في العديد من هذه البلدان التي يشكل القطاع الزراعي فيها أهمية نسبية عالية. وفي ظل هذه الأوضاع أصبحت التغيرات الهيكلية مسألة ضرورية سواء للاقتراب من الأوضاع الاقتصادية العالمية أو لإعادة هيكلية القطاع الزراعي، حتى تكون معطياته أكثر كفاءة على الصعيد المحلي أو الخارجي، ولمواجهة الصدمات الخارجية مثل التغيّرات الحادة في أسعار النفط والتقلبات في أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة والركود الاقتصادي الذي شهدته البلدان النامية خلال الربع الأخير من القرن الماضي[٢٨].

إنّ نجاح أي سياسة تجارية كإحدى أهم مكونات الانفتاح الاقتصادي يمكن تقييمها على أساس مساهمتها الفعلية في تحسين نفاذ السلع والخدمات المنتجة محلياً إلى الأسواق الخارجية، وعلى أساس قدرتها على التخفيف من الآثار غير المرغوبة للانفتاح وتحرير التجارة والعولمة على السوق المحلية[٢٩].

تُعدّ الآثار الضمنية التي تعكسها أوضاع التجارة الخارجية في إطار المستجدات العالمية على القطاع الزراعي العربي، الأكثر أهمية في مقدرتها على التأثير في العديد من المتغيرات، فإذا ما جرى التسليم بأن مناخ التجارة الزراعية الدولية يتجه نحو نظام أكثر شفافية وأقل حمائية، وتجارة قائمة على أساس المنافسة الدولية، وفقاً لاعتبارات المزايا النسبية والكفاءة الاقتصادية، فإن أهم النتائج المترتبة على ذلك تتمثل في الحدّ من التشوهات السعرية التي سادت مناخ التجارة الدولية في العقود الماضية، وأدت إلى استجابات مشوهة من جانب القطاعات الإنتاجية الزراعية في البلدان العربية، خاصة وأنّ تلك القطاعات تعتبر شديدة التأثر والحساسية للتغيرات في الأسواق العالمية، إذ تقل أو تكاد تنعدم تدابير حمايتها أو عزلها عن التغيرات في تلك الأسواق، لا سيما في حقبة الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية التي سادت البلدان العربية في نهاية القرن الماضي. وفي إطار هذه البرامج أصبح عدد من

---

(٢٨) سالم توفيق النجفي، **التجارة الخارجية الزراعية: مبادئ ومتضمنات** (الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٢٩) **التقرير التحليلي الشامل لدراسات المزايا النسبية والتنافسية للسلع والمنتجات الزراعية في الوطن العربي**، ص ٦١.

البلدان العربية أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي واعتماداً على الآليات السوقية، وتراجع إلى حدّ بعيد العديد من صور التدخل الحكومي والتوجيه المركزي[٣٠].

إنّ سياسات الإصلاح المبنية على التحرر والانفتاح تشمل بالضرورة تعزيز القدرة التنافسية كإحدى أهم محاورها الأساسية التي تعني القدرة المستمرة على إنتاج وتسويق السلع والخدمات القادرة على المنافسة النوعية والسعرية سواء في الأسواق العالمية أو المحلية. وتزداد الميزة التنافسية أهمية وتأثيراً في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية التي أدت إلى الانفتاح على التجارة والخدمات والأسواق العالمية، إذ استأثر مجموع التجارة بحصةٍ كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان العربية في أوائل الثمانينيات، تجاوزت نظيرتها خلال العقدين التاليين من العقد المذكور؛ ففي أوائل الثمانينيات، بلغت حصة مجموع التجارة للبلدان العربية مع العالم الخارجي نحو ٨٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنّ هذه النسبة انخفضت إلى ٤١ بالمئة فيما بعد وبقيت منخفضة نسبياً حتى عام ٢٠٠١، عندما بدأت أسعار النفط بالارتفاع. وفي عام ٢٠٠٤ ارتفعت هذه النسبة إلى ٨٨ بالمئة، واستمرت بالارتفاع إلى أن وصلت إلى ٩٢,٢ بالمئة عام ٢٠٠٨، ويعزى هذا الارتفاع إلى كون بعض البلدان العربية تعتمد على النفط كسلعة تصديرية تشغل الموقع المهيمن في اقتصادات تلك البلدان والتي شهدت ارتفاعاً في تلك الأوقات[٣١]. ويُعدّ سوق الصادرات الموقع الملائم لاختبار القدرة التنافسية للقطاع الزراعي، وذلك لسببين: **الأول** أنّ أسعار المنتجات المصدرة لا تخضع لتأثير المتغيرات الاقتصادية، **والثاني** أنّ نمو الصادرات في البلدان النامية (العربية) بصفة خاصة يُعدّ وثيق الصلة بالتحسن في الأداء الاقتصادي، ومصدراً نقدياً للوفاء بالمتطلبات من الواردات الزراعية سواء كانت غذائية أو استثمارية، فمن خلال بعض مؤشرات التنافسية على مستوى القطاع الزراعي والمتمثل بنسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات يتضح أنّ نسبة التغطية بلغت أقصاها في سورية، وقدّرت بنحو ١٢١ بالمئة في عام ٢٠٠٧، يليها في المرتبة الثانية تونس بنسبة ١٠٦,٦ بالمئة، وتصل هذه

(٣٠) **حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٦)، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٣١) **مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦** (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٦)، ص ١٧.

النسبة في كلٍّ من موريتانيا والمغرب وعمان إلى ٦٨,٦ بالمئة و٥٣,٥ بالمئة و٥٠,٨ بالمئة على التوالي، وتنخفض تلك النسبة إلى أقل من ٣٠ بالمئة في باقي البلدان العربية، وتُعدّ هذه النسبة أحد المؤشرات المهمة للحكم على أوضاع القطاع الزراعي، وهي الوجه المقابل للميزان التجاري الزراعي، وهي نسب منخفضة، على الرغم من كون كثير من البلدان العربية ذات إمكانيات موردية زراعية واسعة، ولعل هذه النسب تدل على الاختلال الحاصل ما بين الموارد المتاحة وأوجه استخدامها(*).

ثانياً: الأسعار الكلية والغذاء

١ ـ أثر سعر الصرف في أوضاع الغذاء

تمثل أسعار الصرف حلقة وصل بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، وتؤدي سياسة أسعار الصرف دوراً مهماً في عمليات التنمية الاقتصادية الزراعية، فبتحديد الأسعار المحلية للسلع المتاجر بها، يكون تأثير أسعار الصرف مباشراً وغير مباشر في العرض والطلب لكلّ السلع والخدمات تقريباً المنتجة والمسوقة في الاقتصاد، علاوة على دورها في حالة التوازن في الاقتصاد الكلي. ولما كانت السلع الزراعية تقع بين حالتين (سلع متاجر بها وسلع غير متاجر بها)، فهذا يعني تأثير أسعار هذه السلع في الإنتاج الزراعي والدخول والعمالة، ومن ثم يكون تأثيرها في التوازن العام(٣٢). ولا بد من معرفة أنّ سياسة سعر الصرف ترتبط أساساً ببرامج الاستقرار الاقتصادي التي تسعى نحو توازن الاقتصاد الكلي في صورة منظومة مترابطة لها تأثيرات مباشرة في أوضاع القطاع الزراعي.

تتبع بعض البلدان العربية أسعار صرف تتسم بقيمة أعلى من مستواها الحقيقي (Over Value) والبعض الآخر قريب من مستواه التوازني، فالمجموعة **الأولى** تعتمد على حزمة من الاتجاهات الاقتصادية ذات التأثيرات المتباينة في النشاط الاقتصادي، في مقدمتها تزايد الطلب على الواردات الزراعية ـ الغذائية

(*) الأرقام الواردة من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٨ للعام ٢٠٠٨** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٨)، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٩**.

(٣٢) إنعام يحيى الحاج محمد حامد الحليم، «تأثير التغيرات الهيكلية على الأمن الغذائي في دول نامية مختارة،» (أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠١)، ص ٦٤.

(الحبوب)، وقد ترتب على ذلك تراجع أسعار السلع المحلية لصالح مثيلتها المستوردة. إنّ هذا الانخفاض في أسعار السلع الغذائية عن مثيلاتها العالمية يؤثر سلباً في حوافز المنتجين الزراعيين للتوسع في الإنتاج، ممّا يؤثر في الدخول المزرعية لصغار المنتجين التي تُعدّ بمثابة ضرائب ضمنية، بينما يمثل هذا المستوى من الأسعار دعماً غير مباشر للمستهلكين وتعزيزاً لقدراتهم الانفاقية في المدى القصير[٣٣]. إنّ أسعار الصرف المغالى بها تقود إلى تباطؤ في الإنتاج الزراعي المحلي للسلع المتاجر بها لارتفاع تكاليفها، ومن ثم ارتفاع سعرها مقارنة بمثيلتها في الأسواق العالمية، وتنعكس آثار هذا التباطؤ باتجاهين:

الأول التراجع الحاصل في الصادرات الزراعية يعيد نمط العلاقات السعرية النسبية بين السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها.

والثاني تراجع القدرة التنافسية لكبار المنتجين الزراعيين في الأسواق العالمية[٣٤]. وتؤثر هذه الأوضاع في مستويات الأمن الغذائي في البلدان العربية، وتؤثر أسعار الصرف المغالى فيها في القطاع الزراعي، ولا سيما في الحوافز الزراعية والناتج الزراعي بدرجة أكبر من سياسات الحكومة لتحديد الأسعار الزراعية، وذلك كون أثر سعر الصرف أكثر تأثيراً من أثر آلية دعم الأسعار، ممّا يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية. لذا يحظى سعر الصرف المغالى فيه باهتمام خاص، فالقطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي في المراحل الأولى من التنمية، وهو أكبر مصدر للعمالة في أغلب البلدان النامية (العربية). ففي الوقت الذي نجد أنّ الصناعة غالباً ما تتمتع بحماية عالية، فإنّ الزراعة في كثير من الأحيان تعاني تواضع الحماية، إذ تعيش فئات كبيرة من الأفراد في المناطق الريفية تحت مستوى خط الفقر، فإن التمييز ضد الزراعة ينعكس في تلك الفئة. ومن ناحية أخرى فإنّ أسعار الصرف الواقعية تؤدي إلى ازدهار المستوى الاقتصادي لسكان الريف، وتمارس تأثيراً إيجابياً في توزيع الدخل بسبب تحفيزه للصادرات الزراعية الذي يقود إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي، وثانياً حيث تكون شروط التبادل التجاري في غير صالح القطاع

---

(٣٣) سالم توفيق النجفي، **المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل** (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٩)، ص ٢٥.

(٣٤) آجاي تشيبر وجون يلتون، «سياسات الاقتصاد الكلي والأداء الزراعي في البلدان النامية،» **التمويل والتنمية** (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) (١٩٨٦)، ص ٨.

الزراعي، فإنّ الحوافز الزراعية ستكون شبه معدومة فينخفض الإنتاج الزراعي وتزداد الحاجة إلى استيراد السلع الغذائية، ومن ثم يضاف ضغط جديد على ميزان المدفوعات. ويمكن أن تكون لعدم كفاية الحوافز الزراعية (بالنسبة إلى الحوافز في أوجه النشاط الأخرى) آثار سلبية في التنمية الزراعية، ومن ثم فإنّ تحسين أوضاع أسعار الصرف ستقود إلى تحسن في شروط التبادل التجاري بين قطاع الزراعة وغيره من القطاعات الأخرى، وإن هناك علاقة وثيقة بين الأداء الزراعي والتنمية الاقتصادية الكلية، حتى في البلدان التي لا تمثل فيها الزراعة سوى ٥ بالمئة أو ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[٣٥].

وتعتمد المجموعة **الثانية** من البلدان العربية أسعار صرف تقترب من قيمتها التوازنية (البلدان النفطية)، إذ ارتبطت أسعار النفط من خلال علاقتها النسبية بالسلع المتاجر بها. وتتجه السياسات الاقتصادية غالباً نحو تحفيز القطاع الزراعي لزيادة معدلات نموه والتوسع في صادراته السلعية من خلال اتباع سياسات إنتاجية تخفض جدول التكاليف الإنتاجية وترفع الكفاءة الاقتصادية للوحدة المنتجة من خلال التأثير في أسعار المدخلات الإنتاجية الزراعية، باعتبار أنّ التوسع في الصادرات الزراعية يغيّر من اتجاه التبادل الحضري ـ الريفي لصالح القطاع الريفي، بالرغم من أنّ الجزء الأكبر من الفوائد يكون لصالح المنتجين الكبار ذوي السعات المزرعية الكبيرة، إلا أنّ المتغيرات المرتبطة بالنشاط التصديري تأخذ بالتزايد (الطلب على العمالة، الاستثمارات الزراعية، التغيرات التكنولوجية)[٣٦].

٢ ـ أثر سعر الفائدة في أوضاع الغذاء

يشير سعر الفائدة إلى العائد على رأس المال المستثمر، ومن ثم فإنّه يُعدّ أكثر مؤشرات الفرصة البديلة لاستخدام هذا المورد، ويمكن تحديد قيمته بالمفاضلة بينه وبين العائد الحدّي لمورد رأس المال في استخداماته المختلفة[٣٧].

---

(٣٥) جاي بفيفرمان، «المغالاة في سعر الصرف والتنمية،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٢، العدد ١ (١٩٨٥)، ص ١٨.

(٣٦) النجفي، **المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل**، ص ٢٩.

(٣٧) C. Peter Timmer, Walter P. Falcon and Scott R. Pearson, *Food Policy Analysis* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983), p. 234.

تؤثر أسعار الفائدة في حركة رأس المال، فارتفاعها يعكس ندرة رأس المال المحلي، ومن ثم فإنّ هذا المستوى من سعر الفائدة يعمل على تدفق رأس المال الخارجي إلى الاقتصادات المحلية، ممّا يساعد على توسيع الأنشطة الاستثمارية، ومنها المرتبطة بالحاجات الأساسية (Basic Needs) التي تساعد على خفض مستوى الفقر (الغذائي)، في حين إنّ انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تدفق الموارد الرأسمالية إلى خارج الاقتصادات المحلية، ممّا يعود بالمنافع على الاستقرار الخاص المحلي في المجالات المذكورة، ولا سيما الغذاء منها(٣٨).

إنّ سعر الفائدة يؤدي دوراً مهماً بوصفه إحدى أدوات سياسة الاقتصاد الكلي (السياسة النقدية) في توسيع النشاطات الاستثمارية، أو بشكل خاص المرتبط منها بالسلع الأساسية، فإذا كانت سياسة إدارة الطلب على قدر من كفاءة الأداء لتحقيق معدل موجب لسعر الفائدة أكبر من التضخم، فإنّ جانباً كبيراً من الاستثمار يمكن أن يوجّه نحو استراتيجية كثيفة العمل (Labor Intesive)، ولا سيما عندما يكون عرضه واسعاً(٣٩). وإنّ المفاضلة بين الاستراتيجيتين في مجال التأثير يعتمد على طبيعة أهداف السياسات الاقتصادية الزراعية، وكذلك نمط عرض الموارد المذكورة والطلب عليها. فتفضيل الاستراتيجيا **الأولى** يؤدي إلى تزايد دخل عنصر العمل وتوسيع قاعدة الأفراد العاملين وتحسين مستوى المعيشة لفئات واسعة من السكان في البلدان النامية (العربية) التي تعمل في الزراعة؛ بينما تعتمد **الثانية** على تزايد الأهمية النسبية لعوائد رأس المال في مكونات الفائض الاقتصادي مقارنة بعوائد العمل. ومن هذا المنطلق فإنّ عدالة توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج تُعدّ الاستراتيجيا الأولى أفضل من الثانية، وخاصة عندما تتقارب معدلات النمو الناتج في كلتيهما، ممّا يعني أنّ الأولى أكثر تأثيراً في رفع المستوى المعاشي للفئات المنخفضة الدخل، وخاصة في القطاع الريفي من مثيلتها الثانية(٤٠).

٣ ـ أثر الأجور في أوضاع الغذاء

يُعدّ عائد العمل من المصادر الرئيسية والمباشرة للدخل الشخصي، مقارنة بعوائد عناصر الإنتاج الأخرى ومدى تأثيره في مسألة توفير الغذاء للفئة الأدنى

(٣٨) النجفي، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣٩) Timmer, Falcon and Pearson, Ibid., p. 241.

(٤٠) النجفي، المصدر نفسه، ص ٣٤.

دخلاً (العمال)، وتختلف آراء المدارس الاقتصادية تجاه أسلوب تحديده، فالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة التي سادت أفكارها في النصف الثاني من القرن الماضي انصب اهتمامها نحو تخصيص الموارد (العمل) وفقاً لفرضية التكاليف البديلة، وكذلك محدودية تدخل الدولة في آليات السوق (سوق العمل)، وبذلك سيتم إعادة تخصيص مورد العمل الزراعي وفقاً لتساوي قيمة ناتجه الحدّي والأجور المدفوعة، ومن ثم فإنّ معدل الأجور في ظل عرض العمل المرتفع ستكون منخفضة، وخاصة للعمل غير الماهر، وتكاد تقترب من أجر الكفاف أو أقل من هذا المستوى، ولا سيما البلدان كثيفة السكان، ممّا يترتب عليه فضلاً عن انخفاض معدل الأجور، تزايد معدل البطالة لارتفاع عرض العمل مقارنة بالطلب عليه، ممّا يخفض من المستوى الحدّي للأجور، وهذا يعني أنّ إيجاد فرص عمل في المدى القصير قد لا تتحقق في أغلب الأحوال.

ويسود في البلدان النامية (العربية) نمطٌ من التشوهات في أسواق العمل الزراعي، وبشكل خاص في المناطق الريفية نتيجة ارتفاع عرض مورد العمل، وخاصة غير الماهر وسيادة البطالة الموسمية، ويختلف ذلك مقارنة بنمط تنظيم أسواق رأس المال. وفي إطار أسواق العمل فإنّ تحديد معدل الأجور الزراعية في سوق العمل الريفي أكثر تعقيداً من مثيله في سوق العمل الحضري[(٤١)]، الأمر الذي تتأثر به أوضاع الأمن الغذائي للأفراد في المجتمع الريفي مقارنة بنظيره الحضري، ومن ثم فإنّ معالجات هذه الحالات تختلف من حيث الآليات الاقتصاية والأمن الغذائي المجتمعي ونمط التدخل في سوق العمل من حيث تحديد مستويات منخفضة للأجور الزراعية مقارنة بنظيرتها الصناعية.

لقد أثرت الإصلاحات الاقتصادية الزراعية التي تحققت في الزراعات التقليدية لبعض البلدان العربية في النصف الثاني من القرن الماضي، في نمط سوق العمل في المناطق الريفية باتجاه ارتفاع معدل البطالة، فالعديد من الاقتصادات الزراعية في البلدان العربية، التي تتسم بكثافة سكانية عالية، حيث عرض العمل يتسم بالارتفاع. وفي ظل الزراعة التقليدية، فإنّ العمل الزراعي غالباً ما يُعدّ من التكاليف الثابتة، وترتبط أجوره بمستويات الكفاف، وبتطبيق سياسات الإصلاح في البلدان التي تتطلّب تغيراً في اعتبار كون العمل تكاليف ثابتة، إلى اعتبار هذا العمل تكاليف متغيرة، وحيث يتسم عرض العمل بالارتفاع

(٤١) Timmer, Falcon and Pearson, Ibid., p. 242.

فإن ذلك يعني استخدام ذلك القدر من العمل الذي تتساوى أجوره مع قيمة ناتجه الحدّي، ممّا يترتب عليه ارتفاع معدل البطالة في المناطق الريفية، خاصة وأنّ هذا النمط من العمل يتسم بقدر من الموسمية وانخفاض في المهارة الإنتاجية، وهذا يعني أنّ برامج الإصلاح ركّزت على جانب العرض وتجاهلت جانب الطلب(٤٢). ولم تأخذ هذه السياسات بنظر الاعتبار إعادة نمط التركيب المحصولي واعتماد محاصيل كثيفة العمل حتى يمكن الاستفادة من عرض العمل المرتفع في هذه البلدان، وتظهر أهمية جانب إدارة الطلب في البلدان منخفضة الدخل، إذ إن اعتماد منهج الإصلاح سوف يؤدي في المدى القصير والمتوسط في أقل تقدير إلى ارتفاع معدل البطالة وتوسيع التباين في توزيع الدخل في القطاع الزراعي من جانب، وبينه وبين مثيله في القطاعات الأخرى من جانب آخر.

إنّ أفكار النظرية الكلاسيكية الجديدة، ولا سيما ذلك الجانب المرتبط بالأجور وفقاً لآليات السوق، لا تؤدي إلى تحقيق العدالة بقدر اهتمامها بالكفاءة، وقد ظهرت الآراء الكينزية ما بعد الحرب العالمية الثانية لخلق ضغوط على البلدان التي تعتمد على اقتصاد السوق، وذلك للتأثير في توزيع الدخل(٤٣). وتتدخل الدولة لتحديد الحدّ الأدنى للأجور المدفوعة في النشاطات الاقتصادية، وإن كان ذلك يُعدّ تشويهاً لتخصيص استخدام مورد العمل وانحراف في أجوره عن قيمة ناتجه الحدّي، إلا أنّها تهدف إلى تخفيض مستويات البطالة في المدى القصير. إنّ الأجور العالية نسبياً تجعل من حجم استخدام عنصر العمل أقل، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة عدد العمال الذين يبحثون عن فرص أخرى للعمل(٤٤).

إنّ ارتفاع معدل الأجر عن مستوياته التوازنية، في البلدان ذات عرض العمل المرتفع يترتب عليه انخفاض الطلب على العمل، وفي ظل ارتفاع العرض المذكور فإنّ الباحثين عن العمل سيقبلون بأدنى الأجور. لذا فإنّه بناء على ما سبق في ظل احتكار سوق العمل لا يمكن تحقيق مستوى معيشة مقبول، ولا سيما العاملين في القطاع الزراعي، ولا يُعدّ وسيلة لتخفيض معدلات البطالة.

---

(٤٢) النجفي، المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٤٣) تانزي، «دور الدولة المتغيّر في الاقتصاد،» ص ٥٨.

(٤٤) Timmer, Falcon and Pearson, *Food Policy Analysis*, p. 242.

إنّ النشاطات الاقتصادية في البلدان النامية (العربية)، وخاصة منخفضة الدخل تتسم بانخفاض تكاليف العمل مقارنة بتكاليف رأس المال، أي أنّ عوائد العمل أدنى من عوائد رأس المال، وبالتالي تتباين في توزيع الدخل. وبالرغم من أنّ انخفاض مستوى الأجور قد يشجّع على زيادة معدل العمل، فإنّ العلاقة بين معدل نمو العمل ومعدل نمو الناتج غالباً ما تظهر ضعيفة.

ثالثاً: هيكل السوق العالمية للسلع الزراعية، وأثره في أوضاع الأمن الغذائي

١ ـ نمط الأسواق العالمية للسلع الزراعية الرئيسية

ظلت القواعد الرئيسية التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية في تحديد أنماط السوق سائدة حتى العصر الراهن، إلا أنّ تعديلات وإضافات أجريت على الأفكار الاقتصادية للمدرسة المذكورة من قبل الاقتصاديين النيو ـ كلاسيك والكينزيين، ثم أصحاب المدرسة الهيكلية ومتغيرات العصر، وعلى الرغم من الاختلافات النسبية لمزايا سوق احتكار القلة (Oligopoly) الذي تخضع له السوق العالمية للسلع الزراعية (الحبوب) من قبل البلدان المنتجة والمصدرة الرئيسية لهذه السلع، إذ يوجد عدد قليل من البائعين (أو المصدرين) للسلعة، وقراراتهم المتعلقة بالأسعار والكميات المعروضة لن تؤثر في حجم مبيعاتهم فقط وإنّما تؤثر في مبيعات منافسيهم[٤٥]. لذا فإنّ مضمونها الاقتصادي ينحصر في أنماط محددة، يشير الأول إلى النموذج الكلاسيكي (Classical Model) الذي أمكن التوصل من خلاله إلى أنه يمكن تعظيم أرباح المشتركين في احتكار القلة بافتراض أنّ إنتاج المنافسين لن يتأثر بذلك[٤٦]، بينما اعتمد تحليل نموذج «سويزي» (Sweezy) على فكرة جمود الأسعار من خلال منحنى الطلب المنكسر، وتتسم الأنماط السوقية الأخرى باحتكار القلة الاتجاهات التواطئية التي تسعى إلى تعظيم الأرباح وتدنية احتمالات المخاطرة واللايقين، وتعتمد في تحديد الأسعار من خلال تساوي الإيراد الحدّي مع التكلفة الحدّية.

---

(٤٥) هارتلي كيت وكلم تيسل، **السياسات الاقتصادية الجزئية**، ترجمة عبد المنعم السيد علي (بغداد: جامعة المستنصرية، ١٩٨١)، ص ٣٢٦.

(٤٦) سالم توفيق النجفي، «تنظيم سوق احتكار القلة للحبوب باستخدام التغيرات الكمية للمعونات الغذائية،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ٨، العدد ١٨ (شتاء ١٩٩٩)، ص ٨٥.

ويظهر نمط التواطؤ غير الكامل في صورة قيادة سعرية للبلدان المصدرة ذات التكلفة الأقل، وبالتالي فإن المصدرين الآخرين يواجهون منحنى الطلب في السوق العالمية تام المرونة عند السعر الذي يحدد من قبل البلدان المصدرة ذات التكلفة الأقل(٤٧)، وتعمل الأسواق العالمية لمعظم السلع الزراعية الاستراتيجية المصدرة وفقاً لهذا المضمون، ولا سيما إذا استأثر عدد قليل من البلدان بنصيب كبير من الصادرات العالمية. ويشير تحليل حركة النظم الاقتصادية لاحتكار القلة في حالة السلع الزراعية (الحبوب) إلى أنّ الدولة الصانعة للسعر يجب أن تنتج كمية من المحصول عند مستوى من جدول الربحية بحيث لا تولّد فائضاً منه أكبر ممّا تستوعبه السوق العالمية، فالسلعة الاقتصادية الزراعية للدولة الصانعة للسعر تسعى في كثير من المواسم الإنتاجية إلى خفض إنتاجها إلى المستوى الذي يحافظ على سعر يتناسب والتكاليف الحدّية للبلدان الأعضاء في السوق العالمية(٤٨).

المشكلة التي تواجه الاقتصادات الرأسمالية وفقاً للنمط السوقي السائد على المستوى العالمي، هو الحفاظ على التوازن الذي يتحقق من خلال سياساتها الاقتصادية الكلية (محلياً) بحيث يصبح السعر العالمي متناسباً والتكاليف الحدّية وليس دونه محلياً، وفي حالة كون السعر العالمي أعلى من التكاليف الحدّية للسلعة المتاجر بها، فإنه بالإمكان التوسع في صادرات هذه السلع إلى حدود التساوي بين أسعارها وتكاليفها الحدّية، أما إذا حدث العكس، أي عندما تصبح الأسعار دون التكاليف الحدّية، فتستغني هذه البلدان عن جزء من ناتجها الحدّي في صورة معونات غذائية أو إعانات للمنتجين لخفض إنتاجهم لغرض تخفيض العرض في السوق العالمية إلى المستوى المذكور(٤٩)، وإلا فإنّ تدفق الصادرات إلى السوق العالمية بشكل واسع يبعد هذا السوق عن مفهوم احتكار القلة، ويقترب من المنافسة الاحتكارية، ممّا يترتب عليه تخفيض السعر إلى مستوى أدنى من الحالة الأولى. ويعمل النظام

(٤٧) سالم توفيق النجفي، «هيكل السوق الدولية للقمح: دراسة اقتصادية قياسية،» **دراسات**، السنة ٢٣، العدد ١ (١٩٩٦)، ص ٦١.

(٤٨) بول باران وبول سويزي، **رأس المال الاحتكاري** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١)، ص ١١٥.

(٤٩) سالم توفيق النجفي، «متضمنات النظم الاقتصادية الرأسمالي الجديد: المنهج الاقتصادي للعولمة،» **دراسات اقتصادية**، السنة ١، العددان ٣ ـ ٤ (٢٠٠٠)، ص ٩.

الرأسمالي على السيطرة على سوق احتكار القلة من خلال التحكم بجانب العرض في هذا السوق(٥٠)، كتصريف الفائض الإنتاجي، بشكل معونات غذائية، التي تُعدّ إحدى ضرورات هذا التنظيم السوقي في الاقتصاد العالمي، وإنْ لم تشر معظم الدراسات بصورة مباشرة إلى تأثير المعونات الغذائية في تعديل آلية السوق نحو تعميق آثار احتكار القلة باستثناء الدراسة التي قدمها الان دي جنفري ١٩٨٦، إذ وضّح فيها أنّ البلدان المتقدمة تفضل تقديم المعونات الغذائية كعيّنة التخفيف من الفائض الاقتصادي المتحقق في اقتصاداتها الزراعية(٥١). وتشير المعونة الغذائية إلى التعاملات الدولية التي تسفر عن تقديم معونات على شكل سلع غذائية لبلد ما يكون في حاجة إلى الحصول على مثل هذه المعونات، أو لتصريف فائض الإنتاج في البلدان المنتجة للحفاظ على مستوى معيّن من الأسعار(٥٢). وتستخدم المعونات كأداة في مجال السياسات لمعالجة بعض جوانب انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية، وقد تغيرت طبيعة المعونات المقدمة وهيكلها نتيجة التغيّرات التي طرأت على بيئة السياسات العالمية واحتياجات المعونة الغذائية. يضاف إلى ذلك أنّ الطابع السلعي للمعونة الغذائية يعني أنّها يمكن أن يكون لها تأثيرٌ مباشرٌ في الأسواق الغذائية المحلية في البلدان المتلقية. ولما كانت المعونة الغذائية هي المصدر الرئيسي للمساعدات التي تتدفق عبر الحدود الوطنية، فإنّ الأنماط الدولية لتجارة السلع يمكن أن تتأثر بصورة مباشرة أيضاً، وحيث إن تلك المعونات تشكل جزءاً يسيراً من قيمة واردات بعض البلدان النامية من السلع الغذائية، فان تأثيراتها تكون محدودة أحياناً في الأسواق العالمية(٥٣).

يتضح ممّا سبق أن هذه الأنماط من الأسواق لا تؤدي إلى تعظيم حجم

---

(٥٠) سالم توفيق النجفي، **اقتصاد العولمة: مقاربات اقتصادية للرأسمالية وما بعدها** (بيروت: دار النفائس، ٢٠١٠)، ص ٧٢.

(٥١) آلان دي جنفري، **دور الإصلاح الزراعي في التنمية الزراعية: السياسات الحكومية والسياسات المقترحة الأخرى**، تحرير كارل أتيشر وجون ستاتز؛ ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦)، ص ٣٧.

(٥٢) Polly J. Diven, «The Domestic Determinants of US Food Aid Policy,» *Food Policy*, vol. 26, no. 5 (2001), pp. 458.

(٥٣) «Food Aid Program: Internal Audit Report,» Canadian International Development Agency (CIDA) (December 2003), pp. 7-8, <http://www.acdi-cida.gc.ca/inet/images. nsf/vluimages/healthnutrition/$file/food_aid.pdf>.

الناتج من السلع الزراعية ـ الغذائية (الحبوب) التي تتزايد الاحتياجات منها بالنسبة إلى البلدان النامية (العربية). بالإضافة إلى ذلك، إنّ آلية هذه الأسواق تؤدي إلى تحقيق أسعار أعلى من مثيلتها في الأسواق التنافسية، ممّا يجعل الأسعار المرتفعة تؤدي إلى تخفيض القدرات الشرائية (جانب الطلب) للمستهلكين، وبشكل خاص أصحاب الدخل المنخفض، ويتأثر الدخل المحلي في البلدان النامية بالتراجع أحياناً، إذا كانت تلك المعونات بالحجم الذي يؤثر في هذا العرض، وذلك بسبب تأثير المعونات في إجمالي العرض من الغذاء ويقود إلى انخفاض أسعارها.

٢ ـ التغيرات التي انتابت أسواق السلع الزراعية الغذائية

شهدت البيئة الاقتصادية خلال العقدين الماضيين (الثمانينيات والتسعينيات) من القرن العشرين استمرار الاتجاه الانخفاضي في صورة متباطئة في الأسواق العالمية للعديد من المنتجات الزراعية، ويعود السبب لهذا النمط من التغيّر في الأسعار العالمية إلى العرض المفرط مقارنة بالطلب على المستوى العالمي (بسبب ارتفاع الإنتاجية وظهور منتجين جدد بارزين والتوسع في الاستخدام التكنولوجي)، وهو السبب الرئيسي لمنحنى الانخفاض في الأسعار العالمية[٥٤].

إنّ التغيّرات في هيكل الأسواق بالنسبة إلى تجارة بعض السلع يُعدّ أحد الأسباب التي أثّرت في تجارة السلع الزراعية من حيث تغيّر أنماطها، أي التحول إلى تجارة السلع النقدية، ومستوى تركز تلك الأسواق، وقوة دافعة لإحداث تغيرات في بعض أسواق السلع[٥٥].

ينعكس المنحنى الانخفاضي للأسعار العالمية باتجاه تخفيض الأسعار الحقيقية للإنتاج، وقد يسري ذلك أيضاً على السلع شبه القابلة للمتاجرة (بعض أنواع الحبوب)، إذ إنّ أسعارها تتبع أسعار الحبوب الرئيسية على المدى الطويل، في ظل غياب إجراءات السياسات المحلية للمحافظة على ثبات تلك الأسعار. وتزداد فرص التصدير نتيجة فتح أسواق كانت محمية، رغم انتقال

(٥٤) «Food Security in the Context of Economic and Trade Policy Reforms: Insights from Country Experiences, Committee on Commodity Problems, Sixty-Fifth Session, Rome-Italy, 11-13 April 2005,» Food and Agriculture Organization (FAO) (April 2005), p. 4.

(٥٥) «لجنة مشاكل السلع، الدورة الرابعة والستون، روما من ١٨ ـ ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٣: أهم التطورات والقضايا في أسواق السلع الزراعية،» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (آذار/مارس ٢٠٠٣).

انخفاض الأسعار العالمية إلى المنتجين المحلين نتيجة التنافس على خفض القيود المحلية على الصادرات[٥٦]، إذ أدى انخفاض الأسعار العالمية للسلع الزراعية إلى اعتدال فاتورة الواردات الزراعية للبلدان النامية، وعكس بعض التحسن في موازين مدفوعاتها والقدرة الشرائية للمستهلكين في تلك البلدان.

تُعدّ البلدان النامية (العربية) صافي مستوردة للغذاء، فانخفاض أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية له فوائد، إلى جانب آثاره السلبية في الإنتاج المحلي في البلدان المذكورة، وهذا يقود إلى إحداث آثار واضحة في أمنها الغذائي، فقد أدى انخفاض الأسعار العالمية بشكل خاص إلى انخفاض عوائد صادرات البلدان النامية من السلع الزراعية الأولية بعد أن وصلت إلى ذروتها في منتصف عقد التسعينيات. فالعديد من هذه البلدان يعتمد في عائداته التصديرية على محصول واحد بأقل تقدير، وقد جاءت التغيّرات في الأسواق العالمية والمحلية للسلع الزراعية في بداية القرن الحادي والعشرين، وأخذت الأسعار بالارتفاع فيما بعد نتيجة تغيرات مهمة في الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية، وفي مناخ السياسات التي تعمل في ظلها تلك الأسواق، ومن بين هذه التغيّرات التحول في موازين التنافس بين البلدان، وظهور موردين رئيسيين لبعض المنتجات، ممّا أحدث تغيراً في أنماط التجارة الخارجية[٥٧]، انعكس قسم منها بشكل تقلبات سعرية غير متوقعة في الأسواق العالمية للسلع الزراعية، وأثرت سلباً في حصيلة صادرات وقيمة واردات البلدان النامية. وقد أشار كينز (١٩٤٢) إلى أنّ التقلبات التي تطرأ على أسعار السلع تؤدي إلى هدر الموارد، ويترتب عليها آثار ضارة بالاستثمار في القدرات الإنتاجية الجديدة، وأنّها تبقى على دورة الاعتماد على السلع المستوردة. وقد نقحت الأدبيات الاقتصادية هذا الرأي، وتمثلت الرؤية الأساسية الجديدة في أنّ وجود حالة عدم اليقين يحدّ من إمكانية تخفيف آثار الصدمات التي يتعرض لها الدخل عن طريق الحصول على القروض، ممّا يتطّلب تكوين احتياطيات سائلة (أموال نقدية أو عينية)، وهذا يعني أنّ تلك الموارد لا يمكن استخدامها في استثمارات مربحة،

(٥٦) «Food Security in the Context of Economic and Trade Policy Reforms: Insights from Country Experiences, Committee on Commodity Problems, Sixty-Fifth Session, Rome-Italy, 11-13 April 2005,» pp. 5-6.

(٥٧) «لجنة مشاكل السلع، الدورة الرابعة والستون، روما من ١٨ ـ ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٣: أهم التطورات والقضايا في أسواق السلع الزراعية،» ص ٨ ـ ٩.

ومن ثم يؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في النمو بشكل عام[٥٨].

إنّ ما يميز الحالة الراهنة للأسواق الزراعية هو الزيادة الحادة في الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ويميزها احتمال أن تظل الأسعار عالية بعد تبدد تأثيرات الصدمات قصيرة الأجل على النمو المتوقع في التوقعات الزراعية للفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٧) التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة. وقد ساهمت عوامل عديدة في سيادة هذه الظواهر، ويتصدر قائمة العوامل المحتملة توطيد الصلات فيما بين مختلف أسواق السلع الزراعية الأساسية (أي الحبوب الغذائية والبذور الزيتية، ومنتجات الثروة الحيوانية)، نتيجة لسرعة النمو الاقتصادي والسكاني في كثير من البلدان، والصلات بين أسواق السلع الزراعية الأساسية وأسوق الطاقة، ممّا يؤثر في كلٍّ من تكاليف إنتاج السلع الزراعية والطلب عليها وانخفاض قيمة الدولار مقابل عملات عديدة. يضاف إلى ذلك أنّ انتعاش الأسعار اقترن أيضاً بتقلب الأسعار تقلباً أشد كثيراً ممّا كان يحدث في الماضي، لا سيما بالنسبة إلى مجموعة الحبوب الغذائية والبذور الزيتية، ممّا يبرز وجود درجة كبيرة في عدم اليقين من الأسواق، إلا أنّ الوضع الحالي يختلف عن الوضع في الماضي من حيث إنّ تقلب الأسعار دام مدة طويلة، وهذه السمة هي نتاج محدودية العرض، مثلما هي انعكاس للتغيرات التي حدثت في طبيعة العلاقات فيما بين الأسواق الزراعية لبعض السلع الأساسية، وكذلك علاقاتها مع الأسواق الأخرى. وقد كان من المسببات بالغة الأهمية لارتفاع الأسعار ما حدث من انخفاض في إنتاج الحبوب الغذائية في البلدان المصدرة الرئيسة، وهو انخفاض بدأ في عام ٢٠٠٥ واستمر في عام ٢٠٠٦، إذ بلغ ذلك الانخفاض سنوياً نسبة قدرها ٤ بالمئة في عام ٢٠٠٥ ونسبة قدرها ٧ بالمئة في عام ٢٠٠٦، وانخفضت الغلات في استراليا وكندا بنحو الخمس إجمالاً، وكانت الغلات فيهما عند مستوى الاتجاه السائد في بلدان كثيرة، أو أقل منه. ويشكل الانخفاض في مخزونات الحبوب الغذائية منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي عاملاً له تأثير كبير في الأسواق[٥٩].

---

(٥٨) Joseph Karugia [et al.], «Responding to Food Price Crisis in Eastern and Southern Africa: Policy Options for National and Regional Action,» ReSAKSS, ReSAKSS Working Paper; 27 (April 2009), p. 8, <http://www.asareca.org/resources/reports/resp2food_pr_main.pdf>.

(٥٩) *The State of Food and Agriculture 2008: Biofuels: Prospects, Risks and Opportunities* (Rome: Food and Agriculture Organization (FAO), 2008), p. 41.

إنّ التحكم الداخلي في أسعار السلع عن طريق السياسة التجارية أو التدخل المباشر في الأسواق مكلف من الناحية المالية أو من منظور النمو، والسبب في ذلك أنّه يؤدي إلى تشويه الإشارات التي تصدر عن الأسواق، وبالتالي يؤثر في تخصيص الموارد، ويترتب عليه نتائج ضارة بالنمو، ليبقى الخيار في صالح تنويع الصادرات لتخفيف المخاطر التي تواجهها البلدان النامية التي تتمثل في انخفاض أسعار وكميات السلع المصدرة، أو ارتفاع أسعار وكميات السلع المستوردة، وبالتالي انخفاض إيرادات التصدير وارتفاع تكلفة الاستيراد(٦٠).

٣ ـ تركز أسواق السلع الزراعية

أصبح تركز الأسواق لبعض السلع الزراعية حقيقة واضحة، ففي حالة الحبوب يظهر تكتل بين كبار تجار الحبوب، والتحول نحو الاندماج في بعض الأسواق، وتراجع دور المؤسسات الحكومية كنتيجة لسياسات تحرير التجارة، وزاد تركز الأسواق في أواخر عقد التسعينيات كنتيجة لزيادة نصيب المصدرين غير التقليديين للحبوب لنصيبهم في الأسواق العالمية، وتركز الأسواق سواء على مستوى العالم، أو على مستوى الأسواق المحلية، يضاف إلى ذلك أنّ لتنويع الأسواق فوائده الإيجابية على الأمن الغذائي، من خلال توزيع مخاطر انخفاض الإنتاج على العديد من البلدان بدلاً من توزيعها على عدد محدود من المصدرين الرئيسيين(٦١). من ناحية أخرى، فإنّ زيادة تركز الأسواق يقلّل من قدرة المصدرين المحتملين على الدخول إلى تلك الأسواق، وإنّ التوسع في تجارة السلع ذات القيمة المضافة يحمل فرصة للبلدان النامية لكي تستحوذ على نصيب أكبر من السعر النهائي، بالرغم من أنّ زيادة التعريفة الجمركية تعوق قدرة هذه البلدان على الدخول إلى الأسواق، فالتركز الشديد للأسواق العالمية للسلع الزراعية وتزايد سيطرة المصدرين على تلك الأسواق يمثل خطراً للأمن الغذائي، نظراً إلى كون البلدان النامية (العربية على وجه الخصوص) تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية، وتتزايد فرص ارتفاع حالة الانكشاف الغذائي الذي تتعرض له، ولا سيما

---

(٦٠) «Issues and Actions on National and International Commodity Market Risk Management: Committee on Commodity Problems, Sixty-Fifth Session, Rome-Italy, 11-13 April 2005,» Food and Agriculture Organization (FAO) (April 2005), pp. 4-6.

(٦١) «لجنة مشاكل السلع، الدورة الرابعة والستون، روما من ١٨ ـ ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٣: أهم التطورات والقضايا في أسواق السلع الزراعية،» ص ١٨.

ما يتعلق بانتظام الحصول على متطلباتها الغذائية الرئيسية. ففيما يتعلق بأسواق المستلزمات الزراعية تسيطر عشر شركات على أسواق البذور بنصيب يبلغ ٦٧ بالمئة خلال عام ٢٠٠٧، ويصل نصيب أكبر شركة منها إلى ٢٣ بالمئة خلال العام المذكور. انظر الجدول الرقم (٣ ـ ١). ولم تكن أسواق المبيدات إلا شكلاً آخر من أشكال الاحتكار، إذ تسيطر ثلاث شركات من شركات البذور على ٣٤ بالمئة من السوق العالمية للمبيدات، الجدول الرقم (٣ ـ ٢)، بينما تستأثر باقي الشركات على ٥٥ بالمئة من السوق العالمية للمبيدات الزراعية. وقد ساعدت ظاهرة العولمة الاقتصادية على تركّز الشركات وتناميها في إطار احتكاري، سواء ما يتعلق ذلك بأسواق المستلزمات الزراعية أو منتجاتها، ولا نغفل دور المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) في رسم السياسات وإقامة الاتفاقيات التي تعود منافعها النهائية، بقدر تعلق الأمر بالقطاع الزراعي، إلى كبار المصدرين والمستثمرين الزراعيين في السوق العالمية، ويزداد التركز الاحتكاري في الأسواق الزراعية والغذائية من خلال الاندماج والتحالف بين الشركات، ففي الولايات المتحدة تسيطر ٤ شركات على ٦٠ بالمئة من تجارة الحبوب الغذائية، وتسيطر ٤ شركات على ٨٢ بالمئة من النشاط التصديري للذرة(٦٢).

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

مبيعات أكبر عشر شركات في سوق البذور خلال عام ٢٠٠٧

ت	الشركة وجنسيتها	حجم المبيعات (مليون دولار)	النصيب النسبي من السوق بالمئة	Company
١	مونسانتو (أمريكية)	٤٩٦٤	٢٣	Monsanto (US)
٢	دو بونت (أمريكية)	٣٣٠٠	١٥	Dupont (US)
٣	سنجنتا (سويسرية)	٢٠١٨	٩	Syngenta (Switzerland)
٤	غروب ليما غرين (فرنسية)	١٢٢٦	٦	Groupe Limagrain (France)
٥	لاند وليكس (أمريكية)	٩١٧	٤	Land o'Lakes (US)
٦	KWSAG (ألمانية)	٧٠٢	٣	KWSAG (Germany)

يتبـع

(٦٢) *Trade Reforms and Food Security: Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division* (Rome: Food and Agriculture Organization (FAO), 2003), p. 120.

تابـــع

٧	باير كروب ساينس (ألمانية)	٥٢٤	٢	Bayer crop science (Germany)
٨	ساكات (يابانية)	٣٩٦	أقل من ٢	Sakata (Japan)
٩	DLF تراي فوليوم (دنماركية)	٣٩١	أقل من ٢	DLF-Trifolium (Denmark)
١٠	تاكي (يابانية)	٣٤٧	أقل من ٢	Takii (Japan)
المجموع		١٤٧٨٥	٦٧	

المصـــدر: «Who Owns Nature?: Corporate Power and the Final Frontier in the Commodification of Life,» Erosion Technology and Concentration (ETC Group) (November 2008), p. 11, <http://www.etcgroup.org/upload/.../707/.../etc_won_r eport_final_color.pdf>.

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)
مبيعات أكبر عشر شركات في سوق المبيدات خلال عام ٢٠٠٧

ت	الشركات وجنسياتها	حجم المبيعات (مليون دولار)	النصيب النسبي من السوق بالمئة	Company
١	باير (ألمانية)	٧٤٥٨	١٩	Bayer (Germany)
٢	سنجنيتا (سويسرية)	٧٢٨٥	١٩	Syngenta (Switzerland)
٣	BASF (ألمانية)	٤٢٩٧	١١	BASF (Germany)
٤	داو أغرو ساينس (أمريكية)	٣٧٧٩	١٠	Dow Agro Sciences (US)
٥	مونسانتو (أمريكية)	٣٥٩٩	٩	Monsanto (US)
٦	دوبونت (أمريكية)	٢٣٦٩	٦	Dupont (US)
٧	ماختيشيم أجان (إسرائيلية)	١٨٩٥	٥	Makhteshim Agan (Israel)
٨	نيوفارم (أسترالية)	١٤٧٠	٤	Nufarm (Australia)
٩	سومى تومو للكيميائيات (يابانية)	١٢٠٩	٣	Sumitomo Chemicul (Japan)
١٠	اريستاريف ساينس (يابانية)	١٠٣٥	٣	Arysta Lifescience (Japan)
المجموع		٣٤٣٩٦	٨٩	

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٥.

الفصل الرابع

تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للبلدان العربية المختارة عيّنة البحث وبناء الأنموذج

أولاً: الإطار النظري التحليلي لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في بعض البلدان العربية(*)

اتسعت وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية، وتسارعت منذ حقبة السبعينيات مع وضع وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في معظم البلدان العربية، وتبنّي سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي في معظم الأنشطة الاقتصادية بهدف معالجة الاختلالات والتشوهات الاقتصادية التي تعانيها، وجعل اقتصاداتها أكثر مرونة لمواجهة التغيرات المحلية والإقليمية والدولية، وقد أثمرت تلك الجهود عن تحسن مؤشرات المناخ الاقتصادي في معظم البلدان العربية، إذ بلغت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية نحو ٩٢,٢ بالمئة، وتحتل الصادرات الإجمالية حوالى نصف تلك النسبة، حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي نحو ٥٥,٢ بالمئة خلال عام ٢٠٠٨، بينما بلغت المديونية الخارجية نسبة تبلغ ٢١,٨ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العربي.

وقد تبين من خلال حجم الفجوة الخارجية تحقق فائض في جانب الصادرات، إذ تجاوزت قيمة الواردات بفائض مقداره ٣٤٨٢٠ مليون دولار خلال العام المذكور. إنّ ارتفاع تلك المؤشرات ناتج من ارتفاع حجم الصادرات بشكل خاص للبلدان المصدرة للنفط، والسياسات التي اعتمدتها البلدان متوسطة الدخل (سياسات البنك والصندوق الدوليين) وارتفاع حجم انفتاحها على العالم الخارجي، بالرغم من المؤشرات الإيجابية السابقة، إلا أنّها تحمل بعض المخاطر التي تتمثل في تباين قدرة البلدان العربية على مواجهة الصدمات

(*) الأرقام الواردة من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٩ للعام ٢٠٠٩** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩)؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٩** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩)، والبنك الدولي، <http://www.worldbank.org>.

الاقتصادية الناتجة من تقلبات أسعار النفط التي يترتب عليها مخاطر غير مرغوبة تجاه الأمن الغذائي، فارتفاع أسعار النفط يؤثر في البلدان النفطية من خلال ارتفاع جدول التكاليف الذي يحاول المنتجين التخفيف من آثاره باتجاه رفع أسعار منتجاتهم، لا سيما الزراعية منها والغذائية، ويخرج منتجون آخرون من السوق فينخفض العرض، وبذلك تزداد مخاطر الأمن الغذائي.

أما بالنسبة إلى البلدان غير النفطية فارتفاع أسعار النفط تعيد لها ترتيب أولويات الإنفاق العام إذ يتم تخصيص موارد أكبر للواردات من النفط، وبالمقابل تنخفض أولويات الإنفاق على السلع الأساسية (الغذاء)، وتساهم في ارتفاع حالات انعدام الأمن الغذائي. ويُعدّ القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في معظم البلدان العربية، من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لما يوفره من فرص عمل، إذ يستوعب القطاع الزراعي نحو ربع حجم القوى العاملة الإجمالية، ويساهم في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج. وقد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في البلدان العربية، ومن أهمها ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية.

بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥,٤ بالمئة عام ٢٠٠٨، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي نحو ٣١٩ دولاراً في البلدان النفطية وغير النفطية، ويرجع هذا النمو في الناتج في عام ٢٠٠٨ إلى الظروف المناخية المواتية في سورية، المغرب، مصر، الجزائر، السودان إلى جانب سياسات الإصلاح التي طبقتها هذه البلدان في مجال تحرير الأسعار وإزالة الرقابة والتدخل الحكومي، ممّا شجّع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار من خلال إقامة المشاريع الزراعية. وشكّلت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٨ نحو ٥٣ مليون هكتار من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، البالغة ٧١٠٢٧ مليون هكتار، وتحتل الحبوب مساحة تقدر بـ ٣٠٦٣٥ ألف هكتار عام ٢٠٠٨، ويستقطب القطاع الزراعي نحو ٢٩٥٢٥ الف عامل من إجمالي القوى العاملة، أي نسبة تمثل ٢٧,٧ بالمئة من العمالة الكلية البالغة ١٠٦٥٤٦ مليون عامل، وتتسم العمالة الزراعية بتدني مستوى الأجور مقارنةً بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، لقياس سوق العمل الزراعي. وبالنسبة إلى التجارة الزراعية، فقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي. نحو ٤٦٩١٢ مليون دولار، أي نحو ٥٦,٠ بالمئة من إجمالي قيمة التجارة الزراعية

عام ٢٠٠٧، إذ كانت الصادرات الزراعية قد بلغت نحو ١٨٣٦٧ مليون دولار، بينما وصلت الواردات إلى ٦٥٢٧٩ مليون دولار خلال العام المذكور(*).

بلغت قيمة الفجوة الغذائية في البلدان العربية نحو ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وتمثل الفجوة الغذائية من الحبوب نحو ٦١,٢ بالمئة من إجمالي الفجوة الغذائية للمجاميع السلعية خلال العام المذكور، بينما بلغت الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتي من الحبوب فقط نحو ٤٥,٤ بالمئة، وبصورة عامة فإنّ الإمكانات الموردية للقطاع الزراعي العربي لا تتناسب ومعطياته من الناتج، ولا سيما الغذائي، ممّا ترتب عليه تزايد قيمة الفجوة الغذائية من جانب، وانخفاض الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب من جانب آخر، الأمر الذي يقتضي تقدير العوامل المحددة للنمو الزراعي، ولا سيما الغذائي في البلدان موضوع الدراسة.

تتضمن عينة البحث البلدان العربية الآتية:

١ ـ العربية السعودية

تعتبر العربية السعودية من البلدان ذات الدخل المرتفع، وهي ذات اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير النفط بالدرجة الأساس، ويظهر مؤشر الانفتاح الاقتصادي نسبة تبلغ ٩١,٤ بالمئة، وتشكّل الصادرات نحو ٦٦,٨ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي (الملحقان الرقمان (٣) و(٤)). وتظهر الفجوة الخارجية فائضاً في جانب الصادرات بمقدار١٩٨٣١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨، ويشكل النفط نسبة عالية من الصادرات. وقد جاء هذا الارتفاع في المؤشرات السابقة متماشياً مع قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية الشاملة إذ بلغت قيمته ٧,٤ عام ٢٠٠٧، وعكس هذا الارتفاع العلاقة العكسية بين التجارة التي يسودها مناخ يتسم بالشفافية ومؤشر الفساد الذي تعكس قيمته تقلص حالات الفساد إلى حدّ ما في السعودية حيث بلغت قيمته ٣,٥ بترتيب بلغ ٨٣ بين بلدان العالم (الملحقان الرقمان (٥) و(٦)).

بلغت قيمة دليل التنمية البشرية ٠,٨٤٣ عام ٢٠٠٧، وتصنّف السعودية ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، إذ يرتبط هذا المؤشر بمعدل النمو الاقتصادي، وقد مكّنها اقتصادها الريعي من تحقيق مكوّنات التنمية المذكورة (الملحق الرقم (٧)).

(*) الإحصائيات الواردة تتعلق بإجمالي البلدان العربية، وليست لعيّنة الدراسة فقط.

حظي القطاع الزراعي في السعودية بالدعم والتشجيع الذي لاقى استجابة كبيرة من المزارعين والمستثمرين للدخول في مجال الإنتاج الزراعي بشقّيه النباتي والحيواني، فانتقل من قطاع تقليدي بدائي يتسم بضعف الإنتاج إلى قطاع متطور تستخدم فيه التقنيات الحديثة في الإنتاج، ممّا ساعد في حدوث تقدم في إنتاجية الموارد أثر بصورة غير مباشرة في تدنية حالة انعدام الأمن الغذائي. إنّ اقتصاد السعودية يمر بمرحلة انتعاش ملحوظة بسبب ارتفاع أسعار النفط وتلاؤمها مع متطلبات العولمة، فقد عملت على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكان لها ذلك عام ٢٠٠٥، لتحقيق المزايا الاقتصادية المتعددة في ظل عالم تسوده التكتلات الاقتصادية منذ النصف الثاني من القرن العشرين[(١)].

بلغت مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي للسعودية نحو ٢,٣ بالمئة عام ٢٠٠٨، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد منه نحو ٤٤١ دولاراً. يعمل في القطاع المذكور نحو ٩٢٣ ألف عامل، أي ما نسبته ١,٢ بالمئة من إجمالي القوى العاملة الكلية البالغة ٧٢١٠ ألف عامل.

شكّلت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي نحو ١٠٧٤ ألف هكتار من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، البالغة ٤٣٥٧ ألف هكتار، وتشغل الحبوب مساحة تقدر بنحو ٦٠٢ ألف هكتار

وعلى صعيد التجارة الخارجية الزراعية بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية نحو ٢٧٠٠ مليون دولار، بينما كانت الواردات قد بلغت ١٧٧٢١ مليون دولار، أي أنّ الميزان التجاري الزراعي للسعودية قد حقق عجزاً بمقدار ١٥٠٢١ مليون دولار، بمعنى آخر لم تتجاوز نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية سوى ١٥,٢ بالمئة خلال عام ٢٠٠٨.

بلغت قيمة الفجوة الغذائية في السعودية نحو ٥١٢٣ مليون دولار، كان نصيب الفرد منها نحو ٠,٢١١٣، ومثّلت الحبوب نسبة تصل إلى ٤٣,٨ بالمئة من إجمالي الفجوة خلال عام ٢٠٠٨، وبلغ الاكتفاء الذاتي من الحبوب نسبة

---

(١) انظر: «متطلبات تهيئة السياسات الزراعية السعودية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي،» ورقة قُدِّمت إلى: متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، ورشة العمل القومية التي عُقِدَت بعمّان ـ الأردن بين ٢٩ و٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، وقد نُشرت في: **متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي** (عمّان: وكالة الأبحاث والتنمية الزراعية، ٢٠٠٧)، ص ١١٦.

١٩,٦ بالمئة، الأمر الذي يعطي دلالات على أنّ الأوضاع الغذائية في السعودية تعتمد بصورة كبيرة على الاقتصاد الخارجي، ومن ثم فإنّ أوضاع أمنها الغذائي مقيدٌ بأوضاع التقلبات في أسعار أسواقها الخارجية للسلع الغذائية من جانب، وأسعار النفط من جانب آخر بصفتها دولة ريعية، وهي مسألة قد شكّلت مأزقاً اقتصادياً في بعض الأحيان، ولا سيما في ظل الأوضاع الاقتصادية للأزمات المالية التي تسود الاقتصادات العالمية، وتعكس آثارها على الاقتصادات العربية، ولا سيما الخليجية بصفتها ذات انفتاح اقتصادي واسع.

٢ ـ لبنان

يُعدّ لبنان من البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع. تبلغ نسبة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي نحو ٦٦,٢ بالمئة (انظر الملحق الرقم (٤)). وهو من البلدان ذات المديونية المرتفعة إذ تبلغ الأهمية النسبية للمديونية الخارجية إلى الناتج نحو ٧٠,٤ بالمئة، بينما لا تساهم صادراته بجزء كبير من الناتج المذكور، لأنها لا تمثل سوى ١١,٧ بالمئة من التجارة الخارجية عام ٢٠٠٨ (الملحق الرقم (٣)). إنّ ارتفاع المديونية، وانخفاض حجم الصادرات، وتواضع نسبة الانفتاح الاقتصادي، مؤشرات تدلّ على ارتفاع حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد المحلي في ظل بيئة اقتصادية دائمة التقلب، والذي يخفض من إمكانيات مواجهتها للصدمات الخارجية، وبشكل خاص تلك التي تتعلق بالأسعار العالمية، التي قد تفاقم حجم الديون الخارجية أو حجم خدمة تلك الديون.

وقد جاء مؤشر الحرية الاقتصادية الشامل مرتفعاً رغم تواضع حجم الانفتاح مقارنةً ببلدان أخرى، إذ بلغ ٧.٨، وبترتيب الثاني بين البلدان العربية الأخرى (الملحق الرقم (٦)). قد يكون هذا الارتفاع ناتجاً في الجزء الأعظم منه نتيجة ارتفاع مؤشر حجم الإنفاق الحكومي الذي بلغ ٨,٦، والتنظيم الذي حظيت به أسواق الائتمان والعمالة، إذ بلغ ٧,٩، بينما كان مؤشر حرية التجارة الدولية منخفضاً مقارنةً بالمؤشرات التي سبق ذكرها، إذ بلغ ٦,٨، الذي يتوافق مع مؤشرات الانفتاح الخارجي، وقد أظهر مؤشر الفساد انخفاضاً محدوداً في حجم الفساد إذ بلغ ٣,٠ عام ٢٠٠٨ (الملحق الرقم (٥)). ويصنّف لبنان ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة فقد بلغ قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية ما قيمته ٠,٨٠٣ وفقاً لأحدث التقارير (الملحق الرقم (٧)).

يبدو القطاع الزراعي في لبنان قطاعاً متواضعاً، إذ طالما كان ضمن

السياسة الاقتصادية ذات الاعتماد على قطاع الخدمات في المساهمة في التنمية الاقتصادية، بالرغم من الثقل الاجتماعي الذي تشكّله الزراعة، إذ لا يوفر الإطار الاقتصادي العام والتوجه الاستراتيجي مناخاً إيجابياً للزراعة خصوصاً أنّ جزءاً كبيراً من ميزانية البلد تخصص لخدمة الدين العام الذي يقلّص من مستوى الاستثمار، ويحدّ من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية في الأسواق الداخلية والخارجية. وبالرغم من ذلك تبقى الزراعة في لبنان حالة خاصة متميزة في الوطن العربي، إذ تتواجد ظروف مناخية وزراعية مختلفة جداً، تفتح المجال لتنوع كبير في منتجاتها. ويشهد لبنان نمواً ديمغرافياً مهماً نسبياً، إذ يتوقع زيادة في عدد السكان بنسبة عالية خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي يفرض زيادة إنتاجه الغذائي لتوفير الغذاء على المستوى المحلي، وتلبية الطلب العالمي من خلال إدارة فعّالة ومستدامة لموارده الطبيعية[٢].

يبلغ عدد سكان لبنان نحو ٤,٨١٢ مليون نسمة، يعمل نحو ٣٥ ألف عامل في القطاع الزراعي من إجمالي القوى العاملة البالغ عددها ١٥٧٨ ألف عامل، أي أنّهم يشكلون نسبة تصل إلى ٢,٢ بالمئة من إجمالي القوى العاملة الكلية، و٠,٧ بالمئة من إجمالي عدد السكان، وتشغل الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي مساحة تقدر بـ ٢٦٨ ألف هكتار عام ٢٠٠٨، أي نسبة تقدر بـ ٢٥,٧ بالمئة من إجمالي المساحة الكلية والبالغة ١٠٤٠ ألف هكتار خلال العام المذكور. تحتل الحبوب مساحة تقدر بـ ٧٠ ألف هكتار، وتساهم الزراعة بـ ٢٣١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨، أي ما نسبته ٧,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

حقّق الميزان التجاري عجزاً بمقدار ١٩١٥ مليون دولار، فقد بلغت قيمة الصادرات ٣٥٣ مليون دولار، بينما كانت الواردات أضعاف ذلك، إذ وصلت إلى ٢٢٦٨ مليون دولار عام ٢٠٠٨، أي أنّ الصادرات الزراعية لم تغط سوى ما نسبته ١٥,٥ بالمئة من إجمالي الواردات الزراعية.

تشير قيمة الفجوة الغذائية البالغة ٩٧٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨ إلى حجم المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد، وتمثل الحبوب نسبة تصل إلى ١٧,٧ بالمئة، وتشير هذه المعايير إلى مدى المخاطر الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد اللبناني.

---

(٢) هلا عبد الله، «السياسات الزراعية اللبنانية ومتطلبات تهيئتها لإقامة الاتحاد الجمركي العربي،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٩٣.

٣ ـ ليبيا

تصنّف ليبيا ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع، وهي من البلدان المصدرة للنفط، وذات السلوك الاقتصادي الريعي. تصل الأهمية النسبية لتجارتها الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١١٢,٤ بالمئة، تشكّل الصادرات القسم الأعظم منها وتبلغ أهميتها النسبية في الناتج المذكور نحو ٧٨,٥ بالمئة عام ٢٠٠٨ (الملحقان الرقمان (٣) و(٤)). تعاني ليبيا فجوة خارجية تقدر بنحو ٣٤٢٢٩ مليون دولار خلال العام المذكور، وهي ناتجة من عدم قدرة صادراتها، رغم ارتفاعها على تغطية الواردات، ممّا يخفض إلى حدٍّ ما قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. ولقد جاء مؤشر حرية التجارة الدولية متماشياً مع ارتفاع المؤشرات أعلاه، إذ بلغ ٧,٧ عام ٢٠٠٧، ولم تتوفر بيانات حول المؤشر الشامل للحرية الاقتصادية، إلا أنّ وجود مؤشر حجم الفساد الذي يرتبط مع المؤشر السابق بعلاقة عكسية يدل على اتساع حجم الفساد، إذ بلغ ٢,٦ (الملحق الرقم (١٠)). وبالرغم من هذا جاء دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ مرتفعاً إذ بلغ ٠,٨٤٧، وهذا يعني أنّ ليبيا تصنّف ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة (الملحق الرقم (٧)). تتحدد ليبيا جغرافياً في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، لذا يغلب على مناخها خليط من مناخ البحر الأبيض المتوسط والمناخ الصحراوي، ويتراوح معدل سقوط الأمطار في المناطق الساحلية بين ١٥٠ ـ ٤٠٠ ملم/ سنة، وقد يصل إلى ٦٠٠ ملم/ سنة في بعض المناطق شرقي البلاد، وتقدر المساحة الصالحة للزراعة في ليبيا بنحو ٢ بالمئة من إجمالي المساحة الكلية والبالغة نحو ٣٦ مليون هكتار.

اتّبعت ليبيا سياسات أكثر انفتاحاً خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي وبداية العقد الأول من الألفية الثالثة، وانعكست هذه السياسات على الإجراءات والتشريعات الخاصة بالتجارة الخارجية في إطار النهج الذي اتخذته، والخاص بالانفتاح على العالم الخارجي، ورفع القيود على التجارة مع بلدان العالم، والدخول في العديد من الاتفاقيات والتجمعات الثنائية والإقليمية والدولية التي تحث على رفع القيود وسهولة تنقل السلع والمنتجات بين هذه التجمعات[٣].

يبلغ عدد سكان ليبيا نحو ٥,٨٨٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٨. يساهم القطاع

---

(٣) صالح مفتاح الهمالي، «السياسات الزراعية الليبية ومتطلبات تهيئتها لإقامة الاتحاد الجمركي العربي،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

الزراعي في توفير فرص عمل لنحو ٨٦ ألف عامل في القطاع المذكور من إجمالي القوى العاملة الكلية البالغة ١٦٣٩ ألف عامل، أي أنها تمثل ما نسبته ٥,٢ بالمئة من إجمالي القوى العاملة عام ٢٠٠٨، وتساهم الزراعة بنحو ١٦٣٠ مليون دولار، أي نسبة قدرت بـ ٢,١ بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨. وتقدر المساحة المزروعة بـ ١٧٩٤ ألف هكتار من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة والبالغة ٢٦٤٤ ألف هكتار، أي أنّها تمثل ٦٧,٨ بالمئة من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وتحتل الحبوب مساحة تقدر بـ ٣٤٢٨٦٠ هكتار. وعلى مستوى التجارة الزراعية فقد بلغ إجمالي الصادرات الزراعية نحو ٧ ملايين دولار عام ٢٠٠٨، في حين كانت الواردات قد بلغت ٢٠٩٣ مليون دولار، وهذا يعني أنّ ميزانها التجاري الزراعي يواجه حالة عجز تجاري تقدر بنحو ٢٠٨٦ مليون دولار خلال العام المذكور.

من جهة أخرى، يتضح من خلال مؤشر الفجوة الغذائية البالغة ١٣٥٠ مليون دولار الوضع الغذائي وأنّ الفجوة من الحبوب تمثل نحو ٤٠,٥ بالمئة خلال عام ٢٠٠٨ بينما كانت نسبة الاكتفاء الذاتي منها حوالى ١٣,٥ بالمئة خلال العام المذكور. وعلى الرغم من توفر رأس المال من خلال التدفقات الريعية إلا أنّ الزراعة لم تواكب الطلب المتنامي عليها، ولربما عدم وجود استراتيجيا واضحة في القطاع الزراعي أدى إلى قدر من التشوهات في المؤشرات المذكورة أبعدها عن مقدرتها على توفير الغذاء الذي يواجه الطلب المتزايد.

٤ ـ الأردن

الأردن من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، ويبلغ مؤشر الانفتاح الاقتصادي ما نسبته ١٠٩,٥ بالمئة، وكان هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع حجم الواردات من السلع عام ٢٠٠٨، إذ لم تشكّل نسبة الصادرات إلى الناتج سوى ٢٩,٤ بالمئة، في حين بلغت قيمة الفجوة الخارجية ١٠٧٦١ مليون دولار خلال العام المذكور (الملحقان الرقمان (٣) و(٤)). إنّ ارتفاع مؤشر الصدمات الخارجية (الانفتاح الاقتصادي) يعكس مقدار المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد المحلي الأردني بشكل عام، ويرتبط الأداء التجاري بمقدار الشفافية إلى حدّ بعيد، وتُعدّ العلاقة قوية بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الفساد، وقد بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية الشاملة ٧,٦ بترتيب بلغ الخامس بين البلدان العربية. أما مؤشر الفساد فقد ظهر بقيمة مساوية إلى ٥,١ عام ٢٠٠٨

(الملحقان الرقمان (٥) و(٦)). ويتضح أنّ المؤشرين يعكسان وضعاً مقبولاً نسبياً نظراً إلى انخفاض حجم الفساد وارتفاع مؤشر الحرية الاقتصادية إلى حدٍّ ما وهذا يعني سيادة مناخ اقتصادي يتسم بالشفافية مقارنة بالعديد من البلدان العربية، ويصنف الأردن ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، إذ بلغت قيمة دليل التنمية البشرية عام ٢٠٠٧ نحو ٠,٧٧ (الملحق الرقم (٧)). بينما كان التباين في الدخول واضحاً بين الأغنياء والفقراء من خلال نسبة كل منهم إلى الآخر عند ١٠ بالمئة و٢٠ بالمئة، فقد بلغ في الأولى ٦,٧ بالمئة، وفي الثانية ٦,٩ بالمئة، وظهر نمط اللامساواة لكلتا النسبتين، وقد بلغ معامل جيني على صعيد الاقتصاد الأردني نحو ٣٧,٧ عام ٢٠٠٧ (الملحق الرقم (٨)).

ويبلغ عدد سكان الأردن نحو ٥,٨٥٠ مليون نسمة، ويعمل ٢٠ ألف عامل من مجموع ١٣٥٤ ألف عامل في القطاع الزراعي، أي أنّ القوى العاملة الزراعية تشكّل ما نسبته ١,٤ بالمئة من إجمالي القوى العاملة الكلية عام ٢٠٠٨، وذلك لعدم وجود أراضٍ صالحة للزراعة بشكل كبير. وبلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢,٥ بالمئة، في حين كان نصيب الفرد من الناتج الزراعي نحو ٩٣ دولاراً، وهي نسبة متواضعة جداً للسبب السابق ذكره، وبذلك لا يُعدّ الاقتصاد الأردني اقتصاداً تغلب عليه السمة الزراعية، فقد شكلت الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٨ نحو ١٨٧ ألف هكتار من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة البالغة ٢٢٨ ألف هكتار، وكان نصيب الأراضي المنتجة للحبوب ٤١ ألف هكتار، وتمثل ما نسبته ٢١ بالمئة من الأراضي المستغلة للزراعة.

اتبع الأردن سياسة تقوم على تشجيع إنتاج وتصدير السلع الزراعية عالية القيمة، واستيراد سلع منخفضة القيمة لزيادة العائد الصافي للاستثمار الزراعي، وخفض العجز في الميزان التجاري، وتقليص العبء المالي الذي يتحمله نتيجة الدعم إلى أدنى حدّ ممكن. ونتيجة لتوالي سنوات الجفاف في عقد التسعينيات ومشكلة المياه وندرتها ومحدودية الموارد الزراعية فيها، وخصوصاً الصالحة للزراعة، فإنّ عقد التسعينيات لم يشهد توسعاً واضحاً في المساحات المزروعة، فقد انخفضت مساحات الحبوب بشكل واضح، وكان هناك اتجاه نحو تغيير التركيب المحصولي لصالح بعض المجموعات على حساب بعضها الآخر، وتم التركيز على زراعة المحاصيل ذات العائد المرتفع للمتر المكعب الواحد من المياه نتيجة ندرة هذا العامل، وبمعنى آخر، إنّ سياسة الأردن الزراعية ابتعدت

عن الكثافة المائية[٤]. وفي مجال التجارة الزراعية، بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي حوالى ١٠٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وبلغ صافي الواردات الزراعية ١٦٢٧ مليون دولار، بينما كانت الصادرات قد وصلت إلى ما قيمته ٦٠٦ مليون دولار خلال العام المذكور.

من جهة أخرى، يتضح من خلال مؤشر الفجوة الغذائية البالغ ١٤٣٤ مليون دولار الوضع الغذائي في ظل الأوضاع السابق ذكرها، تمثل الفجوة الغذائية من الحبوب نحو ٦١,٢ بالمئة خلال عام ٢٠٠٨، بينما كانت نسبة الاكتفاء الذاتي منه حوالى ٢,٠٣ بالمئة في العام المذكور، وبذلك يشير الاقتصاد الأردني إلى خفض حجمه مقارنة بمعظم البلدان العربية، وتواضع قاعدته الموردية، ولذا فإنّ اقتصادياته معتمدة على التجارة الخارجية، يضاف إلى ذلك أنّ انفتاحه على الخارج ووجود أعداد كبيرة من غير السكان الأردنيين قد يعرض اقتصاده إلى تقلبات محتملة.

٥ ـ تونس

تصنّف تونس ضمن البلدان ذات الدخل المنخفض، ويظهر مؤشر الانفتاح الاقتصادي مدى ارتفاع حجم التجارة الخارجية بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، إذ بلغ ١٠٧ بالمئة عام ٢٠٠٨، وتشكّل الصادرات نحو نصف قيمة المؤشر تقريباً، أي ٤٦,٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي (الملحقان الرقمان (٣) و(٤)). وتشكّل المديونية الخارجية نسبة كبيرة من إجمالي الناتج، فقد بلغت ما نسبته ٥٠,٣ بالمئة في العام المذكور، ووصلت قيمة (الفجوة الخارجية) إلى نحو ٥٣٦٥ مليون دولار، وفي ظل هذه الأوضاع فإنّ قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية تُعدّ محدودة، لا سيما أنّ المؤشرات السابقة تدل على ذلك، فالاعتماد الكبير على العالم الخارجي وارتفاع حجم المديونية الخارجية يجعلها عرضة لمخاطر تقلبات الأسواق وانخفاض حجم القروض أو ارتفاع خدمة ديونها الخارجية.

وقد عكس ارتفاع مؤشر الانفتاح الاقتصادي الأجواء التي تغلب على التجارة، إذ ظهر مؤشر الحرية الاقتصادية ذات مستوى مقبول إلى حدّ ما مقارنة بغيره من البلدان العربية، وأظهر تحسناً باتجاه تقليص حجم الفساد الذي بلغت

---

(٤) عمر إدريس، «متطلبات تهيئة السياسات الزراعية الأردنية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٦٧.

قيمة مؤشره نحو ٤,٤ عام ٢٠٠٨ (الملحقان الرقمان (٥) و(٦)). وممّا لا شك فيه أنّ القدرة على مواجهة الصدمات يمكن أن يقود باتجاه تقليص مستويات الفقر، فتونس تصنّف من البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة وتبلغ معدلات الفقر فيها ما نسبته ٢,٤ بالمئة لأفقر ١٠ بالمئة، و٦,٠ بالمئة لأفقر ٢٠ بالمئة (الملحق الرقم (٨)). ويظهر حجم التباين واللامساواة من خلال معامل جيني البالغ ٤٠,٨ عام ٢٠٠٧، وهي قيمة مقبولة إلى حدّ بعيد مقارنة بالبلدان العربية الأخرى. وتشير البيانات على مستوى القطاع الزراعي إلى أنّ السياسة الزراعية في تونس قد ارتكزت على استخدام نسق النمو الاقتصادي الذي يرتبط بالنشاط الخاص إلى حدّ بعيد، وأولت عناية خاصة بالقطاع الزراعي، فرصدت لتطويره حوافز وتشجيعات كان لها الأثر الإيجابي في نسق نمو الإنتاج وتصديره. وقد اتبعت تونس برامج الإصلاح الهيكلي منذ عام ١٩٨٦، التي شملت جميع الأنشطة بما فيها الزراعية، بهدف تدعيم دوره في تنمية الاقتصاد المحلي، وإعطاء ديناميكية اقتصادية لهذا القطاع ليتمكن من الإسهام في المنظومة الاقتصادية الإقليمية وبلوغ الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي المستدام[٥].

يساهم القطاع الزراعي مساهمة فاعلة في جهود التنمية الاقتصادية من خلال ضمان الأمن الغذائي والاعتماد أساساً على الإنتاج المحلي، إذ يساهم هذا القطاع بنسبة ٩,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستقطب نحو ٣٢ ألف عامل من القوى العاملة، أي ما نسبته ٠,٨ بالمئة من إجمالي القوى العاملة الكلية البالغة ٣٨٨٦ ألف عامل، وكان نصيب الأراضي المنتجة للحبوب نحو ٨٧٧ ألف هكتار من إجمالي المساحة المزروعة والبالغة ٥١٦٣ ألف هكتار.

أما على صعيد التجارة الزراعية فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية نحو ٢٨٩٩ مليون دولار، بينما كانت الواردات الزراعية قد بلغت حوالى ٢٤٤٦ مليون دولار، أي أنّها تحقق فائضاً في الميزان التجاري الزراعي بمقدار ٤٥٣ مليون دولار. بمعنى آخر إنّ الصادرات الزراعية تغطي الواردات الزراعية وتحقق فائضاً بمقدار ١٨,٥ بالمئة في عام ٢٠٠٨ مقارنةً بعام ٢٠٠٠، وكان هذا التحسن نتيجة تبنّي سياسات تصديرية استهدفت تطوير حجم الصادرات وإرساء قواعد تصديرية قوية لجذب المزيد من النقد الأجنبي من خلال تحرير

---

(٥) رضا خلف الله، «متطلبات تهيئة السياسات التونسية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٩٢.

التجارة الخارجية للعديد من السلع الزراعية، والحدّ من التدخل الحكومي وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في التجارة الخارجية. وعلى مستوى الأمن الغذائي تشير قيمة الفجوة الغذائية البالغة ٣١٧٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨ إلى حجم المخاطر التي قد يعانيها الأفراد، وخاصة منخفضي الدخل، وقد مثلت الفجوة من الحبوب نسبة تصل إلى ٣٥,٥ بالمئة من إجمالي قيمة الفجوة، إذ لم تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي سوى ٢٨,٠ بالمئة خلال العام المذكور.

٦ ـ الجزائر

تصنّف الجزائر ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض بناء على تصنيف البنك الدولي للبلدان العربية، وتبلغ الأهمية النسبية لصادراتها ٤٥,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (الملحق الرقم (٣)). ولا تشكّل الديون الخارجية سوى ٣,٢ بالمئة من إجمالي الناتج بصفتها من البلدان ذات الريع النفطي. ويظهر ارتفاع صادراتها في نمط العلاقة بين صادراتها ووارداتها التي تبين وجود فائض بمقدار ٤٠٦٧٧ مليون دولار تقريباً عام ٢٠٠٨، ويظهر مؤشر الانفتاح الاقتصادي ارتفاعاً إذا ما قورن ببلدان الفئة ذاتها (ذات الدخل المنخفض) بسبب صادراتها النفطية، إذ بلغ ما نسبته ٦٧,٨ بالمئة (الملحق الرقم (٤)). وقد جاء مؤشر الحرية الاقتصادية مقبولاً إلى حدّ ما ومتوافقاً مع ذلك الارتفاع، إذ بلغ ٥,٧، رغم أنّها أقل من حيث ترتيبها لقيمة المؤشر المذكور (الملحق الرقم (٦))، وجاءت بالمركز ١٥ بين البلدان العربية. ومن حيث المؤشرات الفرعية كانت قيمها مقاربة للمؤشر الشامل، إذ بلغ حجم الإنفاق الحكومي ٤,٧، والحرية التجارية الدولية ٥,٨، بينما كان مؤشر الائتمان والعمالة قد بلغ ٦,٠. وأظهر مؤشر حجم الفساد البالغ ٣,٢ عام ٢٠٠٨ اتساع حجم الفساد بشكل ملحوظ عند مقارنتها بأقل البلدان فساداً من حيث قيمة المؤشر كقَطَر مثلاً، إذ بلغ ٦,٥ خلال العام المذكور (الملحق الرقم (٥)). وهذا يؤثر في نمط توزيع الدخل، ويُوجد حالة من التباين بين فئات السكان، فقد ظهر أنّ نسبة أغنى ٢٠ بالمئة إلى أفقر ٢٠ بالمئة تشكّل ٦,١ بالمئة، واتضح ذلك من خلال معامل جيني، إذ كانت قيمته الأقل بين البلدان العربية، وبلغت ٣٥,٣ عام ٢٠٠٧، وهي قيمة منخفضة مقارنة ببلدان عربية أخرى، وذلك ربما لا يعكس مدى التباين في صورته الحقيقية بسبب عدم دقة البيانات على المستوى الكلي، وإنّ قيمة دليل التنمية البشرية قد بلغت ٠,٧٥٤ عام ٢٠٠٧، وبذلك تصنّف ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (الملحق الرقم (٧)).

أدخلت الجزائر إصلاحات متتالية على اقتصادها بشكل عام وعلى القطاع الزراعي بشكل خاص، وفي إطار برامج صندوق النقد الدولي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة، وتحرير السوق المحلي والانفتاح وإعداد الاقتصاد لدخول أسواق جديدة.

يبلغ عدد سكان الجزائر نحو ٣٤,٨٠٠ مليون نسمة، يعمل في القطاع الزراعي نحو ٢٤٤ ألف عامل عام ٢٠٠٧، وتصل نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي إلى نحو ٦,٥ بالمئة عام ٢٠٠٨ بسبب وجود قطاع النفط، وتقدر المساحة المستغلة للإنتاج الزراعي بنحو ٤٨٤١ ألف هكتار، أي ما نسبته ٥٧,٥ بالمئة من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة خلال عام ٢٠٠٨ البالغة ٨٤١٤ ألف هكتار. تحتل الحبوب مساحة تقدر بحوالى ٢٨٥ ألف هكتار من المساحة المزروعة عام ٢٠٠٨.

بلغ إجمالي قيمة صادراتها الزراعية نحو ٣٠٢ مليون دولار، بينما كانت الواردات قد بلغت نحو ٩٢٤٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨، أي أنّ ميزانها التجاري الزراعي يعاني عجزاً يصل إلى ٨٩٤٠ مليون دولار خلال العام المذكور. إنّ أغلب المبادلات التجارية للجزائر تجري مع بلدان الاتحاد الأوروبي، ويطغى عليها الواردات السلعية التي تتمثل بالمنتجات الغذائية، وحصة تجارتها مع البلدان العربية ضعيفة فهي تقدر بحوالى ٢١ بالمئة من إجمالي قيمة تجارتها الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية. أما بالنسبة إلى الغذاء فتشير قيمة الفجوة الغذائية البالغة ٦٧٤٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى حجم المخاطر التي قد يعانيها الاقتصاد المحلي، ومثّلت الحبوب نحو ٥٨,٢ بالمئة من إجمالي الفجوة من المجاميع السلعية الغذائية، ولم تحقق نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب سوى ١٦,٠ بالمئة خلال العام المذكور، وبذلك يشير الاقتصاد الجزائري في جزء كبير منه إلى سمات الاقتصاد الريعي، الأمر الذي وضعه في مجال التقلبات المرتبطة بأسعار النفط من جانب، واعتماده على الأنماط ذات البعد الواحد من جانب آخر.

٧ ـ سورية

تُعدّ سورية من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض غير النفطية، تبلغ الأهمية النسبية لصادراتها ٢٤,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (الملحق الرقم (٣)). بينما تحتل المديونية نسبة ١٠,٠ بالمئة من إجمالي الناتج. يتضح الانخفاض في الأهمية النسبية للصادرات بشكل واضح من خلال مؤشر الانفتاح الاقتصادي

البالغ ٥٥,٠ بالمئة، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت ببلدان أخرى لنفس الفئة (الملحق الرقم (٤)). وأظهرت الفجوة الخارجية ارتفاع حجم العجز في الميزان التجاري، فقد فاقت الواردات الصادرات بما قيمته ٣٣٩٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨، وما أكد تلك النتائج قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية الشامل، إذ بلغت قيمة منخفضة جداً تصل إلى ٥,٨ وبترتيب ١٤ بين البلدان، وجاءت المؤشرات الفرعية الأخرى متوافقة مع تلك القيمة خلال عام ٢٠٠٧. إنّ هذا الانخفاض في قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية انعكس في اتساع حجم الفساد لقيمة بلغت ٢,١، وهذه القيمة تدل على اتساع نطاق الفساد التي انعكست بدورها على أجواء التجارة الخارجية التي طغت عليها بناءً على ذلك أجواء من الضبابية وانخفاض الأداء التجاري، التي تعود آثارها السلبية بشكل أو بآخر على الأفراد، ولا سيما منخفضي الدخل (الملحقان الرقمان (٥) و(٦)). وتعتبر سورية من البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، إذ بلغ مؤشر دليل التنمية البشرية قيمة تصل إلى ٠,٧٤٢ عام ٢٠٠٧، وهي قيمة تُعدّ مرتفعة إلى حدّ ما (الملحق الرقم (٧)).

يعتبر القطاع الزراعي السوري أحد أهم القطاعات من حيث أهميته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي استيعابه لقوة العمل وأهميته في الميزان التجاري ودوره الكبير في تأمين الغذاء للسكان والمواد الأولية للصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية. ولقد تبنّت سورية حزمة الإصلاح والتحرر الاقتصادي على صعيد الفهم المحلي للاقتصاد السوري منذ عام ١٩٨٦ في سعي منها إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتكامل مع الاقتصاد العالمي بعيداً عن وجهات النظر الخارجية. وتهدف السياسات الزراعية في سورية إلى تحقيق زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي في القطاع المذكور والوصول إلى زراعة تؤمن حاجات السوق المحلية وذات قدرة تنافسية في الأسواق العالمية. وقد تأثر القطاع الزراعي بالمستجدات والتغيرات التي شهدها الاقتصاد المحلي والمتمثلة بالتحرير التدريجي للتجارة الذي أدى إلى إعادة صياغة السياسات المتعلقة بالزراعة باتجاه السماح باستيراد معظم السلع الزراعية وزيادة الصادرات، ونتج من ذلك زيادة في حجم التبادل التجاري الزراعي وارتفاع مستويات الإنتاجية الزراعية[٦].

(٦) أسامة السعدي، «السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية ومتطلبات تهيئتها لإقامة الاتحاد الجمركي العربي،» ورقة قُدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٣٥.

يستقطب القطاع الزراعي نحو ٥٣ ألف عامل، أي نسبة تقدر بـ ٠,٩ بالمئة من إجمالي القوى العاملة الكلية البالغة ٥٤٤٢ ألف عامل عام ٢٠٠٨، وينتشر العاملون في القطاع المذكور على مساحة تقدر بـ ٤٧١٩ ألف هكتار من الأراضي المزروعة، أي أنّها تمثل نسبة تقدر بـ ٨٣ بالمئة من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة البالغة ٥٦٨٢ ألف هكتار، وتحتل الحبوب مساحة تقدر بنحو ٣٠٨٨ ألف هكتار، وتساهم الزراعة بنسبة تصل إلى ٢٠,٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨. وعلى صعيد التجارة الزراعية بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية نحو ١٧٢٢ مليون دولار، في حين إنّ الواردات كانت مساوية إلى ٢٤٠١ مليون دولار، أي أنّها تعاني عجزاً في ميزانها التجاري الزراعي بمقدار ٦٧٩ مليون دولار، بمعنى آخر إنّ الصادرات الزراعية تغطي ٧١,٧ بالمئة من الواردات الزراعية في عام ٢٠٠٨.

بلغت قيمة الفجوة الغذائية لعام ٢٠٠٨ نحو ١٠٥٥ مليون دولار تقريباً، وتمثل فجوة الحبوب نحو ٦٩,٤ بالمئة، أي أنّها بلغت ما قيمته ٧٣٣ مليون دولار تقريباً، بينما تبلغ الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتي من الحبوب ٥٣,٣ بالمئة. ويُعدّ الاقتصاد السوري من أكثر الاقتصادات من حيث تحقيقه للأمن الغذائي لمقدرته على إعطاء أهمية نسبية عالية للقطاع الزراعي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن مقدرته على تبنّي سياسات اقتصادية محلية، بعيداً عن تأثيرات المؤسسات الاقتصادية الدولية، وعلى الرغم من أنّه لا يُعدّ من الاقتصادات الريعية، إلا أنّ مقدرته على إدارة الاقتصاد بصورة تحقق قدراً من الرفاهية الاجتماعية تُعدّ عالية.

٨ ـ المغرب

يصنّف المغرب ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، وبلغت الأهمية النسبية لصادراته نحو ٢٣,٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي (الملحق الرقم (٣)). وتشكّل المديونية نسبة ٢٠,١ بالمئة من الناتج المذكور، وهي نسبة مقاربة لأهمية الصادرات في الناتج لعام ٢٠٠٨. ويظهر الانفتاح الاقتصادي فيها مرتفعاً، إذ بلغ نسبة تقدر بـ ٧١,٨ بالمئة، وإنَّ جزءاً من ذلك الارتفاع كان نتيجة ارتفاع حجم الواردات، إذ أظهر مؤشر الفجوة الخارجية عجزاً بمقدار ٢١٦٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨ (الملحق الرقم (٤)). وقد جاء مؤشر الحرية الاقتصادية متوافقاً مع ذلك الارتفاع في نسبة الانفتاح الاقتصادي، إذ بلغ ٦,٦، وعكس

ارتفاع حجم التجارة وتوسعها (الملحق الرقم (٦)). ومن حيث قيم المؤشرات الجزئية الأخرى، فقد كانت مقاربة للمؤشر الشامل للحرية الاقتصادية، إذ تراوح بين أقل قيمة للحرية التجارية الدولية البالغة ٥,٤، وأعلى قيمة لحجم الحكومة البالغة ٦,٦، بينما أظهر مؤشر الفساد البالغ ٣,٥ اتساع حجم الفساد عند مقارنته ببلدان أخرى (الملحق الرقم (٥)). ومن جهة أخرى بلغ مؤشر دليل التنمية البشرية قيمة تصل إلى ٠,٦٥٤، وبذلك تصنّف المغرب ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (الملحق الرقم (٧)). ووصلت نسبة أغنى ٢٠ بالمئة إلى أفقر ٢٠ بالمئة إلى ٧,٢، ممّا يشير إلى اتساع حجم التباين في دخول الفئات المجتمعية. وجاء معامل جيني مرتفعاً، إذ بلغ نحو ٠,٤١ عام ٢٠٠٧، وتُعدّ من النسب المرتفعة في إطار البلدان العربية (الملحق الرقم (٨)).

يعتبر القطاع الزراعي في المغرب من القطاعات المهمة نظراً إلى الوزن الاقتصادي والاجتماعي الذي يحظى به داخل الاقتصاد القومي والدور الأساسي الذي يلعبه في التنمية الريعية، إذ تبلغ نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٣,٠ بالمئة عام ٢٠٠٨. وعمل في الزراعة حوالى ٤٦٠٨ ألف عامل عام ٢٠٠٨، أي ما نسبته ٣٧,٥ بالمئة من إجمالي القوى العاملة البالغة ١١٢٦٧ ألف عامل. وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو ٨٩٥٩ ألف هكتار، منها نحو ٦٤٦٧ ألف هكتار من الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي، وتحتل الحبوب مساحة تقدر بـ ١١٩ هكتار، وتمثل ١,٨ بالمئة من المساحة المزروعة عام ٢٠٠٨.

إنَّ الأهداف الرئيسية للسياسة الزراعية في المغرب هي تأمين الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية وتحسين دخول المنتجين الزراعيين، وجعل دور القطاع الزراعي أكبر في الاقتصاد المحلي واندماجه في الاقتصاد العالمي. يضاف إلى ذلك أنّه اعتمد سياسة الانفتاح منذ عام ١٩٨٣ التي تجسدت بصورة نظم وقواعد الخصخصة والمنافسة الحرة بغية تعزيز النظام الليبرالي الاقتصادي، وأصبحت أكثر تماشياً مع سياسات وبرامج المؤسسات الاقتصادية الدولية. وقد تزامنت هذه السياسة مع التغيرات التي طرأت على التجارة الدولية وتوقيع اتفاقية الغات، واتفاقية الشراكة الأوروبية التي تتطلب تحسين جودة المنتجات لترتفع قدرتها التنافسية الخارجية والحفاظ على المكاسب التي تم التوصل إليها. ويلاحظ أنّه في ظل هذه التغيّرات تميّز دور الدولة بالتراجع إذ انتقل التدخل المباشر إلى تدخل مقنّن يعطي الأولوية للمبادرة الحرة من طرف القطاع الخاص.

وعلى مستوى التجارة الخارجية الزراعية بلغ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية نحو ١٤١٨ مليون دولار، بينما كانت الواردات قد بلغت حوالى ٢٦٤٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨، أي أنّه يعاني عجزاً في ميزانه التجاري الزراعي، فلم تغط الصادرات الزراعية سوى ٥٣,٥ بالمئة من الواردات خلال العام المذكور.

من جهة أخرى، بلغت قيمة مؤشر الفجوة الغذائية حوالى ٦٦٣٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨، بينما بلغت الفجوة الغذائية من الحبوب ١٦٦٦ مليون دولار، وكانت الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتي منها قد بلغت ٤٧ بالمئة خلال العام المذكور. وبصفة عامة، فإن الاقتصاد المغربي يعاني إشكاليات المديونية من جانب، وانعكاساتها بصورة غير مباشرة على أوضاع الأمن الغذائي من جانب آخر، ويرافق هذا المأزق تباين في نمط توزيع الدخول، ممّا يعطي دلالات إلى أنَّ هناك فئة اجتماعية تعاني مأزق الفقر.

٩ ـ السودان

يصنّف السودان ضمن مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض، ويعاني اقتصاده ارتفاعاً في حجم المديونية الخارجية إذ بلغت أهميته النسبية إلى الناتج المحلي نحو ٥٥,٠ بالمئة، ولا تشكّل صادراته سوى ما نسبته ١٩,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨ (الملحق الرقم (٣)). بالإضافة إلى أنّه يعاني فجوةً خارجيةً تصل إلى ما يقارب ٢٤٣٠ مليون دولار خلال العام المذكور. ولم تصل نسبة انفتاحه الاقتصادي إلى أعلى من ٣٤,٥ بالمئة لمحدودية تنوّعه الإنتاجي (الملحق الرقم (٤)).

بلغ مؤشر الحرية التجارية الدولية نحو ٦,٦، ولم تتوفر بيانات حول قيمة مؤشر الحرية الشاملة، وانعكس الأداء التجاري المنخفض الذي ظهر من خلال المؤشرات أعلاه على اتساع دائرة الفساد، إذ بلغ مؤشر الفساد قيمة تصل إلى ١,٦ خلال عام ٢٠٠٨ (الملحق الرقم (٥)). وهي من النسب المرتفعة فيما بين البلدان العربية أو العالم، وقد يعود ذلك إلى حالة عدم الاستقرار التي مر بها السودان خلال العقود القليلة الماضية، وذلك يُعدّ أحد أسباب انخفاض حجم التجارة الخارجية والداخلية وسيادة أجواء لا تتسم بالشفافية التي تُمكن من تحفيز الاستثمار. وأوضاع كهذه غالباً ما تؤدي إلى اتساع نطاق الفقر وسيادة حالة تباين في مستويات الدخول بين فئات المجتمع، إذ بلغت نسبة أغنى ٢٠

بالمئة إلى أفقر ٢٠ بالمئة ما مقداره ٥,٩، بينما جاء دليل التنمية البشرية بقيمة تصل إلى ٠,٥٣١، وبذلك يُعدّ السودان من البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة بناءً على أحدث تصنيف وردنا بهذا الخصوص (الملحق الرقم (٧)).

يعتبر القطاع الزراعي في السودان من القطاعات الحيوية والمهمة بوصفه المصدر الأساسي للغذاء، ومصدراً رئيسياً لدخل فئات واسعة من السكان، إلى جانب تلبيته الحاجات الاستهلاكية، وإسهامه بمدخلات إنتاج بعض الصناعات، وبصفته داعماً لأوضاع الأمن الغذائي.

يستقطب القطاع الزراعي نحو ٢٠١ ألف عامل من إجمالي القوى العاملة الكلية البالغ عددها ١٤٠٩٥ ألف عامل، أي أنَّ العاملين في الزراعة يمثلون نسبة تصل إلى ١٤ بالمئة من القوى العاملة الكلية. وساهمت الزراعة بنحو ٢٩,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨، وقدّرت المساحة المستغلة للإنتاج الزراعي خلال عام ٢٠٠٨ نحو ١٧٧٤٢ ألف هكتار، أي ما نسبته ٨٥ بالمئة من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، البالغة ٢٠٨٥٢ ألف هكتار، واحتلت الحبوب مساحة تصل إلى ٩٢٩٠ الف هكتار عام ٢٠٠٨.

يعاني الميزان التجاري الزراعي في السودان عجزاً يصل إلى ٦٤٢ مليون دولار، وكانت الصادرات الزراعية قد بلغت نحو ٣٢١ مليون دولار، بينما فاقت الواردات تلك القيمة إذ وصلت إلى ٩٦٣ مليون دولار، فلم تتمكن صادراتها الزراعية من تغطية سوى ما نسبته ٣٣,٣ بالمئة من الواردات الزراعية لعام ٢٠٠٨. وعلى مستوى آخر تشير قيمة الفجوة الغذائية البالغة ٥٤٨ مليون دولار إلى أوضاع الغذاء التي سادت خلال عام ٢٠٠٨، وتشكّل الحبوب ما نسبته ٩٦ بالمئة من إجمالي قيمة الفجوة من المجاميع السلعية الغذائية، بينما وصلت الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتي من مجموع الحبوب إلى ما يقارب ٧٥,٢ بالمئة خلال العام المذكور. وجدير بالذكر أنَّ الاتجاهات المدنية للاقتصاد السوداني تشير إلى إمكاناته نحو توسيع الاستثمار، ولا سيما البنى الأساسية، وذلك من خلال التحسن الذي طرأ على إجمالي الناتج المحلي نتيجة ارتفاع مساهمة الموارد النفطية في الناتج المذكور خلال السنوات القليلة الماضية، وأن جزءاً من هذه الزيادة قد اتجه نحو البنى المذكورة، ممّا تمكن معه من زيادة الحوافز الاستثمارية، ولا سيما في القطاع الزراعي، إلا أنَّ المشكلة التي يعانيها هذا الاقتصاد هي مسألة الفساد، الذي غالباً ما يرافق التزايد في الموارد النفطية من ناحية، والتغيرات في هيكلية الاقتصاد من ناحية أخرى.

١٠ ـ موريتانيا

موريتانيا من البلدان ذات الدخل المنخفض، ومن فئة البلدان ذات المديونية المرتفعة، إذ قدّرت الأهمية النسبية للمديونية الخارجية إلى الناتج بنحو ٧٢,٥ بالمئة عام ٢٠٠٨، وهي أعلى نسبة بين البلدان العربية. تعاني موريتانيا فجوةً خارجيةً تقدر بـ ٢١٦٥٠ مليون دولار، وتبلغ الأهمية النسبية لصادراتها نحو ٤٦,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (الملحق الرقم (٣)). ولها نسبة انفتاح اقتصادي مقبولة إذا ما قورنت ببلدان عربية أخرى إذ وصلت إلى ٩٧,٧ بالمئة خلال العام المذكور (الملحق الرقم (٤)). وقد جاء مؤشر الحرية الاقتصادية الشامل متوافقاً مع النسبة المرتفعة لمؤشر الانفتاح الاقتصادي إذ بلغ ٦,٤ (الملحق الرقم (٦)). وكانت المؤشرات الأخرى الفرعية مقاربة لتلك القيمة، فقد تراوحت بين أعلى قيمة لمؤشر الحرية التجارية الدولية والبالغ ٦,٣ وأدنى قيمة لمؤشر سوق الائتمان والعمالة والبالغ ٥,٦، بينما كانت بعض المؤشرات الواردة أعلاه مقبولة إلى حدّ ما. وجاء مؤشر حجم الفساد يدل على وجود حالات للفساد مرتفعة من خلال قيمته البالغة ٢,٨ عام ٢٠٠٨ (الملحق الرقم (٥)). وقد نتج من حالة من هذا النوع ارتفاع التباين في مستويات الدخول، ومن ثم زيادة عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، فقد بلغت نسبة أغنى ١٠ بالمئة إلى أفقر ١٠ بالمئة نحو ١١,٦، بينما كانت نسبة أغنى ٢٠ بالمئة إلى أفقر ٢٠ بالمئة مساوية لـ ٧,٤، ممّا يشير إلى مدى التباين في القدرة الشرائية بين فئات المجتمع الأغنى والأفقر حالاً (الملحق الرقم (٨)). وتصنّف موريتانيا ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، إذ بلغت قيمة دليل التنمية البشرية نحو ٠,٥٢٠، وهي قيمة تُعدّ منخفضة إلى حدٍّ ما.

بلغ عدد سكان موريتانيا حوالى ٣,٠٧٥ مليون نسمة، وعمل في القطاع الزراعي حوالى ٣٣٠ ألف عامل، أي ما نسبته ٥٢ بالمئة من القوى العاملة الكلية البالغة ٦٣٤ ألف عامل عام ٢٠٠٨. تساهم الزراعة بنحو ١١,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨. وقدّرت المساحة المستغلة للإنتاج الزراعي حوالى ٣٢٢ ألف هكتار، أي ما نسبته ٠,٣ بالمئة من إجمالي المساحة الكلية البالغة ١٠٣٠٧٠ ألف هكتار عام ٢٠٠٨. احتلت الحبوب مساحة تصل إلى ٢٣١٤٣٠ هكتار عام ٢٠٠٨، وتمثل ٧١ بالمئة من إجمالي المساحة الزراعية، وعانى الميزان التجاري الزراعي لموريتانيا عجزاً وصل إلى ٣٠ مليون دولار، وكانت صادراتها الزراعية قد بلغت نحو ٦٤ مليون دولار، بينما فاقت

الواردات تلك القيمة ووصلت إلى ٩٤ مليون دولار، فلم تغط الصادرات الزراعية سوى ما نسبته ٦٨,٠ بالمئة من الواردات الزراعية.

من جهة أخرى يتضح من خلال مؤشر قيمة الفجوة الغذائية والبالغة ٣٤٦ مليون دولار حجم المخاطر التي يتأثر بها الأفراد، وقد مثلت الحبوب ٢٨,٦ بالمئة من إجمالي قيمة الفجوة للمجاميع السلعية الغذائية عام ٢٠٠٨، بينما لم تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي سوى ٢٦,٨ بالمئة من مجموع الحبوب خلال العام المذكور. وتعكس هذه المؤشرات المخاطر التي يعانيها الاقتصاد الموريتاني تجاه الأمن الغذائي. وجدير بالذكر أنّ إعادة ترتيب هيكلية السياسات الاقتصادية والاقتصادية الزراعية ستقود إلى تحسن نسبي في مسألة الأمن الغذائي الموريتاني.

ثانياً: توصيف وبناء الأنموذج

يُعدّ بناء الأنموذج جزءاً من مكونات أغلب العلوم، فالعلاقات التي تحكم الظواهر تكون عادة غاية في التعقيد، إذا أخذت كما هي في واقعها الفعلي، والأنموذج (Model) هو أداة لتمثيل ظاهرة معيّنة بالشكل الذي يبرز الظواهر السائدة، لغرض تبسيط وفهم وتحليل الظواهر المعقدة والمتشابكة في علاقاتها الواقعية الفعلية، بهدف الحصول على نتائج يمكن تفسيرها وتعميمها على الواقع، وهذا يعني أنَّ النماذج هي حالة مصغرة مبسطة عن الحالة الحقيقية[٧]. وعندما تكون الظاهرة المعينة ظاهرة اقتصادية فإنّ الأنموذج اقتصادي.

يعرّف الأنموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع بصيغ رياضية تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات، وبعبارة أخرى الأنموذج الاقتصادي مجموعة من العلاقات تمثل ظاهرة معيّنة بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات، ولكنّها ممثلة للواقع بهدف تعليلها أو التنبؤ بها، ومن ثم إمكانية السيطرة عليها، وقد يكون الهدف منه تقدير قيم عددية لمعلمات العلاقة بين المتغيرات بغية التنبوء أو تحليل هيكل اقتصادي أو تقييم سياسة اقتصادية[٨].

---

(٧) Fredrick L. Golloaday, *Economics Problems, Principles and Priorities* (New York: Benjamin Cummings Publishing Company, 1978), p. 47.

(٨) حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي** (عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٢٢.

إنَّ توصيف الأنموذج الاقتصادي وصياغته أولى خطوات بناء أنموذج القياس الاقتصادي، الذي يتضمن فضلاً عن العلاقات النظرية متغيرات عشوائية لتفسير العلاقة السببية بين المتغيرات، ولإغراض التحليل الكلي تصاغ هذه العلاقات بشكل رياضي، أي تحويل العلاقات الاقتصادية النظرية إلى معادلات رياضية تستخدم الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لنتمكن من دراسة الظاهرة المعينة بصورة تطبيقية؛ فبدلاً من محاولة عرض اقتصادي حقيقي يحاول تحليل أثر المتغيرات والظواهر الاقتصادية يظهر الأنموذج ليصف اقتصاداً، له بعض أبعاد الاقتصاد الحقيقي التي يفترض بأنّها الأهم من الناحية الكمية، والأكثر ملاءمة بالنسبة إلى مجموعة التساؤلات التي يدرسها النموذج[٩].

١ ـ تحديد البيانات المستخدمة في الأنموذج

يتضمن الأنموذج القياسي عيّنة لصنفين من البيانات: **الأول** بيانات المقطع العرضي، أي مشاهدات بشكل وحدات مفردة لمدة معيّنة من الزمن، **والثاني** بيانات السلاسل الزمنية التي تكون على شكل مشاهدات لمدة زمنية معيّنة. يعتمد النموذج في تحليل البيانات أسلوب تحليل الانحدار الخطي للبيانات المتسلسلة زمنياً ذات المقطع العرضي (Time Series Cross Section Regression)، وهو أسلوب يعتمده العديد من الباحثين الاقتصاديين في تحليل جداول البيانات المتكوّنة من مجموعة من السلاسل الزمنية لعدد من البلدان. يتم الجمع بين مشاهدات المقاطع العرضية، ومشاهدات السلاسل الزمنية، لتكوين نموذج اقتصادي يلائم هذا النوع من التحليل، ومن هذه النماذج ما يسمّى بانحدار الجمع (Pooled Regression). إنَّ هذا الأنموذج يدمج بين مشاهدات المقطع العرضي ومشاهدات السلاسل الزمنية، وعند دمج البيانات يتكون لدينا الآتي:

$$Y_{it} = B_1 + B_2 X_{2it} + B_3 X_{3it} + U_{it} \qquad (١)$$

إنَّ المعادلة (١) ناتجة من ضم جميع مشاهدات السلاسل الزمنية للوحدات الاقتصادية، ودمجها معاً ليتكون لدينا نموذج انحدار الجمع (Pooled Regression) الذي يضم مشاهدات السلاسل الزمنية (Time Series Data) والمقاطع العرضية

(٩) جاردنر أكلي، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات**، ترجمة عطية مهدي سليمان (بغداد: جامعة الموصل، ١٩٨٤)، ص ٢١.

(Cross-Sectional). ويتضح من المعادلة (١) أنَّ (i) تصف (ith) وحدة اقتصادية و(t) الزمن(١٠).

٢ ـ المتغيرات المستخدمة والشكل الدالي للظاهرة الاقتصادية

استخدمنا في هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية خلال فترتين، شملت الأولى (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤)، والثانية (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨) للمقاطع العرضية المتكونة من البلدان العربية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية التي تشمل (الأردن، تونس، السعودية، المغرب، موريتانيا) قبل وبعد انضمامها إلى المنظمة المذكورة، ومن ثم تمّ استخدام أسلوب الدمج المشار إليه لبلدان عربية أخرى لم تنضم إلى المنظمة خلال المدة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨) التي شملت (الجزائر، سورية، لبنان، ليبيا، السودان).

$$Y_1 = b_0 + b_1 X_2 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 + b_5 X_5 \qquad (٢)$$

تم توظيف دالة الإنتاج الزراعي في صيغتها الفنية بعلاقات دالة الأمن الغذائي بالعوامل الحقيقية المؤثرة فيه باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (Two-Stage Least Squares)، إذ تضمنت دالة الإنتاج الزراعي المتغيرات التالية:

إذ إن:

Y_1: الناتج الزراعي (مليون دولار)

X_1: المساحات المزروعة (ألف هكتار)

X_2: القوى العاملة الزراعية (ألف عامل)

X_3: التكنولوجيا الميكانيكية (قدرة المكائن الزراعية)

X_4: الأسمدة النيتروجينية (ألف طن)

X_5: الأسمدة الفوسفاتية (ألف طن)

أما علاقات دالة الأمن الغذائي فقد أخذت حالتين: الأولى لمجموعة

---

(١٠) Damodar N. Gujarati, *Basic Econometrics*, 3rd ed. (London: McGraw Hill, 1995), p. 522.

الحبوب، والثانية للقمح منفرداً. وبالنظر إلى أنَّ النموذج تضمن هاتين الحالتين، فإنَّ الأمر تطلب اختلاف متغيرات كل محدد منها، إذ تضمنت دالة الأمن الغذائي لمحصول القمح المتغيرات التالية:

$$Y_2 = b_0 + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5 + b_6 X_6 + b_7 X_7 + b_8 X_8 + b9\, Y_1 \quad (٣)$$

إذ إنَّ:

Y_2: قيمة الفجوة الغذائية من القمح (مليون دولار): الفرق بين قيمة إجمالي الاحتياجات من السلعة الغذائية (القمح) وقيمة إجمالي المنتج منها.

X_1: معامل الحماية الاسمي: يقيس مدى الانحراف في الأسعار المحلية عن نظيرتها العالمية.

X_2: الأسعار العالمية للقمح (دولار/ طن): سعر الطن الواحد من القمح في السوق العالمية.

X_3: المعونات الغذائية من القمح (مليون طن): كمية المعونات المقدمة من قبل الجهات المانحة إلى البلدان المتلقية.

X_4: نسبة الانفتاح الاقتصادي (بالمئة): الأهمية النسبية للتجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

X_5: حالة ميزان المدفوعات (مليون دولار)

X_6: التقلبات في أسعار النفط (دولار)

X_7: الدين العام الخارجي بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي: إجمالي قيمة الدين العام الخارجي القائم بذمة البلدان العربية المدينة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

X_8: قيمة فجوة الموارد الزراعية (مليون دولار)

X_9: الناتج الزراعي المقدر: قيمة الناتج الزراعي المقدر بالعوامل الحقيقية طبقا للمعادلة (٢)

Ui: المتغير العشوائي أو حدّ الاضطراب

أما دالة الأمن الغذائي لمجموعة الحبوب فقد شملت المتغيرات التالية:

$$Y_3 = b_0 + b_1 X_2 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5 + b6 X_6 + b7 Y_1 \quad (٤)$$

إذ إنَّ:

Y_3: قيمة الفجوة الغذائية من الحبوب (مليون دولار)

X_1: المعونات الغذائية من الحبوب (مليون طن)

X_2: نسبة الانفتاح الاقتصادي (بالمئة)

X_3: حالة ميزان المدفوعات (مليون دولار)

X_4: التقلبات في أسعار النفط (دولار)

X_5: الدين العام الخارجي بالمئة من الناتج المحلي

X_6: قيمة فجوة الموارد الزراعية (مليون دولار)

X_7: الناتج الزراعي المقدر

Ui : المتغير العشوائي

إنَّ هذا الأنموذج قد اعتمدت صيغته بصورة أو أخرى العديد من الدراسات المتقدمة السابقة التي تمّت الإشارة إليها في الجانب النظري، إلا أنَّ مجال تطبيقنا له اختلف عن تلك الدراسات من حيث الزمان والمكان، فقد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على البرنامج الإحصائي (Minitab) الذي أمكن معه استخدام أنواع مختلفة من الدوال للوصول إلى نتائج أكثر دقة للمتغيرات المفسرة للأنموذج، ولبيان أفضل توفيق للمعادلات، كما تم الاعتماد على العديد من الاختبارات الإحصائية والقياسية التي تعطي صورة عن مدى معنوية وصحة المتغيرات الداخلة في الأنموذج.

الفصل الخامس

القياس الكمّي والتحليل الاقتصادي

أولاً: تحليل نتائج تقدير معلمات التحليل الكمّي في دالة الأمن الغذائي لبلدان العيّنة قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١ ـ دالة الناتج الزراعي قبل الانضمام إلى المنظمة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤)

$Y = 0.00 + 0.176\,X_1 + 0.717\,X_2 + 0.729\,X_3 + 0.241\,X_4 - 0.464\,X_5$

$T = (1.41)\ (7.73)\ (6.82)\ (2.13)\ (-3.07)\quad p = (0.14)\ (0.00)\ (0.00)\ (0.03)\ (0.00)$ (٥)

$R^2 = \%\ 94.3\quad R^2j = \%93.6\quad F = 128.8\quad D.W = 1.59\quad df = (5,39)\quad n = 45$

$S.T = 0.06$

بعد إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية للمعادلة (٥) ظهرت معنوية المتغيرات (X_2, X_3, X_4) المتمثلة بالقوى العاملة الزراعية والتكنولوجيا الميكانيكية والأسمدة النيتروجينية، ولم تظهر معنوية كل من (X_5, X_1) التي تمثل المساحات المزروعة والأسمدة الفوسفاتية عند مستويات معنوية ٥ بالمئة، وقد فسر الأنموذج ٩٣,٦ بالمئة من التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد، أما قيمة F المحتسبة فقد أكدت معنوية الأنموذج ككل. أما إشارة معلمات المتغيرات فقد جاءت متفقة في أحيان كثيرة مع المنطق الاقتصادي.

ويمكن تفسير العلاقات على النحو الأتي:

X_2: **القوى العاملة الزراعية**: تعكس الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير X_2 أنّ زيادة استخدام قوة العمل الزراعية له آثار إيجابية في الناتج الزراعي، وهذا منطقي من الناحية الاقتصادية، فأغلب بلدان العيّنة تتميز بالزراعات ذات الكثافة في عنصر العمل، لذا فإنّ استخدام زراعة كثيفة العمل يساهم في تخفيض عدد العاطلين عن العمل من جهة، بالإضافة إلى أنّ التوسع في استخدام العنصر

المذكور يعني أنَّ أراضي جديدة ستستثمر، وبالتالي يزداد الناتج الزراعي من جهة أخرى. وقد تأكدت معنوية المتغير المذكور من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة ٧,٧٣ وهي قيمة تجاوزت القيمة الجدولية، ممّا يعني أنَّ هناك تأثيراً معنوياً لمتغير القوى العاملة في الناتج الزراعي. بينما كانت مرونة المتغير المذكور نحو ٠,٢٨ وحدة، أي أنّ زيادة مقدارها ١ بالمئة في القوى العاملة الزراعية سيؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بمقدار ٠,٢٨ وحدة.

X_3: **التكنولوجيا الميكانيكية**: بالنسبة إلى متغير التكنولوجية الزراعية الميكانيكية، فقد ظهر المتغير المذكور بمرونة تصل إلى ٠,٤٣ وهذا يعني أنَّ حدوث زيادة مقدارها ١ بالمئة في استخدام التكنولوجيا الميكانيكية يعود على الناتج الزراعي بالزيادة بالمقدار ذاته. وقد تأكدت معنوية هذا التأثير من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة ٦,٨٢ وهي أعلى من قيمتها الجدولية. وهذا يعني أنَّ التكنولوجيا الزراعية ذات تأثير معنوي في الناتج الزراعي، وكان ذلك واضحاً من خلال درجة استجابة المتغير المعتمد للتغيرات التي تحصل في المتغير X_3.

X_4: **الأسمدة النيتروجينية**: تعكس الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير X_4 (الأسمدة النيتروجينية) أنَّ زيادة الاستخدام من الأسمدة سيساهم في زيادة الناتج الزراعي، وذلك لحاجة الأراضي الزراعية إلى هذا النوع من المركبات لعدم استخدامها من قبل المزارعين في سنوات سابقة، وقد أدى استخدامها إلى زيادة الإنتاجية الزراعية إذ ارتفعت الغلّة الزراعية للمحاصيل، وقد انعكست هذه التحسينات في تزايد مستوى الناتج الزراعي، وقد كان ذلك واضحاً من خلال قيمة مرونة المتغير المذكور حيث بلغت ٠,٠٠٣ وهي قيمة ضئيلة إلى حدّ بعيد، وهذا يعني أنَّ إحداث زيادة مقدارها ١ بالمئة في استخدام الأسمدة سيؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار ٠,٠٠٣. وقد جاء اختبار T متوافقاً مع طبيعة العلاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمتها المحتسبة ٢,١٣ وهي أعلى من نظيرتها الجدولية، وهذا يعني أن لمتغير الأسمدة تأثيراً معنوياً إيجابياً في الناتج الزراعي.

٢ ـ دالة الناتج الزراعي بعد الانضمام إلى المنظمة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)

$$\text{Log } Y = -1.66 + 0.341 \text{ Log } X_1 + 0.065 \text{ Log } X_2 + 0.468 \text{ Log } X_3$$

$T = (-2.50)\ (4.57)\ (0.64)\ (7.17)$

$p = (0.01)\ (0.00)\ (0.52)\ (0.00)$ (٦)

$R^2 = \%\ 71.8\ R^2j = \%69.8\ F = 34.8\ D. = 1.69\ df = (3,41)\ n = 45\ S.T = 0.23$

بعد أنّ خضع الأنموذج لعدد من الاختبارات الإحصائية والقياسية تبين أنَّ المعادلة (٦)[١] قد اجتازت تلك الاختبارات وظهور متغيرات (X_3, X_1) المتمثلة بالمساحات المزروعة والتكنولوجيا الميكانيكية كمتغيرات تعبّر عن العلاقات التأثيرية بينها كمتغيرات مستقلة والمتغير المعتمد المتمثل بالناتج الزراعي، وقد أمكن تفسير ٦٩,٨ بالمئة من التغيرات في المتغير المعتمد التي أحدثتها المتغيرات المذكورة، وذلك بواسطة معامل التحديد المصحح R^2.

ونلاحظ أن قيمة F البالغة ٣٤,٨ تعكس صحة معنوية الأنموذج بشكل عام، وتم اختبار ما إذا كان الأنموذج المعتمد يعاني المشكلات التي قد تصيب النماذج الاقتصادية القياسية، وتبين أنّه لم يعانِ من أيٍّ منها، وذلك من خلال استخدام اختبار[٢] Variance Inflation Factors (VIF) الخاص في الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، واختبار (D.W.) للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ويمكن أن تفسر العلاقات بين المتغيرات على النحو الآتي:

X_1: **المساحات المزروعة**: فيما يتعلق بمتغير المساحات المزروعة، فقد جاءت إشارة معلمة المتغير المذكور دالة على وجود علاقة طردية موجبة تتفق والمنطق الاقتصادي، وقد كانت درجة استجابة الناتج الزراعي للمتغيرات التي

---

(١) تمّ استبعاد المتغيّرات X4 وX5 لتسبّبها بحدوث مشكلة الارتباط المتعدّد.

(٢) يُستخدم عامل تضخم التباين كمعيار للكشف عن التداخل الخطّي المتعدّد وتحديد المتغيّر المسؤول عن ذلك، حيث يحسب هذا المعيار لكلّ متغيّر مستقلّ في أنموذج الانحدار المتعدّد، ويذكر مايرز (Myers) أنه إذا كانت قيمة VIF أكبر من ١٠، فهناك إشارة إلى وجود التداخل الخطّي المتعدّد بين المتغير Xj وباقي المتغيرات، وهذا يستوجب حذف هذا المتغيّر من النموذج لأنه السبب في وجود المشكلة. لمزيد من الاطلاع انظر: إنمار أمين حاجي، بسام يونس إبراهيم وعادل موسى يونس، **الاقتصاد القياسي** (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

تحدث في المساحات المزروعة عالية إذ بلغت مرونة المتغير المذكور نحو ٠,٣٤، وهذا يعني أنَّ حدوث زيادة مقدارها ١ بالمئة في المساحة المزروعة يؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار ٠,٣٤ بالمئة، وقد تعود تلك الزيادة في جزء كبير منها إلى التوسع في الأراضي المروية التي يكون تأثرها بالأوضاع المناخية أقل من نظيرتها المطرية، يضاف إلى ذلك أنَّ وجود قدر من الحرية الاقتصادية قد شجع على استخدام المساحات غير المستغلة وتحقيق مستوى دخل مزرعي أعلى في ظل ظروف تستخدم فيها الموارد وفق فرصة تكاليفها البديلة والوصول إلى مستوى من الكفاءة الإنتاجية تساهم في رفع القدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية المتاجر بها.

وتأكدت معنوية المتغير المذكور من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة ٤,٥٧ وهي أعلى من قيمتها الجدولية، وهذا يدل على وجود التأثير المعنوي للمتغير X_1 في الناتج الزراعي.

X_3: **التكنولوجيا الميكانيكية (قدرة المكائن الزراعية)**: أظهرت إشارة معلمة المتغير X_3 المتمثل بالتكنولوجيا الميكانيكية وجود علاقة طردية موجبة بين المتغير المذكور والناتج الزراعي، إذ قدرت مرونة هذا المتغير بـ ٠,٤٦، وهذا يعني أنَّ زيادة استخدام التكنولوجيا الميكانيكية في النشاط الإنتاجي الزراعي بمقدار ١ بالمئة سيعود باتجاه زيادة الناتج الزراعي بمقدار ٠,٤٦ بالمئة. هذا يعني أن استخدام استراتيجية كثيفة رأس المال يوفر الوقت والجهد، ويساهم في زيادة الإنتاج الزراعي، وبالتالي زيادة الناتج الزراعي، ولكن ينبغي الانتباه إلى أنَّ استخدام أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال قد تكون لها آثارٌ سلبية على مستوى الاستخدام من القوى العاملة التي تتميز بكثافتها في أغلب بلدان العيّنة، قد تؤدي إلى ظهور نتائج عكسية لا تتفق والأهداف الاقتصادية ـ الاجتماعية النهائية للسياسات الاقتصادية والاقتصادية الزراعية في ظل التغيرات المعاصرة التي يتميز بها الاقتصاد العالمي.

وقد تأكدت معنوية المتغير المذكور من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة نحو ٧,١٧، وهذا يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة القاضية بوجود تأثير معنوي للمتغير X_3 في الناتج الزراعي.

٣ ـ محصول القمح قبل الانضمام إلى المنظمة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤)

$\text{Log } Y = 2.31 - 0.450 \text{ Log } X_1 - 0.402 \text{ Log } X_2 + 0.171 \text{ Log } X_3 +$

$\mathbf{T} = (2.31)\ (-1.81)\ (-1.19)\ (1.12)$

$p = (0.04)\ (0.07)\ (0.24)\ (0.27)$

$0.576 \text{ Log } X_4 + 0.215 \text{ Log } X_6 - 0.238 \text{ Log } X_7 - 0.030 \text{ Log } X_9$ (٧)

$(2.98)\ (1.32)\ (-1.29)\ (-0.18)\ (0.00)\ (0.19)\ (0.20)\ (0.85)$

$R^2 = \%31.7\ R^2j = \%18.7\ F = 2.45\ D.W = 1.49$

$df = (7,37)\ n = 45\ S.T = 0.23$

تم إخضاع المعادلة التقديرية (٧)[٣] لعدد من الاختبارات الإحصائية والقياسية، وبعد اجتيازها للاختبارات المذكورة تم التأكد من معنوية كلٍّ من (X_1، X_4) المتمثلة بمعامل الحماية والانفتاح الاقتصادي، أما ما يتعلق بالمتغيرات الأخرى فقد ثبت عدم معنويتها عند مستويات معنوية مقبولة إحصائياً، وبعد احتساب قيمة معامل التحديد R^2 أمكن تفسير ١٨,٧ بالمئة من التغيرات الحاصلة في الأنموذج.

أما قيمة F فقد أكدت معنوية الدالة ككل إذ ظهرت بقيمة مساوية إلى ٢,٤٥. وتم اختبار ما إذا كان الأنموذج أعلاه يعاني مشكلة تعدد العلاقات الخطية (الارتباط المتعدد) من خلال اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors (VIF)) فلم يثبت وجود تلك المشكلة، فقد جاء الاختبار المذكور بقيم تقل كثيراً عن المستوى الذي يدل على وجودها. وأثبت اختبار (D.W.) حالة عدم تأكيد لوجود مشكلة الارتباط الذاتي لوقوعه ضمن مساحة عدم التأكد، ذلك أنَّ قيمته قد بلغت ١,٤٩.

ويمكن تفسير هذه العلاقات على النحو الآتي:

X_1: **معامل الحماية الاسمي**: تبين أنَّ زيادة مستوى الحماية سيقود باتجاه زيادة الفجوة الغذائية من القمح، ذلك أنَّ زيادة مستوى الحماية سينخفض من سعر القمح ويؤدي إلى زيادة الطلب منه، في حين إنَّ حجم الاستيرادات لن

(٣) تمّ استبعاد المتغيرات X5 وX8 لتسبّبها بظهور مشكلة الارتباط المتعدّد.

يتزايد بشكل كبير لقيود العملة الأجنبية، وبوجود فجوة غذائية، تتزايد الأعباء على الميزانية العامة نتيجة وجود زيادة في الدعم المحلي وارتفاع المتطلبات الغذائية المستوردة ممّا يترتب عليه زيادة الفجوة الغذائية من المحصول المذكور، وهذا يتطلب وجود سياسات تتواءم ونمط الفجوة الغذائية، وبمعنى آخر خلق حالة توازنية بينهما.

وقد تأكدت معنوية هذا التغير من خلال اختبار T، إذ بلغت قيمة T المحتسبة ـ ١,٨١ وعند مقارنتها بقيمتها الجدولية تبيّن أنَّ قيمتها قد تجاوزت الجدولية، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة القاضية بوجود أثر معنوي لمتغير معامل الحماية في قيمة الفجوة من القمح. كانت مرونة المتغير المذكور قد بلغت ٠,٤٥ بالمئة ممّا يعني أنَّ زيادة مستوى الحماية بمقدار ١ بالمئة سيؤدي إلى زيادة الفجوة الغذائية بمقدار ٠,٤٥ بالمئة.

X_4: **الانفتاح الاقتصادي**: أظهرت مرونة المتغير X_4 اتجاهاً موجباً وبمقدار ٠,٥٧، وذلك يعني أنَّ حدوث زيادة مقدارها ١ بالمئة في المتغير المذكور سيقود باتجاه تخفيض الفجوة بمقدار ٠,٥٧ بالمئة، ويُعدّ ذلك منطقياً، فتزايد التعاملات مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية قد أثر بشكل إيجابي في القدرة التنافسية للقطاع الزراعي، فانخفاض جدول التكاليف نتيجة زيادة الدعم المحلي ووجود قدر من الحرية الاقتصادية قد حفز المنتجين الزراعيين نحو إنتاج القمح، لوجود فرص لتحقيق مستويات دخلية أعلى وتحقق المزايا التنافسية في الأسواق العالمية.

وجاء اختبار T معنوياً أيضاً، فقد بلغت قيمة T المحتسبة ٢,٩٨، ولدى مقارنتها بنظيرتها الجدولية تبيّن أنَّ قيمتها المحتسبة قد تجاوزت الجدولية، وهذا يدل على وجود تأثير معنوي للمتغير X_4 في المتغير المعتمد. ولم يظهر أثر الناتج الزراعي المقدّر في الدالة المذكورة بسبب أنَّ معظم المحاصيل الرئيسية المنتجة (الحبوب ومنها القمح) في بلدان العيّنة تعتمد على الهطول المطري، ومن ثم فان تقلباته واسعة، ولم يظهر معنوياً في الدالة المذكورة، وبمعنى آخر إنَّ تأثيره في الفجوة لا يُعدّ معنوياً قبل انضمام هذه البلدان إلى المنظمة المذكورة.

٤ ـ محصول القمح بعد الانضمام إلى المنظمة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)

$Y = -962 + 19.7 X_1 - 0.251 X_2 - 0.871 X3 + 6.27 X_4 +$

T= (-1.16) (0.20) (-0.29) (-1.36) (3.32)

p= (0.11) (0.84) (0.77) (0.18) (0.00)

$0.00135 X_5 - 1.34 X_6 + 2.41 X_7 + 0.00699 X_8 + 23.2 X_9$ (٨)

(1.50) (-0.23) (1.36) (2.90) (0.34)

(0.14) (0.82) (0.18) (0.00) (0.73)

R^2 = %53.2 R^2j = %41.1 F = 4.41 D.W = 1.67

df=(9,35) n=45

بعد إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية على المعادلة التقديرية (٨) ومطابقتها مع إشارة معلمات المتغيرات، ظهر أن هناك بعض المتغيرات تتفق مع المنطق الاقتصادي، إذ تم التأكد من معنوية (X_8, X_7, X_5, X_4) كل من المتمثلة بالانفتاح الاقتصادي، حالة ميزان المدفوعات، الدين العام الخارجي بالمئة من الناتج المحلي، فجوة الموارد الزراعية، أما بالنسبة إلى المتغيرات الأخرى فقد ثبت عدم معنويتها عند مستويات معنوية مقبولة إحصائياً. وبعد احتساب قيمة معامل التحديد المصحح (R^2j) أمكن تفسير ٤١,١ بالمئة من التغيرات الحاصلة في الأنموذج. أما قيمة F المحتسبة فقد أكدت معنوية الدالة ككل إذ بلغت قيمتها ٤,٤١، وتم اختبار ما إذا كان الأنموذج أعلاه يعاني مشكلة تعدد العلاقات الخطية (الارتباط المتعدد) من خلال اختبار معامل تضخم التباين ((Variance Inflation Factors (VIF)) فلم يثبت وجود تلك المشكلة، فقد جاء الاختبار المذكور بقيم تقل كثيراً عن المستوى الذي يدل على وجودها. وأثبت اختبار (.Durbin-Watson Statistic (D.W عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ذلك أنَّ قيمته ١,٦٧ لم تؤكد بشكل قاطع أنَّ الأنموذج يعاني المشكلة المذكورة.

ويمكن تفسير هذه العلاقات على النحو الآتي:

X_4: **الانفتاح الاقتصادي**: تبين من خلال إشارة وقيمة معلمة متغير الانفتاح الاقتصادي ٦,٢٧ أنَّ زيادة الانفتاح الاقتصادي سيؤدي إلى تخفيض الفجوة الغذائية من القمح، فوجود قدر من الحرية الاقتصادية والتحرر من قيود السوق واستخدام الموارد وفق فرص تكاليفها البديلة قد قاد باتجاه تحقيق قدر من

الكفاءة في العملية الإنتاجية إلى جانب تحقيق القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق العالمية وأوجد بيئة تحفز إنتاج المحاصيل الأساسية كالقمح، انعكست تأثيراته باتجاه تخفيض الفجوة الغذائية من المحصول المذكور، وقد تأكدت معنوية هذا المتغير من خلال اختبار T، إذ بلغت قيمة T المحتسبة ٣,٣٢ وهي قيمة تتجاوز نظيرتها الجدولية، وهذا يعني وجود أثر معنوي للمتغير X_4 (الانفتاح الاقتصادي) في المتغير المعتمد، بينما كانت مرونة المتغير المذكور قد بلغت ٠,٤٤، وهذا يعني حدوث تغير في المتغير X_4 سيؤدي إلى استجابة الفجوة الغذائية إلى الانخفاض بنسبة ٠,٤٤ بالمئة.

X_5: **حالة ميزان المدفوعات**: إنَّ المتغير X_5 والمتمثل بحالة ميزان المدفوعات قد ظهر بإشارة موجبة، وهذا يدل على أنَّه كلما ارتفعت أو تحسنت حالة ميزان المدفوعات فإن قيمة الفجوة ستتجه نحو الانخفاض، ذلك أنَّ التحسن في الميزان المذكور ينعكس إيجابياً على الأوضاع الاقتصادية (الغذائية) في بلدان العيّنة، فتزايد قدرة البلدان المعنية على الاستيراد ناتجة من زيادة كمية النقد الأجنبي الذي مكّنها بشكل أو بآخر من مواجهة المتطلبات الغذائية المحلية المتزايدة، وبالتالي تقليص حجم الفجوة الغذائية على المدى القصير في أقل تقدير. وقد بدت العلاقة التأثيرية المعنوية واضحة من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة ما مقداره ١,٥٠، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغير X_5 في المتغير المعتمد، وكانت مرونة المتغير المذكور قد بلغت ٠,٠١، وهذا يدل على أنَّه في حالة حدوث تغير بمقدار ١ بالمئة في حالة ميزان المدفوعات فإنه سيقود باتجاه تخفيض الفجوة الغذائية من القمح بمقدار ٠,٠١ بالمئة.

X_7: **الدين العام الخارجي بالمئة من الناتج المحلي**: بينما أظهرت إشارة متغير الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج ٢,٤١ موجبة، وهذا يدل على أنَّ زيادة الأهمية النسبية للدين العام الخارجي سيقود باتجاه تخفيض الفجوة الغذائية، ذلك أنَّ زيادة الدين الخارجي يعني أنَّ هناك تياراً من النقد الأجنبي يرفع من قدرة بلدان العيّنة على الاستيراد (بشكل خاص السلع الغذائية)، وبالتالي تنخفض قيمة الفجوة الغذائية على المدى القصير، وعلى الرغم من أنَّ زيادة هذا المتغير ستقود إلى خفض الفجوة، إلا أنَّ هذا الخفض كان متواضعاً ولا يتجاوز ١,٥٣، ذلك بسبب أنَّ النقد الأجنبي سيوظف في مجالات عديدة في بلدان بحاجة إلى المديونية، وربما لا يكون استيراد القمح بديلاً مناسباً.

وقد بلغت مرونة المتغير المذكور ما مقداره ١,٥٣، وهذا يعني أنَّ زيادة المديونية بمقدار ١ بالمئة يعني أنَّ الفجوة الغذائية ستنخفض بمقدار ١,٥٣ بالمئة. وقد تأكدت معنوية المتغير المذكور من خلال اختبار T، إذ كانت قيمة t المحتسبة قد بلغت نحو ٢,٤٦ وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني رفض فرضية العدم نتيجة وجود تأثير معنوي لمتغير المديونية الخارجية في الفجوة الغذائية.

X_8 : **فجوة الموارد الزراعية**: تبين من خلال قيمة مرونة المتغير X_8 والمتمثل بفجوة الموارد الزراعية والبالغة ٠,٣٤ أنَّ زيادة الأهمية النسبية للمتغير المذكور بمقدار ١ بالمئة سيقود باتجاه تخفيض الفجوة الغذائية بمقدار ١,٥٣ بالمئة، فالاتجاه الموجب للمتغير X_8 يدل على أنَّ تأثيره في الفجوة الغذائية باتجاه تخفيضها الذي يتزايد كلما تزايد هذا الأثر، وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي، فالتحسن في أوضاع فجوة الموارد ناتج من تحسن في أداء الصادرات الزراعية بالنسبة إلى الواردات ممّا يعني تحقق فوائض نقدية، وجّه جزء منها نحو تخفيض الفجوة من القمح. وقد تأكدت معنوية المتغير المذكور من خلال اختبار T حيث بلغت قيمة T المحتسبة ٢,٩٠ وهي قيمة قد تجاوزت نظيرتها الجدولية.

٥ ـ مجموعة الحبوب قبل الانضمام إلى المنظمة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤)

$\text{Log } Y = 2.75 - 0.176 \text{ Log } X_1 + 0.387 \text{ Log } X_2 + 0.0581 \text{ Log } X_4 -$

$T = (1.96)\ (-0.70)\ (3.89)\ (0.83)$

$p = (0.05)\ (0.48)\ (0.00)\ (0.41)$

$0.001 \text{ Log } X_6 + 0.249 \text{ Log } X_7$

$(-0.01)\ (2.92)$ (٩)

$(0.99)\ (0.00)$

$R^2 = 69.2\%\ R^2j = \%65.2\ F = 17.5\ D\text{-}W = 1.39$

$df = (5,39)\ n = 45\ S.T = 0.26$

بعد إجراء الاختبارات القياسية والإحصائية على المعادلة التقديرية (٩) ومطابقتها مع إشارة معلمات المتغيرات ظهر أنَّ هناك بعض المتغيرات تتفق مع المنطق الاقتصادي، بينما ظهرت أخرى مخالفة، لذلك تم تأكيد معنوية كلٍّ من (X_7,X_2) المتمثلة بالانفتاح الاقتصادي والناتج الزراعي المقدر. أما بالنسبة إلى

المتغيرات الأخرى فقد ثبت عدم معنويتها عند مستويات مقبولة إحصائياً، وبعد احتساب قيمة معامل التحديد المصحح (R^2j) أمكن تفسير ٦٥,٢ بالمئة من التغيرات الحاصلة في الأنموذج. أما ٣٤,٨ بالمئة فإنّها تأثيرات لمتغيرات خارجية لم يتضمنها الأنموذج، أما قيمة F المحتسبة فقد أكدت معنوية الأنموذج ككل، وتم اختبار ما إذا كان الأنموذج يعاني مشكلة تعدد العلاقات الخطية (الارتباط الخطي المتعدد) من خلال اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors (VIF)) إذ تبين ان المتغيرات (X_3,X_5) تعاني وجود تلك المشكلة، فقد جاء الاختبار المذكور بقيم تدل على وجودها، وأثبت اختبار (.D.W) عدم تأكد وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ذلك أنّ قيمته وقعت ضمن مجال عدم التأكد.

ويمكن تفسير هذه العلاقات على النحو الآتي:

X_2: **الانفتاح الاقتصادي**: تبين أنّ مرونة المتغير X_2 (الانفتاح الاقتصادي) قد أخذت اتجاهاً موجباً وبقيمة ٠,٣٨، وبمعنى آخر إنّ زيادة مقدارها ١ بالمئة في الانفتاح الاقتصادي ستقود إلى استجابة الفجوة بالخفض بالمقدار المذكور، ويُعدّ ذلك منطقياً باعتبار أنّ الحرية الاقتصادية قد أعطت الفرصة لإنتاج الحبوب لتحقيق الحالات التنافسية التي تقود إلى الكفاءة الإنتاجية، فضلاً عن أنّ تزايد هذه الحرية في مجال التجارة الخارجية قد حسّنت من أداء العمليات المزرعية، ومن ثم تزايد إنتاج أو التجارة الخارجية من الحبوب، ممّا قاد إلى خفض الفجوة المذكورة، وقد تبين من خلال اختبار T أنّ قيمة T المحتسبة والبالغة ٣,٨٢ أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني وجود أثر معنوي لمتغير الانفتاح الاقتصادي في المتغير المعتمد.

X_7: **الناتج الزراعي المقدر**: أما بالنسبة إلى المتغير X_7 الذي يشير إلى إجمالي الناتج الزراعي، الذي ظهرت إشارة معلمته موجبة، فذلك يُعدّ منطقياً لأكثر من سبب، منها أن العلاقات التبادلية تبين الناتج الزراعي، والحبوب بصفتها جزءاً منه قد أثر باتجاه زيادة الاستثمارات في حقل الحبوب، وأنَّ الزيادة قد تضمّنت في جزء منه زيادة في الحبوب، ممّا ترتب عليه خفض الفجوة من المحاصيل المذكورة، وذلك قبل انضمام البلدان (الأردن، تونس، السعودية، المغرب، موريتانيا) إلى المنظمة للمدة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤).

بلغت مرونة متغير الناتج الزراعي المقدر ٠,٢٤، وهذا يعني أنَّ زيادة الناتج الزراعي بمقدار ١ بالمئة سيقود باتجاه تخفيض الفجوة الغذائية من الحبوب بمقدار ٠,٢٤ بالمئة. وقد تأكد تأثير المتغير المذكور من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة (٢,٩٢) وهي قيمة قد تجاوزت نظيرتها الجدولية، وهذا يعني وجود أثر معنوي للمتغير X_7 في المتغير المعتمد.

٦ ـ مجموعة الحبوب بعد الانضمام إلى المنظمة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)

$\text{Log } Y = 3.19 - 0.226 \text{ Log } X_1 - 0.0130 \text{ Log } X_3 + 0.0427 \text{ Log } X_4 -$

T = (1.08) (-0.49) (-0.64) (0.44)

p = (0.28) (0.62) (0.52) (0.66)

$0.129 \text{ Log } X_5 + 0.520 \text{ Log } X_6 - 0.046 \text{ Log } X_7$ (١٠)

(-1.65) (7.71) (-0.06)

(0.10) (0.00) (0.95)

$R^2 = 82.9\%$ $R^2j = 80.2$ F = 30.69 D. W = 1.54

df = (6,38) n = 45 S.T = 0.31

بعد إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية على المعادلة التقديرية (١٠) ومطابقتها مع إشارة معلمات المتغيرات تبيّن أنّها اجتازت الاختبارات المذكورة، وتم التأكد من معنوية كلٍّ من ($\text{Log } X_6$, $\text{Log } X_5$) المتمثلة بالدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وفجوة الموارد الزراعية. وبالنسبة إلى المتغيرات الأخرى فقد تبين عدم معنويتها عند مستويات معنوية مقبولة إحصائياً، وبعد احتساب قيمة معامل التحديد المصحح R^2j أمكن تفسير ٨٠,٢ بالمئة من التغيرات الحاصلة في الأنموذج، أما ١٩,٨ بالمئة فهي متغيرات مؤثرة من خارج الأنموذج، أما قيمة F المحتسبة فقد أكدت معنوية الأنموذج ككل، كما تم اختبار ما إذا كان الأنموذج أعلاه يعاني مشكلة تعدد العلاقات الخطية (الارتباط المتعدد) من خلال اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors (VIF)) فثبت وجود تلك المشكلة (X_2) إذ جاء الاختبار المذكور بقيم تدل على وجودها. وأثبت اختبار (.D.W) (Durbin-Watson Statistic) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ذلك أنَّ قيمته بلغت ١,٥٤، وهذا يعني أنَّ الأنموذج لا يعاني مشكلة الارتباط الذاتي.

ويمكن تفسير هذه العلاقات على النحو الآتي:

X5: **الدين العام الخارجي بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي**: أظهرت المعادلة (١٠) أن تزايد الأهمية النسبية للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد أثر سلباً في حجم الفجوة الغذائية من الحبوب، ويُعدّ ذلك منطقياً من الناحية الاقتصادية، إذ إنَّ زيادة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي قد قيد من الإنفاق على الاستيرادات من الحبوب، وبذلك فإن زيادة الدين الخارجي المذكور تتطلب أعباء خدمة الدين وتسديده مع الزمن، وأثر بذلك سلباً في حجم الفجوة المذكورة، ولا سيما أنَّ الانضمام إلى المنظمة المذكورة قد أعطى أولوية التعامل بالدين مع المنظمات العالمية (الصندوق والبنك الدوليين). وقد ساهم هذا المتغير بتأثير مقداره ٢,٧ بالمئة في المتغير المعتمد، في حين إن مرونته كانت قد بلغت ٠,١٢، وهذا يعني أنَّ حصول زيادة مقدارها ١ بالمئة في الدين الخارجي ستقود باتجاه زيادة الفجوة الغذائية من الحبوب بمقدار ٠,١٢ بالمئة، وقد تأكدت معنوية المتغير (X_5) من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة ١,٦٥، وعند مقارنتها بقيمتها الجدولية تبيّن أنَّ قيمة T المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة القاضية بوجود أثر معنوي للمتغير المذكور في المتغير المعتمد.

X_6: **فجوة الموارد الزراعية**: وبالنسبة إلى المتغير (X_6) والمعبر عن فجوة الموارد الزراعية فإن اتجاه هذه الفجوة الموجب يشير إلى زيادة الصادرات بالنسبة إلى الواردات ممّا يعني أنَّ هذا الميزان عندما يحقق فائضاً نقدياً يمكن معه تغطية الاستيراد من الحبوب، وبذلك فإنَّ حرية التجارة الخارجية التي أوجدتها منظمة التجارة العالمية (WTO) قد ساهمت في تعميق حرية التجارة الزراعية الخارجية، مع العلم أنَّ هذا المتغير لم يظهر قبل انضمام هذه الدول إلى المنظمة المذكورة، وقد بلغت قيمة T المحتسبة للمتغير (X_6) ما مقداره ٧,٧١، وقد دلت على معنوية التأثير في المتغير المعتمد، أي رفض فرضية لعدم القبول بالفرضية البديلة. ولقد كانت مرونة متغير فجوة الموارد الزراعية قد بلغت ٠,٥٢ إذ إنَّ زيادة فجوة الموارد الزراعية بمقدار ١ بالمئة ستؤدي إلى تخفيض الفجوة الغذائية من الحبوب بمقدار ٠,٥٢ بالمئة.

ثانياً: مقارنة آثار معلمات التحليل الكمّي في دالة الأمن الغذائي في بلدان العيّنة، قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١ ـ الناتج الزراعي

إنَّ الاتجاه الموجب للتكنولوجيا الميكانيكية الزراعية أدى إلى تزايد الناتج الزراعي في كلتا الحالتين قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبمعنى انَّه يقع ضمن المرحلة الأولى أو بداية الثانية من قانون تناقص الغلة. وقد تأثر هذا المتغير كثيراً إذ بلغت مرونته ٠,٤٦ بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبزيادة مقدارها ١٥ بالمئة. وقد تأثر هذا الارتفاع جرّاء التغير التكنولوجي الذي انعكست آثاره في شكل تزايد الإنتاجية الزراعية، ومن ثم ارتفاع حجم الناتج الزراعي، وكان للاتجاه الموجب لمتغير المساحات الزراعية أثر في تزايد الناتج المذكور بعد الانضمام، ولم يظهر أثر هذا المتغير قبل الانضمام، وقد يعود السبب في ذلك إلى بطء استجابة الإنتاج الزراعي لهذه التغيرات، ولا سيما تجاه الحوافز السعرية. ونتيجة انخفاض مرونة عرض الموارد للتغيرات، خاصة السعرية منها، نتج منها انخفاض تأثر الناتج بها خلال المدة السابقة للانضمام إلى المنظمة المذكورة، بينما ظهرت استجابة المتغير X_1 في المدة الثانية إذ بلغت مرونته ٠,٣٤، وهذا يعني أنَّ حدوث زيادة في المساحة المزروعة بمقدار ١ بالمئة سيقابله زيادة في الناتج بمقدار ٠,٣٤ بالمئة (الجدول الرقم (٥ ـ ١)). لا شك أنَّ هذا الأثر قد جاء نتيجة تحرير الأسعار من خلال الارتباط بالمنظمة المذكورة، وبالنسبة إلى متغير القوى العاملة الزراعية الذي لم يستجب للتغيرات في فترة الإنضمام إلى منظمة التجارة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)، فقد يكون السبب في ذلك انخفاض كفاءة العمل الزراعي (عمل غير ماهر) التي تم التعامل معها وفقاً لتكلفة فرصتها البديلة. بعبارة أخرى إنَّ التغيرات التكنولوجية التي أحدثتها المدة الثانية غيّرت من الأهمية النسبية للعمل في القطاع المذكور، وبذلك فإن الإنضمام إلى المنظمة له آثار واضحة في إجمالي الناتج الزراعي من حيث المتغيرات المؤدية إلى زيادته في البلدان المذكورة.

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

معلمات التحليل الكمّي للناتج الزراعي في بلدان العيّنة

قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

المتغيرات	قبل الانضمام				بعد الانضمام			
	b	T	E	VIF	b	T	E	VIF
X_1 : المساحات المزروعة	-	-	-	-	٠,٣٤	٤,٥٧	٠,٣٤	١,٧
X_2 : القوى العاملة الزراعية	٠,٧١	٧,٧٣	٠,٢٨	٥,٩	-	-	-	-
X_3 : التكنولوجيا الميكانيكية	٠,٧٢	٦,٨٢	٠,٤٣	٧,٨	٠,٤٦	٧,١٧	٠,٤٦	١,٠
X_4 : الأسمدة النيتروجينية	٠,٢٤	٢,١٣	٠,٠٠٥	٨,٨	-	-	-	-

(ـ) تشير إلى عدم ظهور المتغير.

المصدر: احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمّي لمعلمات الناتج الزراعي في بلدان العيّنة قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٢ ـ محصول القمح

إنَّ الاستقرار النسبي لمؤشر الانفتاح الاقتصادي في كلتا الحالتين كان من شأنه أن يخفض من حجم الفجوة الغذائية من القمح في بلدان العيّنة نتيجة الآثار التي تحدثها التجارة الخارجية، في حين ظهر متغير معامل الحماية بأثر سالب قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي مسألة طبيعية، إذ ليست هناك نظم ترتبط بها هذه المجموعة من الدول لإزالة آثار الحماية، وبذلك فإن وجوده قد أثر في زيادة حجم الفجوة الغذائية. وعلى الرغم من ظهور المتغيرات (حالة ميزان المدفوعات، الأهمية النسبية للدين العام الخارجي من الناتج، فجوة الموارد الزراعية) بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (الجدول الرقم (٥ ـ ٢))، التي تؤدي أيضاً في جملة تأثيراتها إلى خفض الفجوة الغذائية، إلا أنَّ هذا الخفض يُعدّ متواضعاً على المدى الطويل، ذلك بسبب أنَّ النقد الأجنبي يخضع إلى محددات وقيود للتصرف به، لا سيما أنَّ أغلب بلدان العيّنة بلدان مدينة ومعظمها صافي مستوردة للغذاء، ومعدل تبادلها التجاري في غير صالح قطاعاتها الزراعية، وذلك يعني أنَّ أعباءً إضافية يقتضي أن يتحملها ميزان المدفوعات، وخاصة إذا كانت أولويات الإنفاق مخصصة لأوجه أخرى بعيدة عن خيارات استيراد القمح على المدى القصير في أقل تقدير، وبمعنى آخر إنَّ التحسن الطفيف والمؤقت في حالة الفجوة قد

ينقلب إلى حالة معاكسة من تزايد واتساع إذا ما تمّ استخدام سياسات من شانها أن تحول دون تفاقم الوضع الغذائي لمجتمعاتها، ولذا يقتضي الاهتمام باتجاه السياسات المذكورة نحو تحسين الأمن الغذائي. ولم يظهر أثر للمتغيرات المذكورة قبل الانضمام إلى المنظمة المذكورة، بسبب أنَّ السياسات الاقتصادية كانت تحت نظم شمولية يمكن التحكم بها بقدر أكبر مقارنةً بما بعد الانضمام، إذ خفض أثر هذه المتغيرات من خلال السياسات التي اتسمت بقدر أكبر من ليبرالية السوق وحرية التجارة والانفتاح الاقتصادي.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)
معلمات التحليل الكمّي لمحصول القمح في بلدان العيّنة قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

المتغيرات	قبل الانضمام				بعد الانضمام			
	b	T	E	VIF	b	T	E	VIF
X_1: معامل الحماية الاسمي	ـ٠,٤٥	ـ١,٨١	ـ٠,٤٥	١,٦	-	-	-	-
X_4: الانفتاح الاقتصادي	٠,٤٠	ـ١,١٩	٠,٤٠	١,٤	٠,٣٨	٣,٨٢	٠,٣٨	١,١
X_5: حالة ميزان المدفوعات	-	-	-	-	٠,٠٠١	١,٥٠	١,٠٠	١,٨
X_7: الدين العام الخارجي	-	-	-	-	٢,٤١	١,٣٦	٢,٤١	٥,٣
X_8: فجوة الموارد الزراعية	-	-	-	-	٠,٠٠٦	٢,١٠	٠,٠٠٦	١,٧

(ـ) تشير إلى عدم ظهور المتغير.

المصدر: احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمّي لمعلمات محصول القمح في بلدان العيّنة قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٣ ـ مجموعة الحبوب

كان لظهور الاتجاه الموجب لمتغير الانفتاح الاقتصادي والناتج الزراعي المقدر أثر في تخفيض الفجوة الغذائية للبلدان (الأردن، تونس، السعودية، المغرب، موريتانيا) قبل الانضمام إلى منظمة التجارة للمدة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤) (الجدول الرقم (٥ ـ ٣)). ويعود السبب في ذلك إلى سيادة أجواء تتّسم إلى حدّ ما بالحرية الاقتصادية والمتزامن مع ظروف مناخية ملائمة لزيادة الإنتاج الزراعيّ انعكست آثارها في تخفيض الفجوة المذكورة. أما بعد الانضمام إلى المنظمة المذكورة في المدة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨) فقد كان لظهور متغير الأهمية

النسبية للدين العام الخارجي إلى الناتج آثار غير مرغوبة في الفجوة الغذائية من الحبوب، فزيادة المديونية يترتب عليها أعباء تتزايد مع الزمن، وهذا الأمر يزيد حالة تنامي أعباء الميزانية العامة، يظهر في أحد أشكاله تزايد العجز في ميزانها التجاري الغذائي.

وكان لبطء استجابة الناتج الزراعي للتغيرات التي حدثت بعد الانضمام إلى المنظمة المذكورة دور في تواضع الأثر الإيجابي الناتج من تحسن فجوة الموارد الزراعية. وقد يكون السبب في ذلك تواضع الفائض الزراعي القابل للتصدير وعدم قدرة المنتجات الزراعية على صعيد الكفاءة الإنتاجية والتنافسية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى أنَّ سيادة قدر من حرية التعاملات السوقية للموارد، لم يستفد منها القطاع الزراعي لعدم استجابة هذه المتغيرات وصمودها تجاه المتغيرات السعرية أو محدودية عرضها، ولا سيما الأرض تجاه الطلب عليها.

وتشير نتائج التحليل إلى اختلاف معظم المتغيرات المؤثرة في مجموعة الحبوب والقمح منفرداً بسبب أن القمح يُعدّ أكثر ضرورة بصفته سلعة أساسية مقارنة بالحبوب الأخرى (الشعير، الذرة، الرز)، ولهذا كان لمعامل الحماية أثر قبل الانضمام بالنسبة إلى القمح، في حين تلاشى أثره بعد شروط الانضمام إلى المنظمة. ولم يظهر هذا الأثر بالنسبة إلى مجموعة الحبوب، سواء قبل أو بعد الانضمام إلى السبب المشار إليه. وفي حين إنَّ الانفتاح الاقتصادي كان له أثر بالنسبة إلى مجموعة الحبوب فإن انخفاض مرونة القمح بصفته محصولاً أساسياً قد ألغى هذا الأثر، وهي مسألة تؤكدها الأوضاع المعيشية لبلدان العيّنة في السنوات الأخيرة من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ إن أي تغيرات تحصل في أوضاع الغذاء تقود إلى اضطرابات واسعة في أوساط مجتمع البلدان المذكورة، وهكذا لم يكن للانفتاح الاقتصادي تغيرٌ في آثاره قبل وبعد الانضمام إلى الأسباب المذكورة. وعلى الرغم من آثار المتغيرات الأخرى التي ظهرت بالنسبة إلى محصول القمح ما بعد الانضمام فقد تبيّن أنَّها متواضعة إلى حدّ بعيد وأكثر تواضعاً بالنسبة إلى مجموعة الحبوب، وعليه فإن السياسات الاقتصادية الزراعية تقتضي أن تهتم بالمتغيرات المذكورة ما بعد الانضمام باتجاه تعظيم أوضاع الأمن الغذائي وتدنية الفجوة الغذائية.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣)
معلمات التحليل الكمّي لمجموعة الحبوب في بلدان العيّنة
قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

المتغيرات	قبل الانضمام				بعد الانضمام			
	b	T	E	VIF	b	T	E	VIF
X_2 : الانفتاح الاقتصادي	٠,٣٨	٣,٨٩	٠,٣٨	٦,٥	-	-	-	-
X_5 : الدين العام الخارجي	-	-	-	-	ـ ٠,١٢	ـ ١,٦٥	ـ ٠,١٢	٢,٥
X_6 : فجوة الموارد الزراعية	-	-	-	-	٠,٥٢	٧,٧١	٠,٥٢	٢,٠
X_7 : الناتج الزراعي المقدر	٠,٢٤	٢,٩٢	٠,٢٤	١,٢	-	-	-	-

(ـ) تشير إلى عدم ظهور المتغير.
المصدر: احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمّي لمعلمات مجموعة الحبوب في بلدان العيّنة قبل وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: تحليل نتائج تقدير معلمات التحليل الكمّي في دالة الأمن الغذائي لبلدان العيّنة غير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية

١ ـ الناتج الزراعي (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)

$Y = 410 - 0.0324\,X_1 + 1.19\,X_2 + 0.000538\,X_3 + 0.00019\,X_4 - 0.00528\,X_5$

$\mathbf{T} = (1.18)\ (-2.18)\ (3.89)\ (4.04)\ (0.03)\ (-0.66)$

$p = (0.24)\ (0.03)\ (0.00)\ (0.00)\ (0.97)\ (0.51)$ (١١)

$R^2 = \%\ 44.2\ R^2j = \%37.1\ F = 6.18\ D.W = 1.28$

$df = (5,39)\ n = 45\ S.T = 2.14$

بعد إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية على المعادلة التقديرية (١١) تبيّن أنّها قد اجتازت الاختبارات المذكورة، فقد تأكدت معنوية المتغيرات (X_3, X_2, X_1) والمتمثلة بالمساحات المزروعة والقوى العاملة الزراعية والتكنولوجيا الميكانيكية على التوالي، ولم تجتز المتغيرات الأخرى الاختبارات المعتمدة، وقد فسّر الأنموذج ٣٧,١ بالمئة من التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد من خلال اختبار معامل التحديد R^2. أما ما نسبته بالمئة ٦٢,٩ فإنها تأثيرات لمتغيرات لم يتضمنها الأنموذج. أما اختبار F فقد أظهر معنوية الأنموذج ككل

حيث بلغت قيمة F المحتسبة ٦,١٨، وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية تبيّن أنّها قد تجاوزتها بفارق واضح. كما تم اختبار ما إذا كان الأنموذج المذكور يعاني المشكلات التي قد تظهر في النماذج القياسية، وتبين خلو الأنموذج المعتمد من أيٍّ منها، إذ جاء اختبار (VIF) بقيم تقل كثيراً عن الحدود التي تدل على وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية، أما اختبار .D.W الذي بلغت قيمته ١,٢٨ فيدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ويمكن تفسير العلاقات بين المتغيرات على النحو الآتي:

X_1: **المساحات المزروعة**: تعكس إشارات المتغير X_1 أنَّ زيادة المساحات المزروعة ستؤدي إلى تخفيض الناتج الزراعي، وهي علاقة غير منطقية ولا تتفق والمفاهيم الاقتصادية، وقد يعود السبب في ظهور هذه العلاقة إلى أنَّ الجزء الأعظم من المساحات المزروعة تتسم بالديمية (المطرية)، ومن ثم فإنَّ تأثرها بالأوضاع أو الظروف المناخية (كمستويات هطول الأمطار، درجات الحرارة وغيرها) أكبر من تأثرها باتساع المساحات المزروعة.

وقد بلغت مرونة المتغير المذكور ٠,١٩، وهذا يعني أنَّ حدوث زيادة بمقدار ١ بالمئة في المساحات المزروعة سيقابله انخفاض في الناتج الزراعي بمقدار ٠,١٩ بالمئة. تأكدت معنويته من خلال اختبار T إذ بلغت قيمته المحتسبة ٢,١٨، وهي قيمة تجاوزت نظيرتها الجدولية، وهذا يدل على وجود أثر معنوي للمتغير المذكور في الناتج الزراعي.

X_2: **القوى العاملة الزراعية**: تعكس الإشارة الموجبة لمتغير القوى العاملة الزراعية أنَّ لهذا المتغير اتجاهاً موجباً في حجم الناتج الزراعي، ذلك أنَّ استخدام استراتيجيا كثيفة العمل يساهم من جهة في زيادة الناتج الزراعي، وفي تخفيض مستويات البطالة من خلال توفير فرص عمل ودخل مناسبين، لا سيما أنَّ أغلب بلدان العيّنة تتمتع بكثافة عنصر العمل، فزيادة استخدام العنصر المذكور يتطلب زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي، أي توسيع رقعة الأرض المزروعة، ومن ثم ينعكس ذلك بشكل زيادة الناتج الزراعي من جهة أخرى. بلغت مرونة المتغير المذكور ٠,٤٧، ممّا يعني أنَّ حدوث زيادة في استخدام القوى العاملة الزراعية بمقدار ١ بالمئة سيساهم في زيادة الناتج بمقدار بالمئة ٠,٤٧. وكانت نسبة تأثير المتغير X_2 في الناتج الزراعي ما مقداره بالمئة، وتأكدت معنوية متغير القوى العاملة من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T

المحتسبة ٣,٨٩ وقد تجاوزت بذلك قيمتها الجدولية، وهذا يؤكد وجود الأثر المعنوي للمتغير X_2 في الناتج الزراعي.

X_3: **التكنولوجيا الميكانيكية (قدرة المكائن الزراعية)**: بالنسبة إلى المتغير X_3 والمتمثل بالتكنولوجيا الميكانيكية فقد أظهرت إشارة معلمته وجود علاقة طردية موجبة إلا أنَّها ضعيفة ومتواضعة، وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم استخدام هذا النوع من التكنولوجيا على نطاق واسع. تأكدت معنوية المتغير المذكور من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة ٤,٠٤، وهي أعلى من قيمتها الجدولية، ويعني ذلك القبول بالفرضية البديلة القاضية بوجود الأثر المعنوي للمتغير X_3 في الناتج الزراعي. وقد بلغت مرونة المتغير المذكور ٠,٤٦ وهذا يعني أنَّ حدوث زيادة مقدارها ١ بالمئة في التكنولوجيا الميكانيكية سيؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بمقدار بالمئة ٠,٤٦.

وهكذا فإنَّ تقديرات المتغير التابع الذي يشير إلى الناتج الزراعي يمكن توظيفه في دالة الأمن الغذائي للقمح، ولا سيما أنَّ القمح يسهم بنحو نصف قيمة الناتج الزراعي العربي.

٢ ـ محصول القمح (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)

Log Y = - 10.1 + 0.673 Log X_1 + 1.62 Log X_2 - 0.104 Log X_3 -
T = (-2.37) (0.72) (2.64) (-0.52)
p = (0.02) (0.47) (0.01) (0.60)
0.613 Log X_4 + 0.040 Log X_5 - 0.326 Log X_6 + 0.228 Log X_7 +
(-0.84) (0.27) (-1.92) (1.22) (١٢)
(0.40) (0.79) (0.06) (0.23)
0.393 Log X8 + 0.799 Log X9
(2.13) (3.67)
(0.04) (0.00)
R^2 = % 54.3 R^2j = %42.5 F = 4.61 D.W = 1.14
df = (9,35) n = 45 S.T = 0.86

بعد أن اجتازت المعادلة التقديرية (١٢) الاختبارات الإحصائية والقياسية اتضح من خلال المعادلة المذكورة أنَّ الإشارات الجبرية لمعلمات المتغيرات المستقلة متوافقة إلى حدٍّ ما مع المنطق الاقتصادي، باعتبار أنَّ تلك المتغيرات

عوامل رئيسية في التأثير في حجم الفجوة الغذائية، ومن ثم في أوضاع الغذاء. يضاف إلى ذلك أنَّ قيم معلمات المتغير (باستثناء $Log X_9, Log X_2$) بدت متواضعة ممّا يشير إلى أنَّ درجة تأثر قيمة الفجوة بهذه المتغيرات كانت منخفضة نسبياً، وقد يعود سبب ذلك إلى أنَّ طبيعة السياسات التي تبنتها تلك البلدان قيّدت من مدى تأثرها بالتغيرات التي انتابت البيئة الاقتصادية الدولية، ولا سيما اتفاقية الغات وإقامة منظمة التجارة العالمية، وبشكل عام فقد فسّر الأنموذج ٥٢,٥ بالمئة من التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد، وذلك من خلال معامل التحديد R^2، أما ما قيمته ٤٧,٥ بالمئة فكانت تأثيرات لمتغيرات لم يتضمنها الأنموذج. وأظهر اختبار F معنوية الأنموذج ككل وصحة المتغيرات الداخلة فيه، إذ بلغت قيمته ٨,٦١. وتم اختبار ما إذا كان الأنموذج المعتمد قد عاني أيّاً من المشكلات القياسية التي تظهر أثناء الحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار، وقد تبيّن خلو الأنموذج المذكور من أيٍّ منها، إذ جاءت تلك الاختبارات بقيم تقل كثيراً عن المستويات التي تدل على وجود ذلك النوع من المشكلات.

ويمكن تفسير العلاقات بين المتغيرات على النحو الآتي:

$Log X_2$: الأسعار العالمية للقمح

إنَّ الاتجاه الموجب للمتغير $Log X_2$ والمتمثل بالأسعار العالمية للقمح يظهر تأثيراً باتجاه الخفض في وضع الفجوة الغذائية، إذ بلغت مرونة المتغير المذكور ١,٦٣ ، أي أنَّ حدوث زيادة في الأسعار العالمية للقمح بمقدار ١ بالمئة سيؤدي إلى انخفاض الفجوة الغذائية بمقدار ١,٦٣ بالمئة، وقد يعود ذلك إلى أنَّ ارتفاع أسعار تلك السلع في الأسواق العالمية (الفارق بين الأسعار المحلية ونظيرتها العالمية) يشجع المنتجين الزراعيين على زيادة الإنتاج من القمح في ظل وجود الدعم المحلي وتحقق قدر مناسب من الكفاءة الإنتاجية والتنافسية من النفاذ إلى الأسواق من جانب، وأنَّ هذا الارتفاع في الأسعار العالمية قد لا يحفز الاستيراد من القمح وبذلك يعمل على خفض الفجوة الغذائية، على الرغم من أنَّ هذه السياسة تعمل على تزايد أعباء الأمن الغذائي من جانب آخر، ممّا يتطلب مراقبة الأسعار العالمية بصورة دائمة لتلافي تأثيراتها غير المرغوبة. وقد تأكدت معنوية المتغير $Log X_2$ من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة ٢,٦٤ ، ولدى مقارنتها بنظيرتها الجدولية تبيّن أنَّ قيمة T المحتسبة أكبر من الجدولية.

$Log X_6$: **التقلبات في أسعار النفط**

بالنسبة إلى متغير تقلبات أسعار النفط فإن الاتجاه السالب لإشارة معلمته تدل على أنَّ زيادة تقلبات أسعار النفط تساهم في توسيع حجم الفجوة الغذائية من القمح، ذلك أنَّ اتساع تأثيره يمتد إلى قيم الناتج النهائي من السلع الزراعية الغذائية ومن ثم حجم الواردات من تلك السلع، فسيادة أجواء حالة المخاطرة واللايقين تجاه الأسعار والأرباح يترتب عليها اختلاف جدول التكاليف وقرارات المنتجين الزراعيين باعتبار أنَّ النفط ومشتقاته من مستلزمات الإنتاج الزراعي، لا سيما وأنَّ اغلب بلدان العيّنة من البلدان غير النفطية (باستثناء ليبيا) التي تتأثر قيمة وحجم استيراداتها من النفط بناء على مستويات أسعارها.

بلغت مرونة المتغير المذكور ٠,٣٢ وهذا يعني أنَّ حدوث زيادة مقدارها ١ بالمئة في أسعار النفط سيساهم في زيادة الفجوة الغذائية بمقدار ٠,٣٢ بالمئة، وتأكدت معنوية المتغير $Log X_6$ من خلال اختبار T إذ ظهر بقيمة ١,٩٢ تجاوزت معها نظيرتها الجدولية.

$Log X_7$: **الدين العام الخارجي بالمئة من الناتج المحلي**

تبيّن من خلال مرونة المتغير $Log X_7$ المتمثلة بالأهمية النسبية للدَّين العام الخارجي إلى الناتج المحلي والبالغة ٠,٢٢ أنه في حالة زيادة الأهمية النسبية للمتغير المذكور بمقدار ١ بالمئة، فإن الفجوة الغذائية ستتخذ اتجاهاً نحو الانخفاض بمقدار ٠,٢٢ بالمئة، وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي، فالآثار الإيجابية لهذا المتغير تظهر على المدى القصير من خلال تخصيص جزء من النقد الأجنبي كإنفاق استهلاكي لمواجهة متطلبات استيراد السلع الغذائية كالقمح فتنخفض الفجوة الغذائية من السلع المذكورة.

وعند مقارنة قيمة T المحتسبة والبالغة ١,٢٢، تبين أنها قد تجاوزت قيمة T الجدولية، وهذا يؤكد وجود التأثير المعنوي للمتغير $Log X_7$ في المتغير المعتمد.

$Log X_8$: **فجوة الموارد الزراعية**

إنَّ الاتجاه الموجب للمتغير $Log X_8$ المتمثل بفجوة الموارد الزراعية يدل على أنَّ للمتغير المذكور تأثيراً في الفجوة الغذائية باتجاه الانخفاض، كلما تزايد هذا الأثر، إذ بلغت مرونته ٠,٣٩، وهذا يعني أنَّ حدوث زيادة في فجوة الموارد (زيادة الصادرات) بمقدار ١ بالمئة سيقود الفجوة نحو الانخفاض بمقدار

٠,٣٩ بالمئة، وهذا منطقي من الناحية الاقتصادية، فالتحسن في أوضاع فجوة الموارد الزراعية ناتج من فائض قد تحقق في الميزان التجاري الزراعي (بالنسبة إلى الصادرات) ممّا يعني وجود فوائض نقدية يمكن أن توجه نحو استيراد القمح. وقد تأكدت معنوية المتغير المذكور من خلال اختبار T، إذ بلغت قيمة T المحتسبة ٣,٦٧ وهي بهذه القيمة قد تجاوزت قيمتها الجدولية.

$Log X_9$: **الناتج الزراعي المقدر**

تشير معلمة متغير الناتج الزراعي إلى وجود اتجاه موجب للمتغير المذكور في التأثير في المتغير المعتمد إذ بلغت مرونته ٠,٧٩، وهذا يعني أنَّ حدوث زيادة في الناتج الزراعي بمقدار ١ بالمئة سيؤدي إلى خفض الفجوة الغذائية من القمح بمقدار ٠,٧٩ بالمئة، وقد يعود السبب في ظهور العلاقة بهذا الشكل إلى ملاءمة الظروف المناخية (باعتبار أنَّ معظم المساحات المزروعة بالقمح تعتمد على الهطول المطري) المتزامن مع التغيرات التي أحدثتها حزمة سياسات الإصلاح التي اتبعتها بلدان العيّنة واستجابة القطاع الزراعي، إلى حدّ ما، لتلك التغيرات. وتأكدت معنوية المتغير Log X9 من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة ٣,٦٧، وهي أعلى من قيمتها الجدولية، ممّا يعني وجود أثر معنوي للمتغير Log X9 في الفجوة الغذائية.

٣ ــ مجموعة الحبوب (٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٨)

$Y = -617 - 540 Log X_1 + 70.1 Log X_2 + 168 Log X_3 -$

$T = (-0.46) (-1.78) (1.03) (4.98)$

$p = (0.64) (0.08) (0.30) (0.00)$

$5.0 Log X_4 - 434 Log X_5 + 213 Log X_6 + 130 Log X_7$ (١٣)

$(-0.07) (-4.66) (2.56) (2.54)$

$(0.94) (0.00) (0.01) (0.01)$

$R^2 = \% 67.6$ $R^2j = \%61.4$ $F = 11.01$ $D.W = 1.56$

$df = (7,37)$ $n = 45$ $S.T = 2.03$

بعد أن اجتازت المعادلة التقديرية (١٣) الاختبارات الإحصائية والقياسية ثم تأكيد معنوية المتغيرات (($Log X_7, Log X_6, Log X_5, Log X_3, Log X_1$) والمتمثلة بالمعونات الغذائية، حالة ميزان المدفوعات، الدين العام الخارجي بالمئة من الناتج المحلي، فجوة الموارد الزراعية، الناتج الزراعي المقدر، ولم

تثبت معنوية المتغيرات ($Log X_4, Log X_2$) المستويات المقبولة، وقد فسّر الأنموذج ٦١,٤ بالمئة من التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد، و٣٨,٦ بالمئة من التغيرات في المتغير المذكور أنها تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل ضمن الأنموذج المعتمد في الدراسة، أما قيمة F المحتسبة فقد أكدت معنوية الأنموذج ككل إذ جاءت بقيمة مقدارها ١١,٠١، ولم يعان الأنموذج أيّاً من المشكلات القياسية التي قد تظهر في بعض النماذج الاقتصادية القياسية، أما إشارة معلمات المتغيرات فقد جاءت متفقة في أحيان كثيرة مع المنطق الاقتصادي.

ويمكن تفسير العلاقات على النحو الآتي:

$Log X_1$: المعونات الغذائية من الحبوب

تعكس الإشارة السالبة لمتغير $Log X_1$ أنَّ زيادة المعونات الغذائية يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية من الحبوب، ذلك أنَّ زيادة المعونات الغذائية سيعمل على تخفيض حوافز المنتجين وتخفيض الأسعار المحلية للمحاصيل المذكورة مقابل ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج الزراعي، على الرغم من وجود قدر من الدعم المحلي (ارتفاع جدول تكاليف الغذاء)، لا سيما أنّها لا تتمتع بالمعرفة والخبرة الكافيتين مقارنة بالبلدان المتقدمة ذات الإنتاج الواسع من الحبوب. وتؤدي حالة من هذا النوع إلى خروج المنتجين الزراعيين من السوق فينخفض الإنتاج وترتفع كل من الأسعار والمتطلبات لهذا النوع من السلع، ويتطلب هذا أن يتزايد الإنفاق على الاستيراد إنْ كانت تتمتع بقدرة انفاقية عالية أو القبول بشروط المانحين للمعونات الغذائية وآثارها التي لا تستهدف في الأساس احتياجات المجتمع في تلك البلدان بقدر استهدافها تنظيم أسواق البلدان المانحة لها. وتأكدت معنوية المتغير المذكور من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة ١,٧٨، وعند مقارنتها بقيمتها الجدولية تبيّن أنَّ قيمة T المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة، أي وجود تأثير معنوي للمعونات الغذائية في الفجوة الغذائية. وقد بلغت مرونة المتغير المذكور ٠,٩٤، أي أنَّ حدوث زيادة بمقدار ١ بالمئة في حجم المعونات سيقود باتجاه زيادة الفجوة الغذائية بمقدار ٠,٩٤ بالمئة.

$Log X_3$: حالة ميزان المدفوعات

إنَّ الاتجاه الموجب لمتغير حالة ميزان المدفوعات يدل على أنَّ الميزان

المذكور قد حقق فائضاً من النقد الأجنبي، وإن هذا قد انعكس على الفجوة الغذائية بالخفض، وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي، ذلك أنَّ جزءاً من النقد الأجنبي قد يوظف في سد المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية ممّا يساهم في خفض الفجوة المذكورة. تأكدت معنوية المتغير المذكور من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة ٤,٩٨ وهي قيمة قد تجاوزت نظيرتها الجدولية، بينما كانت مرونة المتغير المذكور ٠,٣٠، وهذا يعني أنَّ تحسن حالة ميزان المدفوعات بمقدار ١ بالمئة سيخفض الفجوة الغذائية بمقدار ٠,٣٠ بالمئة.

$Log\ X_5$: الدين العام الخارجي بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت إشارة معلمة المتغير $Log\ X_5$ والمتمثلة بالأهمية النسبية للدين العام الخارجي إلى الناتج، أنَّ تزايد أهمية المتغير المذكور قد أثرت سلباً في حجم الفجوة الغذائية من الحبوب، وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي، فزيادة المديونية الخارجية قد شكّل عبئاً على الميزانية العامة، وأعاد ترتيب أولويات الإنفاق العام، وساهم في تخفيض حجم الإنفاق على الاستيراد من الحبوب، وأثر بشكل سلبي في حجم الفجوة المذكورة في هذه البلدان غير المنضمة إلى منظمة التجارة. وبلغت مرونة المتغير $Log\ X_5$ ٠,٧٨، إذ إنَّ زيادة الدين العام الخارجي إلى الناتج بمقدار ١ بالمئة سيقود باتجاه زيادة الفجوة بمقدار ٠,٧٨ بالمئة، وتأكدت نسبة تأثير المتغير $Log\ X_5$ من خلال اختبار T إذ بلغت قيمة T المحتسبة ٤,٦٦- وهي قيمة تجاوزت قيمة T الجدولية، وهذا يؤكد وجود أثر معنوي لمتغير الأهمية النسبية للدين العام الخارجي إلى الناتج في الفجوة الغذائية من الحبوب.

$Log\ X_6$: فجوة الموارد الزراعية

بالنسبة إلى المتغير $Log\ X_6$ والمعبّر عن فجوة الموارد الزراعية فإن إشارة معلمة المتغير المذكور تشير إلى الاتجاه الموجب، وهذا يدل على أنَّ زيادة فجوة الموارد تنعكس على الفجوة الغذائية بشكل إيجابي، إذ بلغت مرونة المتغير المذكور ٠,٤٩، وهذا يعني أنَّ حدوث زيادة في فجوة الموارد الزراعية بمقدار ١ بالمئة سيقود باتجاه تخفيض الفجوة الغذائية بمقدار ٠,٤٩ بالمئة، حيث إنَّ الاتجاه الموجب للمتغير $Log\ X_6$ يشير إلى أنَّ هناك زيادة في الصادرات الزراعية بالنسبة إلى الواردات، ممّا يعني أنَّ الميزان التجاري الزراعي قد حقق فائضاً نقدياً يمكن أن يوجه إلى تخفيض الفجوة الغذائية من خلال

استيراد الحبوب، وتأكدت معنوية المتغير $Log X_6$ من خلال اختبار T فقد كانت قيمة T المحتسبة والبالغة ٢,٥٦ أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يدلّ على وجود تأثير معنوي لمتغير فجوة الموارد الزراعية في المتغير المعتمد.

$Log X_7$: الناتج الزراعي المقدر

أما متغير الناتج الزراعي المقدر فقد أظهرت إشارة معلمته أنَّ زيادة الناتج الزراعي ستؤدي إلى تخفيض الفجوة الغذائية من الحبوب، وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي، ذلك أنَّ القطاع الزراعي في بلدان العيّنة قد بدأ يتأقلم والتغيرات التي سعت البلدان إلى تحقيقها من خلال حزمة برامج الإصلاح التي اتبعتها، التي تهدف إلى أن تكون معطياتها قريبة من الأوضاع الاقتصادية العالمية، الأمر الذي أدى إلى تحسن مستوى الإنتاج الزراعي ومن ثم ارتفاع معدلات نمو إنتاج الغذاء من المحاصيل الغذائية الأساسية (الحبوب). وقد بلغت مرونة المتغير المذكور ٠,٢٢، أي أنَّ حدوث تغير في المتغير $Log X_7$ بمقدار ١ بالمئة سيؤدي إلى انخفاض الفجوة الغذائية بمقدار بالمئة ٠,٢٢.

رابعاً: مقارنة نتائج تقدير معلمات تحليل الكمّي في دالة الأمن الغذائي للبلدان المنضمة وغير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية

١ ــ محصول القمح (٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٨)

إنَّ ظهور متغير الأسعار العالمية للقمح في البلدان غير المنضمة قد أثر في حجم الفجوة باتجاه الانخفاض، وذلك يعود إلى أنَّ الأسعار المزرعية الحقيقية قد اتجهت نحو الارتفاع، فكان عملها لصالح المنتجين وتخفيض التفاوت بين الأسعار المحلية ونظيرتها العالمية، وترتب على ذلك زيادة حوافز المنتجين من المحاصيل النقدية (القمح). وقد أدى هذا الاتجاه إلى جعل معدل التبادل التجاري في صالح الزراعة، إذ توافق هذا الأثر مع الأثر الناتج من تحسن الميزان التجاري الزراعي المتمثل في فجوة الموارد الزراعية في تخفيض قيمة الفجوة الغذائية، الذي يدل على أنَّ هناك تحسناً في جانب الصادرات الزراعية بالنسبة إلى الواردات، ولا شك أنَّ هذا يعني أنَّ هناك انخفاضاً نسبياً في الإجراءات والقيود الحمائية لعلاقات التجارة الخارجية قد انعكس بشكل تحسن في قيمة الفجوة المذكورة.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤)
نتائج تقدير معلمات التحليل الكمّي لمحصول القمح في دالة الأمن الغذائي لبلدان العيّنة المنضمة وغير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية للمدّة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)

المتغيرات	البلدان المنضمة				البلدان غير المنضمة			
	b	T	E	VIF	b	T	E	VIF
X_2 : الأسعار العالمية للقمح	-	-	-	-	١,٦٢	٢,٦٤	١,٦٢	٢,١
X_4 : الانفتاح الاقتصادي	-	-	-	-	-	-	-	-
X_5 : حالة ميزان المدفوعات	٠,٠٠١	١,٥٠	٠,٠٣	١,٦	-	-	-	-
X_6 : التقلبات في أسعار النفط	-	-	-	-	-٠,٣٢	-١,٩٢	-٠,٣٢	١,٢
X_7 : الدين العام الخارجي ٪ من الناتج	٢,٤١	١,٣٦	٠,١٢	١,٤	٠,٢٢	١,٢٢	٠,٢٢	٥,٢
X_8 : فجوة الموارد الزراعية	٠,٠٠٦	٢,٩٠	٠,٥٢	١,٤	٠,٣٩	٢,١٣	٠,٣٩	٤,٤
X_9 : الناتج الزراعي المقدر	-	-	-	-	٠,٧٩	٣,٦٧	٠,٧٩	١,٥

(-) يشير إلى عدم ظهور المتغير.

المصدر: احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمّي لمعلمات محصول القمح في بلدان العيّنة المنضمة وغير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية.

إنَّ حالة من هذا النوع أوجدت مناخاً اقتصادياً ملائماً للتوسع في النشاط الزراعي، ترتبت عليه آثارٌ إيجابية تتعلق بالتوسع في الاستثمار، وقد قادت هذه المتضمنات إلى زيادة حجم الناتج الزراعي الذي يمثل فيه القمح الجزء الأعظم، فظهر أثره الإيجابي من خلال ارتفاع مرونته تجاه التغيرات المذكورة، ومن ثم انعكس ذلك بشكل تخفيض في قيمة الفجوة من المحصول المذكور، بينما لم يظهر أثر ذلك بالنسبة إلى البلدان المنضمة إلى منظمة التجارة، باعتبار أنّ البلدان المنضمة قد ائتلفت مع آليات السوق وأصبحت جزءاً منها، وبالتالي فإنّ آلياتها السوقية السعرية تجري على البلدان المذكورة. وقد تقاربت النتائج بالنسبة إلى كلتا المجموعتين من البلدان بشكل نسبي بقدر تعلق ذلك بطبيعة واتجاه أثر كل متغير(الأهمية النسبية للمديونية الخارجية وفجوة الموارد الزراعية) فبالنسبة إلى متغير الأهمية النسبية للمديونية الخارجية كان أثره أشد في المتغير المعتمد في البلدان المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية، إذ بلغت مرونته ٠,٥٢، بينما كان أقل من ذلك بكثير في المجموعة الثانية (الجدول الرقم (٥ ـ ٤)). وكانت

استجابة المتغير المعتمد للتغيرات التي حدثت في حالة ميزان المدفوعات الأثر المماثل للأهمية النسبية للمديونية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنَّ التطور الذي شهدته اقتصادات البلدان المنضمة جعل أداءها التجاري مختلفاً عن بلدان المجموعة الثانية وذلك بسبب اختلاف البيئة الاقتصادية التي تعمل من خلالها سياساتها. وقد ظهر ذلك واضحاً من خلال متغير الانفتاح الاقتصادي الذي لم يظهر معنوية التأثير في البلدان غير المنضمة، إذ استجابت اقتصادات تلك البلدان إلى حدّ ما للتغيرات التي أحدثتها البيئة المذكورة، وعملت في إطارها فوصلت إلى مرحلة، بحيث إنَّ درجة استجابتها كانت كافية لظهور هذا الأثر.

٢ ـ مجموعة الحبوب (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)

إنَّ الاتجاه السالب لمتغير المعونات الغذائية بالنسبة إلى البلدان غير المنضمة إلى منظمة التجارة وارتفاع درجة استجابته للتغيرات في البيئة الاقتصادية لم يأخذ طريقه نحو تخفيض الفجوة كما لم يظهر أثراً معنوياً بالنسبة إلى البلدان المنضمة إلى المنظمة المذكورة، وقد يكون السبب في ذلك الآثار السلبية للمعونات الغذائية التي أثرت في خفض الأسعار المحلية لمجموعة الحبوب، بالإضافة إلى أنَّ هذه المدة قد تميزت بظهور أكثر من أزمة قادت إلى سيادة حالة من عدم الاستقرار في متضمنات الأسعار الكلية، التي أفقدت المنتجين الزراعيين التأكد واليقين من سيادة مناخ اقتصادي ملائم للتوسع في النشاط الزراعي، فترتبت على ذلك آثارٌ سلبية تتعلق بالمناخ الاستثماري وانخفاض الحوافز الإنتاجية الزراعية. وقد قادت هذه الآثار إلى انخفاض حجم الناتج الزراعي، فقد بدت تلك الآثار واضحة من خلال انخفاض مرونة استجابته ومحدودية تأثيره في تخفيض قيمة الفجوة بالنسبة إلى البلدان المنضمة، وانتفاء هذه الآثار أصلاً بالنسبة إلى البلدان المنضمة إلى المنظمة المذكورة، بالإضافة إلى ذلك أنَّ انخفاض إمكانية التحكم بحجم الناتج للأسباب المذكورة، أعلاه حتّم عليها تحمّل أعباء مادية تتمثل في توسع حجم المديونية الخارجية التي أظهرت آثارها الاتجاه السالب تجاه الفجوة الغذائية، فضلاً عن أن تباطؤ استجابة الإنتاج الزراعي للمتغيرات المذكورة نتيجة انخفاض مرونة عرض الموارد للتغيرات السعرية، قاد إلى محدودية زيادة إنتاج الغذاء (الحبوب). وحالة من هذا النوع تتطلب أن يتحمل ميزان المدفوعات أعباءً إضافية تظهر آثاره الإيجابية في تخفيض حجم الفجوة على المدى القصير،

وتقود إلى نتائج مخالفة لذلك على المدى الطويل، إذا لم تتخذ إجراءات وقائية تعمل باتجاه استخدام مواردها الاقتصادية بصورة يترتب عليها تعظيم الناتج وتدنية الآثار غير المرغوبة، التي يمكن أن تحدثها تلك التغيرات جرّاء توثيق العلاقات وتعميق المتضمنات الاقتصادية لكلتا المجموعتين.

وقد تقاربت آثار المتغيرات (الدين العام الخارجي، فجوة الموارد الزراعية) بين عيّنتي البلدان (الجدول الرقم (٥ ـ ٥))، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنَّ عمليات التغير الناتجة من الانضمام إلى منظمة التجارة والسياسات الإصلاحية للبلدان غير المنظمة لم تؤت ثمارها، ولم تأخذ مداها المطلوب، ومن ثم فإنَّ التغيرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي تحتاج إلى مديات زمنية أطول إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الاختلاف الحاصل في البيئة الاقتصادية بسبب التغيرات الحاصلة على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة الصدمات التي تعرضت لها اقتصاداتها التي تتسم بعدم مرونتها واستجابتها الكافية.

الجدول الرقم (٥ ــ ٥)

نتائج تقدير معلمات التحليل الكمّي لمجموعة الحبوب في دالة الأمن الغذائي لبلدان العيّنة المنضمة وغير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية للمدّة (٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٨)

المتغيرات	البلدان المنضمة				البلدان غير المنضمة			
	b	T	E	VIF	b	T	E	VIF
X_1: المعونات الغذائية	-	-	-	-	-٥٤٠	-١,٧٨	٠,٩٤	٢,٤
X_3: حالة ميزان المدفوعات	-	-	-	-	١٦٨	٤,٩٨	٠,٣٠	٥,٦
X_5: الدين العام الخارجي	-٠,١٦	-٢,٥٠	-٠,١٦	١,٨	-٤٣٤	-٤,٦٦	٠,٧٨	٦,٣
X_6: فجوة الموارد الزراعية	٠,٥٢	٨,٥٦	٠,٥٢	١,٨	٢٧٩	٥,٣٠	٠,٤٩	٤,٤
X_7: الناتج الزراعي المقدر	-	-	-	-	١٣٠	٢,٥٤	٠,٢٢	١,١

(ـ) تُشير إلى عدم ظهور المتغيّر.

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمّي لمعلمات مجموعة الحبوب في بلدان العيّنة المنضمة وغير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية.

الاستنتاجات والمقترحات

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وهي كالآتي:

أولاً: الاستنتاجات

إنَّ أهمية الموضوع تتأتى من ارتفاع أسعار الغذاء في معظم البلدان العربية، التي ولّد البعض منها اضطرابات أمنية (سياسية) أدت إلى تغيرات في نظم الحكم، وقد وجدنا أنَّ أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال:

١ ـ أنَّ المشكلة الغذائية التي تعانيها أغلب البلدان العربية تتلخص في عجز الإنتاج الزراعي عن مواكبة الزيادة السريعة والمطردة في السكان والهجرة، ومن ثم الطلب على الغذاء من المنتجات الزراعية، بعبارة أخرى اختلال التوازن بين الموارد البشرية والموارد الزراعية التي تمثل مصدر الإنتاج الزراعي، فكما تكون الزيادة السكانية وهجرتها مصدراً يرتبط بزيادة الطلب على الغذاء فهي أيضاً مصدر مؤثر في المعروض المحلي من الغذاء.

٢ ـ إنَّ البلدان العربية تُعدّ من أكثر مناطق العالم عجزاً في الإمدادات الغذائية، وهذا يعني أنّها ستتحمل أعباءً في صورة نقص حصيلتها من النقد الأجنبي لارتفاع قيمة وارداتها الصافية بعد تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية، وتتفاقم المشكلة عندما ترافقها إشكاليات المديونية الخارجية عندما تتجاوز الالتزامات الخارجية موارد الدولة النقدية المتاحة، فتتحول المشكلة من عجز في الإمدادات إلى أزمة غذاء متفاقمة.

٣ ـ تدل مؤشرات أوضاع الغذاء في بلدان العيّنة، ولا سيما تلك المرتبطة بإنتاج الغذاء ونسب الاكتفاء الذاتي، الاعتماد الكبير على الاستيراد لتوفير متطلبات الغذاء، فضلاً عن ارتفاع مؤشر مخاطر الأمن الغذائي في الوقت الذي

يشهد ارتفاعات مفاجئة في الأسعار العالمية والمحلية للغذاء منذ مطلع الألفية الثالثة.

٤ ـ إنَّ نمط السياسات التحكمية التي اعتمدتها بعض البلدان العربية أدى إلى تشوهات في العلاقات النسبية السعرية، ومن ثم انحراف استخدام الموارد خارج فرضية تكاليفها البديلة الذي أدى إلى تباين في العلاقات النسبية السعرية للموارد مقارنة بنظيرتها العالمية، الأمر الذي أثر سلباً في الأمن الغذائي العربي.

٥ ـ إنَّ تفعيل اقتصاديات السوق يرتبط بمدى سعة السوق وتحقيقه للحالات التنافسية بكفاءة أكبر، وهذا يتطلب، إلى جانب توفير بيئة اقتصادية تعمل على تزايد العرض، إيجاد مجتمع السوق بوصفه ركناً أساسياً وانعكاساً لمستوى الرفاهية.

٦ ـ إنَّ حصيلة المتغيرات المؤثرة في الأمن الغذائي للبلدان العربية نتيجة الاندماج بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، لا تُعدّ تأثيراتها باتجاه تحسين أوضاعها على المدى الطويل، ولكن هذا لا يعني أنَّ ليس للأوضاع الاقتصادية الدولية آثار إيجابية إذا تمكنت السياسات الاقتصادية في بعض البلدان من توظيفها بهذا الاتجاه.

٧ ـ إنَّ الآثار الإيجابية التي تظهرها نتائج المتغيرات في دالة الأمن الغذائي للبلدان غير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية التي تساهم في تدنية الآثار غير المرغوبة الناتجة من اتساع الفجوة الغذائية على المدى القصير، تحمل معها مخاطر وتبعات تظهر آثارها من خلال زيادة الأهمية النسبية للمديونية الخارجية وأعباء خدمتها التي تتزايد على المدى الطويل.

٨ ـ إنَّ الاندماج حديث العهد نسبياً لبعض البلدان العربية مع اقتصادات تتسم سياساتها بقدر أكبر من ليبرالية السوق وحرية التجارة والانفتاح، كان أحد أسباب الاستجابة المتواضعة لبعض متغيراتها الاقتصادية تجاه المتغيرات السعرية في الأسواق العالمية.

٩ ـ إنَّ درجة تأثر دالة الأمن الغذائي للبلدان غير المنضمة كانت منخفضة نسبياً، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنَّ طبيعة السياسات التي تبنتها تلك البلدان قيّدت من مدى تأثرها بالتغيرات التي انتابت البيئة الاقتصادية الدولية.

ثانياً: المقترحات

١ ـ إنَّ تدخل البلدان العربية في تنظيم أسواق الغذاء يتطلب أن يتسم بقدر من المرونة ترتبط بوجود الحالات التي تبعد السوق عن آلياته نسبياً، وأنْ يتم التدخل في تنظيم السوق بالتأثير في السياسات السعرية الزراعية باتجاه نشاطات اقتصادية مؤدية إلى تحقيق الاستقرار النسبي للأسعار الزراعية، وأن لا تؤثر في الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ولا سيما الناحية الغذائية.

٢ ـ إنَّ التغيرات الاقتصادية العالمية، وما يرافقها من تكتلات اقتصادية إقليمية، تتطلب من الزراعة العربية أن تعيد تنظيم بنيتها وفق سياسة زراعية تسعى إلى تحقيق قدر من الأمن الغذائي العربي في إطار مستويات مناسبة من الاكتفاء الذاتي، وإلا فإنَّ سيادة الاتجاهات المتضادة للسياسات الزراعية العربية، وما يرافقها من تبعثر الموارد الاقتصادية الزراعية، ستؤدي خلال السنوات القادمة إلى تفاقم حالة اللاأمن الغذائي في العديد من البلدان العربية، وما تنتجه من اضطرابات غير اقتصادية على صعيد الدول العربية.

٣ ـ بغضّ النظر عن التوجهات التي تتخذها سياسات البلدان العربية، فإنَّه بات من الضروري أن تتوافق إلى حدّ ما مع المناخ الاقتصادي والبيئة الراهنة بهدف تحقيق مستويات مناسبة من إمدادات الغذاء، وهي مسألة في غاية الأهمية، إضافة إلى محاولة استبعاد الآثار غير المرغوبة للتكتلات الاقتصادية غير العربية مثل «النافتا» وأخرى غيرها.

٤ ـ الاهتمام بتطوير سياسات الاستثمار في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، وبذل الجهود لتحسينها لتشمل قطاعات الإنتاج الزراعي والبنى التحتية في مجالات الري واستصلاح الأراضي ومشاريع الأمن الغذائي، حتى يمكن توفير السلع الغذائية الزراعية في البلدان العربية بأسعار مناسبة وضمان الحصول عليها بقدر مرض، من خلال اختيار سياسات ملائمة لنمط الاقتصادات العربية التي يمكن تحقيقها في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة..

٥ ـ توجيه السياسات الزراعية لتخدم أهداف زيادة الإنتاجية للأرض والعمل ورأس المال في القطاع الزراعي، من خلال تكثيف الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الميكانيكية والبايولوجية، فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص واستقطاب المستثمرين للدخول في عملية الإنتاج الزراعي، وهذا يتطلب تبنّي

سياسات زراعية ذات مستويات تقانية. وجدير بالذكر أنَّ السياسات الأخيرة قد تُولد بطالة في القطاع الزراعي إنْ لم توضع معالجات مبكرة لمسألة العمل الزراعي.

٦ ـ التكيف مع التطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية في الحدود التي تضمن تعظيم مؤشرات الأمن الغذائي، والتحوط تجاه ما تفرزه سلبياتها ومواجهة المخاطر المحتملة ودرئها.

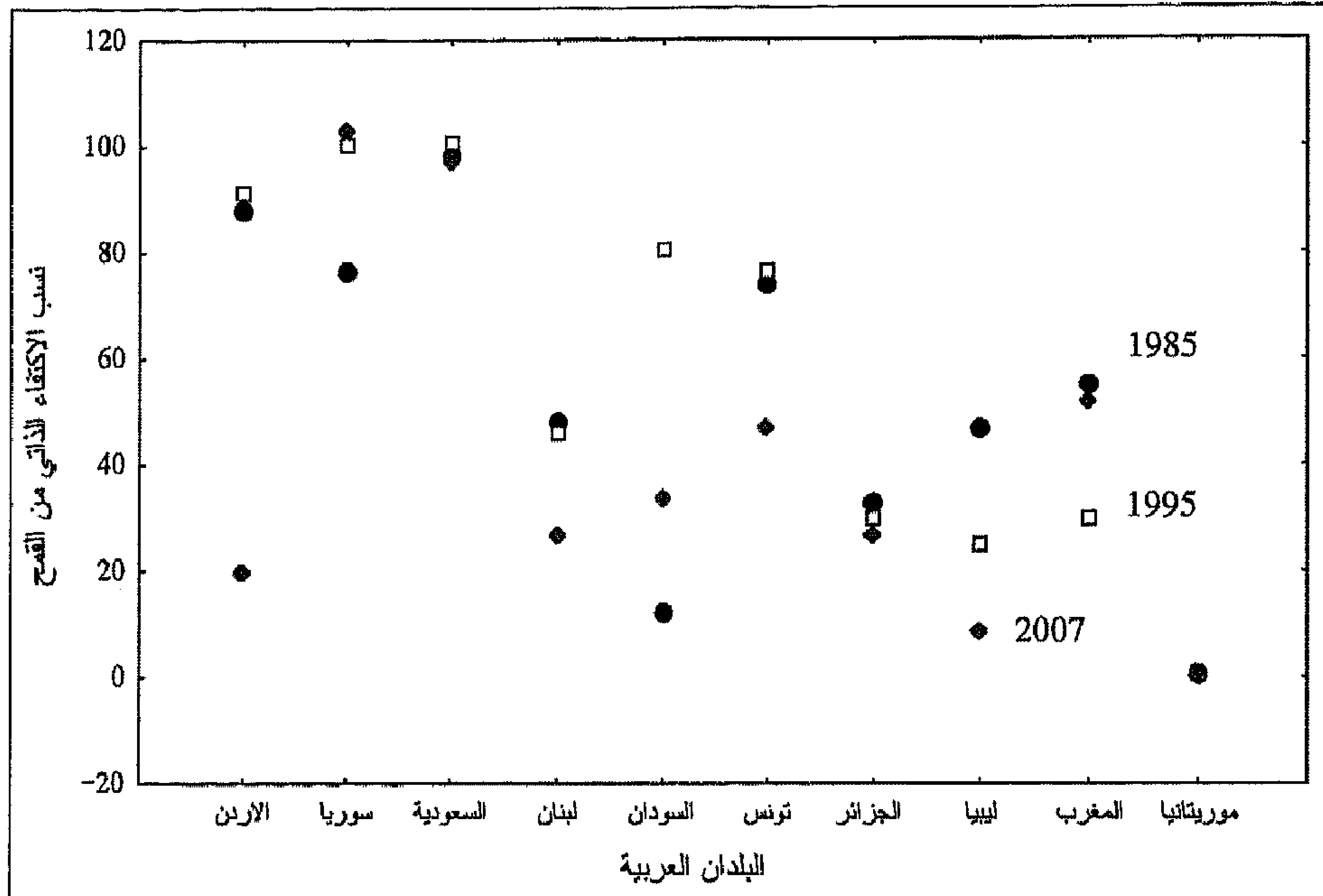
٧ ـ الاهتمام بدراسة المتغيرات ذات الأثر الإيجابي في دالة الأمن الغذائي، وتفعيل دور المتغيرات ذات الأثر المتواضع، ولا سيما في البلدان التي تعاني تدني مؤشرات الأمن الغذائي، وباتجاه تدنية حجم التناقضات بين اقتصاداتها وفقاً لمتطلبات الاقتصاد العالمي بقدر استفادتها من المزايا التي تتيح لمعطياتها الاقتصادية أن تقترب من الأوضاع الاقتصادية العالمية.

٨ ـ إنَّ الاهتمام بالمتغيرات المؤثرة في مكونات الأمن الغذائي تُعدّ دالة بالأمن القومي، إذ إنَّ مبعث العديد من الاضطرابات في المجتمعات العربية خلال مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين كانت أسعار الغذاء بصفة أساسية، وعدم ملاءمتها مع القوى الشرائية، سواء للفئات ذات الدخل المتوسط أو المنخفض.

الملاحق

الملحق الرقم (١)

الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتي من القمح في عدد من البلدان العربية خلال الأعوام (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، <http://www.aoad.org>؛ **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٧ للعام ٢٠٠٧** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٧)؛ **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٨ للعام ٢٠٠٨** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٨)، والموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، <http://www.fao.org/corp/statistics/ar>.

الملحق الرقم (٢)

معدل التغيّر السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلدان العربية خلال المدّة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٨

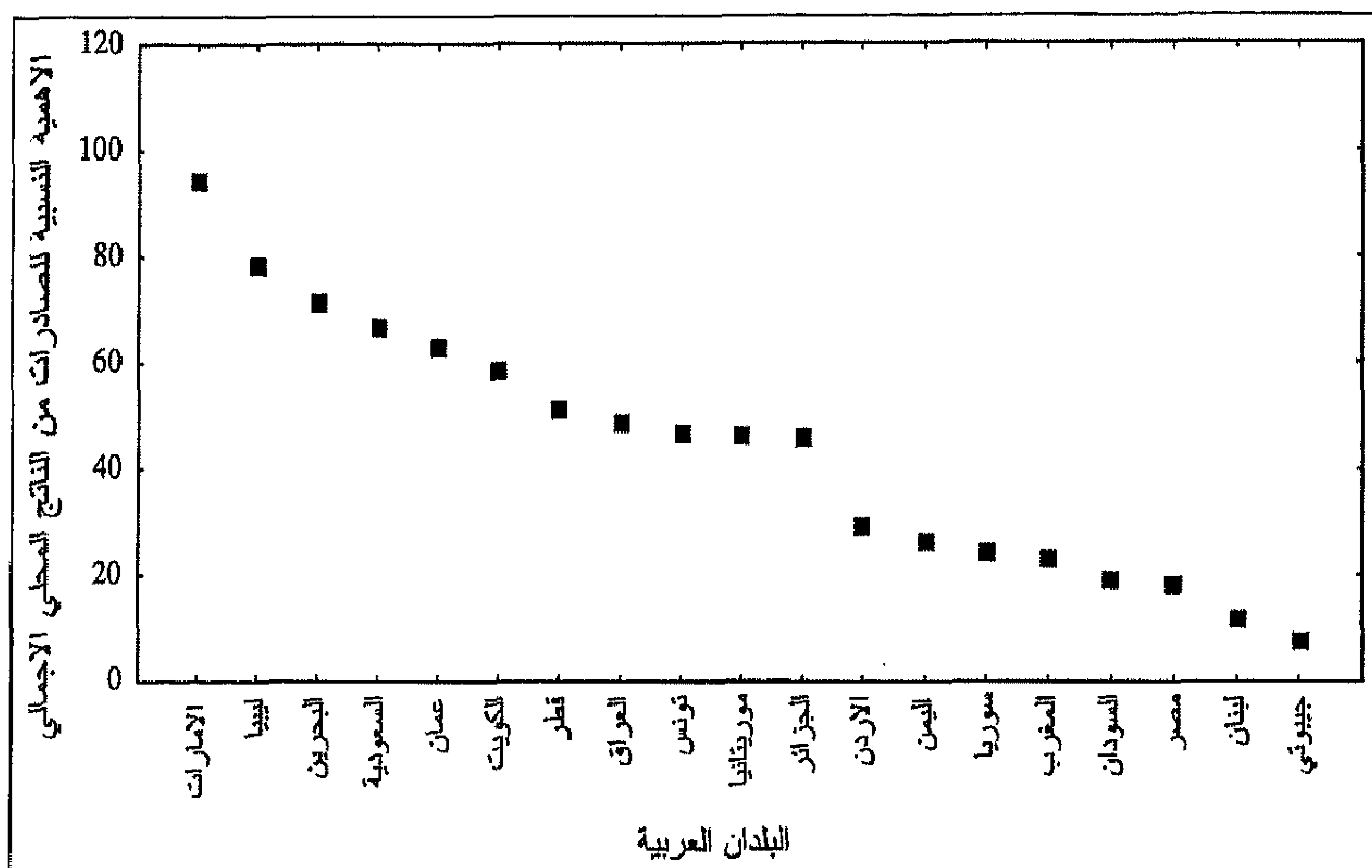
(بالنسبة المؤية)

البلدان	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٨
الأردن	٠,٧	١,٦	٣,٥	١٣,٩
الإمارات	٣,١	٣,١	٦,٢	١١,٥
البحرين	ـ ٠,٧	١,٧	٢,٦	٣,٥
تونس	٢,٩	٢,٧	٣,٩	٥,٠
الجزائر	٠,٣	٢,٦	١,٦	٤,٤
جيبوتي	ـ ٢,٩	٢,١	٣,١	٥,٠
العربية السعودية	ـ ١,١	٠,٦	٠,٧	٩,٩
السودان	٨,٠	٧,٧	٨,٥	١٦,١
سورية	ـ ٠,٦	٤,٨	٧,٨	١٥,١
العراق	٥,٠	٣٣,٦	٣٧,٠	٢,٧
عمان	-١,٢	٠,٢	١,٩	١٢,٤
قطر	١,٧	٢,٣	٨,٨	١٥,٠
الكويت	١,٨	١,٠	٤,١	١٠,٦
لبنان	٠,٠	١,٣	٠,٠	١٠,٨
ليبيا	ـ ٢,٩	ـ ٢,٠	٢,٠	١٠,٤
مصر	٢,٨	٥,٨	٤,٠	١٨,٣
المغرب	١,٩	١,٢	١,٠	٣,٩
موريتانيا	٦,٨	٥,٣	١٢,١	٧,٣
اليمن	٤,٦	١٠,٨	١١,٤	١٩,٠

المصدر: دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩)، ص ١٥٤.

الملحق الرقم (٣)

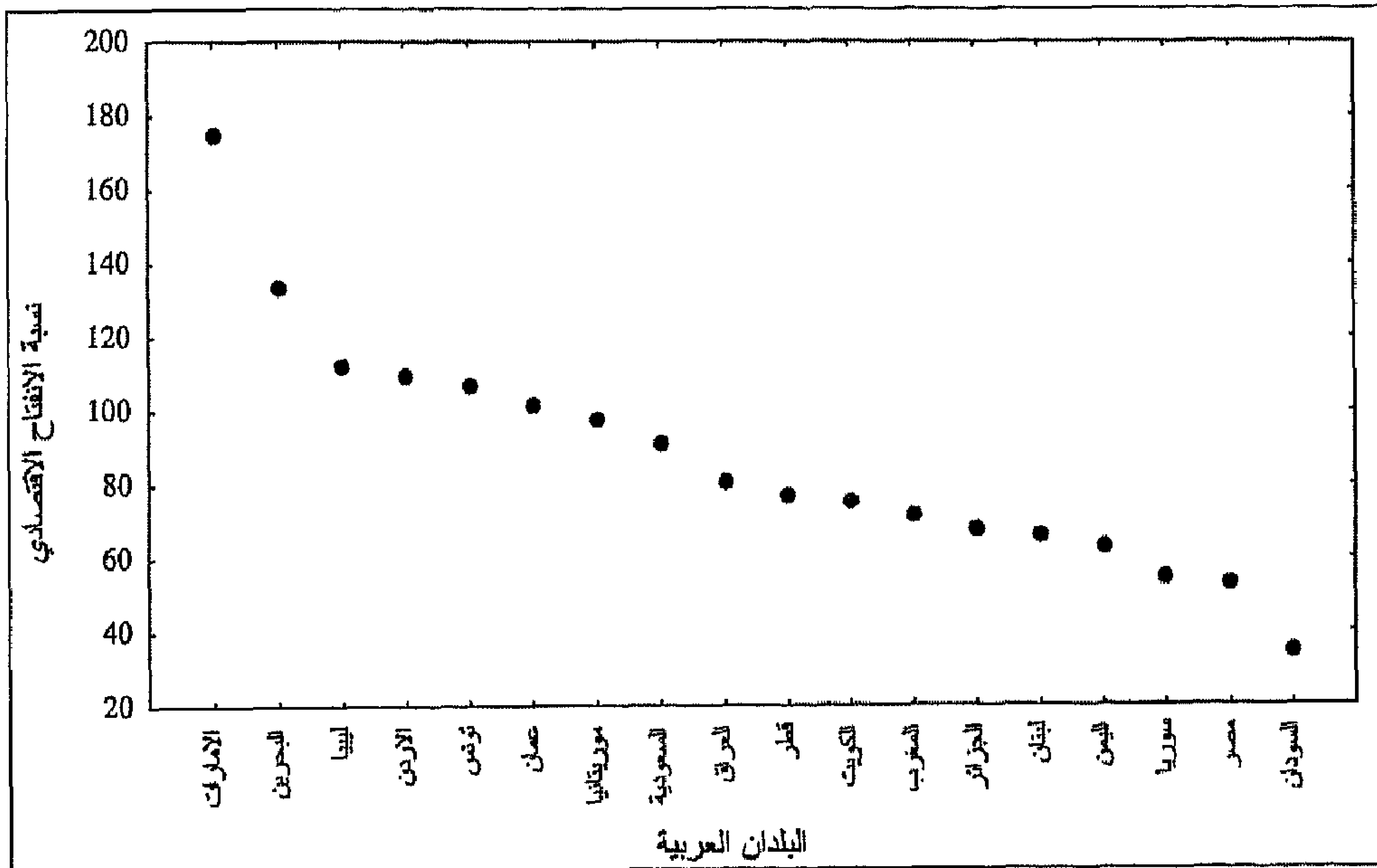
الأهمية النسبية للصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لعام ٢٠٠٨



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٩** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩)، ص ٢٦٦ و٣٤٩.

الملحق الرقم (٤)

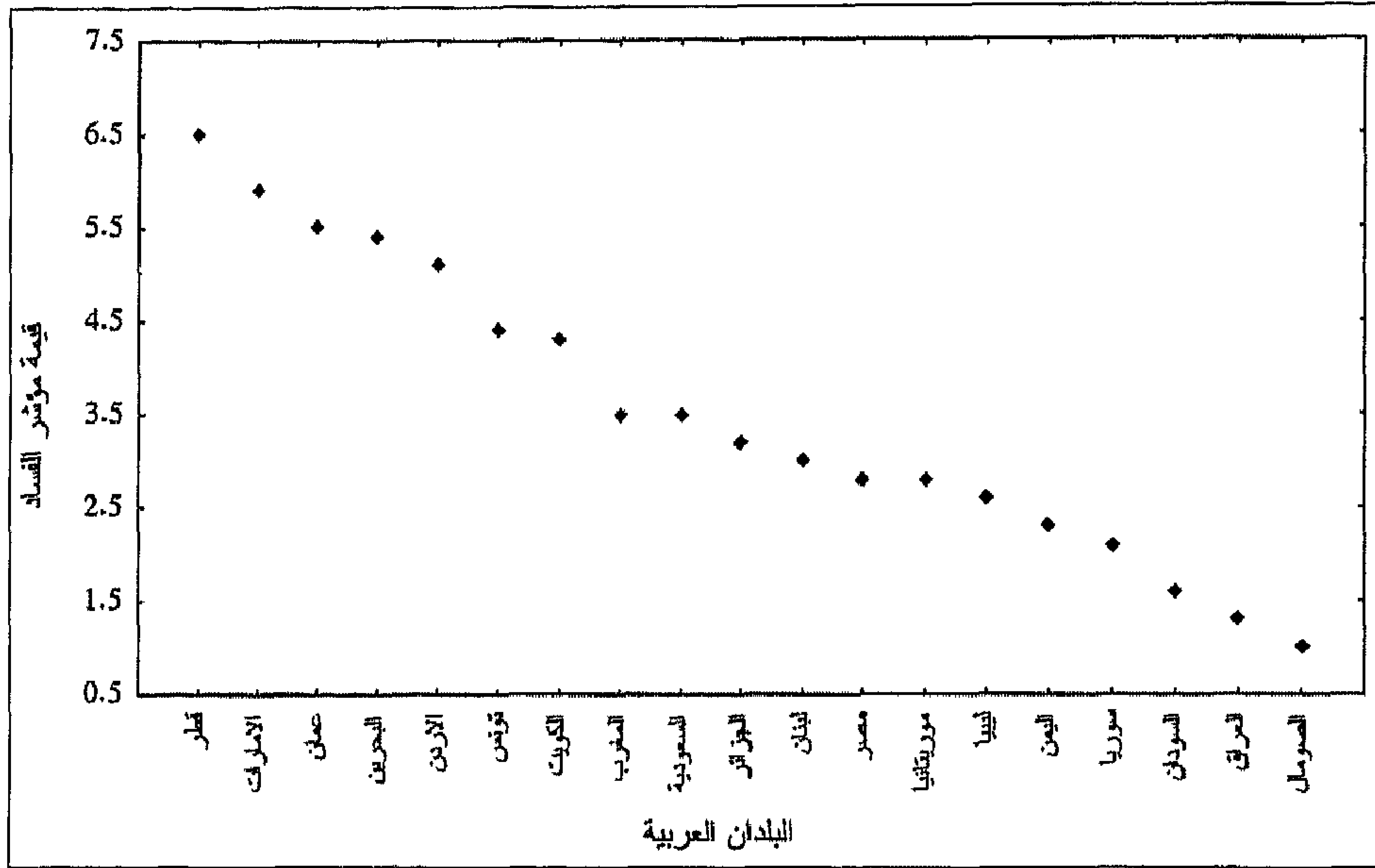
نسبة الانفتاح الاقتصادي في البلدان العربية لعام ٢٠٠٨



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المصدر نفسه، ص ٢٦٦ و٢٤٩.

الملحق الرقم (٥)

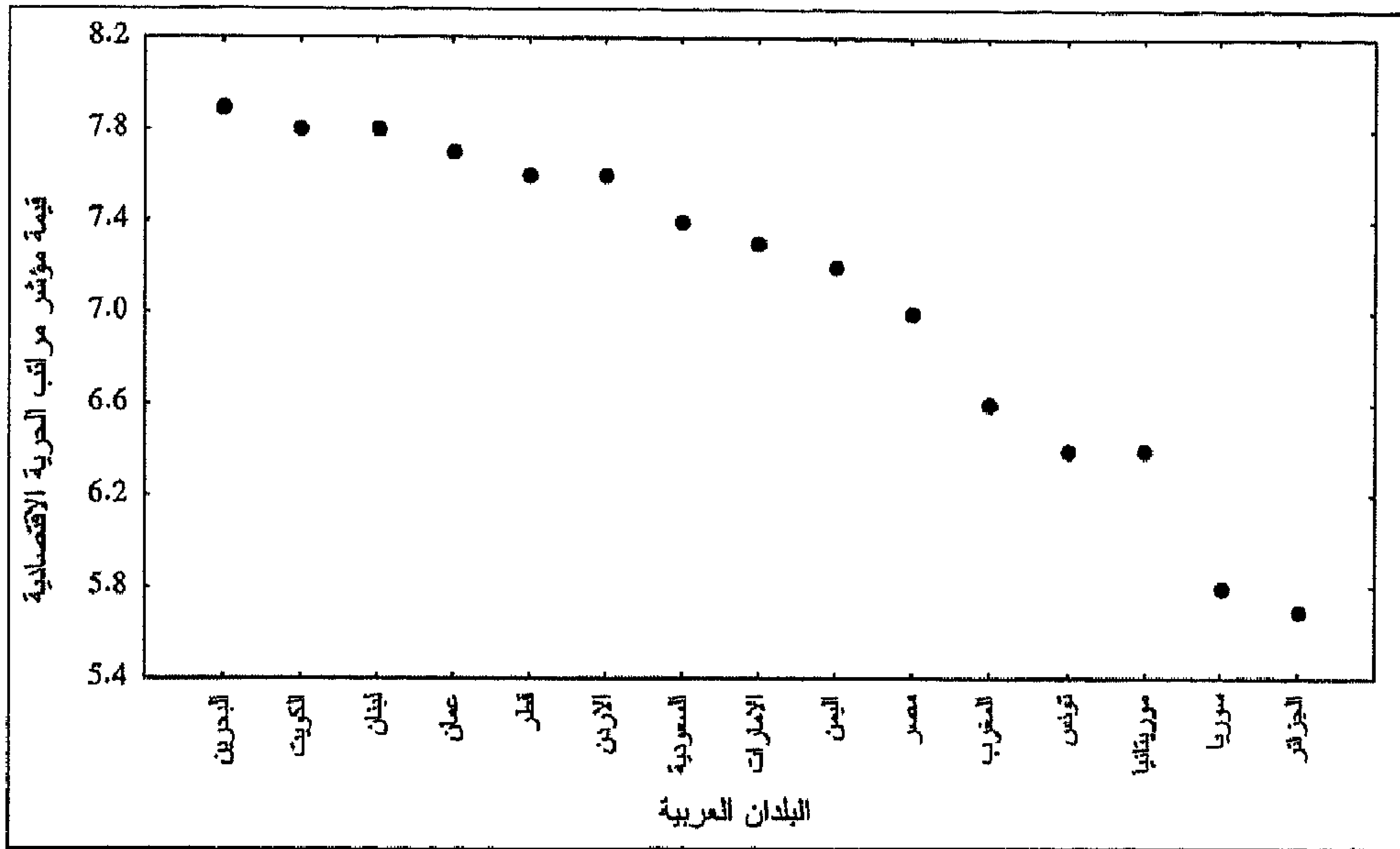
قيمة مؤشر الفساد في البلدان العربية لعام ٢٠٠٧



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: *Global Corruption Report 2009: Corruption and the Private Sector* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009), pp. 397-402.

الملحق الرقم (٦)

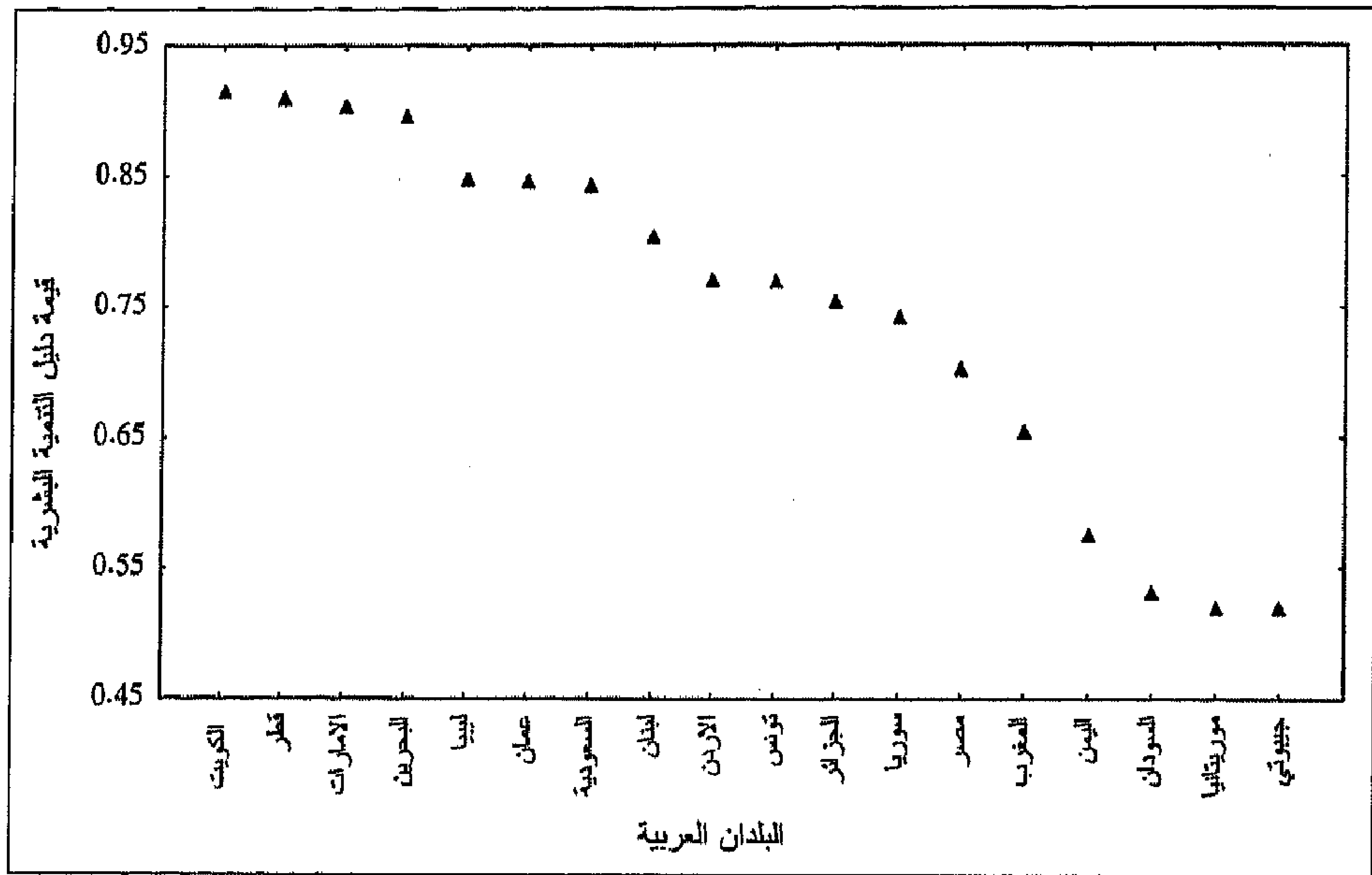
مراتب الحرية الاقتصادية في عدد من البلدان العربية لعام ٢٠٠٧



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٩** (نيويورك: مؤسسة فردريش ناومان؛ مؤسسة البحوث الدولية؛ معهد فريزر، ٢٠٠٩).

الملحق الرقم (٧)

قيمة دليل التنمية البشرية في البلدان العربية لعام ٢٠٠٧



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: *Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development*, 20th Anniversary Edition (New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2010), pp. 148-150.

الملحق الرقم (٨)

نمط التباين في توزيع الدخل في البلدان العربية

البلدان	أفقر ١٠ (بالمئة)	أغنى ١٠ (بالمئة)	أغنى ١٠ (بالمئة) إلى أفقر ١٠ (بالمئة)	أفقر ٢٠ (بالمئة)	أغنى ٢٠ (بالمئة)	أغنى ٢٠ (بالمئة) إلى أفقر ٢٠ (بالمئة)	معامل جيني	السنة
الأردن	٣,٠	٣٠,٧	١٠,٢	٦,٧	٤٦,٣	٦,٩ (٢٠٠٢)	٣٧,٧	٢٠٠٧
تونس	٢,٤	٣١,٦	١٣,٣	٦,٠	٤٧,٣	٧,٩ (٢٠٠٠)	٤٠,٨	٢٠٠٧
الجزائر	٢,٨	٢٦,٩	٩,٦	٧,٠	٤٢,٦	٦,١ (١٩٩٥)	٣٥,٣	٢٠٠٧
جيبوتي	٢,٤	٣٠,٩	١٢,٨	-	-	-	٤٠,٠	١٩٩٠
السودان	-	-	-	٧,٦	٤٤,٨	٥,٩ (١٩٩٦)	-	-
عمان	-	-	-	٥,١	٤٧,٦	٩,٣ (٢٠٠٠)	-	-
مصر	٣,٩	٢٧,٥	٧,٢	٨,٦	٤٣,٦	٥,١ (١٩٩٩)	٣٢,١	٢٠٠٧
المغرب	٢,٧	٣٣,٢	١٢,٥	٦,٥	٤٦,٦	٧,٢ (١٩٩٨)	٤٠,٩	٢٠٠٧
موريتانيا	٢,٥	٢٩,٦	١١,٦	٦,٢	٤٥,٧	٧,٤ (٢٠٠٠)	٣٩,٠	٢٠٠٦
اليمن	٢,٩	٣٠,٨	١٠,٦	٧,٤	٤١,٢	٥,٦ (١٩٩٨)	٣٧,٧	٢٠٠٧

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: *Human Development Report 2009: Overcoming Barriers: Human Mobility and Development* (New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2009), pp. 195-197; *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Water Crisis* (New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2006), p. 336, and *Human Development Report 2005: International Cooperation at A Crossroads: Aid, Trade and Security in an Unequal World* (New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2005), pp. 270-272.

الملحق الرقم (٩)

أحد أساليب دمج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية

يشير أ. د. أموري كاظم وباسم شلبية إلى أنَّ الأساليب المستخدمة لدمج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية على مستوى المعادلة المنفردة، تعتمد على استخدام بيانات المقاطع العرضية لتقدير بعض معالم النموذج، إذ يتم إدخال هذه المقدرات كقيود ذات قيمة ثابتة في معادلة انحدار بيانات السلسلة الزمنية. في هذه الحالة تعطي مقدرات المعالم الأخرى مشروطة بالمقدرات الناتجة من بيانات المقاطع العرضية، وفي هذه الحالة يتم تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المقيدة (Restricted Least Squares (RLS)). وتتطلب بعض الظواهر استخدام بيانات سلسلة زمنية لعدد من المقاطع العرضية، وعندها يستوجب تحديد النموذج الذي يسمح بتغير الظاهرة خلال وحدات المقاطع العرضية عند نقطة معيّنة من الزمن، إضافة إلى التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال الزمن لوحدات مقطع عرضي معيّن.

يمكن وضع نموذج الانحدار الخطي العام كالأتي:

$$Y_{it} = B_{oit} + \sum_{L-1}^{k} B_{Lit} X_{Lit} + \varepsilon_{it} \qquad (١٤)$$

إذ إنَّ:

$j = 1, 2, 3, \ldots\ldots N$: عدد المقاطع العرضية

$t = 1, 2, 3, \ldots\ldots T$: عدد سنوات الفترة الزمنية

$$\varepsilon_{it} \sim N(0,\ \sigma^2 \varepsilon\, INT)$$

$$E(\varepsilon_{it}\,\varepsilon_{jt}) = \begin{cases} \sigma\varepsilon^2\, INT & \forall_1 = j \\ 0 & 0/w \end{cases}$$

وإن :

Y_{it} : تمثل مشاهدات المتغير المعتمد في المقطع العرضي (j) والفترة الزمنية (t)

X_{Lit} : تمثل مشاهدات المتغير المستقل في المقطع العرضي (j) والفترة الزمنية (t)

B_{oit} : تمثل الحدود الثابتة، ويفترض بها أنّ تتغير خلال المقاطع العرضية فقط أو خلال المقاطع العرضية والزمن.

B_{Lit} : تمثل معاملات الانحدار، ويفترض بها أن تكون متساوية (ثابتة) خلال المقاطع العرضية والزمن.

أي إن $B_{Lit} = B_2$

وإن : $L = 1, 2, 3, \ldots\ldots, k$

ووفقا لهذا الافتراض فإن النموذج رقم (١٤) أعلاه يصبح كالآتي:

$$\sum_{L=1}^{k} \quad Y_{it} = B_{0it} + \quad B_L X_{Lit} + \varepsilon_{it} \qquad (١٥)$$

النموذج أعلاه اعتمد حالة دمج بيانات السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية، أي أنّه يمكن تقدير معالم النموذج عندما تتوفر بيانات لعدد من المقاطع العرضية خلال فترة زمنية، وعندها يصبح من الضروري الانتباه إلى التغيرات التي تطرأ على الحدود الثابتة خلال المقاطع العرضية والزمن.

أسلوب تقدير معالم هذا النموذج يعتمد على الكيفية التي يتغير بها الحد الثابت، فإذا افترضنا أنّ الحدّ الثابت يتغير بأسلوب عشوائي، عندها يتم الحصول على ما يسمى بنماذج الخطاء المركب (Error Components Model)، ويطلق عليه أحياناً تسمية نماذج مركبات التباين (Variance Components Models) أو نماذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Models). والخطأ العشوائي في مثل هذا النموذج (âit) يحلّل إلى ثلاث مركبات مستقلة إحصائياً، وهي:

المركبة الأولى تخصّ تأثير المقطع العرضي j (M_i)

المركبة الثانية تخصّ تأثير الزمن t (V_t)

المركبة الثالثة تخصّ تأثير كل من الزمن (t) والمقطع العرضي (j) ويسمّى بالخط المتبقي (W_{it})

عليه فإن النموذج التالي:

$$Y_{it} = B_{0it} + \sum_{L=1}^{k} B_{Lit} + \varepsilon_{it}$$

يكون أنموذجاً للخطأ المركب، عندما يسمح للحدود الثابتة فيه بالتغير بشكل عشوائي عند تحليل الخط إلى مركباته الثلاثة، وبالشكل التالي:

$$Y_{it} = \overline{B}_0 + \sum_{L=1}^{k} B_{Lit} X_{Lit} + M_i + V_t + W_{it} \quad (١٦)$$

إذ إنّ: M_i: يمثل تأثير المقطع العرضي (j) وهي مركبة ثابتة خلال الزمن، أي أنها لا تفسر التغيرات داخل المقطع العرضي بل تفسر الاختلافات بين المقاطع العرضية.

V_t: تمثل تأثير الزمن وهي مركبة ثابتة لجمع المقاطع العرضية.

W_{it}: تمثل تأثير كل من المقطع العرضي (i) والزمن (t) وهي مركبة الأخطاء المشتركة بين المقاطع العرضية والزمن[١]. وقد فضلت الباحثة الاعتماد على الأسلوب الموضح في متن الدراسة، إذ يتسم بقدر من الوضوح والدقة في آنٍ واحد.

(١) أموري هادي كاظم الحسناوي وباسم شلبية مسلم القيسي، **القياس الاقتصادي المتقدم: النظرية والتطبيق** (بغداد: دنيا الأمل، ٢٠٠٢)، ص ٣٠٠ ـ ٣٢٢.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة: دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية. نيويورك: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧.

أحمد، عبد الرحمن يسرى. **التحليل الاقتصادي.** الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

أحمد، عبد الغفور إبراهيم. **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق.** عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الإسكوا: دراستا حالة عن الأردن ولبنان. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٥.

أكلي، جاردنر. **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات.** ترجمة عطية مهدي سليمان. بغداد: جامعة الموصل، ١٩٨٤.

باران، بول وبول سويزي. **رأس المال الاحتكاري.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١.

بخيت، حسين علي وسحر فتح الله. **الاقتصاد القياسي.** عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة. نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٣.

تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية والإقليمية (AFTA) والدولية (WTO). دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، ٢٠٠٦.

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٧. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٧.

التقرير التحليلي الشامل لدراسات المزايا النسبية والتنافسية للسلع والمنتجات الزراعية في الوطن العربي. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٥.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.

التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام ٢٠٠٧. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٧.

التميمي، رعد سامي عبد الرزاق. **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**. بغداد: دار دجلة، ٢٠٠٨.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦**. القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ١٩٩٦.

ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٨**. القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٨.

ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٩**. القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩.

جبر، فلاح سعيد. **اتفاقية الغات ونظام الأيزو ٩٠٠٠ ـ ٩٠٠٤ وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي**. القاهرة: منشورات الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، ١٩٩٦.

الجهاز المركزي للأسعار ولجنة تنظيم التجارة. **السياسة السعرية: خصائص الواقع ومتطلبات المستقبل**. بغداد: مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، ١٩٨٥.

حاجي، إنمار أمين، بسام يونس إبراهيم وعادل موسى يونس. **الاقتصاد القياسي**. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٩. نيويورك: مؤسسة فردريش ناومان؛ مؤسسة البحوث الدولية؛ معهد فريزر، ٢٠٠٩.

الحسناوي، أموري هادي كاظم وباسم شلبية مسلم القيسي. **القياس الاقتصادي المتقدم: النظرية والتطبيق**. بغداد: دنيا الأمل، ٢٠٠٢.

حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٦.

الخالدي، غانم. **السياسات الزراعية في الوطن العربي وإمكانات التنسيق والتكامل في قطاع الزراعة**. عمّان: الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مكتب الدراسات والسياسات العامة، ١٩٨٦.

خليفة، علي يوسف وأحمد زبير جعاطة. **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الجزئي**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٢.

الداهري، عبد الوهاب مطر. **السياسات الزراعية اقتصاديات الإصلاح الزراعي**. ط ٢. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٦.

دراسة أثر سياسات أوروبا الموحدة على الزراعة العربية. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٤.

دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنطقة العربية. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٥.

دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٤.

دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٦.

دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩.

دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٩٧.

دي جنفري، آلان. **دور الإصلاح الزراعي في التنمية الزراعية: السياسات الحكومية والسياسات المقترحة الأخرى.** تحرير كارل أتيشر وجون ستاتز؛ ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦.

رحمة، منى. **السياسات الزراعية في البلدان العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٦)

العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل. ترجمة هشام عبد الله. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣.

الفارس، عبد الرزاق. **الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

كافيرو، كارلو. **السياسات الزراعية في الدول النامية.** روما: المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦.

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ١٣ للعام ١٩٩٣. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٣.

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ١٩ للعام ١٩٩٩. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٩.

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢١ للعام ٢٠٠١. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠١.

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٤ للعام ٢٠٠٤. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٤.

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٦ للعام ٢٠٠٦. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٦.

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٧ للعام ٢٠٠٧. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٧.

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٨ للعام ٢٠٠٨. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٨.

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية: المجلد ٢٩ للعام ٢٠٠٩. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩.

كيت، هارتلي وكلم تيسل. **السياسات الاقتصادية الجزئية**. ترجمة عبد المنعم السيد علي. بغداد: جامعة المستنصرية، ١٩٨١.

متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي. عمّان: وكالة الأبحاث والتنمية الزراعية، ٢٠٠٧.

المجدوب، أسامة. **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**. ط ٢. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١.

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦. نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٦.

مقلد، رمضان محمد، عفاف عبد العزيز عايدو والسيد محمد أحمد السريتي. **اقتصاديات الموارد والبيئة**. الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠١.

النجفي، سالم توفيق. **إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

ـــــ . **اقتصاد العولمة: مقاربات اقتصادية للرأسمالية وما بعدها**. بيروت: دار النفائس، ٢٠١٠.

ـــــ . **الأمن الغذائي العربي: المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل، رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين**. الموصل: كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية، ١٩٩٩. (سلسلة دراسات المستقبل؛ ١)

ـــــ . **الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

ـــــ . **التجارة الخارجية الزراعية: مبادئ ومتضمنات**. الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

ـــــ . **المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل**. بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٩.

ـــــ . وعبد الرزاق عبد الحميد شريف. **السياسة الاقتصادية الزراعية**. الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

نعمة الله، أحمد رمضان [وآخرون]. **مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة**. الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦.

هيرفييو، برتراند. **المنطقة المتوسطية: هوية وجودة المواد الغذائية المتوسطية**. باريس: المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لإقليم البحر المتوسط، ٢٠٠٧.

وزان، صلاح. **تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

دوريات

«الأمن الغذائي الإقليمي: رؤيا ممكنة أم حلم مستحيل.» **مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا**: العدد ١٩، ١٩٨٩.

بفيفرمان، جاي. «المغالاة في سعر الصرف والتنمية.» **التمويل والتنمية**: السنة ٢٢، العدد ١، ١٩٨٥.

تشيبر، آجاي وجون يلتون. «سياسات الاقتصاد الكلي والأداء الزراعي في البلدان النامية.» **التمويل والتنمية** (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير): ١٩٨٦.

الجبوري، عبد الرزاق حمد حسين. «دراسة الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على تجارة السلع الزراعية العربية.» **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية** (جامعة تكريت): السنة ٢، العدد ٤، ٢٠٠٦.

حبيب، مطانيوس. «المسألة الزراعية في سورية: واقعها وآفاق تطورها.» **مجلة جامعة دمشق**: السنة ١٤، ١٩٩٨.

دراسات سعرية (الجهاز المركزي للأسعار): السنة ١، العدد ١، ١٩٧٩.

الدليمي، بلاسم جميل خلف. «مستقبل الزراعة العربية في ظلّ تحديات العولمة.» **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**: السنة ٢٩، العدد ٣٠، ٢٠٠٢.

«السياسة الزراعية في ظلّ الإصلاحات الاقتصادية في كلّ من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية.» **مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا**: العدد ١٥، ١٩٩٣.

«السياسات السعرية وأثرها على دخول صغار المزارعين المنتفعين من قوانين الإصلاح الزراعي ومشروعات التوطين في كلّ من مصر وسوريا والعراق.» **مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا**: العدد ٥، ١٩٨٢.

عبد المجيد، أحمد فتحي. «أثر اتفاقية أورغواي على واقع تجارة السلع الزراعية للدول العربية.» **بحوث مستقبلية**: العدد ٦، ٢٠٠٢.

عودة، حياة كاظم. «عناصر ومؤشرات السياسة الزراعية: دراسة نظرية.» **مجلة القادسية للعلوم التربوية**: السنة ٢، العدد ٢، ٢٠٠٢.

غولدين، إيان. «السياسات الزراعية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وانعكاساتها على اقتصاديات بلدان شبه الجزيرة العربية.» **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية**: السنة ١٣، العددان ١ ـ ٢، ١٩٩٢.

الكواز، أحمد. «إخفاق آلية السوق وتدخل الدولة.» **جسر التنمية** (المعهد العربي للتخطيط بالكويت): السنة ٧، العدد ٦٩، ٢٠٠٨.

مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا (منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)): العدد ٩، ١٩٨٦.

محمد، عبد الحليم. «انحراف الأسعار الزراعية في المناطق العربية في إطار مفهومي وتطبيقي.» **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية** (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية): ١٩٨٩.

منصور، أحمد إبراهيم وغازي صالح محمد الطائي. «منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية في الدول النامية.» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢٥، العدد ٩٧، ٢٠٠٤.

الناصر، ناصر عبيد. «واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره.» **مجلة جامعة دمشق**: السنة ١٤، العدد ٢، ١٩٩٨.

النجفي، سالم توفيق. «الأمن الغذائي العربي: المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل «رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين».» **بحوث اقتصادية عربية**: العدد ١٤، شتاء ١٩٩٨.

ـــــ . «تنظيم سوق احتكار القلة للحبوب باستخدام التغيرات الكمية للمعونات الغذائية.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ٨، العدد ١٨، شتاء ١٩٩٩.

ـــــ . «متضمنات النظم الاقتصادية الرأسمالي الجديد: المنهج الاقتصادي للعولمة.» **دراسات اقتصادية**: السنة ١، العددان ٣ ـ ٤، ٢٠٠٠.

ـــــ . «هيكل السوق الدولية للقمح: دراسة اقتصادية قياسية.» **دراسات**: السنة ٢٣، العدد ١، ١٩٩٦.

ـــــ ، أوس فخر الدين أيوب ونعمة عبد الله قاسم. «السياسات الاقتصادية الكلية وأثرها في نمو الزراعة العربية: دراسة لأقطار مختارة للمدّة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥، سوريا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، المغرب.» **تنمية الرافدين**: السنة ٢٢، العدد ٦٢، ٢٠٠٠.

ـــــ . «البعد الواحد للرأسمالية المعاصرة: مقاربات رأسمالية لمستقبل الاقتصادات العربية.» **دراسات اقتصادية**: السنة ٣، العدد ٢، ٢٠٠١.

الياسري، حسن نوري ومنى يونس حسين. «انعكاسات قوانين (WTO) في الزراعة والأمن الغذائي العربي.» **العلوم الاقتصادية والإدارية**: السنة ١١، العدد ٣٩، ٢٠٠٥.

أطروحات ورسائل جامعية

الجبوري، رقية خلف. «الموارد المائية العربية وتأثيراتها في الأمن الغذائي العربي: مع إشارة خاصة للعراق، الإمكانات والمحددات.» (رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦).

الحليم، إنعام يحيى الحاج محمد حامد. «تأثير التغيرات الهيكلية على الأمن الغذائي في دول نامية مختارة.» (أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠١).

الخولاني، عبد الله عبد الواحد مصلح. «الآثار الاقتصادية للأزمات في الأسعار العالمية للحبوب للمدة ١٩٦١ ـ ٢٠٠٢.» (أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦).

الزوبعي، عبد الله علي مضحي. «تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار الحبوب الرئيسية في العراق للمدة، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠: القمح أنموذج تطبيقي.» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الزراعة، ١٩٩٥).

سليمان، ياجين فاتح. «العلاقة بين المديونية والتجارة الخارجية: دراسة تحليلية عن بعض البلدان النامية المختارة.» (رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٨٦).

عبد المجيد، أحمد فتحي. «أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٤).

مسعود، راوسي. «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤.» (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٥).

ندوات ومؤتمرات

الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ـ الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة: وقائع الندوة التي نظّمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت في ٤ ـ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٧.

القضايا والخيارات المطروحة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية المقبلة من منظور البلدان النامية، ندوة نظمتها منظمة الأغذية والزراعة حول الزراعة والتجارة والأمن الغذائي، بجنيف في ٢٣ ـ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

اللقاء الدوري لمسؤولي السياسات الزراعية في الوطن العربي (٢٧ ـ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣). مسقط: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٤.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية لتجارة الاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر. نيويورك؛ جنيف: الأمم المتحدة، ٢٠٠٨.

الندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية بالجزائر ـ الأوراسي بين ٢٨ و٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٧.

ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، التي أُقيمت في عمّان، بين ٢٩ و٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

«الوقائع رقم ٩: منتدى السياسات الزراعية حول الغذاء والزراعة ضمن اقتصاد عالمي متّجه نحو العولمة، دمشق بتاريخ ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.» وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، التعاون الايطالي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

تقارير ومواقع إلكترونية

آل ابراهيم، باسم بن أحمد [وآخرون]. «أثر السياسات الزراعية على إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية: أسلوب مصفوفة تحليل السياسة.» مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود: ٢٠٠٦.

«تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية.» البنك الدولي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر (IFAD): كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

«توسُّع استخدام الوقود الحيوي يتطلّب إدارةً حَذِرة: الشِراكة العالمية للطاقة الحيوية تُصدر تقريراً عن الوقود الحيوي لدى مجموعة «الثمانية الكبار» وخمسة بُلدانٍ أخرى.» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، <http://www.fao.org/newsroom/ar/news/2007/1000702/index.html>.

زبير، محمد عمر. «دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي.» البنك الاسلامي للتنمية ـ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٩٩٥.

عبد الدايم، محمد. «منظمة التجارة العالمية والعرب.. فرص ومخاوف: أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العربي.» الجزيرة نت: ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/56a3921d-8a52-402e-a610-73295d5fa7df>.

«لجنة الزراعة، الدورة التاسعة عشرة، روما، إيطاليا، ١٣ ـ ١٦ أبريل/ نيسان ٢٠٠٥، الطاقة الحيوية، البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت.» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، <http://www.fao.org/docrep/meeting/009/J4313a.htm>.

«لجنة الغابات، الدورة السابعة عشرة، روما، إيطاليا، ١٥ ـ ١٩ مارس/ آذار ٢٠٠٥، الغابات والطاقة الحيوية.» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، <http://www.fao.org/docrep/meeting/009/J4028A.htm>.

«لجنة مشاكل السلع، الدورة الرابعة والستون، روما من ١٨ ـ ٢١ مارس/ آذار ٢٠٠٣: أهم التطورات والقضايا في أسواق السلع الزراعية.» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: آذار/ مارس ٢٠٠٣.

«لجنة مشكلات السلع، الدورة السابعة والستون، روما، إيطاليا، ٢٠ ـ ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، انعكاسات التطورات في أسواق الوقود البيولوجي على الأسواق والأمن الغذائي.» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٩.

«المائدة المستديرة رفيعة المستوى عن إصلاحات تجارة المنتجات الزراعية والأمن الغذائي، روما ١٣/ ٤/ ٢٠٠٥: ورقة معلومات أساسية.» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، <http://www.fao.org/docrep/meeting/009/j4936a.htm>.

الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، <http://www.aoad.org>.

الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، <http://www.fao.org/corp/statistics/ar>.

الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، <http://www.aoad.org>.

ولد سيدي محمد، المصطفى. «تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي.» الجزيرة نت: ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8e3d194f-ed92-4161-8b35-3d1ed8a133f3>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Global Corruption Report 2009: Corruption and the Private Sector. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009.

Golloaday, Fredrick L. *Economics Problems, Principles and Priorities.* New York: Benjamin Cummings Publishing Company, 1978.

Gujarati, Damodar N. *Basic Econometrics.* 3rd ed. London: McGraw Hill, 1995.

Human Development Report 2003: Millennium Development Goals: A Compact among Nations to End Human Poverty. New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2003.

Human Development Report 2005: International Cooperation at A Crossroads: Aid, Trade and security in An Unequal World. New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2005.

Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis. New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2006.

Human Development Report 2007-2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in Divided World. New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2008.

Human Development Report 2009: Overcoming Barriers: Human Mobility and Development. New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2009.

Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development. 20th Anniversary Edition. New York: United Nations Development Programme (UNDP), 2010.

Maddala, G. S. *Econometrics.* London: McGraw Hill, 1977.

Multilateral Trade Negotiations on Agriculture: A Resource Manual. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2000.

Norton, Roger D. *Integration of Food and Agricultural Policy with Macroeconomic Policy: Methodological Considerations in a Latin American Perspective.* Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 1993. (Economic and Social Development Papers; 3)

The State of Agriculture Commodity Markets: High Food Prices and The Food Crisis Experiences and Lessons Learned. Rome: Food and Agriculture Organization (FAO), 2009.

The State of Food and Agriculture 2006: Food Aid for Food Security. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), 2006.

The State of Food and Agriculture 2008: Biofuels: Prospects, Risks and Opportunities. Rome: Food and Agriculture Organization (FAO), 2008.

Thomson, Anne and Manfred Metz. *Implications of Economic Policy for Food Security: A Training Manual.* Rome: Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), 1998. (Training Materials for Agricultural Planning; 40)

Timmer, C. Peter, Walter P. Falcon and Scott R. Pearson. *Food Policy Analysis.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983.

Trade Reforms and Food Security: Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Rome: Food and Agriculture Organization (FAO), 2003.

Periodicals

Babu, Suresh and Alisher Tashmatov. «Attaining Food Security in Central Asia Emerging Issues and Challenges for Policy Research.» *Food Policy*: vol. 24, 1999.

_______ and William Reidhead. «Poverty, Food Security, and Nutrition in Central Asia: A Case Study of the Kyrgyz Republic.» *Food Policy*: vol. 25, 2000.

Bautista, Romeo M. «Effects of Domestic Policies and External Factors on Agricultural Prices: Cassava and Soybeans in Indonesia.» *Developing Economies*: vol. 36, no. 2, June 1998.

Bezuneh, Mesfin and Brady Deaton. «Food Aid Impacts on Safety Nets: Theory and Evidence-A Conceptual Perspective on Safety Nets.» *American Agricultural Economics Association*: vol. 79, 1997.

Diven, Polly J. «The Domestic Determinants of US Food Aid Policy.» *Food Policy*: vol. 26, no. 5, 2001.

Duncan, Alex. «The Food Security Challenge for Southern Africa.» *Food Policy*: vol. 23, no. 6, 1998.

Ellis, Frank, Piyadasa Senanayake and Mavisol Smith. «Food Price Policy in Sri Lanka.» *Food Policy* (Elsevier Science Ltd.): vol. 22, no. 1, 1997.

Kracht, Uwe and Muzammel Huq. «Realizing the Right to Food and Nutrition Through Public and Private Action: Two Commentaries on Dreze's/Sen's book Hunger and Public Action in the Context of Food and Nutrition Rights.» *Food Policy*: vol. 21, no. 1, 1996.

Maxwell, Daniel. «The Political Economy of Urban Food Security in Sub-saharan Africa.» *World Development*: vol. 27, no. 11, 1999.

Mergos, G., C. Stoforos, P. Mishev and N. Ivanova. «Analysing Agricultural Policy Reforms under Transition in Bulgaria.» *Food Policy*: vol. 26, no. 5, October 2001.

Oppedahl, David. «Agricultural Markets and Food Price Inflation: A Conference Summary.» *Chicago Fed Letter*: no. 258, 2 October 2008.

Rooyen, Tohan Van. «Towards Regional Food Security in Southern Africa: A (New) Policy Frame Work for The Agricultural Sector.» *Food Policy*: vol. 23, no. 6, 1998.

Serova, Engenia, Joachim Von Broun and Peter Wehrheim. «The Impact of Financial Crisis on Russia's Agro-food Sector.» *European Review of Agricultural Economics*: vol. 26, no. 3, 1999.

Sigweleg, Howard and Tohan Van Rooyen. «Towards Regional Food Security in Southern Africa: A (New) Policy Frame Work for the Agricultural Sector.» *Food Policy*: vol. 23, no. 6, 1998.

Sunding, David L. «The Role for Government in Differentiated Product Markets: Looking to Economic Theory.» *American Journal of Agricultural Economics*: vol. 85, no. 3, August 2003.

Timmer, Peter. «The Macro Dimensions of Food Security: Economic Growth, Equitable Distribution, and Food Price Stability.» *Food Policy*: vol. 25, no. 3, 2000.

Reports and Websites

«Agricultural Outlook, 2008-2017 Highlights, Organization for Economic Cooperation and Development.» Food and Agricultural Organization, United Nations, 2008.

«Agricultural Policy in Emerging Economies: Monitoring and Evaluation.» Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD): 2009.

Cohen, Marc J. and James L. Garrett. «The Food Price Crisis and Urban Food (in) Security.» Human Settlements Group, International Institute for Environment and Development (IIED): August 2009, <http://pubs.iied.org/pdfs/10574iied.pdf>.

«Crop Prospects and Food Situation.» Food and Agriculture Organization (FAO): no. 3, October 2011.

Dessus, Sebastien, Santiago Herrera and Rafael de Hoyos. «The Impact of Food Inflation on Urban Poverty and Its Monetary Cost: Some Back-of-the-Envelope Calculations.» World Bank, Policy Research Working Paper; 4666, 2008.

«Double-Edged Prices: Lessons from the Food Price Crisis: 10 Actions Developing Countries Should Take.» Oxfam, Oxfam Briefing Paper; 121, 2008, <http://www.oxfam.org.uk/resources/policy/conflict_disasters/ downloads/bp121_food_price_crisis.pdf>.

«Economic Crises Impacts and Lessons Learned.» Food and Agriculture Organization (FAO): 2009.

«Food Aid Program: Internal Audit Report.» Canadian International Development Agency (CIDA): December 2003, <http://www.acdi-cida.gc.ca/inet/images. nsf/vluimages/healthnutrition/$file/food_aid.pdf>.

«Food and Energy Crisis: Time to Rethink Development Policy.» Reflections from the High Level North-South Dialogue on Food and Energy, South Centre: 2009.

«Food Security in the Context of Economic and Trade Policy Reforms: Insights from Country Experiences, Committee on Commodity Problems, Sixty-Fifth Session, Rome-Italy, 11-13 April 2005.» Food and Agriculture Organization (FAO): April 2005.

«G8 Hokkaido-Toyako Summit: Double Jeopardy: Responding to High Food and Fuel Prices.» World Bank: 2 July 2008.

Hanrahan, Charles E. «Rising Food Prices and Global Food Needs: The U.S. Response.» Congressional Research Service (CRS) (Washington DC): 8 May 2008, <http://ncseonline.org/NLE/CRSreports/08Jun/RL34478.pdf>.

«Issues and Actions on National and International Commodity Market Risk Management: Committee on Commodity Problems, Sixty-Fifth Session, Rome-Italy, 11-13 April 2005.» Food and Agriculture Organization (FAO): April 2005.

Ivanic, Maros and Will Martin. «Implications of Higher Global Food Prices for Poverty in Low-Income Countries.» World Bank, Development Prospects Group, Policy Research Working Paper 4594, April 2008.

Mitchell, Donald. «A Note on Rising Food Prices.» World Bank, Development Prospects Group, Policy Research Working Paper 4682, July 2008.

Mittal, Anuradha. «Food Price Crisis: Rethinking Food Security Policies.» Intergovernmental Group of Twenty-four, G24 Technical Group Meating, Geneva, Switzerland, 8-9 September 2008, <http://www.g24.org/TGM/mitta0908.pdf>.

Parra, Juan Carlos and Quentin Wodon. «Comparing the Impact of Food and Energy Price Shocks on Consumers: A Social Accounting Matrix Analysis for Ghana.» World Bank, Policy Research Working Paper; 4741: October 2008, <http://www12.george town.edu/students/jcp29/WPS4741.pdf>.

«Rising Food Prices: A Global Crisis: Action Needed Now to Avert Poverty and Hunger.» Overseas Development Institute (ODI): Briefing Paper; 37, April 2008, <http://www.odi.org.uk/resources/download/1009.pdf>.

«Rising Food Prices: Policy Options and World Bank Response.» World Bank: 2008, <http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/risingfoodprices backgroundnote_apr08.pdf>.

«The State of Food and Agriculture: Agriculture Trade and Poverty Can Trade Work for The Poor?.» Food and Agriculture Organization (FAO): 2005.

«The State of Food Insecurity in the World 2006: Eradicating World Hunger-Taking Stock Ten Years after the World Food Summit.» Food and Agriculture Organization (FAO): 2006.

«The State of Food Insecurity in the World 2008: High Food Prices and Food Security Threats and Opportunities.» Food and Agriculture Organization (FAO): 2008.

«The State of Food Insecurity in the World 2010: Addressing Food Insecurity in Protracted Crises.» Food and Agriculture Organization (FAO): 2010

«Who Owns Nature?: Corporate Power and the Final Frontier in the Commodification of Life.» Erosion Technology and Concentration (ETC Group): November 2008, <http://www.etcgroup.org/upload/.../707/.../etc_won_report_f inal_color.pdf>.

فهـــــرس

- ف -

- ق -

- ك -

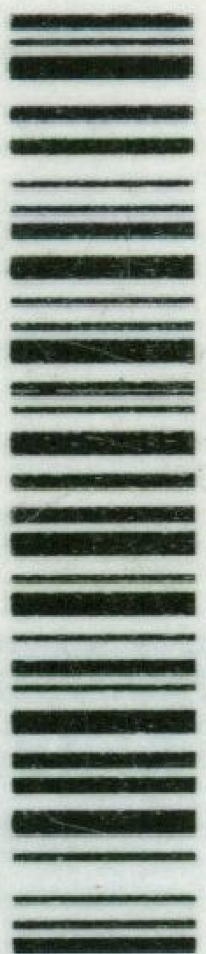
- م -

هذا الكتاب

تُعَدُّ السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها البلدان العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من أن للسياسات الاقتصادية الزراعية للبلدان المتقدمة ومتضمناتها آثاراً واضحة وملموسة في اقتصادات البلدان العربية، لا سيما أن العديد من البلدان يعاني عجزاً غذائياً، وخصوصاً ما يتعلق منها بمجموعة المحاصيل الرئيسية مثل الحبوب، إضافة إلى الآثار التي أوجدتها المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، وأخلّت بالعلاقة «الغذائية ـ السكانية»؛ لذا، فإنّ الباحثة عُنِيَتْ بمعرفة أثر السياسات الاقتصادية الزراعية في تخفيض العجز النسبي في الغذاء، عن طريق حصر وتحليل ودراسة متضمنات تلك السياسات، وتحديد العوامل المؤثرة في اقتصاد الأمن الغذائي، لا سيما وأن العديد من البلدان العربية كانت قد تبنّت مجموعة من البرامج الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وقد تميزت هذه الدراسة بمنهجها الوصفي التحليلي، إضافة إلى استخدام المنهج الكمّي الذي يستند إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية لقياس أثر متضمنات السياسات الاقتصادية الزراعية في الأمن الغذائي لبعض البلدان العربية.



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

... لاراً
او ما يعادلها

